العلوية السياسية في نظام الحكم السوري الجذور الفكرية والتطبيقات العملية

2023

رسالة ماجستير

قسم الاقتصاد السياسي الدولي

Yossef ALTLIL

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK

العلوية السياسية في نظام الحكم السوري الجذور الفكرية والتطبيقات العملية

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد السياسي الدولي بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

Yossef ALTLIL

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK

كارابوك

كانون الثاني/ 2023

المحتويات

المحتويات 1
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) 5
صفحة الحكم على الرسالة 6
DOĞRULUK BEYANI 7
تعهد المصداقية..... 8
مقدمة 9
ملخص الرسالة باللغة العربية..... 11
ÖZET..... 12
ABSTRACT 13
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ..... 14
بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)..... 15
ARCHIVE RECORD INFORMATION 16
موضوع البحث 17
أهداف البحث وأهميته..... 17
منهج البحث 17
مشكلة البحث 18
حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث 19
الفصل الأول: تعريف العلوية السياسية خصائصها وتطورها التاريخي..... 20
المبحث الأول: الماهية والخصائص 20
المطلب الأول: ماهية العلوية السياسية 20

الفرع الأول: الطائفة العلوية كإثنية دينية.....23
الفرع الثاني: العصبية الطائفية.....35
المطلب الثاني: خصائص العلوية السياسية.....44
الفرع الأول: ظاهرة ريفية وليست مدينية.....45
الفرع الثاني: أقلوية محملة بذاكرة تاريخية.....48
الفرع الثالث: عسكرية محملة بأيديولوجيا سياسية.....51
الفرع الرابع: متأثرة بباطنية دينية.....54
المطلب الثالث: تفريق العلوية السياسية عن النماذج المشابهة.....57
الفرع الأول: نظام الحزب الواحد.....57
الفرع الثاني: النظام الوراثي.....61
الفرع الثالث: الدكتاتورية العسكرية.....63
المبحث الثاني: النشأة والتطور (تسييس الطائفة وتطييف الدولة).....66
المطلب الأول: مرحلة تسييس الطائفة.....66
الفرع الأول: جيش الشرق والدولة العلوية.....66
الفرع الثاني: تسييس الطائفة في فترة الاستقلال والوحدة.....75
المطلب الثاني: مرحلة تطييف الدولة.....86
الفرع الأول: اللجنة العسكرية.....87
الفرع الثاني: من انقلاب آذار 1963 إلى انقلاب حافظ الأسد عام 1970.....90
الفرع الثالث: من البعثية إلى الأسدية.....95
الفرع الرابع: التطوير والتحديث مرحلة بشار.....103
الفصل الثاني: التطبيقات العملية للعلوية السياسية.....114
المبحث الأول: علاقة العلوية السياسية بالسلطات الرسمية للدولة.....114
المطلب الأول: المسار الموازي (السلطة الأمنية العسكرية المعلونة).....114
الفرع الأول: بنية السلطة الأمنية العسكرية.....118

الفرع الثاني: تطور مؤسسات الدولة الرسمية 139
المطلب الثاني: علاقة السلطة الأمنية العسكرية بالمؤسسة التشريعية 159
الفرع الأول: اختيار أعضاء مجلس الشعب 162
الفرع الثاني: التركيبة السياسية للمجلس 166
الفرع الثالث: سلطة التشريع 173
المطلب الثالث: علاقة السلطة الأمنية العسكرية بالمؤسسة التنفيذية 175
المطلب الرابع: علاقة السلطة الأمنية العسكرية بالمؤسسة القضائية والمنظومة القانونية 180
الفرع الأول: المؤسسة القضائية واستقلال القضاء 181
الفرع الثاني: المسار القضائي الموازي (المحاكم الاستثنائية) 183
الفرع الثالث: تغطية أنشطة السلطة الأمنية العسكرية المعلونة 192
الفرع الرابع: تحصين الأجهزة الأمنية من الملاحقات القضائية 196
المبحث الثاني: علاقة العلوية السياسية بالمجتمع (علونة الحياة العامة) 198
المطلب الأول: علونة العمران 198
الفرع الأول: المدينة النخبة الحضرية والسلطة السياسية 198
الفرع الثاني: تحول النخبة إلى القومية العربية 203
الفرع الثالث: الانتداب وتفكك الروابط القديمة التقليدية 204
الفرع الرابع: المدينة في ظل البعث 1963-1970 206
الفرع الخامس: حافظ الأسد وكسر المقاومة الحضرية 209
المطلب الثاني: علونة الاقتصاد السياسي 226
الفرع الأول: ضرب النخبة الاقتصادية القديمة 226
الفرع الثاني: نخبة اقتصادية فاسدة وتابعة 229
المطلب الثالث: علونة الفن والثقافة 236
الفرع الأول: الفن ورسائل السلطة 236

الفرع الثاني: تحالف المصلحة ما بين القصر الجمهوري والمنتجين الدراميين 241
الفرع الثالث: ثقافة العبودية 251
الفرع الرابع: علونة الثقافة ونشر التشيع 254
الخاتمة والنتائج 259
الخاتمة 259
نتائج البحث 261
التوصيات 263
فهرس المصادر والمراجع 265
السيرة الذاتية 281

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Yossef ALTLIL tarafından hazırlanan "SURİYE REJİMİNDEKİ SİYASAL ALEVİLİK:ENTELEKTÜEL KÖKLERİ VE PRATİK UYGULAMALARI" başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK .....

Tez Danışmanı, Siyaset bilimi ve Uluslararası ilişkiler bölümü

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Uluslararsı Politik Ekonominda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 03/01/2023

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Ahmat Mahamat OUMAR (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK (MAÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Halit ŞAHİN (MAÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب يوسف التليل بعنوان "العلوية السياسية في نظام الحكم السوري: الجذور الفكرية والتطبيقات العملية" في برنامج الماجستير هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK .....

مشرف الرسالة

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

2023 /01/03

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Ahmat Mahamat OUMAR (KBÜ) .....

عضواً: Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK (MAÜ) .....

عضواً: Dr. Öğr. Üyesi Halit ŞAHİN (MAÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم الاقتصاد السياسي الدولي من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Yossef ALTLIL

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

"العلوية السياسية في نظام الحكم السوري: الجذور الفكرية والتطبيقات العملية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد.

اسم الطالب: يوسف التليل

التوقيع: .....

مقدمة

ما لبثت الاحتجاجات السلمية التي انفجرت في عام 2011 أن تحولت إلى اعتداءاتٍ وحشيةٍ ومجازر ارتكبتها قوات الأمن والجيش في المدن والبلدات المنتفضة. اعتداءاتٍ أخذت طابعاً طائفياً متزايداً مع مرور الوقت، كاشفةً عن وجود مشكلة بنيوية في نظام الحكم، هي مشكلة طائفية في الدرجة الأولى. ومع انحياز الجيش والأمن إلى جانب النظام في قمعه للمحتجين، وبعد أن توضحت أكثر، طبيعة أطراف النزاع خلال الأعوام التي تلت عام 2011 والفرز الطائفي على خلفية الموقف من الانتفاضة، والموقف من سياسة القمع تجاه المحتجين، تبين أن الاصطفافات أخذت طابعاً طائفياً بالنظر إلى الفئات التي استجابت لحشد النظام، أو التي ثبتت إلى جانبه، والفئات التي انشقت عنه، أو التي التحقت بالطرف الآخر. كما برزت على السطح، وبقوة، مظاهر طائفية شديدة الوضوح، في تعامل أجهزة الأمن، ووحدات الجيش، مع المحتجين، كأفراد، وكمدن وبلدات، مما يولد شكوكاً كبيرة في طبيعة وهوية تلك الأجهزة كمؤسسات دولة مفترضة. في ذات الوقت بدأ الحديث عن وجود علوية سياسية في نظام الحكم السوري، عندما بدأت الأوساط السياسية في سورية منذ عام 2013 تتداول مصطلح العلوية السياسية، في أجواء الانتفاضة الشعبية والقمع الوحشي الذي يمارسه النظام، ربما للإشارة إلى طائفية نظام الحكم، واحتكار الطائفة العلوية للسلطة، بما يهدد الكيان الوطني برمته. والتذكير بالمارونية السياسية التي أوصلت لبنان إلى حرب مدمرة انتهت بتقسيم مؤسسات الدولة طائفياً عام 1989. ومنذ ذلك الوقت، لا يزال مصطلح العلوية السياسية يثير الكثير من اللغط في الاوساط الفكرية والسياسية السورية ما بين مؤيد ومعارض، حيث ذهب البعض إلى تفنيد طائفية النظام بالمقارنة مع المارونية السياسية في لبنان، على اعتبار أن الطائفية كانت حالة راسخة في الدستور اللبناني، انعكست على المؤسسات الدستورية للدولة، وتمثلت في احتكار الطائفة المارونية لرئاسة الجمهورية بموجب قاعدة دستورية عرفية، حيث يملك رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة على الحكومة

ومجلس النواب، تحولت إلى تقاسم طائفي للرئاسات الثلاث (رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان) بعد اتفاق الطائف منذ عام 1990، بينما لا نجد مثل هذا الوضع في النظام السياسي السوري، فلا توجد أي إشارة إلى تقاسم طائفي للمناصب في الدستور السوري أو الدساتير السورية. وذهب كُتَّاب آخرون إلى إجهاد أنفسهم في إثبات براءة الطائفة العلوية، وحشد الأدلة على مظلوميتها ووقوعها ضحية لنظام عائلي مصلحي، وذهب فريق ثالث إلى محاولة إثبات تحالف عسكري رأسمالي، تشابكت فيه مصالح النخبة العسكرية العائلية مع البرجوازية السنية المالية، مكونةً نظاماً سياسياً عائلياً. في حين يسلك هذا البحث سلوكاً مختلفاً، بالعودة إلى بدايات صعود الطائفة العلوية كطائفة سياسية، بالإضاءة على مرحلتين رافقتا هذا الصعود، هما: مرحلة تسييس الطائفة، ومرحلة تطييف الدولة، حيث تكشف البدايات الأولى لنشوء الدولة السورية الحديثة في ظل الانتداب، عن جهود مكثفة بذلها الفرنسيون في تشجيع هويات مختلفة فرعية، متناقضة مع الهوية الوطنية الجامعة، هويات ذات طابع طائفي بالدرجة الأولى. ولكن العامل الأبرز في تاريخ الدولة السورية والطائفة العلوية على السواء هو ظهور اللجنة العسكرية على مسرح مثلت الولادة الحقيقية لظاهرة العلوية السياسية، التي تكاملت بصعود حافظ أسد إلى السلطة فكان عهده ذروة تسييس الطائفة وتطييف الدولة. يحاول هذا البحث أن يجيب عن سؤال العلوية السياسية في النظام السياسي السوري بالعودة إلى البدايات، منذ ولادة الدولة السورية، وتتبع التطورات التي طرأت على الطائفة العلوية ونظام الحكم السوري منذ ذلك الوقت. كما يحاول الكشف عن ماهية العلوية السياسية، من خلال القراءة لدى عدد من الكتاب العلويين أنفسهم، وتتبع السردية التي يقدمونها في عرضهم لنشوء الطائفة كإثنية دينية، ثم يحاول البحث أن يقدم قراءة في طبيعة العصبية التي تساهم في تماسك الطائفة واصطفافها، ثم يحدد الخصائص المميزة للعلوية السياسية، ويحاول تفريقها عن الظواهر المشابهة.

ملخص الرسالة باللغة العربية

يستعرض الكاتب العناصر المكونة للسردية السياسية للطائفة، التي تغذيها فكرياً. ثم يحاول عن طريق الاستقراء الكشف عن خصائص الظاهرة المذكورة. ولتوضيح ماهيتها، حاول تفريقها عن نظام الحزب الواحد، والأنظمة الوراثية، والدكتاتورية العسكرية الخالصة، باعتبار النظام السياسي الذي ولد في ظلها يحمل بعض خصائص تلك الأنظمة. في المبحث الثاني يستعرض مراحل نشوء وتطور الظاهرة منذ أن بدأت بذورها الأولى في مرحلة الانتداب، وهي مرحلة تسييس الطائفة التي نقلتها من طائفة دينية إلى طائفة سياسية، وصولاً إلى المرحلة الأهم وهي التي بدأت بانقلاب اللجنة العسكرية عام 1963، وهي التي باشرت عملية تطييف الدولة بتطييف أهم أجهزتها الصلبة (الجيش والأمن). ثم يستعرض الكاتب مراحل تطور الظاهرة من البعثية إلى الأسدية، وصولاً إلى عهد بشار والانتفاضة الشعبية. في الفصل الثاني يتحدث الكاتب عن علاقة العلوية السياسية بمؤسسات الدولة الرسمية، من خلال البحث في وجود سلطة أمنية عسكرية معلونة تخترق مؤسسات الدولة والمجتمع. ثم يواصل استعراض العلاقة بين السلطة الأمنية العسكرية ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية. ثم يستعرض علاقة العلوية السياسية بالمجتمع من خلال الإضاءة على تدخل السلطة في التركيبة السكانية للمدن عبر حقن مجتمعات طائفية تهدف إلى إيجاد حواضن اجتماعية لها في المدينة، بعد أن فشلت في كسب ولاء سكان المدن. وتدمير النخبة الاقتصادية السياسية المدينية، واستبدالها بنخبة فاسدة وتابعة. ثم علونة الثقافة بتحالف السلطة مع المنتجين الدراميين في تصدير رسائل السلطة عبر الفن التلفزيوني لإعادة تشكيل المجتمع ثقافياً، وتشجيع نشر التشيع في الفضاء السوري لتفتيت الأكثرية السنية.

الكلمات المفتاحية: العلوية، الطائفية، العلونة، التطييف، العلوية السياسية.

ÖZET

Yazar, siyasal Alevilik olgusunu ispatlama yolunda Aleviliği etno-dinsel ve mezhepsel bir fanatizm olarak ele almakta ve bu amaçla mezhebin düşünsel olarak beslendiği siyasal anlatısının kurucu unsurlarını gözden geçirmektedir. Daha sonra tümevarım yoluyla söz konusu olgunun özelliklerini ortaya koymaya çalışır. Doğasını açıklığa kavuşturmak için, altında doğduğu siyasi sistemin bu sistemlerin bazı özelliklerini taşıdığını düşünerek, onu tek parti sisteminden, kalıtsal sistemlerden ve katıksız askeri diktatörlükten ayırmaya çalıştı. İkinci başlıkta ise, mezhepten siyasi mezhebe geçiş yapan mezhebin siyasallaşma aşaması olan Manda safhasında ilk tohumlarının atılmasından bu yana olgunun ortaya çıkış ve gelişim aşamaları irdelenmektedir. 1963 yılında Askeri Komite'nin darbesiyle başlayan en önemli aşamaya kadar, devletin en önemli katı aygıtını (ordu ve istihbarat) mezhepleştirerek mezhepselleştirme sürecini başlatmıştır . Daha sonra yazar, fenomenin Baasçılıktan Esadcılığa, Beşşar dönemine ve halk ayaklanmasına kadar olan gelişim aşamalarını gözden geçiriyor.

İkinci bölümde yazar, devletin ve toplumun kurumlarına sızan Alevileşmiş bir askeri istihbarat otoritesinin varlığını inceleyerek siyasi Aleviliğin resmi devlet kurumlarıyla olan ilişkisinden bahsetmektedir. Daha sonra askeri istihbarat otoritesi ile devletin yasama, yürütme ve yargı kurumları arasındaki ilişkiyi gözden geçirmeye devam eder. Ardından, şehrin sakinlerinin sadakatini kazanamayan şehirde iktidar için sosyal inkübatörler bulmayı amaçlayan mezhepsel toplulukları enjekte ederek otoritenin şehirlerin demografisine müdahalesine dikkat çekerek Alevilerin toplumla siyasi ilişkisini gözden geçiriyor. Ve kentsel politik ekonomik elitin yok edilmesi ve onun yerine yozlaşmış ve bağımlı bir seçkinin getirilmesi. Ardından, toplumu kültürel olarak yeniden şekillendirmek için otoritenin mesajlarını televizyon sanatı aracılığıyla ihraç etmede otorite ile dramatik yapımcılar arasında ittifak kuruldu. Amaçları Sünni çoğunluğu parçalamak için Suriye sahasında Şiiliğin yayılmasını teşvik etmek.

Anahtar Kelimeler: Alevilik, Alevi, Mezhepçilik, Siyasal Alevilik.

ABSTRACT

By induction, he tries to reveal the characteristics of the mentioned phenomenon. To clarify its nature, he tried to differentiate it from the one-party system, the hereditary systems, and the pure military dictatorship, considering that the political system under which it was born bears some of the characteristics of those systems. In the second topic, he reviews the stages of the emergence and development of the phenomenon since its first seeds began in the Mandate stage, which is the stage of politicization of the sect that transferred it from a religious sect to a political sect, all the way to the most important stage, which began with the coup of the Military Committee in 1963, which initiated the process of sectarianization of the state. Its most important solid apparatus (the army and Intelligence). Then the writer reviews the stages of the development of the phenomenon from Baathism to Assadism, all the way to the era of Bashar and the popular uprising. In the second chapter, the author talks about the relationship of political Alawism with the official state institutions, by examining the presence of a declared military security authority that penetrates the institutions of the state and society. It then continues to review the relationship between the military security authority and the state's legislative, executive and judicial institutions. Then he reviews the political relationship of Alawis with society by highlighting the authority's interference in the demographics of cities by injecting sectarian communities that aim to find social incubators for them in the city, after they failed to win the loyalty of the city's residents. and the destruction of the urban political economic elite, and its replacement by a corrupt and dependent elite. And then the Alawization of culture by allying the authority with the drama producers in exporting the messages of the authority through television art to reshape society culturally, and encourage the spread of Shiism in the Syrian space to fragment the Sunni majority.

Keywords: Alawism, sectarianism, Alawization, political Alawism.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	SURİYE REJİMİNDEKİ SİYASAL ALEVİLİK: ENTELEKTÜEL KÖKLERİ VE PRATİK UYGULAMALARI
Tezin Yazarı	Yossef Altlıl
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	03/01/2023
Tezin Alanı	Uluslararası Politik Ekonomi- Siyaset Bilimi
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	281
Anahtar Kelimeler	Alevilik, Alevi, Mezhepçilik, Siyasal Alevilik.

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	العلوية السياسية في نظام الحكم السوري الجذور الفكرية والتطبيقات العملية
اسم الباحث	يوسف التليل
اسم المشرف	الأستاذ المساعد الدكتور عبد الحميد العواك
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	2023/01/03
تخصص الرسالة	الاقتصاد السياسي الدولي–العلوم السياسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك– معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	281
الكلمات المفتاحية	العلوية، الطائفية، التطييف، العلوية السياسية.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	POLITICAL ALAWISM IN THE SYRIAN REGIME: INTELLECTUAL ROOTS AND PRACTICAL APPLICATIONS
Author of the Thesis	Yossef ALTLIL
Advisor of the Thesis	Assoc. Prof. Dr. Abdulhamid ALAWAk
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	03/01/2023
Field of the Thesis	International Political Economy- Political Science
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	281
Keywords	Alawism, sectarianism, Alawization, political Alawism.

موضوع البحث

يناقش موضوع البحث ظاهرة العلوية السياسية في نظام الحكم السوري من حيث نشأتها وتطورها حتى وقتنا الحاضر، كما يناقش ماهية هذه الظاهرة، وعلاقتها بمؤسسات الحكم ودورها في إعادة تشكيل تلك المؤسسات من حيث المضمون، بما يتوافق مع توجهات السلطة العسكرية الطائفية، إضافة إلى دورها في إعادة تشكيل المجتمع ثقافياً، وطبقياً، وحتى ديموغرافياً، من خلال التلاعب في عملية توزيع الثروة، وتوزيع شرائح من السكان جغرافياً، وذلك بالاستفادة من سيطرتها الأمنية والعسكرية على المجتمع والدولة على حدٍ سواء.

أهداف البحث وأهميته

1. تحديد ماهية العلوية السياسية وبيان حدودها وخصائصها ومصادرها الفكرية. والكشف عن:
2. ارتباط الممارسات السياسية بالجذور الفكرية الطائفية.
3. وجود دولة عصبوية ما قبل حديثة مستترة خلف واجهة دولة قومية حديثة.
4. تأثير العلوية السياسية على مؤسسات الدولة، والطائفية المستترة خلف واجهة الدولة القومية.
5. تأثير العلوية السياسية، على المجتمع (البنية الطبقية، توزيع الثروة، الهوية، والثقافة).

منهج البحث

يحاول هذا البحث الكشف عن وجود ظاهرة العلوية السياسية، ثم يتتبع مراحل تشكلها، وتأثيرها في مؤسسات الدولة والمجتمع، مما دعا إلى اتباع المنهج التاريخي الاستقرائي، على أن الحاجة إلى تفسير بعض النصوص الدستورية والقانونية ومقارنتها، استدعت الاستفادة من المناهج المناسبة، كالمنهج المقارن، في مواضع من البحث.

مشكلة البحث

يتصدى هذا البحث للإجابة على سؤال الماهية هل النظام السياسي الحاكم في سورية من نوع الطائفية السياسية؟ ربما يمكن تصنيفه في زمرة الطائفية السياسية، ولكن حتى في حال إلحاقه بالطائفية السياسية علينا الحذر عند مقارنته بأقرب نموذج للطائفية السياسية وهو المارونية السياسية التي سادت لبنان المجاور حتى دسترة اتفاق الطائف عام 1990، ثم النظام الطائفي الذي رسخه الاتفاق المذكور. وحتى هذا النموذج القريب لا يتطابق مع النظام السياسي السوري موضوع بحثنا. ولعل أهم فارق يلحَظُهُ المرء بين الطائفيّتين هو وجود رئيس جمهورية ماروني، مكرس بموجب قاعدة دستورية عرفية، تسنده قواعد دستورية مكتوبة بصلاحيات تطال الحكومة والبرلمان، ليعود اتفاق الطائف عام 1989 إلى فرض نظام برلماني تقليدي بصلاحيات بروتوكولية لرئيس الدولة يكرس تقاسم طائفي للرئاسات الثلاثة (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان) وبموجب قاعدة عرفية أيضاً، بينما لا نجد أي تقاسم طائفي لأي من مؤسسات الدولة في دساتير سورية، سواء المؤقتة أو الدائمة التي حكمت منذ 1963، إضافة إلى وجود أشخاص غير منتخبين من طوائف مختلفة في هذا المنصب أو ذاك. وهذا ما دفع الكثير من الأشخاص لاتخاذ هذه الحقيقة مستنداً في إنكار طائفية النظام.

أصل الإشكال في بنية نظام الحكم في سورية، هذه البنية التي أدت في النهاية إلى انزلاق البلاد في نزاع مسلح غير دولي. ولذلك يحاول بحثنا أن يجيب على سؤال:

كيف يمكن فهم نظام الحكم في سورية؟ هل هو طائفية سياسية؟

أم دكتاتورية عسكرية؟

أم أوليغارشية عائلية؟

وقبل ذلك، كيف تحولت الطائفة العلوية، من طائفة دينية إلى طائفة سياسية عسكرية حاكمة؟

كيف تعمل العلوية السياسية؟ وكيف تمسك بمفاصل السلطة؟

وهل يكفي التعديل الدستوري لإصلاح النظام السياسي، حتى وإن تناول صلاحيات رئيس الجمهورية؟

حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث

يحاول بحثنا أن يقتصر على ما يخدم الموضوع، ولذلك لن يرد البحث على المغالطات التي تتعلق بارتباط العقيدة العلوية بالطائفة الإثناعشرية أو التصوف أو الإسلام. كما أن هذا البحث ليس تأريخاً للطائفة العلوية، ولا لحزب البعث، فهو لا يتعرض لتاريخ الطائفة العلوية، ولا لتاريخ حزب البعث، إلا بالقدر الذي يحتاجه في توضيح السردية السياسية للطائفة، وتطور عملية تسييس الطائفة وتطييف مؤسسات الدولة، والشيء ذاته ينطبق على الأحداث التاريخية التي تتصل بحزب البعث فالدراسة لم تتطرق إلا إلى الأحداث ذات الصلة بظاهرة العلوية السياسية.

كما تتبع البحث أيضاً تطور مؤسسات الحكم في الدساتير السورية المتعاقبة منذ ولادة الدولة السورية الحديثة، فيما يتصل بصلاحيات تلك المؤسسات وعلاقاتها ببعضها البعض، لأهمية هذا الجانب في توضيح تأثير العلوية السياسية على مؤسسات الحكم منذ انقلاب 1970 ولم يكن الغرض منها بحث تطور المؤسسات بشكل عام. أهم المشكلات التي واجهت الباحث ضيق الوقت، وندرة المصادر والمراجع وانعدام البيانات الإحصائية في مواضيع غاية في الأهمية، خاصة في الجانب الاقتصادي المتعلق بتوزيع الثروة، وعدم وجود بيانات إحصائية توضح تركيبة البيروقراطية على أساس طائفي.

الفصل الأول: تعريف العلوية السياسية خصائصها وتطورها التاريخي

المبحث الأول: الماهية والخصائص

المطلب الأول: ماهية العلوية السياسية

بدايةً لابد من توضيح مسألة الانتساب إلى العلوية كما عُرفت تاريخياً، تجنباً للالتباس، فالعلوية تاريخياً، تعني أولئك الأشخاص وتلك الأسر الذين ينتسبون إلى علي بن أبي طالب برابطة النسب فهم من ذريتهِ نسباً وبصرف النظر عن مذهبهم الديني، من أمثال الأسرتين الحاكمتين في كل من الأردن والمغرب، والعديد من الأسر والأفراد في العالم الإسلامي من ذوي النسب العلوي، ويعرفون كذلك بالأشراف، عُرفت هذه الأسر من القدم بالعلوية، وهي تتوزع بين السنة والشيعة في أمور العقائد. أما العلوية في جبال الساحل السوري فهي الطائفة المعروفة تاريخياً حتى عهد الانتداب الفرنسي بالنصيرية، وهي طائفة دينية تتميز بالغلو في علي بن أبي طالب ولا تنتسب إليه برابطة القرابة النَّسَبيّة، وعُرفت الطائفة النصيرية بالعلوية منذ أن منحها الفرنسيون هذا الإسم رسمياً، بعد أن أسسوا الكيان الذي أطلقوا عليه اسم أراضي العلويين المستقلة، ومنذ ذلك الحين بدأت النسبة العلوية تضاف إلى كل ما يتعلق بذلك الكيان، وبدأت عبارات بلاد العلويين والشعب العلوي والعلويون تُعرف بشكل واسع، واختلفت آراء مؤرخي وشيوخ الطائفة حول الاسم المكتسب الجديد، فبينما ذهب الشيخ عبد الرحمن الخيّر إلى أن الفرنسيين ما منحوهم هذا الاسم إلا "ليبتدعوا باسمهم دويلة في الساحل السوري" ويؤججوا النعرات الطائفية[1]، رأى محمد غالب الطويل أن الاسم الجديد حقاً مسترجعاً من حقوقهم المغصوبة[2]. ويبدو أن الفرنسيين أرادوا تحضير الطائفة النصيرية لدور سياسي كبير في سورية، ولذلك توسعوا في تجنيد شبابها في القوات الخاصة للشرق، ومنحوها اسماً جديداً (العلويين) أطلقوه

[1] عبد الرحمن الخيّر، **عقيدتنا وواقعنا**: نحن المسلمين الجعفريين "العلويين"، ط3، (دمشق: لا توجد دار نشر، 1992)، ص 68-69.

[2] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، (اللاذقية: مطبعة الترقي، ١٩٢٤)، ص 388.

على المنطقة الساحلية، وأنشأوا دويلة ووضعوا لها نظاماً إدارياً وقضاءً مذهبياً، وأصدروا باسمها بعض الصحف والنشرات[1]. وبالرغم من أن أنصار الدولة العلوية، لم يتمكنوا من تشكيل كيان سياسي متماسك على قاعدة طائفية قابلاً للحياة، على غرار الموارنة في لبنان. إلا أنه لابد من الاعتراف بأنهم لا يشكلون فقط فرعًا مستقلاً عن الإسلام، بل مجتمعًا يعتبر نفسه مختلفًا ثقافيًا وتاريخيًا عن الطوائف الأخرى في سورية وعن غالبية المجتمع السوري. ولا يشير مصطلح " علوي " إلى هوية إثنية أو أيديولوجية دينية فحسب، بل يشير أيضًا إلى المنطقة، والنظام السياسي، وذخيرة ثقافية، وتاريخية متخيلة كما سيتم مناقشته في السطور اللاحقة، ويمكن تتبع اختلافهم إلى التصور بأن لديهم خصوصية، وأنهم عارضوا دائما سلطة المسلمين السنة[2]. وفي الوقت الذي نواجه فيه مصطلحاً غير مكتمل المعنى غير واضح الأبعاد، نحاول في السطور الآتية أن نتعرف على مختلف جوانبه المتصلة به، ولذلك لابد من التفريق بين العلوية كطائفة دينية، والعلوية السياسية كظاهرة سياسية، نتفق أو نختلف في شأن وجودها ودورها، وموقفنا منها في محصلة هذا البحث، وبهذه المناسبة نؤكد بوضوح وفي مطلع بحثنا هذا على التفريق بين العلوية السياسية كظاهرة سياسية لها حدودها ومحدداتها، وسماتها ومكوناتها، وبين الطائفة العلوية كمكون، أساسي وطبيعي، من مكونات الشعب السوري، لا نُماري في أصالة وجوده ودوره، ولذلك لا نريد أن يُفهم من بحثنا أننا نساوي بين ظاهرة العلوية السياسية والطائفة العلوية، كما أنه ليس من الإنصاف القول أن كل علوي هو جزء من ظاهرة العلوية السياسية. وهذا يقودنا دون شك إلى ضرورة التفريق بين الطائفة كحالة اجتماعية والطائفية كظاهرة سياسية. وفي الواقع تشكل الانتماءات الفرعية بمختلف أنواعها (العائلية، العشائرية، الدينية) مكونات طبيعية، يتفاوت حجمها وأهميتها بحسب المجتمع والمكان والزمان، فهي موجودة في جميع المجتمعات البشرية بأشكال مختلفة، وهي ليست

[1] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 388.

[2] Torstein Schiøtz Worren, **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria** (Master thesis, University of Oslo, 2007), p 44.

مرتبطة بثقافة أو دين معين، ولا يثير وجود الانتماءات الفرعية بحد ذاته مشكلة في الانتماء الأعم والولاء السياسي الكلي، وهي موجودة في معظم الدول العربية، وفي عدد كبير من دول العالم، والطائفة النصيرية ليست حديثة النشأة في المنطقة العربية، شأنها شأن باقي طوائف الأقليات الدينية والمذهبية، وهذا شأن الطائفة كمجموعة من البشر تربط بينهم روابط تراحمية تضامنية على أساس الاعتقادات المشتركة أو الثقافة أو الأصل المشترك، ومصطلح الطائفة بحسب اللغة العربية يحتمل كل ذلك، وهو قبل أن يتحول إلى اصطلاح خاص في عصرنا، كان أوسع استعمالاً يمكن أن تكون الطائفة مجموعة دينية أو مهنية. أما الطائفية بحسب برهان غليون هي الظاهرة التي تنشأ حين يتم توظيف العُصب الفرعية القائمة على العلاقات التضامنية في حقل السياسة، بالشكل الذي يحول الانتماء الديني أو القبلي أو الجهوي إلى ولاء سياسي يوازي أو يتفوق على الولاء العام، وهذا ما يدعوه "بالطائفية كنظام"[1]. أما ماكس ويبر Max Weber فيرى أن أهم ما يميز الطوائف تلك الروابط القوية التي نشأت بين الجماعات الطائفية والمنتسبين إليها والتي كانت سائدة بين كافة الطوائف والحلقات العقائدية، في معرض حديثه عن الطوائف البروتستانتية في القرون الوسطى، حيث المواطنة الكاملة كانت حكراً على المسيحي، وحيث التلاحم قوياً متيناً، لدرجة أنه عُدَّ داعياً من دواعي الاستيطان الجماعي المتكتل في أمريكا الشمالية[2]. والعلوية السياسية ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية، لابد أن تقودنا أولاً إلى محاولة التعرف على الطائفة العلوية من الناحية الاجتماعية السياسية، دون التورط في بحث تاريخي أو بحث اجتماعي صرف، ولذلك يمكننا القول، إنه شأن باقي الطوائف الدينية في المشرق العربي وسورية خاصةً، تبدو الطائفة العلوية كجماعة بشرية يلفها الكثير من الغموض، وزاد هذا الغموض مع سياسة التعتيم التي يمارسها النظام الحاكم بدعوى مكافحة الطائفية، تلك السياسة التي وافقت

[1] برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، ط1 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990) ص 19. 20.

[2] ماكس فيبر، **مقالات في سوسيولوجيا الدين: الثقافة البروتستانتية**، ترجمة منير الفندري، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015) ص 250.

هوى في عمق التفكير الذي تتبناه القومية العربية و(التقدمية) العربية. سوف نتحدث في هذا الفرع عن العلوية كإثنية دينية، وعصبية طائفية، في مِخيال العلوية السياسية من خلال تتبع كتابات مؤرخي الطائفة من أبنائها، ثم نحاول تعريف العلوية السياسية كظاهرة سياسية.

الفرع الأول: الطائفة العلوية كإثنية دينية

يرى أنتوني سميث Anthony D. Smith أن الإثنية تتكون عندما يجتمع في مجموعة بشرية معينة ذاكرة تاريخية مشتركة، ومعتقدات دينية مشتركة، تدعمها مجموعة من الأساطير العرقية والرموز والقديسين والمآثر والأبطال والتضحيات والقيم والتقاليد المشتركة، ويظهر للجماعة المخصوصة أنهم شعب تاريخي، ولهم ارتباط بأسلافهم بشكل خيالي.[1] إن تحليل السردية التي يقدمها مؤرخو الطائفة وبعض شيوخها[2] حول تشكلها التاريخي، يعزز القناعة بوجود جماعة متميزة، ذات تاريخ وعقائد وأصول مشتركة مختلفة عن محيطها، في مخيال أولئك الكتَاب، وهو عامل مؤثر في ظاهرة العلوية السياسية وسياسات قادتها على ما يبدو. ولذلك لابد من استعراض سردية تشكل الطائفة وفقاً لكتابات أبنائها أنفسهم، وبناءً على ذلك فإنه لابد من تتبع سردية النشوء بحسب الكُتَّاب هؤلاء، وهكذا بدا أنهم يكادون يُجمِعون على عناصر أربعة أساسية أسهمت في ذلك التشكل[3] مكونةً بمجموعها سردية متكاملة تقدم الطائفة كإثنية دينية، وهي: الهجرات البشرية. العشائرية، المظلومية التاريخية، والارتباط السياسي بالتيار الشيعي العام.

---

[1] Anthony D. Smith, "***Ethnic cores and dominant ethnies***" in Rethinking ethnicity: majority groups and dominant minorities, ed. Eric Kaufmann (London and New York: Routledge, 2004), p 18- 19.

[2] يمكن أن نعدد منهم، محمد هواش، إميل عباس آل معروف، محمد غالب الطويل، الشيخ عبد الرحمن الخير، هاشم عثمان.

[3] يمكن أن نذكر على سبيل المثال: محمد هواش تحدث عن ست هجرات بشرية ساهمت في تكوين الطائفة العلوية في الجبال الساحلية السورية، وتحدث بإسهاب عن العشائرية، معدداً العشائر وفروعها المختلفة، ومشيراً إلى شيعية الطائفة دون أن يركز على الانتساب الشيعي، في حين لم

أولاً: الهجرات البشرية

للهجرات البشرية أهمية كبيرة في تشكل الطائفة النصيرية من الناحية السوسيولوجية وفي بلورة الهوية الطائفية وهذا ما نلحظه في كتابات بعض الكتاب الغربيين، وكذلك وهو الأهم ربما، عند المؤرخين من أبناء الطائفة أيضاً ومن الملاحظ في هذا السياق أن السردية التاريخية لتشكل الطائفة العلوية لا تبدأ من اللحظة التي انفصل فيها محمد بن نصير[1] وأتباعه عن التيار العام للتشيع الإثناعشري وإنما من الهجرات البشرية القديمة. البعض يرجع بأصول بعض العلويين إلى زمن الفينيقيين[2]، والبعض الآخر يعود بأنسابهم إلى التنوخيين والغساسنة[3] الذين استوطنوا الشام، أي إلى فترات تاريخية سبقت الإسلام بقرون عديدة، بينما يذهب إلى التركيز على هجرات رئيسية كونت الطائفة وهم بذلك يتحدثون عن الطائفة كإثنية دينية، وليست مجرد مذهب ديني وحسب.

ينسى أن يشير إلى "الحيف التاريخي" الذي وقع على الطائفة في السطر الثاني من مقدمة الكتاب. أنظر: محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، ط١ (الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة،١٩٩٧). أما هاشم عثمان، نراه يفصّل في بدايات ظهور الطائفة، مرجحاً كونها طريقة صوفية متفرعة عن التشيع الإمامي، يسهب كثيراً، في حديثه عن عزلة الطائفة واضطهادها في العهدين المملوكي والعثماني، ويشير إلى هجرات الشيعة إلى الساحل الشامي نتيجة الاضطهاد الذي لحق بهم ومنهم تكونت الطائفة. أنظر: هاشم عثمان، **تاريخ العلويين: وقائع وأحداث**، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لا يوجد تاريخ نشر). أما محمد أمين غالب الطويل فقد جعل مدار كتابه " تاريخ العلويين" على العناصر الأربعة المذكورة. أنظر: الطويل، **تاريخ العلويين**، (اللاذقية: مطبعة الترقي، ١٩٢٤). وبالمثل ألف إميل عباس آل معروف كتاباً من ثلاث مجلدات، بعنوان

"تاريخ العلويين في بلاد الشام"، جمع فيه العناصر الأربعة المذكورة بإسهاب كبير. أنظر: إيميل عباس آل معروف، **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، ط١(لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣).

[1] محمد بن نصير النميري ويكنى بأبي شعيب وهو فارسي الأصل نميري بالولاء افترق عن الشيعة الإمامية الاثناعشرية لادعائه البابية وإنكارهم عليه تبعته فرقة من الشيعة نُسبوا إليه وعرفوا بالنصيرية، نُسب إلى أبي شعيب ادعائه النبوة وقوله بالتناسخ وإباحة المحارم والغلو.

[2] قسم محمد هواش الهجرات التي كونت الطائفة النصيرية في الجبال الساحلية الشامية إلى ست هجرات، وجعل الهجرة الأولى تضم شعوباً متباينة هم الفينيقيون والآراميون والكنعانيون والعموريون، واليونان والروم والصليبيون، ثم وبما أن هؤلاء جميعاً يشتركون مع العرب في الأصل السامي عدا الرومان على حد قوله فمن الطبيعي أن يعتنقوا الإسلام ويتأثروا بالتشيع، بحسب رأي المؤرخين العلويين، على حد قوله، ثم يقول عن الهجرة الأولى:" مع أن هذه النظرية تبدو شيقة من العسير أخذها على علتها وتصديقها تماماً" مع أنه في ذات الصفحة ينسب عشائر الخياطين إلى الهجرات الثلاثة الأولى، وهذا يعني أنه يصدق قصة الهجرة الأولى ولو جزئياً. أنظر: محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 34. منير الشريف في كتابه " المسلمون العلويون من هم؟ وأين هم؟" يزعم هو الآخر أن الطائفة العلوية في الساحل السوري كونتها ست هجرات، ويتحدث في الهجرة الأولى عن أقوام قديمة كالفينيقيين والآراميين وغيرهم باعتبارهم السلف الأول لجزء من العلويين المعاصرين. أنظر: منير الشريف، **المسلمون العلويون من هم؟ وأين هم؟**، ط1 (بيروت: مؤسسة البلاغ، 1994) ص 87-88.

[3] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 353.

هكذا يرى محمد هواش أن ظهور الطائفة جاء نتيجة ست هجرات رئيسية تبدأ بهجرة القبائل التنوخية والغسانية قبل الإسلام ثم هجرة القبائل العربية التي جاءت مع الفتح الإسلامي لبلاد الشام والهجرة الثالثة كانت قد خرجت على أثر المجاعة والاضطرابات التي وقعت في بغداد منذ عام ٤٣٦ هجرية إلى عام ٤٥٠ هجرية وكانت هذه الأحداث قد دفعت بأعداد من العلويين إلى الهجرة إلى سواحل الشام والاقامة في جبالها الحصينة في رايه.[1] إيميل عباس يضيف عناصر أخرى[2] إلى الأقوام الأولى التي تشكلت منها الطائفة ولعل الزط[3] أبرزها تأثيراً من ناحية العقيدة والتقاليد الاجتماعية وكانوا من الغلاة وقد أخذ عنهم سكان المنطقة الأصليين من الغساسنة والتنوخيين عقيدتهم وعاداتهم الاجتماعية وأخذوا هم عن أهلها لغتهم العربية[4]. ويرى غالب الطويل أن الموجة الأكثر أهمية على الإطلاق هي التي جلبتها الحملات السنجارية[5] بقيادة الأمير حسن بن يوسف المعروف بالمكزون السنجاري وهذه الموجة البشرية جاءت نتيجة الاستغاثات العديدة التي أطلقها شيوخ ووجهاء النصيريين لإنقاذهم من الاسماعيلية والأكراد[6] الذين كانوا يخوضون حرباً ضروساً ضد القبائل التي تعتنق العقائد النصيرية

[1] محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 36.

[2] القراطلة: من أصل تركماني أسكنهم السلطان سليم الأول في القلعة التي عرفت باسمهم، والرشاونة: من أصل مصري، وتوجد عناصر كردية في ائتلاف عشائر الخياطين. أنظر: إيميل عباس، **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، ط١(لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣)، الجزء الأول ص 35.

[3] الزط أو القرباط: أقوام سندية من أصل هندوآري كانت تقطن مناطق جنوب العراق في عهد الإمبراطورية الفارسية، هجّرهم معاوية بن أبي سفيان إلى الأناضول واستقرت فرق منهم في سواحل الشام مما يلي أنطاكيا.

[4] إيميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، مرجع سابق، ص 64.

[5] كانت الحملة الأولى نحو عام 610 هجرية، ولم تنجح وعاد الأمير حسن وجنوده إلى سنجار الواقعة ما بين سورية والعراق بعد أن تعرض لهزيمة قاسية قرب قلعة مصياف ثم عاد في عام 620 هجرية بجيش أكبر وحمل معه عائلات الجنود ويسميها العلويون غزوة الاستيطان.

[6] يدّعي إميل عباس آل معروف أن الحملة السنجارية كانت في مواجهة البيزنطيين الذين بدأوا يستوطنون المنطقة الساحلية من بلاد الشام في تلك المرحلة، وأنه على العكس من الروايات الرسمية، تحالف المكزون مع الإسماعيلية وجاء إلى المنطقة بموافقة الزنكيين بل بطلب منهم ويرجح إميل عباس تزوير سيرة المكزون على أيدي الخياطيين القيسيين بدافع التعصب القبلي باعتباره زعيماً يمانياً. أنظر: إميل عباس آل معروف، **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، ط١(لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣) الجزء الثاني ص24.

كادت أن تستأصل وجودها، فكانت الحملات السنجارية سبباً رئيسياً في ثباتهم في جبالهم وزيادة أعدادهم في مواجهة خصومهم وكذلك في عملية التوحيد العقائدي[1].

تمكن المكزون من كسر الإسماعيلية وطرد الأكراد باتجاه الجنوب حتى أوصلهم إلى جبال عكار ولاحق أتباع العقيدة الإسحاقية وتمكن من إزالتها وحرق كتبها وجميع آثارها وبذلك حقق الوحدة الدينية والاجتماعية للطائفة إلى حين[2]. لكن الانقسام النصيري الاسحاقي تواصل بأسماء جديد بعد فترة من الهدوء ويمكن تتبع هذا الصراع في المواجهات التي كانت تقع بين الجنوبيين والشماليين أو الكلازية والمواخسة إلى يومنا هذا على أنه يبقى محكوماً بظروف كل مرحلة.[3] للحملات السنجارية أهمية كبيرة، في الوعي الجمعي لدى الطائفة النصيرية إذ يمكن القول إنها أعادت تشكيل الطائفة دينياً وعشائرياً وعلى مستوى القيادات وكان لها الأثر الأبرز في إعطائها شكلها المعروف إلى وقتنا الحاضر. بل ربما تحولت إلى ما يشبه الأسطورة المتجددة ويلجؤون إليها كلما دعتهم الحاجة. يؤكد ليون سميث Leon T. Goldsmith أن للحملات السنجارية والهجرة التي تبعتها أهمية كبيرة في ولادة العصبية الطائفية لدى النصيرية رغم أنها لم تؤدي إلى ولادة دولة نصيرية في المنطقة نتيجة عوامل عديدة أهمها العامل الجغرافي والظروف السياسية السائدة في المنطقة في ذلك الوقت[4]، لكنها أسهمت من دون شك في ولادة "مجتمع اللاجئين إلى الجبال" كما يسميه بلانهول Xavier De Planhol نتيجة تجمعهم في هذا المنفى الطبيعي المنعزل[5]. إن الهجرة والظروف التاريخية الأخرى، إضافة إلى عامل العزلة التي

[1] قام المكزون بملاحقة أتباع العقيدة الإسحاقية وقتلهم وحرق كتبهم ولم ينجو منهم إلا من تظاهر باعتناق العقيدة النصيرية.

[2] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 299 ـ 300.

[3] إيميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 20.

[4] ليون ت. غولدسميث، دائرة الخوف: **العلويون السوريون في الحرب والسلم**، **ترجمة عامر شيخوني**، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 106.

[5] ليون ت. غولدسميث، **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، مرجع سابق، ص 94.

عاشتها تلك التجمعات، أدت إلى تبلور مجتمع ذو خصائص فريدة، نتيجة تفاعل عوامل الاختلاط البشري والجغرافيا القاسية والظروف السياسية والدينية كما يعتقد الشيخ النصيري عبد الرحمن الخيَر[1].

وتلعب السردية السائدة هنا دوراً مهماً في تشكيل وعي الجماعة، بصرف النظر عن صحتها من الوجهة التاريخية أو العلمية، فالمهم قدرتها على تشكيل هويتها وشخصيتها، وهي بهذا المعنى يمكن دراستها كسردية، ودورها في بناء وعي مخصوص في ضمير تلك الجماعة، وقدرتها على توليد رؤيا اجتماعية وسياسية، ودورها الملهم في توليد سياسات عملية، وهي تلعب مثل هذا الدور في إطار نظام العلوية السياسية على ما يبدو، ويزعم محمد غالب الطويل[2]، وكتاب آخرون أن العثمانيين قتلوا ملايين العلويين، ولعله يقصد الشيعة بشكل عام، في مصر والاناضول وبلاد الشام، وتتكرر نفس المزاعم عن قتل، والتسبب بهجرة عشرات الآلاف من العلويين من حلب في عام 1516 على يد سليم الأول، وتلعب مجزرة حلب المزعومة، دوراً أساسياً في تكوين الهوية الطائفية لعلويي سورية وجنوب تركيا، ولا تزال تتناقلها الأجيال إلى الآن[3].

---

[1] يزعم الشيخ العلوي عبد الرحمن الخيّر أن عقود العزلة والاضطهاد التي عاشها العلويون في ظل الحكم المملوكي والعثماني عممت الجهل والذل وعمقت الحذر وعدم الثقة تجاه الآخر "السني". أنظر: **عبد الرحمن الخيّر، عقيدتنا وواقعنا**، مرجع سابق، ص 71. بينما يفصّل إميل عباس آل معروف في الظروف الخاصة التي كونت هوية هذه الطائفة، نتيجة اختلاط أقوام شتى ذات عقائد وأفكار متباينة، عندما اجتمع في ذلك المنفى الجبلي الزط الذين عُرفوا بالدناءة وحب الزنا والسرقة، والغساسنة والتنوخيون، الذين كانوا لا يزالون متأثرين ببقايا من عقائدهم النصرانية القديمة، وانقسم هؤلاء بعد ذلك إلى شماليين يعبدون علي بن أبي طالب وجنوبيين يعبدون القمر تارةً والشمس تارة أخرى أو يؤلهون رجلاً منهم، إلى أن تكاملت فئاتهم بهجرة الشيعة الحلبيين عقب الفتح العثماني، والقبائل السنجارية بعد ذلك ثم بعض المجموعات المصرية واللبنانية، ليعيش هذا الخليط حياةً إباحية شاركهم فيها الإسماعيلية عزلتهم وإباحيتهم. أنظر: إميل عباس آل معروف، **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 33-34.

[2] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 337-338.

[3] ستيفان وينتر، **تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، ترجمة باسل وطفة وأحمد نظير الأتاسي، ط1 (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، 2018) ص 128.

ثانياً. العشائرية:

يبدو جوهرياً هذا العامل في تكوين الطائفة العلوية إذ أن المجتمع العلوي يتكون أساساً من العشائر والتحالفات العشائرية، وعلى الرغم من أن الطبقات الدنيا من المجتمع بدأت دورة التحلل منذ زمن[1] ، أي أن روابطها العشائرية تفككت إلى حد كبير قياساً إلى القبائل العربية في منطقة الجزيرة وحوض الفرات، إلا أن الأسر التاريخية ذات النفوذ العشائري لازالت تحتفظ بكثير من المزايا التي كانت لها في الماضي، وكان المجتمع العلوي التقليدي يتكون من ثلاث طبقات هي: الشيوخ وهم رجال الدين، والمقدمون وهم رؤساء العشائر، والفلاحون وهم الطبقة الدنيا التي تخدم الطبقتين الأوليين، وتشكل مادة الجيوش في الحملات العسكرية[2]. وترتبط سردية "تكوُّن الطائفة العلوية" بحسب غالب الطويل بالصراع العشائري ويذهب بعيداً حين يخضع التاريخ الإسلامي برمته لتفسير عشائري مجتزأ، فالأنصار أهل المدينة من الأوس والخزرج أزديون قحطانيون وأهل مكة قُرَشيون عدنانيون ولم يكن الصراع بين المسلمين والمشركين، في رأيه، إلا صورة منعكسة للصراع القحطاني العدناني والهاشمي الأموي بما في ذلك الصراع بين المسلمين والمشركين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فهو ليس إلا انعكاساً للصراع الأموي الهاشمي الذي انقلب بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى صراع سني شيعي[3] وتاريخ بلاد الشام ليس إلا صورة من صور التنافس التاريخي بين القبائل القحطانية والعدنانية، والصراعات والحروب التي وقعت في القرن الخامس الهجري وبداية القرن الحادي عشر الميلادي بين الدروز والنصيرية وأدت الى تهجيرهم من وادي التيم إلى جبال اللكام[4]، والصراعات الطويلة التي رسمت العلاقة بين النصيرية والاسماعيلية والنصيرية فيما بينهم، والصراعات التي وقعت بين النصيرية والدروز واستغلها

[1] التحول تدريجياً من النظام العشائري إلى النظام العائلي.

[2] الياس صالح اللاذقي، **آثار الحقب في لاذقية العرب**، كتاب مخطوط، تحقيق الياس جريج، ط١ (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣) ص 162.

[3] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 63.

[4] يحيى حسين عمار، **تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة**، ثلاثة أجزاء في كتاب واحد، ط١(ينطا: لا يوجد دار نشر، ١٩٨٥) ص 225.

الولاة والحكام المحليون أحياناً وأدت في النهاية إلى رسم الخريطة الديموغرافية والطائفية الحالية في لبنان وسورية ليست إلا بتأثير العامل العشائري القديم المتجدد بحسب ذات السردية[1].

والمهم في هذا العرض ليس البحث في صحة أو خطأ هذه السردية من الناحية التاريخية أو الدينية، مع وضوح بطلانها من كلا الوجهين، فهذا ليس شأن بحثنا، ولكن المهم من الوجهة السياسية الوقوف على أبعاد السردية التاريخية بشأن تكون الطائفة العلوية ككيان اجتماعي سياسي، والوقوف على أبعاد الفكرة العشائرية أيضاً في تكوين هذه السردية. إن للعامل العشائري دوراً مهماً في صراعات النفوذ والتوازنات داخل الطائفة نفسها قد يفوق ربما بكثير العامل الديني نفسهُ لذلك كان أثر هذا العامل يظهر بين الحين والآخر خلال الفترة التي سبقت عهد حافظ الأسد، وخلال عهده كان للتوازنات العشائرية والعائلية أثراً بارزاً في هيكل سلطة الأسد، واحتلت أسماء كثيرة ذات روابط عائلية وعشائرية مراكز هامة في أجهزة الأمن والجيش، وكانت تشكل إلى حد كبير قاعدته السلطوية الحقيقية[2]. رغم أنه عمل بكل تفاني على التقليل من شأن الزعامات العشائرية داخل الطائفة وتحويل ثقل النفوذ إلى الضباط على قاعدة الولاء الشخصي، إلا أنه كان في ذات الوقت يراعي التوازن العشائري بين مجموعات الضباط وخلال عمليات التجنيد وفي توزيع المناصب، وبذلك طبق نموذجا مملوكياً معدلاً في صياغة قاعدته السلطوية.[3] وهكذا ولّدت العشائرية نتيجتين مختلفتين النتيجة الأولى أنها ساعدت على تنظيم هؤلاء الناس وفق مجموعات متماسكة على قاعدة العصبية مكنتها من الدفاع عن نفسها ضد المخاطر الخارجية سواء جاءت من الحكومة أم من المكونات الاجتماعية الأخرى

---

[1] يحي حسين عمار، **تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة**، مرجع سابق، ص 358.

[2] حنّا بطاطو، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، ط١(بيروت: المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤) ص 405 . 406.

[3] يقول منيف الرزاز: " الفئة الحاكمة المستولية على قيادة الحزب عملت تحت شعار الجيش العقائدي الى تكوين الجيش العشائري وباسم الوحدة عززت الانفصال وبسم الاشتراكية اطاحت برأس البعث". أنظر: منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، ط١(مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية) الجزء الثاني ص 259.

كالأكراد أو الإسماعيلية في فترات تاريخية سابقة. الثانية كانت العشائرية تغذي الصراعات البينية بين العشائر العلوية ذاتها مما يبقي على حالة الفوضى ويمنع ظهور وحدة متماسكة تعبر عن العلويين بشكل جماعي. برزت العشائرية في مناسبات عديدة[1] في تاريخ هذه الطائفة وكانت ذات أثر كبير في الصراعات التي كانت تنشب فيما بينهم مما يعطي انطباعاً كبيراً في عدم اجتماعهم على نظام واحد، وعدم تكوينهم جماعة واحدة متماسكة.

في أواخر العهد العثماني دخل النصيرية تحت وطأة التبشير والتبشير المضاد ويمكن ملاحظة التبشير المسيحي البروتستنتي مدعوماً من الدول الأوربية وخاصة بريطانيا عبر المدارس التي أنشأت في القرى وتمكنت من جذب عدد منهم[2]، ودعوة سنية مدعوم من العثمانيين ويظهر أن العلويين وافقوا على الدخول في الاسلام السني وبادر بعضهم إلى بناء المساجد إلا أنهم قوبلوا برفض من بعض السنة كانوا يمنعونهم من دخول المساجد ويستهزؤون بهم ويؤذونهم بدفع من الوجهاء والاقطاعيين الذين خافوا على مصالحهم أن تتأثر مما أفشل المحاولة، وهذا يعني أنهم قبلوا بالتنازل عن هويتهم الخاصة أو أنهم أصلا لم يشعروا بوجود هوية خاصة مكتملة تجمعهم لذلك وافقوا على الاندماج في الهوية السنية العامة. والأرجح أنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجموعة من العشائر وحسب، لا طائفة واحدة أو أقلية مترابطة وذلك قبل أن يعمد الفرنسيون إلى تأسيس الدولة العلوية عقيب احتلالهم لسورية. وكانت المرة الأولى التي ظهرت فيها عبارة أقلية

[1] الخلافات بين العشائر العلوية ساعدت الفرنسيين في استمالة بعض العشائر كالمتاورة والخياطين لمنعهم من مساندة صالح العلي في تمرده وبعضهم قاتل إلى جانب الفرنسيين ضد المتمردين. أيضاً لعبت العشائرية دوراً كبيراً في النزاع الذي وقع بين سليمان المرشد وأتباعه من عشائر الدراوسة وغيرهم ضد باقي العشائر النصيرية.

[2] الياس صالح اللاذقي، **آثار الحقب في لاذقية العرب**، مرجع سابق، ص 242.

في العريضة التي أرسلها الوجهاء العلويون بعد أحداث الإضراب الذي أعلنته الكتلة الوطنية في آذار 1936 لأجل الاستقلال[1].

ثالثاً. المظلومية التاريخية:

تقليديا جرى استغلال المظلومية التاريخية من طرف تيار سياسي[2] أو لتعزيز سلطة عائلة حاكمة. في أواخر عهد الانتداب الفرنسي انقسم السياسيون العلويون إلى وحدويين وانفصاليين، كان الانفصاليون يستعملون خطاباً طائفياً متطرفاً استغل مخاوف قديمة تصور السنة على أنهم العدو التاريخي الذي كان يسلبهم حقوقهم وينكل بهم. وتبني المظلومية التاريخية سرديتها على أحداث تاريخية من العهد المملوكي والعثماني خاصة ما يعرف بالحملة الكسروانية التي وقعت سنة ٧٠٥ هجرية[3] بسبب تمرد سكان تلك البلاد على السلطة المملوكية ومساندتهم الصليبيين في حملاتهم العسكرية. ويبدو أن الدور الذي لعبه شيخ الإسلام ابن تيمية في عام 704 هجرية كمبعوث للتوسط بين السلطة المملوكية والمتمردين في البداية ثم مشاركته في الحملة عليهم بعد أن نقضوا عهودهم يغري باستغلال هذه الأحداث في بناء سردية سياسية على أساس المظلومية التاريخية[4]. والحملات التي جرت خلال العهد العثماني والتي كانت تستهدف قمع العصاة وتحصيل الضرائب وكان أبرزها الحملات التي قادها متسلم طرابلس مصطفى بربر للقضاء على تمرد صقر المحفوض الذي تسلط على قضاء صافيتا ورفض دفع الضرائب للدولة عام ١٨٠٦ للميلاد، وقطع السبل واستولى

---

[1] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: القومية العربية ١٩٢٠ –١٩٤٥**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، ط١ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧) ص 515

[2] خلال عقد الثلاثينات كان التيار الانفصالي بزعامة الشاعر بدوي الجبل وإبراهيم الكنج رئيس المجلس التمثيلي في اللاذقية يتبنى خطاباً طائفياً متطرفاً من خلال البرقيات التي كان يرسلها إلى الحكمة الفرنسية ركز على المظلومية التاريخية، وحاول إثارة تعاطف رئيس الحكومة الفرنسية الاشتراكية الفائزة حديثاً بتشبيه مظلومية العلويين بمظلومية اليهود باعتبار رئيس الحكومة ليون بلوم من أصل يهودي. أنظر: محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 370-375.

[3] هاشم عثمان، **تاريخ العلويين: وقائع وأحداث**، مرجع سابق، ص 36.

[4] عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير، **البداية والنهاية**، (لبنان: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤) الجزء الأول ص 2125.

على المناطق المجاورة[1]. والحملات التي جردتها الدولة للقضاء على تمرد اسماعيل خير بيك عام ١٨٥٤ للميلاد، الذي حاول أن يؤسس حكماً مستقلاً عن العثمانيين في نفس المنطقة وأسس جيشاً من الفلاحين وإدارةً مستقلة وأطلق على نفسه لقب مشير الجبل مستغلاً انشغال الدولة بالحرب الروسية العثمانية. وانتهت الحملة على اسماعيل خير بيك بقتله وقتل أفراد أسرته على يد عمّهِ الذي حاول التقرب من العثمانيين. وكانت الحروب التي تسببها محاولات العصيان هذه تولد الكثير من المآسي والدمار[2]، في منطقة تعاني أصلاً من الفقر والتخلف لذلك تركت هذه الأحداث أثراً عميقاً في الذاكرة لدى سكان هذه المناطق من النصيريين. وتعمل الأحداث السياسية المعاصرة باستمرار على إيقاظ روح المظلومية لدى هؤلاء ويمكن استغلال تلك المخاوف دائماً من طرف السياسيين الطائفيين لحشد وتجنيد الطائفة خلف تيار سياسي أو عائلة حاكمة، في أحداث عام 2011م، وما بعدها عملت المخاوف ذاتها وبقوة على تجنيد الطائفة خلف نظام الأسد رغم كل محاولات الطمئنة التي عملها الناشطون والمعارضون دون جدوى.

رابعاً. الارتباط السياسي بالتيار الشيعي العام

يحرص مشايخ الطائفة المعاصرين[3] في كل مرة يضطرون إلى التصريح العلني، أو الرد على الخصوم، وفي الأزمات السياسية[4]، على التأكيد على ارتباطهم بالتيار الشيعي العام. ويَسوق بعضُهم عقيدته الإمامية

---

[1] إميل عباس آل معروف، **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، ط١(لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣) الجزء الثالث ص 174-175.

[2] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 . 1914**، (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1969) ص 295.

[3] أمثال الشيخ عبد الرحمن الخير، والشيخ سليمان الأحمد، الشيخ عبد اللطيف الخير، والشيخ محمود صالح.

[4] يمكن ذكر مناسبتين على الأقل أعلن فيهما عدد من شيوخ الطائفة عن انتمائهم، الأولى عام 1936 يوم رفع عدد من شيوخ الطائفة عريضة للخارجية الفرنسية تعترض على التبشير المسيحي في قراهم، وتؤكد على أنهم شيعة مسلمون. والمناسبة الثانية عام 1972 عندما قام عدد من شيوخهم (74 سوريون و6 لبنانيون) بإصدار بيان يؤكد على انتساب العلويين للشيعة الجعفرية الإثناعشرية، وذلك بمناسبة الأزمة التي ثارت بمناسبة الاستفتاء على الدستور، خاصة أنه يشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، ونظراً إلى أن حافظ أسد وطائفته مشكوك بإسلامهم أصلاً من طرف السنة والشيعة على السواء، جاء البيان، الذي أتبع بفتوى للمرجع الشيعي حسن الشيرازي بشيعية العلويين، ليدعم شرعية رئاسة حافظ أسد. أنظر: عبد الرحمن الحاج، **البعث الشيعي في سورية**، (بيروت جسور للترجمة والنشر 2017)، ص 55-56.

الجعفرية. وهكذا أصدر الشيخ عبد الرحمن الخيّر عدد من الكتب، أكد فيها على أن العلويين مسلمين إماميين إثناعشريين في العقيدة، جعفريين في الفقه، وأن اسم العلويين ليس إلا إسماً أطلقه الفرنسيون، بغرض تفريق صف المسلمين وتشجيع الطائفية، ويسوق في كتبه جملة من البيانات والمذكرات التي أصدرها مع آخرين، يؤكدون على هذه الأفكار[1]. كذلك نسج منير الشريف[2] على المنوال ذاته في كتابه "المسلمون العلويون من هم؟ وأين هم؟" جعل العلويين والإماميين الاثناعشريين شيئاً واحداً، وجعل العلوية والإمامية مترادفتان لمعنى واحد، كما نشر في كتابه المذكور عدد من البيانات وقعها شيوخ ووجهاء علويون، يؤكدون فيها على أن العلويين فرع من الإمامية الإثناعشرية، وأن عقيدتهم عقيدة الإمامية[3].

في ذات الاتجاه يستهل هاشم عثمان كتابه تاريخ العلويين بالتأكيد على أن العلويين إمامية إثناعشريين في الأصل، إلا أنهم اتخذوا لأنفسهم خطاً مغايراً في الأحكام الشرعية تميزوا به عن الشيعة الاثناعشرية، لا يختلف عما أحدثته بعض الطرق الصوفية حتى عرفت به واعتُبرت معه فرقة مستقلة عن الإمامية، تتفق معها في أمور وتختلف في أمور أخرى. جعل هاشم عثمان كتابه هذا تاريخاً للطائفة منذ بروز اسم النصيرية في أواخر القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي إلى زمن الانتداب الفرنسي، إذ أن تاريخهم قبل القرن الرابع هو ذاته تاريخ الشيعة في رأيه[4]. وعرّفهم غالب الطويل في تاريخه بأن المراد بكلمة علويين اليوم "هم الشيعة الساكنون في أراضي دولة العلويين ومن كان متبعاً مذهبهم من العلويين العرب فقط"[5]. وهو ينكر بشدة وجود الخلافات الاعتقادية بين العلويين ويحاول التقليل من شأن الآراء المختلفة يؤكد أن

---

[1] عبد الرحمن الخيّر، **عقيدتنا وواقعنا**، مرجع سابق، ص 68.

[2] عمل محافظاً للاذقية 1946

[3] منير الشريف، **المسلمون العلويون من هم وأين هم**، مرجع سابق، ص 9 . 30

[4] هاشم عثمان، **تاريخ العلويين: وقائع وأحداث**، مرجع سابق، ص 5 6.

[5] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 461.

الجنبلانية طريقة صوفية كباقي الطرق المعروفة في الإسلام جمعت حقوق وواجبات أهل البيت[1]. ولم تتمكن الحركة، التي وقف خلفها رجل الدين الشيعي اللبناني، ذي الأصل الإيراني، موسى الصدر المتحالف مع حافظ الأسد، من دمج العلويين في الشيعة الاثناعشرية دينياً حتى في لبنان، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها ورفاقه في هذا الاتجاه، وظل نصيرية طرابلس بزعامة علي عيد يصرون على تمايزهم عن الشيعة خلال عقد السبعينات[2]، ولن ندخل في بحث ديني اعتقادي للرد على هذا الاتجاه، الذي يهدف إلى ربط العلويين بعجلة التشيع، فهذا لا يحتاج كبير عناء كما أنه ليس من شأن بحثنا هذا. لقد أثمرت الصداقة التي ربطت حافظ أسد بموسى الصدر، إلى إصدار هذا الأخير فتواه الشهيرة عام 1973م، التي اعتبرت العلويين جزءً أصلياً من الشيعة، وكانت الغاية من إصدارها تعزيز موقع الأسد في مواجهة منتقديه السنة، الذين كانوا يرونه وطائفته خارج الدائرة الاسلامية[3]. ما يهمنا قوله أن الطائفة العلوية، ومنذ أن برز الضباط العلويون كلاعب رئيسي في السياسة السورية، بدأوا يثيرون اهتمام قادة الشيعة الاثناعشرية، ما جعل هؤلاء يحاولون ضمهم إلى العقيدة الاثناعشرية، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه لاقى اهتماماً وتشجيعاً، تبعاً للمصلحة السياسية للعلويين، خاصة في بداية عهد حافظ، متأثراً بالأحداث السياسية الداخلية في سورية، ثم أحداث لبنان، وكذلك في فترة التقارب الإيراني السوري في عهد بشار، إلا أنه لم يؤدي إلى اندماج العلوية في الاثناعشرية، رغم التحالف السياسي القائم، ولم تلقى دعوى التشيع قبولاً واسعاً داخل الطائفة، ولم يتحول التيار المتشيع إلى ظاهرة تكتسح الطائفة، بسبب قلة عدد المهتمين بالدين عموماً، فالمجتمع العلوي لم يعتد

---

[1] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 467.

[2] زعيم علوي جبل محسن في مدينة طرابلس شمال لبنان مؤسس الحزب العربي الاشتراكي ومتزعم مليشيا الفهود الحمر شارك في اقتحام حماه إلى جانب سرايا الدفاع عام 1982 وكان مدعوماً من رفعت الأسد. أنظر: **ليون ت. غولد سميث، دائرة الخوف**، مرجع سابق، ص 190.

[3] لعب الصدر دوراً مهماً بعد ذلك في لبنان إلى جانب حافظ أسد، في مواجهة بعض القوى اللبنانية المتوجسة من الدور السوري، كما لعب دوراً مهماً كحلقة وصل مع تيار الخميني في السبعينات، ودوراً مهماً أيضاً في محور دمشق طهران في الثمانينات، واستطاع حافظ بالاشتراك مع نظام الخميني المنتصر في إيران، تأسيس محور شيعي إقليمي يمتد من إيران إلى جنوب لبنان. أنظر: باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ط١٠ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧) ص 573.

الكثير من التكاليف الدينية في تاريخه، ولم تغرِ حركة التشيع التي رأى فيها المزيد من القيود والأحكام الدينية[1] ولذلك لم تندمج الطائفة العلوية في التشيع الإثناعشري، وظل التشيع، في العموم، عنصراً تاريخياً في سرديتها، وتشكلها الإثني.

الفرع الثاني: العصبية الطائفية

يعرف ليون جولد سميث Leon T. Goldsmeth العصبية بقوة الدعم والتأييد الفعلية أو الكامنة التي تحملها جماعة مؤيدة لسلالة حاكمة أو لدولة. ويبحث ليون سميث نشوء العصبية لدى الطائفة النصيرية ودورها في تأسيس حكم آل الأسد في سورية وفق نظرية ابن خلدون المعروفة. وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه ميشيل سورا من قبل في كتابه المعروف "سورية الدولة المتوحشة".[2] ويقترح الباحثان ايف لاكوست Yves Lacoste وفؤاد خوري إدراج العصبية الطائفية ضمن نظريات ابن خلدون وحسب لاكوست فإن السلالة الحاكمة التي تأسست على العصبية الطائفية هي "دولة سياسية دينية"[3]. كما أسلفنا لم يكن أفراد الطائفة النصيرية يمتلكون هوية طائفية واحدة، بمعنى أنه لم يكن أبناء الطائفة يحملون وعياً سياسياً أو وعياً طائفياً يجعلهم ينظرون إلى أنفسهم كجماعة سياسية أو جماعة اجتماعية، أو حتى دينية واحدة، حتى عهد الانتداب، وذلك بالقياس إلى جماعات طائفية مماثلة أو مشابهة مثل الموارنة أو الدروز، رغم التشابه في الظروف،[4] وبالمقارنة بهم، كان الدروز غالباً موحدين تحت قيادة زعمائهم الدينيين أو العشائريين، بخلاف النصيرية الذين لم يتوحدوا على قيادة واحدة إلى ما بعد الانتداب، لابل كان التناحر والاقتتال هو السمة

[1] عبد الرحمن الحاج، **البعث الشيعي في سورية**، مرجع سابق، ص 62-63.

[2] ليون ت. غولدسميث، **دائرة الخوف**، مرجع سابق، ص 67.

[3] المرجع نفسه، ص 68.

[4] تتشابه الطائفتين النصيرية والدرزية من عدد من الوجوه حيث أن كل منهما تمثل أقلية دينية ومتفرعة عن التشيع ومنعزلة جغرافياً وعشائرية من الناحية الاجتماعية.

التي كانت تميزهم خلال الحقبة العثمانية وإلى نهاية عهد الانتداب[1]. كذلك كان الدروز موحدين دينياً تحت قيادة شيوخ العقل ولم يقعوا في خلافات دينية خطيرة[2] في هذه الفترة بينما لم يجتمع النصيريون أبداً على قيادة دينية واحدة وظلوا على الدوام منقسمين إلى فئات متناحرة عقائدياً (إسحاقية ونصيرية، ماخوسية وكلازية، ثم ماخوسية وكلازية ومرشدية)، لذلك لم تكن لتولد للطائفة عصبية قوية جامعة في ظروف التجزئة التي ذكرناها. وكما أسلفنا أيضاً، كانت مرحلة الانتداب الفرنسي هي الانعطافة التاريخية التي غيرت الكثير في مسار حياة الطائفة، وقد سادت وجهة النظر الفرنسية لسورية كبلد غير متجانس، يضم عددًا من المناطق والمجتمعات المتميزة، (طوائف وأديان)، كل منها يتطلب ترتيبات إدارية مختلفة تتناسب مع خصوصياتها وظروفها. وبناءً على ذلك، كان الفرنسيون يرفضون الاعتراف بسورية كوحدة سياسية واحدة، ولذلك كانت سياساتهم على النقيض من وجهة نظر القومية العربية، التي كانت تحملها الأغلبية العربية السنّيّة.

لقد التزم الفرنسيون، وتمشياً مع خبرتهم الاستعمارية، وتحديداً في شمال أفريقيا، ومنذ الأيام الأولى للانتداب بل قبل أن تدخل جيوشهم سواحل سورية، سياسة تقوم إلى حد كبير على تشجيع طوائف الأقليات. وفي السنوات الأولى للانتداب شمل الفرنسيون بعطفهم بعض الطوائف المسيحية من الموارنة والأرمن، ثم توسعت هذه السياسة لتشمل طوائف أخرى كالنصيرية والدروز[3]. وفي ظل سياسات الانتداب

---

[1] يسرد إميل عباس جملة من الحروب التي وقعت بين القبائل النصيرية خلال العهد العثماني، مثل الحرب بين الكلبية وبني علي عام 1727، والحرب بين القراحلة والحدادين عام 1786 والتي تسببت بهجرات عديدة لجهة حماه وحمص، وحروب علي الشلهوم ضد الحيدريين (المواخسة) وتهجيرهم من قراهم انتقاماً لمقتل أحمد بن مخلوف أحد مقدمي الحدادين، وحروب علي الشلهوم ضد القراطلة عام 1643 بسبب الخلاف على المراعي، ثم تجدد الحروب بين الكلبية وبني علي عام 1863، جرى خلالها إحراق عدد من القرى وتهديم أخرى، وانقسمت الطائفة إلى أحلاف عشائرية متصارعة. أنظر: إميل عباس آل معروف، **تاريخ العلويين في بلاد الشام**، مرجع سابق، الجزء **الثالث** ص ص 32-33-249.

[2] باستثناء ما يدعوه الدروز بفتنة سُكين واسمه مسعود الكردي ويبدوا أنه خالفهم في مذهبهم وكان معه بعض الأتباع إلا أنه لم يستطع تأسيس فرقة منشقة قادرة على البقاء. يحيى حسين عمار، **تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة**، ط1 (ينطا: 1985) ص82.

[3] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**: **A History to 1995**, **Second Edition**, (London: Routledg, 1996) p 88.

التي طبقها الفرنسيون في سورية، بدأت الأقليات، وتحديداً النصيرية التي مُنحت لأول مرة في تاريخها شبه دولة خاصة تحت الانتداب، ومع الإجراءات الفرنسية التي عززت الهوية المستقلة كالقضاء المذهبي والحصة المعززة في المجلس التمثيلي، ومع منح الطائفة والمنطقة وحتى الصحف والنشرات اسماً جديداً ذو رمزية طائفية، بدأ الشعور بالهوية الطائفية، ورغم أنه لم يتبلور إلى ستينات القرن العشرين، إلا أن البداية كانت من مرحلة الانتداب[1]. لقد رأينا كيف تحولت القوات الخاصة للشرق[2] التي أسسها الفرنسيون لدعم جيش الشرق[3] إلى مركز جذب لشباب العشائر النصيرية مدفوعين بعاملي الفقر والحاجة إلى الارتقاء الاجتماعي، وبتشجيع من الفرنسيين أصبح ثلث القوات الخاصة للشرق من أبناء العشائر النصيرية بل تم تشكيل فرق خاصة جميع أفرادها من النصيرية. وكان الجيش السوري قبيل الاستقلال وبعد أن نالت سورية استقلالها مكوناً بالدرجة الأولى من الفرقة الخاصة للشرق التي عملت في عهد الانتداب. والتي كانت تتألف إلى حد كبير من مجموعات الأقليات وخاصة النصيريين الذين تغلبوا على ضباط الصف والرتب الصغيرة. وبعد أن حصلت البلاد على استقلالها، تشكلت عدة كتائب مشاة بالكامل من النصيريين، بينما تجنب أعيان السنة الدخول في الجيش إلى ثلاثينات القرن العشرين عندما بدأ بعض الشباب السنّة، أولئك الذين ليسوا من العائلات القيادية، بالدخول إلى أكاديمية الضباط[4]. ولكن لا يمكننا القول إن العصبية نشأت في هذه المرحلة بشكل حاسم، ولكنها كانت إحدى المراحل التي بدأت خلالها الطائفة رحلة اندماجها في جسم الدولة.

---

[1] محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 247.

[2] هي الفرق التي أسسها الفرنسيون عن طريق تجنيد أبناء البلاد المحتلة وخاصة من مناطق الأقليات لدعم جيش الشرق، بدأ التجنيد في هذه الفرق منذ عام 1919 من مناطق جبل لبنان وجبل النصيرية وامتد التجنيد إلى المناطق الأخرى منذ عام 1921 ووصل تعداد القوات المجندة في عام 1924 إلى 7 آلاف مقاتل، واعتبرها الفرنسيون جزءً من جيش الشرق. أنظر: ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل، (بيروت: دار الحقيقة، بدون تاريخ نشر)، ص 175.

[3] هو الجيش الذي شارك في احتلال لبنان ثم سوريا بعد معركة ميسلون وبلغ عدد أفراده 50 ألفاً في عام 1921 وكانت أغلبية أفراده من الجزائريين والمغاربة والتونسيين والسنغاليين بينما تولى الفرنسيون المراكز القيادية. أنظر (المرجع السابق نفسه)

[4] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p, 99.

في مرحلة الانقلابات العسكرية من عام ١٩٤٩ إلى عشية الوحدة مع مصر في عام ١٩٥٨ اكتسب الجيش وزناً كبيراً في السياسة السورية وظل يجذب أعداداً غير محدودة من أبناء الأقليات وخاصة النصيرية منها. وفي مرحلة البعث التي بدأت مع انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ دخل ضباط الجيش مرحلة جديدة في صراع السلطة، وبرزت الولاءات المصممة على أسس طائفية وعشائرية. وعمل الرفاق الخصوم من كل المجموعات على الإيقاع ببعضهم في سبيل الوصول إلى السلطة. في هذه المرحلة تحديداً بدأت تظهر العصبيات الطائفية والعشائرية بشكل لا يمكن إنكاره[1]. في المرحلة التي امتدت من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٦ تأسست المجموعات المتصارعة على الانتماء الحزبي أو المناطقي أو الطبقي بينما غلب على المرحلة الممتدة من عام ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ العامل العشائري في مرحلة الصراع بين صلاح جديد وحافظ أسد. وكان العامل الحاسم الذي ولّد العصبية الطائفية العلوية هو تصرف الضباط العلويون كجماعة، مدفوعين بالعامل الطائفي والمناطقي والطبقي، فجميعهم يرجعون إلى منطقة واحدة، وجميعهم كانوا ريفيون ومن أصول فلاحية، بينما توزعت انتماءات الضباط السّنة مناطقياً، واختلفت طبقياً، إلى ملاك مدينيين وأبناء أرياف واختلفوا في توجهاتهم السياسية والفكرية، فضلاً عن أنهم لم يتصرفوا كطائفة متراصّة، لهذا السبب وغيره لم يستطع الضباط السنة الانتظام في مجموعة واحدة، على الرغم من أن بعض فئاتهم اجتمعت على أساس مناطقي، مثل الضباط الحوارنة أو الضباط الديريون أو الدمشقيون جماعة النحلاوي، وكثيراً ما عمل الضباط السنة كأفراد بعيداً عن الانتماء إلى أي مجموعة[2]. لهذا السبب يمكن أن تجد بعضها يتحالف مع مجموعات

[1] كانت اللجنة العسكرية التي قادت انقلاب 1963 مكونة من خمس ضباط ينتمون إلى الأقليات، ثلاثة منهم علويون، هم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ أسد، واسماعيليان هما عبد الكريم الجندي وأحمد المير، ولما كان عدد الحزبيين البعثيين ضئيلاً في الجيش عشية الانقلاب، تم استدعاء الضباط البعثيون الاحتياط للخدمة، ولم يكن من قبيل المصادفة أن أغلب الضباط الاحتياط العائدون للخدمة هم المرتبطون عشائرياً وعائلياً بقادة الانقلاب. أنظر: منيف الرزاز، **التجربة المرة، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص 158.

[2] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 308.

الأقليات المتراصة ضد بعضها الآخر، مما أدى إلى تناقص أعدادهم بشكل كبير بفعل التصفيات التي وقعت بين المجموعات المتصارعة[1].

وساهم وجود العلويين بكثافة في اللجنة العسكرية[2] والجهاز العسكري للحزب إلى حد كبير في قدرتهم على التأثير في بنية الجيش ومواقع الضباط وساهم هذا العامل إلى جانب عوامل أخرى في تشكيل مجموعة طائفية متماسكة داخل الجيش ذات عصبية قوية، ولكن العامل الأهم توفر قيادة ذات وعي طائفي استثنائي للمجموعة العلوية في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ تمكنت هذه القيادة ودون أن تثير الشكوك من التحكم على نحو استثنائي في تنقلات الضباط والانتساب إلى الكلية الحربية والتسريح واستدعاء الاحتياط، وقبول الضباط وصف الضباط في الحزب، مما مكنها من السيطرة على القطعات الحاسمة في الانقلابات وبناء قاعدة ولاء قوية على أساس طائفي وعشائري [3]. كل ذلك باسم مصلحة الحزب والثورة ولم يتمكن أمين الحافظ الذي جمع في يده معظم المناصب العليا من اكتشاف هذه التغيرات إلا متأخراً فكانت النتيجة الإطاحة به وبالقيادة القومية للحزب في عام ١٩٦٦ وتحول الضباط السنة إلى عامل غير مؤثر. في هذه المرحلة وما بعدها ويمكننا القول إن العصبية في شكلها المملوكي الأشد وضوحاً قد بدأت تعمل وبوضوح بعد أن لم يعد بالإمكان التستر عليها وهي المرحلة التي مهدت للعهد الذي جاء بعدها وهو العهد الذي يسميه رايموند هينبوش "بالحكم الملكي الرئاسي" استندت سلطة الأسد في هذه المرحلة على نخبة طائفية من رفاق السلاح وتشكيل شبكة من التابعين الموالين من الضباط العلويين في مراكز السلطة[4]. في فترة اشتداد الصراع على السلطة بين حافظ أسد وصلاح جديد بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٠، بدا واضحاً

---

[1] المرجع نفسه، ص 306.

[2] سوف نتحدث عن اللجنة العسكرية بشكل مفصل في الصفحة 89 من هذا البحث.

[3] منيف الرزاز، **التجربة المرة**، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 159.

[4] رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، ترجمة حازم نهار، ط١ (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٤) ص 474.

أن المنتسبين إلى الطائفة العلوية هم المؤثر الوحيد في موازين القوى، وهذا يظهر جلياً من خلال التنقلات والتعيينات التي شملت ضباطاً ومدنيين، لتقوية مركز كل من الطرفين المتصارعين ضد الآخر. وكان واضحاً أيضاً أن أهم فروع حزب البعث في ذلك الوقت، والتي تنافس الفريقان للسيطرة عليها، كانا فرعي اللاذقية وطرطوس، الذين كانا يحتفظان بأغلبية كبيرة وسيطرة كاملة من العلويين. وفي المؤتمر القطري الذي عقد في أيلول 1968 انفجر الخلاف بين صلاح جديد ومن وراءه القيادة السياسية للحزب، وحافظ الأسد ومن خلفه المجموعة العسكرية[1]، وكانت أسباب الخلاف التي ظهرت في المؤتمر تتعلق بسياسة الحزب المستقبلية، وخطه العام. فبينما تمسكت قيادة الحزب بأكملها، عدا حافظ الأسد، بمنطلقات 23 شباط التي تركز على الحزب ومنظماته الشعبية وحرب التحرير الشعبية، والاصطفاف إلى جانب القوى التقدمية. ركز وزير الدفاع ومن معه على تغليب دور الجيش على دور الحزب داخلياً، واستعادة التضامن العربي الرسمي، والعمل مع الدول العربية للتحضير لتحرير الأرض المحتلة، والقبول بقرار مجلس الأمن 242 لأن رفضه يعزل سورية عربياً ودولياً، ويحرمها من التمويل العربي والدعم السياسي السوفييتي[2].

إلا أن الأسباب الحقيقية للنزاع بين الرجلين على ما يبدو، وكما رآها عضو القيادة القطرية للحزب وقائد الجيش الشعبي حديثة مراد، كانت تعود إلى نتائج حرب حزيران 1967، عندما بدت القيادة العسكرية في أضعف حالاتها عقب الهزيمة التي تلقتها في الحرب. في هذه الأثناء تقدمت القيادة العسكرية ممثلة بوزير الدفاع حافظ الأسد، ورئيس الأركان أحمد سويداني، بتقرير مفصل إلى القيادة السياسية، حول أسباب الهزيمة ركزا فيه على توجيه العدو كامل قوته إلى الجبهة السورية، عقب انهيار الجيش المصري. إلا أن

[1] ويبدو أن المجموعة التي ساندت حافظ ضمت أبرز الضباط المسؤولين عن قيادة الجيش في حرب حزيران، لأسباب تتعلق بالخوف من تحميلها المسؤولية عن الهزيمة. من بينهم رئيس الأركان، وقائد اللواء الذي أفشل الهجوم المعاكس ورئيس أركانه، وقادة القوى الجوية، وقائد اللواء الذي أبلغ القيادة بسقوط القنيطرة قبل أن تسقط.

[2] محمود صادق، **حوار حول سورية**، ط١(لندن: دار عكاظ، ١٩٩٣)، ص 22-25.

صلاح جديد أدرك أن القيادة العسكرية المهزومة إن لم تُستبدل، فسوف تقوم هي باستبدال القيادة السياسية، وربما وجدها فرصة للتخلص من حافظ الأسد الذي أحكم سيطرته على الجيش، وهذا ما دفع صلاح جديد إلى الطلب من قيادة الجيش تشكيل لجنة للتحقيق في "ظروف الحرب إعداداً ومساراً ونتائج"[1]. القيادة العسكرية من جانبها ماطلت في تشكيل اللجنة حتى انعقاد المؤتمر القطري للحزب في أيلول 1968، مما أدى إلى طي فكرة التحقيق نهائياً، وفي الوقت نفسه سقط اقتراح تغيير قيادة الجيش، الذي تقدم به صلاح جديد بأغلبية صوت واحد لأسباب مختلفة. بعد نهاية المؤتمر تقدم صلاح جديد إلى الاجتماع المشترك للقيادتين القطرية والقومية باقتراح تغيير مراكز القوى، الذي شمل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وفاز الاقتراح بأغلبية صوت واحد فقط، والتزم الجميع بالقرار الجديد باستثناء حافظ الأسد، وبرفض حافظ للتنفيذ الطوعي وصل الخلاف بينهما إلى منتهاه وبات من المستحيل استمرار النظام بوجود كلا الرجلين[2]. كان الصراع بين حافظ الأسد وصلاح جديد، ورغم أنه أخذ من حيث الشكل صورة خلاف أيديولوجي، أو خلاف حول الرؤيا السياسية للبلاد، إلا أنه في حقيقته كان صراعاً على السلطة من داخل الطائفة العلوية، بين عصبتين التفت كل منهما حول زعيم علوي، وحتى وجود بعض الأفراد من غير العلويين في هذا الجانب أو ذاك لا يغير من حقيقته شيئاً. وبموت عبد الكريم الجندي[3] انتهت الفترة التي تم فيها إما تحييد أو تصفية أبرز أنصار جديد العسكريين غير العلويين، وكنتيجة غير مباشرة، نجد أن الصراع على

[1] حديثة مراد، **تجربتان: سلطة واعتقال كي لا يضيع جيل آخر**، ط١ (نيقوسيا: أحداق للنشر، ٢٠٠٣)، ص 233.

[2] المرجع نفسه، ص 234.

[3] العقيد عبد الكريم الجندي من مواليد بلدة السلمية 1932 كان أحد أبرز أعضاء اللجنة العسكرية، وحليف صلاح جديد القوي، تسلم عدد من المناصب قبل انقلاب 1966، عام 1968 تم إحداث مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية للحزب بمبادرة منه للسيطرة على أجهزة المخابرات، حاصرته في مقره قوات تابعة لوزير الدفاع حافظ أسد في المرحلة الأخيرة من الصراع بين حافظ وصلاح جديد مما دفعه للانتحار، كما قيل، في يوم 2/3/ 1969.

السلطة القائم بين جديد والأسد قد اقتصر على أبناء الطائفة العلوية بعد أن تمت تصفية وإبعاد جميع المجموعات السنية والدرزية والإسماعيلية المستقلة داخل الجيش قبل ذلك[1].

بات حافظ الأسد أول رئيس علوي لسورية في شباط 1971 واحتكر السلطة السياسية. "وبهذا تم وضع حد للتقليد السوري بأن يكون الرئيس سنياً، كما كان هذا الأمر بمثابة رمز لتطور العلويين سياسياً من طائفة دينية متخلفة اقتصادياً ومضطهدة اجتماعياً الى مجموعة من السكان المتحررين وطنياً، وفي مركز قوة وسيطرة" ، كما يقول فاندام[2]. اعتمد حافظ أسد على مجموعة الضباط التابعة له في مراكز الجيش الهامة لتثبيت سلطته، ويلاحظ أنه عين بعض الضباط من غير طائفته في مراكز عليا في الجيش، إلا أن وضعهم لم يكن يسمح لأي منهم بتكوين مجموعات مستقلة ذات ولاء شخصي. وهذا ينطبق على مصطفى طلاس الذي تقلد وزارة الدفاع، وحكمت الشهابي الذي عين رئيساً للأركان، وهما سُنيان، وغيرهما، لكن حقيقة الوضع هي أن كل من هؤلاء لم يكن يملك سلطة تأثير كبيرة في الجيش الذي أعيد تشكيله على أساس الولاء العائلي والطائفي والعشائري[3]. ومما يدلل على مركزية الطائفة العلوية في النظام، أن جميع التهديدات التي واجهها النظام في السبعينات، جاءت من مجموعات تنتمي إلى الطائفة العلوية نفسها، يتضح ذلك من حركة الاعتقالات والاغتيال والتصفيات التي مارسها النظام ضد أشخاص ومجموعات من العسكريين والبعثيين المدنيين، وكذلك من خلال تركيزه أكثر للسلطة في يد عائلته وقريته والمتصلين به برابطة القرابة[4]. ومن الملاحظ أيضاً على هذه الفترة، منذ ثمانينات القرن العشرين، أن مظاهر التعظيم وعبادة الشخص

---

[1] نيقولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ –١٩٩٥**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥) ص 108.

[2] نيقولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق ص 109 . 110.

[3] صالح عضيمة، وهو ضابط سابق في سرايا الدفاع وصديق شخصي لرفعت الأسد، يصف وزير الدفاع مصطفى طلاس بأنه " في الجيش، وكأنه غير معدود من الجيش، فهو لا يحل ولا يربط، وليس له من دور فيه إلا دور الذيل من الدابة". أنظر: صالح عضيمة، **تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة** (باريس: مؤسسة الإثني عشر، 1992)، ص 717.

[4] نيقولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 110 . 112

طغت بشكل كبير ويمكن ملاحظة نزوع النظام إلى شكل سلطاني مملوكي لناحية ممارسة السلطة وصناعة الأتباع وولاء ضباط الجيش وبناء قاعدة سلطة صلبة على أساس العصبية وقامت عصبية الحكم في عهد حافظ على أساس الطائفية والعشائرية والعائلية.

إن اعتماد النظام بشكل رئيسي على العصبية الطائفية العلوية كان منذ الثمانينات حقيقة يعرفها الكثيرون وهي حقيقة تكلم عنها ليس فقط السنة وإنما حتى العلويون وبعض الأحزاب اليسارية. ففي نشرة داخلية صدرت في عام ١٩٧٩ يحمل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي جماعة جمال أتاسي النظام مسؤولية قيادة البلاد الى الحرب الأهلية نتيجة اعتماده سياسة طائفية وعصبية علوية مثلها أيضاً اتهمت نشرة صادرة في نفس العام عن الحزب الشيوعي السوري فصيل رياض الترك يتهم النظام بالطائفية[1]. في الفترة التي تلت سيطرة حافظ الأسد على السلطة بعد انقلاب آذار ١٩٧٠ وبعد أن سادت جماعته لم يعد ممكناً تشكيل جماعات مستقلة في الجيش كانت الحالة الوحيدة خلال حكم حافظ الجماعة التي أسسها رفعت أسد حوله وكان من الممكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح بين الأخوين إلا أنها انتهت سريعاً وزال تأثيرها بعد نفي رفعت خارج البلاد. ولكن اللافت ظهور مجموعة الألوية العلويين كجماعة طائفية متماسكة مصممة على إبقاء السلطة في يد العلويين واختلفت الآراء حول انحيازهم إلى رفعت[2] خلال فترة مرض حافظ خوفاً من انتقال السلطة إلى اللجنة السداسية[3] في حال وفاتهِ أو محاولتهم احتوائه فقط ريثما يتعافى حافظ أو يتدبروا أمر انتقال السلطة حال وفاته، وكان جميع أفراد اللجنة السداسية من السنة ولم يكن الألوية العلويون راضون عنها من منطلق طائفي على ما يبدو. وبعودة حافظ إلى التعافي بشكل مفاجئ عادوا إلى الولاء له وساهموا

[1] المرجع نفسه، ص 139 هامش.

[2] مجموعة الألوية العلويين الذين يقودون أهم القطع العسكرية في الجيش السوري، وتضم الألوية على دوبا وعلي حيدر وعلي أصلان وشفيق فياض وإبراهيم الصافي وعلي الصالح.

[3] ضمت رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم ووزير الخارجية عبد الحليم خدام وزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس الأركان حكمت الشهابي والأمين القومي المساعد عبد الله الأحمر والأمين القطري المساعد زهير مشارقة.

في إنهاء الحركة التي بدأها رفعت. هذه الحادثة تدلل مرة أخرى على وجود عصبية علوية قوية تعمل تحت قيادة الرئيس العلوي[1]. ولذلك يمكن تعريف: **العلوية السياسية بأنها ظاهرة سياسية عسكرية، نشأت في المؤسسة العسكرية ابتداءً، من الأعضاء العلويين في التنظيم العسكري لحزب البعث، استناداً إلى علاقات تضامن طائفية وعشائرية ومناطقية، كقناة لتوزيع السلطة، تستولي على أهم المراكز في الدولة بشكل منظم وقسري، وتجيّر مؤسساتها لمصلحة طبقة سياسية عسكرية طائفية.**

فهي إذاً ظاهرة سياسية بمعنى أنها تعمل بشكل منظم لأهداف سياسية. ولها طابع عسكري بمعنى أنها حالة طائفية ولدت داخل الجيش. وهي ترتكز بشكل أساسي على عصبية طائفية بالمعنى الخلدوني، تستولي على الأجهزة الأمنية وأهم القطعات العسكرية وتكون جيوشاً خاصة لا تخضع لأجهزة الدولة الرسمية، وتتحكم بالجسم العسكري والأمني والسياسي والاقتصادي والإداري للدولة. لابد من التفكير في خصائصها المميزة، وتفريقها عن غيرها من الظواهر السياسية المعروفة، والتي قد تتقاطع معها في صفة من صفاتها، أو تشابهها في بعض سلوكياتها العملية، فهي وإن كانت متفردة في حقيقتها كما نعتقد، إلا أنها كثيراً ما تتشابه مع غيرها، وهذا ما يؤدي عادةً إلى الإلتباس في تعريفها أو القدرة على فهمها وإدراك ماهيتها.

المطلب الثاني: خصائص العلوية السياسية

كظاهرة سياسية وُلِدت نتيجة توظيف العصبية الطائفية في لعبة السلطة، تتميز العلوية السياسية بأربع خصائص رئيسية، ميزتها عن غيرها من الأنظمة السياسية المشابهة، وهي: ظاهرة ريفية وليست مدينية، أقلوية محملة بذاكرة تاريخية، عسكرية محملة بأيديولوجيا سياسية، ومتأثرة بباطنية دينية.

---

[1] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 218 . 219

الفرع الأول: ظاهرة ريفية وليست مدينية

ظاهرة ريفية بدأت تتشكل منذ أن بدأت الأقلية العلوية في جبال اللاذقية تصحو على هوية ووعي سياسي جديدين كانت أعظم فرصة حصلت عليها الطائفة تلك التي وفرها الانتداب الفرنسي خلال فترة وجوده في سورية. يعتبر ريف منطقة الساحل السوري الذي يتوزع على محافظتي اللاذقية وطرطوس، منطقة انتشار أفراد الطائفة العلوية، هم إذن فلاحون وأبناء قرى وينقسمون إلى فلاحي سهول وفلاحي جبال، عاشت العشائر العلوية لقرون في هذا المنفى البعيد عن الحضارة والمدنية، واكتسبت الكثير من صفات تلك الطبيعة القاسية. لقد عاش سكان الجبال لقرون في عزلة تامة، تحت تأثير زعماء محليين عشائريين أو دينيين، بعيداً عن تأثير الحكومات التي تعاقبت على بلاد الشام، كانت مناطق الجبال الساحلية في منأى عن سيطرة الحكومات المركزية في معظم الوقت، لكنها في بعض الظروف الاستثنائية واجهت عنف الحكومة، ولبعض الوقت كانت الدولة تشن بعض الحملات لإخضاع المتمردين المحليين، او لتحصيل الضرائب المتراكمة، وكما كانت تلك الجبال بعيدة عن سلطة الحكومة، كذلك وفي ذات الوقت وذات الدرجة، كانت بعيدة أيضاً عن تأثيرات الحضارة، وإذا صح هذا التحليل فيما يخص علويي الجبال الأكثر عزلة، فإنه ينطبق ولكن بدرجة أقل على علويين السهول المفتوحة في الجنوب، والذين خضعوا إلى حد كبير لسلطة الملاك الكبار من السنة، وخاصة من كبار الأسر الاقطاعية النافذة في اللاذقية وحماة، وكان هؤلاء الفلاحون ولبعض الوقت أشبه بعبيد الأرض في أوروبا القرون الوسطى. لم يكن الفلاحون العلويون في السهول المفتوحة يملكون الأرض التي تحكم بها وبمصيرهم أيضاً، وعلى نحو متزايد كبار الملاكين من غير طائفتهم، مما ولد لديهم حقداً كبيراً تجاه هؤلاء، ولم يكن الحال يختلف كثيراً لدى فلاحي الجبال، الذين تحكمت بهم العديد من الأسر العلوية ذات النفوذ الديني أو العشائري[1]. ظلت العزلة والتخلف هي السمة الأبرز التي ميزت هؤلاء إلى

[1] نيقولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 26 . 27.

عشرينات القرن العشرين عندما بدأت عوامل جديدة، بفعل التغيرات السياسية أعقاب الحرب العالمية الأولى، ووقوع البلاد تحت الانتداب الفرنسي[1]. بدأ اهتمام الفرنسيين بالطائفة النصيرية في وقت مبكر من وصولهم إلى سورية، وتضاعف في أعقاب ثورة صالح العلي، كانت سياسة فرنسا الاستعمارية تفضل الاعتماد على الأقليات في دعم سلطتها في المستعمرات، ولذلك كانت الأقليات في بلاد الشام تلاقي الكثير من التشجيع والرعاية من سلطات الانتداب[2].

قبل وصول الفرنسيين لم يكن للعلويين أو النصيريين أي وجود معتبر في المدن تلك المراكز التي ظلت على الدوام سنية الى حد كبير مع أقليات مسيحية أرثوذكسية غالباً، وكانت العديد من الطوائف غير السنية وبعض الطوائف المسيحية، قد تجمعت في الجبال الساحلية لبلاد الشام في فترات مختلفة، ولم يتغير التوزع الطائفي إلا بشكل طفيف، في المناطق الساحلية وفي بلاد الشام عموماً، ولا يمكن إنكار وجود بعض العائلات ذات التقاليد الشيعية القديمة في بعض المراكز المدينية إلا أن العلوية، أو النصيرية كما كانت تسمى قبل مجيء الفرنسيين، لم يكن لها وجود ذو شأن في المدن السورية الكبرى منذ بداية الفتح العثماني على الأقل، هذا إذا سلمنا بوجود تجمعات نصيرية في مدينة حلب قبل ذلك التاريخ، على أن المؤرخين العلويين المعاصرين يزعمون بوجود تجمعات نصيرية في مدينة حلب حتى بداية العهد العثماني[3]. ولما تدفق الريفيون بكثافة على المراكز المدينية الكبرى، في أعقاب سيطرة البعث على الحكم في ستينات القرن الماضي، لم تستطع تلك التجمعات الاندماج في سكان المدن، ذوي التقاليد المدينية العريقة، وظلت تكون أحياءً ريفيةً، وعشوائية إلى حد كبير، تتوزع على أطراف المدن وفي المرتفعات المحيطة بها، واستمرت هذه الأحياء تحتفظ

[1] ليون ت. غولدسميث، **دائرة الخوف**، مرجع سابق، ص 141.

[2] نيقولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 51.

[3] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 338.

بطابعها الريفي شديد الوضوح، على الرغم من أن كثير من أبناء تلك الأقلية وخاصة الشباب قد دخلوا المدارس، وشكلوا نسبة مرتفعة من طلبة الجامعات، بفعل الامتيازات التي حصلوا عليها، ودخلت العائلات الميسورة منهم في شراكات تجارية مع البرجوازية المدينية، بعد أن استفادت تلك العائلات من مراكمة ثروات كبيرة من الفساد الحكومي، والامتيازات التفضيلية. وليس من المبالغة القول إن تأثير المهاجرين الريفيين ذوي الخلفية الأقلوية على المدن، وبصورة أكبر على العاصمة دمشق، فاق بكثير تأثُرهم بها، وهذه ظاهرة أخرى تستحق دراسة أكثر تعمقاً باعتبار نتائجها المخالفة للمألوف، ما يشجع على الاعتقاد أن أجزاءً من المدينة تريفت، أكثر مما تمدن الريفيون. لقد بدت ظاهرة التريف أكثر بروزا بشكل متزايد بعد انقلاب آذار ١٩٦٣، حتى بدا الأمر وكأنه انتصار للريف على المدينة، وانتصار للأقلية على الأكثرية، وظهرت عملية التريف على شكل عملية تجريف واسعة للنخب المدينية، واستبدالها فجأة وبطريقة مستفزة بنخبة ريفية ذات خلفية أقلوية، في أجهزة الدولة ومصالحها العامة كما صرح بوضوح القيادي البعثي المرموق سامي الجندي بطريقة لا تخلو من المرارة[1]. لقد أدى انقلاب البعث عام ١٩٦٣، على نحو متدرج، إلى استبدال النخبة السياسية والاقتصادية المدينية بأخرى ريفية، فبعد أن كان الصراع على السلطة لعقود مضت، منذ ما قبل تأسيس الكيان السوري، بين نخب مدينية تتنافس فيما بينها، أصبحت الآن السلطة في يد أفراد من أبناء الريف، وتحول التنافس على السلطة، إلى صراع بين مجموعات ذات خلفية ريفية وأقلوية[2]. كانت عملية التجذير في السلطة التي اتبعها البعث من خلال تغيير تركيبة الجيش وأجهزة السلطة الصلبة قد أدت إلى طغيان العنصر الريفي الطائفي لقد قام النظام الجديد بتسريح مئات الضباط المدينيين ثم جرى التخلص من الضباط الناصريين بمناورات محكمة وصراعات على السلطة وفي الوقت ذاته جرى استدعاء مئات الضباط

[1] سامي الجندي، **البعث**، (بيروت: دار النهار للنشر ش.م.ل، ١٩٦٩)، ص 136 . 137.

[2] نيكولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 124.

الاحتياط وتجنيد آخرين من معلمي المدارس[1] كضباط في الجيش ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء من أقرباء وأصدقاء وأبناء قرى الانقلابيين ولما كان الانقلابيون جميعهم من أبناء الريف ومن الأقليات إلى حد كبير جاءت التغييرات الجديدة ذات طابع ريفي مما جعل الجيش معقلاً رئيسياً للترييف وبما أن الجيش يحتل موقعا مركزيا في النظام الجديد باعتباره نظاما ناتجا عن انقلاب عسكري تحول الجيش ذي التركيبة الريفية الطائفية إلى منصة لترييف بيروقراطية الدولة بوجه عام[2]. وتقاطرت جموع الريفيين لتحتل الوظائف في الدولة، وملئت جموعهم غرف الانتظار في الوزارات والأحياء العشوائية في المدن كما عبر عن ذلك البعثي القديم سامي الجندي[3]، وحوّل هذا الوضع الجديد التناقض الطبقي القديم إلى صراع طائفي (علوي/ سني)، وفي ذات الوقت، ريفي مديني، وبدت فيه المدينة وكأنها هُزِمت أمام الريف الذي غدا الآن في قمة السلطة.

الفرع الثاني: أقلوية محملة بذاكرة تاريخية

عندما جاء الفرنسيون إلى سورية أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت الأقلية النصيرية لاتزال في عزلتها التاريخية، لا تشكل سوى ستة إلى عشرة في المئة من مجموع سكان سورية في أحسن التقديرات، على الرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة على أساس طائفي أو عرقي. لقد كانت الجبال الساحلية، أو ما كان يطلق عليه جبال النصيرية، حصناً طبيعياً وملجئاً قسرياً، هاجرت إليه العشائر النصيرية، وتحصنت فيه كشأن باقي الأقليات الصغيرة، كالدروز والموارنة. ظلت هذه المجموعات من السكان تحتفظ بذاكرة مليئة بصور الحرمان والفاقة، ففي سنة ١٨٧٤ بلغت المجاعة حداً لا يطاق، بعد أن تلفت الزروع بفعل الثلج وهلكت الحيوانات، وأكل الناس الجيف، وكان سكان الجبال الفقراء يبيعون أولادهم وبناتهم في أسواق جبلة

[1] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 154.

[2] رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، **ت**رجمة حازم نهار ط١ (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١)، ص 113.

[3] وزير الاعلام 1963. 1964 وأحد مؤسسي حزب البعث وسفير سابق في باريس.

واللاذقية، وكانت العقود بصيغة ايجار البنت لثلاثين سنة، بمبلغ معين تحايلاً على الحكومة. وفي العموم ظلت ظاهرة تأجير البنات والنساء، للخدمة في بيوت العائلات السنية المالكة، مستمرة حتى منتصف القرن العشرين، ولازالت هذه الممارسة حية في ذاكرة أبناء الطائفة إلى يومنا هذا[1]. وفي العموم واصل الحكام المحليون سياسات اتسمت بالشدة أحياناً[2]، كحرق المحاصيل والقرى، وكانت هذه الحملات دائماً تخرج للقبض على العصاة، أو لتحصيل الضرائب المتراكمة، فرضت هذه الظروف على سكان الجبال عزلة شديدة وكراهية للحكومة[3]. لقد حفرت عميقاً في الذاكرة لدى هؤلاء الناس، تلك الحملات العسكرية العثمانية التي كانت الدولة ترسلها لإخضاع المتمردين في جبال النصيرية، والتي كانت تخرج غالباً من ولايات دمشق أو بيروت، أو طرابلس، وما خلفتهُ تلك الحملات من دمار مادي، ودمار اجتماعي على مستوى العلاقة بين الأقليات الطائفية والأغلبية السّنية، يضاف إلى ذلك كله، ممارسات بعض الأسر الإقطاعية ذات الخلفية السنية، التي حولت فلاحيها النصيريين إلى ما يشبه أقنان الأرض. وهكذا، جرى، ولأسباب سياسية، تصوير السّنة على أنهم العدو التاريخي، الذي فرض عليهم ذلك المصير المأساوي لقرون مضت، واستقر في وعي أبناء الطائفة العلوية صورة الحكومة التي تمارس الاضطهاد، وكانت السلطة الحاكمة في سورية سنّية على الدوام، أو تمثل حكم ذو خلفية سنية منذ ما قبل العهد العثماني، ومروراً بكل أطوار ذلك العهد.

لقد تعززت هذه الذاكرة السلبية وبنوع من التحريض، مورس خلال فترة الانتداب الفرنسي بدافع تعزيز الهوية المستقلة للعشائر العلوية، صحيح أن النخبة العلوية المشكلة حديثاً، قد عانت من انقسامات حادة في أواخر عهد الانتداب، ما بين وحدويين وانفصاليين، إلا أن السجالات التي دارت بين الفريقين،

---

[1] الياس صالح اللاذقي، **آثار الحقب في لاذقية العرب**، مرجع سابق، ص 324.

[2] واصلت الدولة العثمانية اتباع أسلوب متشابه في مواجهة العصاة بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم، وهكذا واجه ولاة الدولة العثمانية تمردات القبائل العربية السنية، في العراق وبادية الشام وأطراف الجزيرة العربية، بأساليب تتراوح ما بين الشدة المفرطة والعفو =والتسامح. أنظر: عباس العزاوي، **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين: العهد العثماني**، (بغداد: الدار العربية للموسوعات 1935)، المجلدين السابع والثامن.

[3] عبد الرحمن الخير، **عقيدتنا وواقعنا**، مرجع سابق، ص 68. 70.

كان لها أثراً بالغاً في إعادة تنشيط الذاكرة السلبية تجاه الأكثرية السنية. لقد تبنى التيار الانفصالي (العلوي) خطاباً طائفياً أقلوياً تحريضياً شديد الوضوح، وخاطب الانفصاليون جماهيرهم، وراسلوا المؤسسات الدولية، وسلطات الانتداب، ورئيس الحكومة الفرنسية الاشتراكي ليون بلوم، ووزارة الخارجية الفرنسية، والبرلمان الفرنسي، بلغة عاطفية حاولت التركيز بشدة، على التمايز الإثنوطائفي عن "سورية المسلمة المتعصبة" على حد تعبيرهم، والخوف من الإبادة على يد المتعصبين، رافضين "الهيمنة السورية" التي تعني لهم "القهر المعنوي والاجتماعي إلى جانب التعصب الديني"[1]. وهكذا عملت حقبة الانتداب على اعادة تنشيط تلك الصور في الذاكرة الجماعية، بهدف تعزيز الرغبات الانفصالية لدى أبناء هذه الطائفة، ودفعها إلى الانفصال عن سورية، والإيمان أكثر بضرورة الدولة العلوية المستقلة، للحفاظ على البقاء، وتحقيق الذات بعيداً عن الأكثرية السنية المكروهة. كما استُغلت الذاكرة التاريخية في الأزمات السياسية الصعبة، بهدف التجييش الطائفي، لحماية النظام، حدث ذلك في الثمانينات، ويحدث الآن منذ عام ٢٠١١.[2]

لقد تلاقت فكرة "الحزب الأقلية"[3] التي تبناها ميشيل عفلق مع واقع الضباط البعثيين من أبناء الأقليات الطائفية، لتتدحرج إلى نظام طائفي أقلوي يأخذ على عاتقه مهمة التغيير الجذري، في الحقل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكانت النتيجة أن مجموعات الضباط البعثيين، الذين قاموا بالانقلابات

---

[1] محمد هواش، وهو ضابط سابق، ينتمي إلى واحدة من كبرى العائلات التاريخية العلوية نشر في كتابه " عن العلويين ودولتهم المستقلة" مجموعة من الرسائل التي وجهها رؤساء ونواب ووجهاء دولة بلاد العلويين إلى الخارجية الفرنسية ورئيس الحكومة ليون بلوم، والبرلمان الفرنسي، يعترضون فيها على ضم إقليمهم إلى "سورية المسلمة" على حد تعبيرهم!، بحجة الخوف من اضطهاد السنة المتعصبين، ويطالبون في إحدى الرسائل بضمهم إلى لبنان بلد الأقليات على حد تعبيرهم، ويشيرون في إحدى الرسائل إلى اضطهاد المسلمين لليهود المساكين في فلسطين على حد زعمهم، والرسائل مستخرجة من أرشيف الخارجية الفرنسية، أثناء إقامة الكاتب في فرنسا. أنظر: محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 370-375.

[2] ستيفان وينتر، **تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، مرجع سابق، ص 20.

[3] رأى عفلق أن الأهداف القومية للأمة، في "التقدم والنهضة والانبعاث القومي" لا تتحقق إلا بالانقلاب، و "من خصائص المرحلة الانقلابية أن تكون قيادة الحركة الشعبية بيد أقلية" و "هذه الأقلية تتقدم هنا لتمثيل الشعب، قبل أن يفوضها الشعب تفويضاً صريحاً بهذا التمثيل، وهي التي تبدأ بأن تتجه للشعب لتوقظه على واقعه ولتنظم نضاله، وتقوده في طريق الانقلاب". أنظر: ميشيل عفلق، **في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة**، (بغداد: مكتب الثقافة والإعلام)، الجزء الأول، ص 96.

العسكرية، وكانوا من أبناء الأقليات الطائفية، وأغلبهم علويون بطبيعة الحال، شنوا حرباً عنيفة على النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدعوى تمثيل مصالح الطبقات الكادحة، والعمل على قلب واقعها وقيادة نضالها. وينقل سامي الجندي صورة عن ممارسات الضباط الطائفيين، و(المحاكم الميدانية) بعد انقلاب ٨ آذار، حيث القتل دون محاكمة، وتصوير عمليات الإعدام الوحشية بحق المعتقلين، وكان الضباط البعثيون قد اعتادوا الذهاب إلى سجن المزة لأجل اللهو، حيث تفرش موائد الطعام والخمور ويؤتى بالسجناء للتفنن بتعذيبهم[1]. كانت حفلات التعذيب حتى الموت، والقتل دون محاكمة، من وسائل اللهو والترويح عن النفس لدى هؤلاء على ما يبدو.

الفرع الثالث: عسكرية محملة بأيديولوجيا سياسية

هيمنت مجموعات الأقليات على فرق القوات الخاصة للشرق منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٩، وكانت معظم تشكيلاتها تتكون من النصارى، (الأرمن والموارنة) في بادئ الأمر، ثم ضُمت إليهم مجموعات كبيرة من العلويين والدروز والاسماعيلية، وهي أقليات فلّاحية ريفية، ويجمعها الحقد على العائلات الاقطاعية التي سادت في الحقبة العثمانية[2]، ليشكل هؤلاء نواة الفرق العسكرية التي نفذت الانقلابات، وعصفت بالسلطة المدنية، ورسخت دور الجيش كلاعب في الشأن السياسي منذ عام 1949[3]. وكان من الطبيعي ان تستميل أيديولوجيا حزب البعث، العلمانية القومية، الأقليات، اذ نظر إليها هؤلاء على أنها تخلصهم من الإطار الاجتماعي السياسي الضيق، الذي تفرضه عليهم الروابط الطائفية، وتدمجهم في بوتقة قومية عربية

---

[1] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 132.

[2] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة: في سورية 1918–2000 م دراسة نقدية**، (لندن: دار الجابية، 2008)، ص 96.

[3] المرجع نفسه، ص 102.

علمانية واسعة، لا تقيم اعتباراً للاختلافات الدينية والطائفية، وربما أثار انتباههم إمكانية التخلص من الهيمنة السنية المدينية، عن طريق تبني نظام علماني اشتراكي[1].

لقد لعب حزب البعث دوراً كبيراً في توفير الإطار الأيديولوجي الضروري، الذي كانت تحتاجه مجموعات الضباط الأقلوية في الجيش، واستفادت هذه المجموعات من الافكار التي صاغها منظروا البعث واستعملتها ضدهم في الصراعات على السلطة التي انتهت بانقلاب ١٩٦٦ ثم في مواجهة المجتمع ككل وأيضاً في المواجهات بين المجموعات نفسها، التي انتهت بتصفية مجموعات الضباط الدروز والحوارنة. لقد قررت المنطلقات النظرية للمؤتمر القومي السادس للحزب الذي عقد في تشرين الأول 1963 أن الرجعية لم ترحم الجماهير الكادحة لآلاف السنين، ولذلك فإن الأولوية ستكون للصراع الطبقي ضد الرجعية، وأوضحت بشكل حاسم استحالة التعايش مع الطبقات الرجعية تحت أي تسوية، ولذلك رأت ضرورة القضاء على تلك الطبقات لأجل استمرار نضال الجماهير، وبلغة يسارية صارمة، يعلن الحزب في منطلقاته النظرية تلك حربه على ما أسماها بالطبقات الرجعية[2]. وهذا ما تمت ترجمته عملياً بالحرب على النخب المدينية السنية الغنية، التي بدأت بشكل واسع من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي اتبعتها الدولة تحت قيادة الحزب منذ انقلاب 1966. جمعت الأيديولوجيا البعثية بين القومية العربية والعداء للنظام الاجتماعي القائم، والنخبة الحاكمة القديمة وكان البعث يدعو إلى اجتثاث الاقطاع والظلم الاجتماعي، وفي الوقت عينه، ولتحقيق ذلك طالب منذ انقلاب 1966 بدور مهيمن للدولة في الجانب الاقتصادي، كما نادى بالإصلاح الزراعي، وتعزيز حقوق العمال، لتحرير طاقات الأمة، من أجل معركتها ضد الاستعمار

[1] نيكولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 41.

[2] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، ترجمة أمل سارة ومارك بيالو، ط١، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٧)، ص 55 .56.

والامبريالية[1]. كانت أيديولوجيا البعث تعبر عن صراع متعدد الأوجه، طبقي (فلاحين ضد الاقطاع)، وجهوي (ريف ضد المدينة)، وفي الممارسة العملية تحولت إلى صراع أقليات تتوارى خلف أجهزة الدولة، ضد أكثرية يجري إقصائها وسحقها. رأى الكثيرون[2] في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ انتصار لليسار الراديكالي في حزب البعث، ركزت أيديولوجيا الحزب في هذه الفترة على السياسات اليسارية، ورأت في التحويل الاشتراكي الصلب سبيلاً لانتصار الثورة، والحرب الشعبية سبيلاً لتحرير فلسطين، واستعادة شرف الأمة، ورأت ضرورة التحالف مع الاتحاد السوفيتي والمجموعة الشرقية، ورفضت التعاون مع الدول العربية، باعتبارها أنظمة رجعية يمينية متحالفة مع الامبريالية.

لقد كانت الأيديولوجيا الاشتراكية مناسبة تماماً لتوجهات صلاح جديد وحافظ أسد، حيث مكنت هؤلاء من تنفيذ سياساتهم الطائفية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من دون مشاكل كبيرة، حيث ساعدت تلك السياسات على تمكين فئة من الطائفة العلوية اقتصادياً بعد أن تمكنوا عسكرياً تحت ستار ثورة البعث، فكانت سيطرة الدولة على الاقتصاد خطوة ضرورية لإثراء هؤلاء عبر الفساد. وسوف نرى كيف قامت مجموعات ضباط الأقليات بتحطيم النخب السياسية والاقتصادية المدينية، واستبدالها بنخب جديدة ريفية وبيروقراطية عسكرية أقلوية، بذرائع التحويل الاشتراكي والتأميم، والثورة وتمكين الجماهير الشعبية، والقضاء على الإقطاع والرجعية، وتحقيق الوحدة العربية، وغيرها من الشعارات التي ضمتها الأيديولوجيا البعثية، وكيف أعادت تشكيل الجيش على أساس طائفي وعشائري وعائلي. وأخيراً يمكننا القول إن العسكرية تشكل ركناً أساسياً في العلوية السياسية، بدأت العلوية السياسية أصلاً كحركة عسكرية بالدرجة الأولى، تشكلت وتطورت من داخل المؤسسة العسكرية نتيجة علاقتها بحزب البعث والطائفة

[1] رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، مرجع سابق، ص 85 . 86.

[2] أمثال حديثة مراد، محمود صادق، وغيرهم.

العلوية، فهي إذن ظاهرة معقدة وليست بسيطة، وهي بذلك، ويمكننا القول، أنها في الوقت الذي نشأت فيه من داخل الطائفة، كذلك نشأت من داخل الحزب، ومن داخل الجيش، وهي بهذه العلاقة الثلاثية المركبة مع الطائفة والجيش والحزب تثير الكثير من الالتباس والجدل منذ ولادتها.

الفرع الرابع: متأثرة بباطنية دينية

على خلاف أغلب أعضاء القيادة المدنية لحزب البعث في الخمسينات والستينات، جاء ضباط اللجنة العسكرية جميعهم من طوائف الأقليات التي تشترك في غريزة الكتمان والتقية، ومارسوا أنشطتهم بسرية تامة بعد أن أقسموا جميعاً على الكتمان[1]، واستطاع هؤلاء أن يخفوا أنشطتهم وتنظيمهم السري عن الجميع بما فيهم قيادة البعث إلى عام 1964، ولم تنكشف مخططاتهم وبعض أهدافهم إلا بعد أن قام محمد عمران بالحديث عنها إثر طرده من اللجنة العسكرية عام 1964[2]، مارس صلاح جديد هوايته المفضلة في اللعب بعيداً عن الأضواء، فما إن بدأت المعركة بينه وبين أمين الحافظ وقيادة البعث المدنية حتى اكتشف الجميع أنه قد بنى حوله قلعة من الأتباع والمحاسيب من أقاربه وأبناء طائفته وقريته وأصدقائه[3] "كان صلاح جديد كالظل تراه وتحس بوجوده دون أن تستطيع الإمساك به، إن أكثر ما يميز هذا الرجل غموضه، وصمته وصمت الناس عنه، كان يُظهر احتراماً كبيراً للفريق أمين الحافظ وميشيل عفلق، وهو يعد للخلاص منهما". وكثيراً ما أوقع بأشخاص كانوا يظنون أنهم من أخلص أصدقائه، استطاع استغلال أكثر القوى المدنية والعسكرية لصالحه، وتمكن بمهارة من استغلال كل الخلافات وإدارتها لمصلحته، مع قدرته الفائقة في ضبط عواطفه في غمرة الصراعات على السلطة، وتمكن من زرع أنصاره وقرابته وابناء طائفته في كل مكان، ومع

[1] باتريك سيل، الأسد: **الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 107.

[2] منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 115.

[3] منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 138.

ذلك يحتار المرء في طائفيته[1]. وكان حافظ أسد يحسن إخفاء نياته وأفكاره ببراعة، ليترك الخصم يحاول أن يحزر ماذا يريد. يوحي لخصومه بإشارات لها تفسيرات متعددة ليعتقد كل طرف أنه اكتشف ما يريد، يحسن التحكم بعواطفه وتوجيه انفعالاته، ويظهر للآخرين الوجه الذي يريد إظهاره، وينتظر الفرص الثمينة، ويعرف كيف يوقع بخصومه[2]. ولذلك تسائل الرئيس اللبناني إلياس سركيس يوماً "ماذا يريد الأسد إنه يبقى لغزاً غامضاً بالنسبة لي، هذا الرجل الغامض الذي يحيط نفسهُ بالأسرار والأحاجي"[3]. هذه "الشخصية الباطنية" كما وصفها أمين الحافظ[4]، والتي حيرت إلياس سركيس، استطاعت أن تبني نظاماً سياسياً على مثالها، واستطاع حافظ التغلب على جميع رفاقه وخصومه، وتوظيف إمكاناته الشخصية في السياسة، سواءً الداخلية والخارجية[5]. ومما يثير الذهول براعته في إنتاج ذات الأساليب التي كانت تتقنها شبكات الحشاشين الإسماعيلية الباطنية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. الاغتيالات والإبادة الوحشية لمئات، بل آلاف الأبرياء، واستعمال الرمزية في القتل ليكونوا عبرة لغيرهم، وفي ذات الوقت، كيف يأخذ ذلك الدور المركزي في شبكة الإرهاب، التي تشطر الشرق الأوسط من الغرب الى الشرق، عبر المجموعات الشيعية، وكيف يمارس ببراعة منقطعة النظير، ما يسميه ميشيل سورا دبلوماسية الإرهاب للضغط على الحكومات وتحصيل المكاسب، والتي كان هو أحد أهم صانعيها بلا شك[6]. كان نظام الحكم هذا يحيط شخصية حافظ أسد بهالة من القداسة، فكل شيء يمكن التسامح به، إلا المساس بشخصه، فهي خطيئة مهلكة تؤدي إلى الموت[7]. المؤرخ

---

[1] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 142 . 144.

[2] كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ –١٩٨٢**، (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٦)، ص 84 . 85.

[3] كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ –١٩٨٢**، مرجع سابق، ص 83.

[4] أمين الحافظ، قناة الجزيرة، **برنامج شاهد على العصر**، تاريخ الوصول 27.10.2022
https://youtu.be/IMxLntEuA_g

[5] القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية أبو إياد، وصف حافظ أسد بأنه شخص "باطني" وقال: " بالنسبة للقضية التي تهمنا، أي قضية شعبنا، فإن الأسد لغز مبهم، ولا يمكننا معرفة موقفه الحقيقي". حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 363.

[6] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 57.

[7] كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ –١٩٨٢**، مرجع سابق، ص 83.

الفلسطيني حنا بطاطو رأى في ميل حافظ إلى الغموض، في شأن نياته الحقيقية، نزعة يشترك فيها مع أبناء طائفته، هذا الغموض الذي طوره ليغدو فناً في سلوكه السياسي، وفسرها بتجربتهم الطويلة كأقلية منبوذة[1]. ولكن كيف فسر مؤرخو الطائفة، تلك الباطنية في كتاباتهم؟

لقد اختلف مؤرخو العلويين المعاصرين في تعاملهم مع مسألة الباطنية، منهم من تجاهلها ومنهم من حاول تقريبها من مناهج الصوفية. غالب الطويل، يجعل علم الباطن علماً مختصاً بالعلويين ويفسر علم الباطن بأنه تفسير الآيات المتشابهة من القرآن الكريم بحسب علوم أهل البيت على حد تعبيره والتي خصهم الله بها من دون الناس وأن بعض الأحكام لا يعلمها إلا الخواص وهذه هي التقية عنده[2]. هاشم عثمان يرى أن العلوية مثل بقية الطرق الصوفية ترى الدين ظاهراً وباطن حقيقةً وشريعة وأن جوهر علم الباطن الإيمان بالله ومعرفة أسمائه وصفاته وأن كل آية من كتاب الله لها معنى ظاهر وآخر باطن وأن كل عبادة من العبادات لها ظاهر وباطن وأن علم الباطن يتلقاه المريد عن شيخه بعد أن يأخذ عليه عهداً بكتم السر[3]. يرى محمد هواش أن مما يؤخذ على العلويين وعلى غيرهم من الطوائف المسلمة الأخرى كالدروز والاسماعيليين إيمانهم بعلم الباطن أو بالباطنية وهي التعاليم التي تقتصر المعرفة بها على الخاصة من الناس ومن هنا كانت السرية التي تحيط بهذا المنهج مما أطلق العنان للخيال والشطحات[4]. إذن الباطنية باختصار مجموعة من التعاليم التي يستأثر بها مجموعة خاصة من الناس وتكون سرية وغير متاحة للعامة. ولكن الباطنية العلوية لم تعد مجرد طريقة لتفسير النصوص الدينية، كما رأينا من شهادات الأشخاص الذين تعاملوا مع حافظ أسد وصلاح جديد، لقد تطورت إلى نهج سياسي. نهج قائم على الغموض، والوحشية، والبراغماتية بلا حدود. كذلك

---

[1] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 364.

[2] محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، مرجع سابق، ص 186 . 187.

[3] هاشم عثمان، **تاريخ العلويين: وقائع وأحداث**، مرجع سابق، ص 26.

[4] محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 70.

امتد منهج الغموض إلى مؤسسات الدولة ذاتها، عندما انزاحت السلطة الحقيقية إلى أجهزة الاستخبارات. تلك الأجهزة المعلونة، التي باتت تحكم باسم الرئيس منذ انقلاب 1970 ولم يعد للمؤسسات الرسمية للدولة أي سلطة خارجة عن تحكمها وسيطرتها.

المطلب الثالث: تفريق العلوية السياسية عن النماذج المشابهة

تتشابه العلوية السياسية في سمة أو أكثر من سماتها مع نماذج أخرى من الأنظمة، ولذلك سوف نناقش في هذا المطلب مدى تقارب ظاهرة العلوية السياسية مع ثلاثة أنظمة هي: نظام الحزب الواحد، الأنظمة الوراثية، والدكتاتورية العسكرية.

الفرع الأول: نظام الحزب الواحد

نصت المادة الثامنة من دستور ١٩٧٣ على أن: "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية" تقرر المادة الثامنة حاكمية حزب البعث في المجتمع والدولة وهيمنته على النظام السياسي. ولمقاربة دور حزب البعث في نظام العلوية السياسية لابد لنا من عقد مقارنة بسيطة بين عدد من الأنظمة الحزبية القريبة في العالم، ويمكن أن نتسائل بدايةً هل يلعب حزب البعث دور الحزب الواحد أم دور الحزب المهيمن؟ حيث يمكن أن يلتبس دور حزب البعث في هذا النظام بأي منهما، ويوضح هنتنغتون Samuel P. Huntington الفرق بين النظامين الحزبيين[1]. ففي نظام الحزب الواحد، قد يكون

[1] Samuel P. Huntington, ***"Social and Institutional Dynamics of One-Party Systems"***, in Authoritarian Politics in Modern Society The Dynamics of Established One-Party Systems, ed. Samuel P. Huntington and Clement H. Moore (New York: Basic Books Inc.,1970), p 5 – 6.

تأثير الأحزاب الأخرى ضئيلاً على مسار الأحداث. ويمكن القول إنها تشبه الأحزاب الصغيرة في نظام الحزبين. وفي نظام الحزب الواحد، يتم التعبير عن المصالح من داخل الحزب الواحد، بينما في نظام الحزب المهيمن يمكن التعبير عنها من داخل الحزب المهيمن أومن خلال الأحزاب الصغيرة.

على الرغم من أنه لا يمكن تحديد الحد الفاصل بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزب المهيمن بدقة، إلا أنه يمكن القول إن نظام الحزب المهيمن يجمع بين حزب رئيسي واحد قادر على الحكم، والعديد من الأحزاب الأخرى الأصغر التي لا يستطيع الحزب الرئيسي تجاهلها في حساباته السياسية. وفي الخمسينيات من القرن الماضي كان من الممكن الحديث عن هذين النظامين في المكسيك والهند. كان حزب المؤتمر هو الحزب المهيمن في الهند، لكن لا يمكنه أن يحكم بتجاهل تام لما يجري في الساحة السياسية بوجود الأحزاب الأصغر. تلك الأحزاب التي خدمت، كأحزاب ضغط، ومثل مجموعات الضغط في نظام الحزبين، مارست أحيانًا تأثيرًا كبيرًا على القرارات المتعلقة بالسياسة والقيادة داخل حزب المؤتمر. في المكسيك يمكن للحزب الثوري الدستوري PRI أن يتجاهل الأطراف الأخرى. ويمكن أن ينضم الشخص الذي يرغب في الاحتجاج في المكسيك إلى حزب صغير، ولكن الشخص الذي يرغب في ممارسة الضغط السياسي سيعمل من داخل الحزب الثوري الدستوري PRI. أيضاً في نظام الحزب الواحد، يتم التعبير عن المصالح من داخل الحزب الواحد، بينما في نظام الحزب المهيمن يمكن التعبير عنها من داخل الحزب المهيمن أومن خلال الأحزاب الصغيرة.

لقد ولدت فكرة الحزب الواحد في ألمانيا وإيطاليا ما بعد الحرب العالمية الأولى، وطورت كل من التجربتين نظرية الحزب الواحد بشكل مختلف عن الأخرى، فنظرية الحزب الفاشي في ايطاليا تختلف إلى حد كبير عن نظرية حزب العمال القومي الاشتراكي في ألمانيا. في بعض الدول التي تطبق نظام الحزب الواحد قد يكون الحزب أكثر أهمية من الدولة نفسها، وفي دول أخرى كانت الدولة أكثر أهمية من الحزب، كما في

إيطاليا الفاشية، وأما في ألمانيا فكانت أهمية الحزب والدولة متقاربتان تحت حكم حزب العمال القومي الاشتراكي. ويمكن أن تختلف أيضاً أهمية الحزب بين مرحلة وأخرى، ففي الاتحاد السوفيتي أيضاً كان الحزب أكثر أهمية بالنسبة للقيادة العليا في عام 1960 مما كان عليه في عام 1940 في ذروة الحكم الشخصي لستالين[1]. ويوضح موريس دوفارجيه Maurice Duverger فكرة الحزب الواحد، بكونه يمثل الصفوة، وهو الرابط في آن معاً بين الجماهير والسلطة. ويهدف إلى إيجاد نخبة جديدة تلعب دور الطبقة الحاكمة الجديدة، فالحزب هو الذي يتولى عملية ايجاد الرؤساء والإداريين، من بين أعضاء منظمات الشبيبة، والنقابات والمنظمات الأخرى المرتبطة به، وهو الذي يتولى تدريب وتوعية تلك العناصر، وغربلتها، وإعطائها تسلسل المراتب المناسب. فالصفوة المختارة، والمحضرة من قبل الحزب، يمكنها بفضل الحزب أن تقوم بوظائفها الإدارية، ويؤخذ جميع الزعماء والاداريون والسياسيون من بين صفوف الحزب. ويراقب الحزب جميع أجهزة الدولة من الوزارات إلى البلديات ومجالس الأحياء، حتى النقابات والمجالس الثقافية، فالحزب هو بوابة الجماهير للمشاركة السياسية، عن طريق ما يسمى بالممارسة الديمقراطية الشعبية[2]. في النظام الحزبي السوري تحكمت اللجنة العسكرية منذ انقلاب 1963 حتى المؤتمر القطري الذي انعقد في عام 1965، حيث استولت على الحزب، وأصبحت القيادة القطرية وقيادات الفروع في يدها، وأتت بأنصارها العشائريين والطائفيين بالجملة، ونسبتهم للحزب ومكنتهم من مختلف مفاصله[3]. وجرت عمليات التسريح والتعيين بالجملة في

---

[1] Samuel P. Huntington, ***"Social and Institutional Dynamics of One-Party Systems"***, in Authoritarian Politics in Modern Society The Dynamics of Established One-Party Systems, ed. Samuel P. Huntington and Clement H. Moore, p 8.

[2] موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١)، ص 263 . 264.

[3] منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 111 . 112.

أجهزة الدولة وإداراتها العامة ووظائفها، وفق مبدأ القرابة العشائرية والمناطقية والطائفية بمعزل عن قيادة الحزب، وأحياناً باسم مصلحة الحزب والثورة.

بعد انقلاب آذار 1963 تراجعت أهمية مناصب الدولة الرئيسية أمام مناصب الحزب، وغدت القيادة القطرية والقومية لحزب البعث تفوق من حيث الأهمية رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، ثم تراجعت أهمية الحزب نفسه مقابل اللجنة العسكرية في فترة الصراع بين أمين الحافظ وصلاح جديد، ثم تراجعت مقابل وزارة الدفاع، في فترة الصراع بين صلاح جديد الذي كان يتولى القيادة القطرية للحزب، ووزير الدفاع حافظ أسد، ما بين عام 1968 و1970 عندما نفذ حافظ انقلابه[1]. رأى منيف الرزاز، أن اللجنة العسكرية كانت تنظيماً مستقلاً عن الحزب، منذ ما قبل انقلاب 1963، بل منذ ما قبل الانفصال، وظلت كذلك بعد 1963[2]. وصار الحزب، بحسب سامي الجندي، تابعاً لأحد الفريقين المتصارعين من العسكريين[3]. وتحول "الجهاز الحزبي إلى أداة بيد العسكريين لا للحزب ولا لقيادة الحزب أي أثر غير الاسم"[4]. وفي مرحلة الصراع بين صلاح جديد وحافظ أسد، كانت الكفة في جانب الجيش، رغم أن الحزب في تلك المرحلة كان موحداً في صف القيادة القطرية برئاسة صلاح جديد، الذي كان قد تخلى عن رتبته العسكرية، وفي هذه المرحلة رأى حديثة مراد[5] تحوُل قرارات قيادة الحزب إلى مجرد توصية غير قابلة للتنفيذ

---

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة**، مرجع سابق، ص 346

[2] منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 108.

[3] بعد تخلص صلاح جديد من اللواء محمد عمران، بدأ يظهر الصراع على النفوذ بين قائد الجيش رئيس الدولة الفريق أمين الحافظ ورئيس الأركان اللواء صلاح جديد، وبدأت حالة الاستقطاب تظهر إلى العلن حتى صارت المناكفات والردود حديث الناس العاديين في المقاهي.

[4] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 154.

[5] حديثة مراد، من أبناء محافظة السويداء من الطائفة الدرزية بعثي قديم، بعد انقلاب 1963 أصبح قائداً للحرس القومي في دمشق، ثم عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث وقائداً للجيش الشعبي ما بين عامي 1966 و1970 تعرض للاعتقال بعد انقلاب حافظ أسد لمدة 23 عام من عام 1971 حتى عام 1994.

بعد رفض وزير الدفاع حافظ أسد للتنفيذ الطوعي، ثم قيامه باعتقال كل قيادة الحزب[1] بما في ذلك رئيس الجمهورية، باستثناء من انتحر[2] أو فر خارج البلاد، في انقلابه الذي نفذه في تشرين الثاني عام 1970.[3] وفي هذه المرحلة تمت إزالة الحزب تدريجياً، ليس فقط من مراكز صنع السياسة، ولكن أيضاً من المجال العام وعلى نحو متزايد، وكان واضحاً، غيابه خلال الاستفتاء الرئاسي عام 1991، واستمر تراجع دور الحزب إلى نهاية حكم حافظ عام 2000.[4] وبدأ الحديث عن الأسدية[5] بدل البعثية منذ الثمانينات، وكان هذا يعني تحولاً كبيراً وعلنياً في طبيعة النظام. لقد تحول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى مجرد واجهة شكلية لنظام حكم مختلف، منذ أن أطيح بقيادته القومية في انقلاب ١٩٦٦، وبدرجة أكبر منذ انقلاب آذار ١٩٧٠، وكانت القيادة القومية قد فقدت قدرتها على التأثير عملياً منذ ما قبل انقلاب ١٩٦٦ لمصلحة مجموعة من الضباط الطائفيين، وتحول النظام إلى دكتاتورية عسكرية مقنعة، فالأنظمة البعثية في سورية والعراق بحسب دوفارجيه Duverger غدت دكتاتورية عسكرية ولم تعد تمثل دكتاتورية حزب[6].

الفرع الثاني: النظام الوراثي

هل العلوية السياسية نظاماً وراثياً؟ على الرغم من أن دستور ١٩٧٣ لم يكن يعطي أقارب رئيس الجمهورية أي امتياز على غيرهم في الترشح للمناصب الرسمية، وعلى الرغم أيضاً، من أن أي من أبناء حافظ

---

[1] أهم الشخصيات التي تعرضت للاعتقال رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي، ويوسف زعيّن رئيس الوزراء، والأمين المساعد للقيادة القطرية صلاح جديد وآخرون.

[2] انتحر عبد الكريم الجندي قائد الأمن القومي وفرع أمن الدولة بعد أن حاصرته قوات تابعة لحافظ أسد وكان انتحاره صبيحة 2 آذار 1969، وهو من أبناء مدينة السلمية من الطائفة الإسماعيلية وأحد أعضاء اللجنة العسكرية القدامى.

[3] حديثة مراد، **تجربتان: سلطة واعتقال كي لا يضيع جيل آخر**، ط١ (نيقوسيا: أحداق للنشر، ٢٠٠٣)، ص 234 ـ 235.

[4] Paul Brooker, **Defiant Dictatorships**: **Communist and Middle-Eastern Dictatorships in a Democratic Age** (Houndmills: Palgrave Macmillan, 1997), p 101.

[5] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 215 ـ 216.

[6] موريس دوفارجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 375.

أسد لم يكن يحقق شرط السن المثبت في الدستور المذكور، جرت عملية توريث الحكم ونقل السلطة إلى بشار ابن حافظ على عجل ودون أي مشاكل. تبدو الوراثية أكثر التصاقاً بالأنظمة الملكية، سواءً الملكيات المطلقة أو الدستورية، هذا الشكل الذي يعود في أصوله إلى الأنظمة الإقطاعية، أو الأنظمة ذات الجذور الدينية. في القرن التاسع عشر تحدث كارل ماركس عن البونابرتية، في إشارة إلى انقلاب لويس بونابرت في عام ١٨٥١، والذي دام حكمه حتى عام ١٨٧١، حتى غدى هذا المصطلح من أدبيات الماركسيين. ولكن هل البيروقراطية السورية ذات تقاليد ملكية أرستقراطية وراثية؟ وهل حافظ الأسد لعب دور الحامي أو الممثل للبرجوازية السورية؟ إن تاريخ صعود حزب البعث وحافظ أسد للسلطة يشير إلى أنهم عملوا على تدمير البرجوازية السورية ذات التقاليد المدينية. وأن الحكام البعثيين الجدد جاءوا من خارج بيروقراطية الدولة. لقد استغل الأسد الضعف البنيوي داخل أجهزة الحزب المركزية، وفتح الطريق لنوع من الحكم الملكي الرئاسي كانت فيه السلطة مركزية، ومتمثلة بشخص الرئيس، وقامت سلطة الرئيس داخل النخبة، على فريق من الضباط العلويين، وتشكيل شبكة من المقربين والتابعين الموالين له شخصياً، واستفاد هؤلاء من الامتيازات التي يوفرها النظام في تشكيل شبكات نفوذهم الخاصة، واستخدمت نخبة الأسد العسكرية العلوية نفوذها في إثراء نفسها. كان التوريث نتيجة طبيعية لشخصنة السلطة، وربط جميع مظاهر التفخيم في شخص الرئيس، وتحولت الطائفة العلوية إلى مركز للتجنيد يعتمد على أساس الانتماء الطائفي، أكثر من الأيديولوجيا أو المهارة، فتغيرت بنية الجيش على هذا الأساس، حتى غدا وكأنه مؤسسة خاصة عائلية. صحيح أن النخبة العسكرية استندت على قاعدتها الاجتماعية الطائفية، إلا أنها اعتمدت بدرجة كبيرة أيضاً على سيطرة الرئيس العلوي على الجيش والحزب وبيروقراطية الدولة كذلك. وبدا للنخبة العلوية من الضباط المقربين أن التوريث أكثر ضماناً لبقاء النظام وتماسك النخبة نفسها، لذلك كان التوريث خياراً مقبولاً لضمان استمرار

المنافع، وبدا أن التوريث يعطي النظام تماسكاً أكثر من أي وقت مضى[1]، ولذلك يمكننا القول إن العلوية السياسية ليست نظاماً وراثياً في أصل تكوينها، ولكنها انتهت إلى توريث الحكم نتيجة ظروفها السياسية العملية.

الفرع الثالث: الدكتاتورية العسكرية

يجب ألا تخدعنا عبارات منظري مدرسة التحديث الأمريكية، المغرمين بنهج التحديث على طريقة العسكر في بلدان الشرق، تلك المدرسة التي سادت خلال القرن العشرين، هذه النظرة "الساذجة"، كما يراها ميشيل سورا، و"المتفائلة إلى درجة العمى".[2] ولعل من أبرز منظّري مدرسة التحديث صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington الذي رأى أن الجيش يلعب دوراً تحديثياً ضرورياً في الدول النامية، يعزز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والتكامل الوطني، ويوسع المشاركة السياسية. ويحمل إلى المجتمع أفكار الطبقة الوسطى، من الكفاءة والصدق والولاء الوطني. ويجسد المصلحون العسكريون في المجتمعات غير الغربية، نزعة إصلاحية معتدلة، ولذلك يبدو دور الجيش، بحسب هنتنغتون، دوراً ابتكارياً في مجتمعات الدول النامية[3]. لقد اتخذ النظام السياسي منذ انقلاب اللجنة العسكرية 1963 شكل النظام السلطوي، وطبق سياسات ذات طابع يساري شمولي، بواسطة الحزب والأيديولوجيا القومية والاشتراكية، وانتهى إلى شكل أكثر سلطوية بعد انقلاب 1970، حيث يسيطر الرئيس على جميع أجهزة الدولة، ويتحكم بالجيش بواسطة

---

[1] رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، مرجع سابق، ص 474 . 475.

[2] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 36.

[3] Samuel P. Huntington, **Political Order in Changing Societies**, **Foreword by Francis Fukuyama**, (New Haven: Yale University Press, 2006), p 203.

أجهزة أمنية وضباطاً طائفيين، ثم أنشأ فرقاً خاصة لا تتبع قيادة الجيش النظامي[1] طائفية بالكامل يتحكم فيها بطريقة مطلقة في لعبة السلطة، وهكذا انتهى الجيش السوري إلى جيشين أحدهما أسير الآخر كما رأى ميشيل سورا[2]، وتحول القرار إلى مزيد من الفردية والطائفية بعد تفكيك المؤسسات التقليدية المجتمعية، وتهميش المؤسسات الحديثة الرسمية.

لقد تحكمت اللجنة العسكرية في جميع مفاصل النظام الحزبية والعسكرية والبيروقراطية وعملت على تجييرها لمصلحة أعضائها بأساليب طائفية. لذلك لا يمكن القول إن الدكتاتورية التي قامت منذ عام 1963 دكتاتورية جيش أو دكتاتورية حزب كما رأينا من قبل، وإنما دكتاتورية اللجنة العسكرية الطائفية، التي تطورت بعد انقلاب حافظ أسد إلى الشكل السلطاني، ويمكن القول أيضاً، أن ظاهرة العلوية السياسية أخذت بعض صفات الدكتاتوريات العسكرية، من جهة استخدامها الجيش في الوصول إلى السلطة، ومن جهة تأسيسها على يد مجموعة من ضباط الجيش ذي التركيبة الطائفية، ولكن ما الذي يميزها عن باقي الديكتاتوريات العسكرية؟ إن ما يميز الدكتاتورية التي أقامها انقلاب ١٩٦٣ أكثر تعقيداً مما تبدو عليه الدكتاتوريات العسكرية المألوفة في الشرق الأوسط، وحتى في سورية نفسها قبل عام 1963، حيث لم يكن انقلاب ١٩٦٣ على نمط الانقلابات التي سبقتهُ من ناحية الأيديولوجيا والطائفية، فالانقلابات الخمسة السابقة لم تكن ذات بعد أيديولوجي، ورغم أن العقيد الشيشكلي حاول أن يجعل لحكمه حاملاً سياسياً أيديولوجياً، إلا أنه لم يحقق النجاح الذي كان يرجوه. لقد تميز انقلاب عام ١٩٦٣ بعدد من المزايا الرئيسية لعل أبرزها أنه:

---

[1] بلغ تعداد سرايا الدفاع بقيادة رفعت في عام 1983 55 ألف مقاتل جميعهم تقريباً من الطائفة العلوية ولا تتبع للأركان ولا لوزارة الدفاع وكانت أفضل تسليحاً من باقي فرق الجيش. وبعد حل السرايا عقب محاولة انقلاب رفعت عام 1984 حل محلها الحرس الجمهوري، ومنذ أن انتقل الحكم إلى بشار الأسد عام 2000 انتقل الثقل العسكري إلى الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد شقيق بشار.

[2] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 34.

– حمل بعداً طائفياً واضحاً، من خلفيات أعضاء اللجنة العسكرية التي نفذت الانقلاب، ومن السياسات الطائفية والعشائرية التي نفذها هؤلاء سواء في تركيبة الجيش أو في بيروقراطية الدولة، وبناء قاعدة السلطة على أساس العصبية الطائفية[1].

– كان انقلاباً مؤدلجاً، تغذيه أفكار حزب البعث القومية والاشتراكية، تمكن من تأسيس نظام الفاشستية الشعبوية بحسب رايموند هينبوش[2]، في حين فشلت الانقلابات التي سبقته في تأسيس مثل هذا النظام.

– وكان انقلاباً أقلوياً، لكون الضباط الذين نفذوا الانقلاب يمثلون أقلية عسكرية في الجيش، ومن خلفيات أقلوية دينية، ويمثلون أقلية سياسية، فحزب البعث لم يستطع خلال تاريخه أن يحقق أغلبية برلمانية عبر انتخابات نزيهة، ولم يتمكن من تحقيق قاعدة كبيرة في المجتمعات المدينية.

– وأخيراً نفذه ضباط من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة.

بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ عمل ضباط اللجنة العسكرية على خنق أي حيوية سياسية، وتحولت التعددية الحزبية إلى أحادية، وتراجع الوعي السياسي، والمشاركة الشعبية، وتخلف الاقتصاد في ظل تطبيق اجراءات ما أطلق عليه التحويل الاشتراكي. و ساد التمييز على أساس طائفي، وتراجعت المشاركة السياسية إلى مستويات متدنية، وفقد البرلمان حيويته بعد أن تحول إلى مؤسسة شكلية، لا تعكس التوجهات السياسية والفكرية الحقيقية للمجتمع السوري، وتحولت تركيبة البرلمان إلى لون واحد يعكس طبيعة النظام، ضم نواب حزب البعث والأحزاب الرديفة التي لا تمارس أي نشاط سياسي، وفئة المستقلين، وهم الأشخاص الذين

[1] منيف الرزاز، الأعمال **الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 159.

[2] رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، مرجع سابق، ص 52.

يرغب النظام في إضافتهم إلى المجلس، إما كمكافئة على الولاء، أو لربط شرائح معينة من السوريين بعجلة النظام، (زعماء عشائر أو أسر كبيرة أو شخصيات اقتصادية)، وهم الذين تضاف أسمائهم إلى القائمة المغلقة عادةً كمستقلين. لهذه الأسباب يمكننا القول وعلى خلاف رأي الكتاب الغربيين[1]، لم يكن الجيش في بلادنا قوة تحديثية وإنما قوة رجعية أقامت نظاماً على أساس طائفي تحكمه سلالة حاكمة وراثية همشت مؤسسات الدولة الحديثة وجعلت السلطة الفعلية بيد نخبة عسكرية وأمنية ذات مضمون عشائري وطائفي.

المبحث الثاني: النشأة والتطور (تسييس الطائفة وتطييف الدولة)

المطلب الأول: مرحلة تسييس الطائفة

تكتسب مرحلة تسييس الطائفة أهمية كبيرة، بالنظر إلى النتائج التي تمخضت عنها. حيث ظلت الطائفة النصيرية لقرون عديدة تعيش حالة من السلبية المطلقة في عزلتها، حتى دخلت البلاد تحت الانتداب الفرنسي. وفي غضون سنوات قليلة من ذلك التاريخ، تمكنت من الصعود إلى قمة السلطة في سورية، وغيرت موازين القوى لصالحها. فما هي الظروف التي أثرت في مصيرها، ورافقت صعودها، حتى وصلنا إلى ظاهرة العلوية السياسية في نظام الحكم السوري.

الفرع الأول: جيش الشرق والدولة العلوية

بدأ تسييس طوائف الأقليات عموماً منذ أن دخَلتْ بعلاقات مباشرة مع القوى الأوربية، في القرن التاسع عشر، وفيما يخص الطائفة النصيرية، لم تبدأ مرحلة التسييس إلا بدخول الفرنسيين كقوة احتلال في فترة الحرب العالمية الأولى وما تلاها، رغم وجود احتكاك أقدم بالأوربيين، بواسطة البعثات التبشيرية وتجار

[1] أمثال صامويل هنتنغتون في كتابه " النظام السياسي في تغيير المجتمع".

التبغ، الذين بدأوا يحوبون المنطقة خلال القرن التاسع عشر. ولذلك ساهم عاملين رئيسيين في تسييس الطائفة خلال هذه المرحلة، هما الإقبال الواسع لشبابها على الانضمام إلى القوات الخاصة للشرق، وولادة الدولة العلوية على يد الفرنسيين.

أولاً. القوات الخاصة للشرق

احتل الفرنسيون دمشق بعد معركة ميسلون التي وقعت في 24 تموز 1920 بواسطة جيش الشرق Arme´e du Levant، وهو جيش استعماري فرنسي من أبناء المستعمرات، ولم يمضي عام على احتلال سورية حتى وصل عدد القوات الفرنسية في مطلع عام ١٩٢١ إلى ٥٠ ألف جندي، أغلبهم من المغاربة والجزائريين والسنغاليين، بينما شغل الفرنسيون القيادات العليا والأركان، ومنذ عام ١٩٢٥ انخفض عدد هذه القوات إلى ١٥ ألف رجل. ثم بدأت سياسة التجنيد المحلي منذ عام ١٩١٩ في لبنان و"بلاد العلويين"، وامتدت منذ عام ١٩٢١ إلى المناطق الأخرى، ووصل عدد القوات المحلية المجندة إلى ٧٠٠٠ في عام ١٩٢٤. واعتبر الفرنسيون القوات المحلية جزءً من جيش الشرق[1].

فضل الفرنسيون تجنيد الأقليات في هذا الجيش، ثم في القوات الخاصة للشرق لاحقاً، تمشّياً مع السياسة الاستعمارية التقليدية لفرنسا في الاهتمام بأبناء الأقليات الطائفية والعشائرية، من أبناء المناطق النائية، على غرار النهج المتبع في المستعمرات الفرنسية. وكان أهل السنة من أبناء المدن ينظرون إلى الخدمة في الجيش في ظل الانتداب على أنها خيانة، وخدمة للمستعمر الفرنسي الذي يحتل البلاد، إضافة إلى كون أغلب العناصر الذين يضمهم الجيش من ذوي التعليم المتدني والفاشلين دراسياً، هذه العوامل ساهمت في إنقاص تمثيل السنة في هذه القوات منذ البداية، أما بالنسبة للأقليات الطائفية الريفية بطبيعة الحال مثّل

[1] ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 175.

الجيش لهم سلماً سهلاً للترقي الاجتماعي، وفرصة للعيش في مستوى أعلى مما توفره الأرض عادةً. وكان التشجيع الفرنسي أبرز العوامل التي دفعت هؤلاء للانتساب إلى الجيش[1]. وهكذا بلغت السياسة الطائفية أوجها، من خلال التركيز على تجنيد الأقليات في الفترة ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٩، وأدت إلى استيعاب أعداد كبيرة من أبناء الطائفة النصيرية في القوات الخاصة للشرق، ونتيجة لذلك تم تجنيد فرق كاملة من النصيرية، وبلغت نسبتهم وحدهم في القوات الخاصة نحو ثلث القوات، بحسب المؤرخ الإنكليزي مالكولم ياب[2]. علاوةً على ذلك، ساهمت هذه السياسات في توسيع الصدع بين الأقليات الطائفية من جهة والعرب السنة، الذين شكلوا جوهر النخبة السياسية التقليدية من جهة أخرى[3]. عندما استعملت سلطات الانتداب فِرق القوات الخاصة في تفريق المظاهرات التي نظمتها القوى الوطنية، وأوقفوا الإضرابات العمالية نيابة عن الحكام الفرنسيين. وضعت هذه الإجراءات الأساس لهيمنة العلويين في وقت لاحق على الجيش، وتسخيره للسيطرة على الحكم من خلال الانقلابات. لم يخفِ القادة العلويون حقيقة أنهم لا يعتبرون أنفسهم مسلمين في تلك الفترة، كانت القومية العربية مرادفا للهوية السنية في نظر هؤلاء، لذلك لم تلقى اهتماماً في أوساطهم. لقد فضلوا أن يتم ضم أراضيهم إلى لبنان متعدد الطوائف أو على الأقل بقاء الفرنسيين في سورية[4]. ولما كان الفرنسيون يفضلون الاعتماد على أبناء العائلات الأرستقراطية التجارية والاقطاعية في المناصب الإدارية والسياسية نظراً لارتفاع مستواهم الاجتماعي والتعليمي، حاولوا أن يستفيدوا منهم كممثلين للمجتمع السوري، بينما تردد هؤلاء بين التعامل مع سلطات الانتداب والانخراط في الحركة الوطنية التي تقاوم الانتداب.

---

[1] نيكولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، 51 – 52.

[2] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 99.

[3] Malik Mufti, **Sovereign creations**: **pan–Arabism and political order in Syria and Iraq**, (Ithaca and London: Cornell University Press, 1996), p 45.

[4] Barry Rubin, **The truth about Syria**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p 32 – 33.

في ذات الوقت اعتمد الفرنسيون على جيش الشرق، ثم القوات الخاصة للشرق في فرض سلطتهم. وهكذا كان الفرنسيون هم أول من أوجد الازدواجية في السلطة في سورية والتي استمرت إلى ما بعد الانتداب. وبذلك وُلِدت الدولة السورية وهي تحمل بذور عدم الاستقرار، بوجود جيش[1] تغلّب عليه العنصر الأقلوي المرشح لامتلاك السلطة الفعلية، وإدارة حكومية من أبناء الأغلبية السكانية[2]. ونتيجة للظروف والتركيبة التي أحاطت بالجيش كان أول من تحدى هيمنة الأعيان السياسية. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت قد دخلت بعض العناصر الشابة السنّية من العائلات غير القيادية إلى سلك الضباط، وكان الجيش لا يزال موضع ريبة بالنسبة للحكومة السورية التي رأت فيه عبئاً ثقيلاً على الخزينة العامة للدولة، لذلك عملت حتى عام 1948، على تخفيض حجمه من 7000 إلى 2500. وعندما فشلَ في فلسطين ألقت الحكومة باللوم على الجيش، وألقى الجيش اللوم على الحكومة. وفي آذار 1949 نفذ الجيش اول انقلاباته وبدأ فصلاً مريراً من التدخل في السياسة[3]. وهكذا انتبه أبناء الأقليات الطائفية، نتيجة وجودهم الكثيف في الجيش، إلى مكامن قوتهم، وقدرتهم على الانتقال بمجتمعاتهم من مستوى التهميش الاجتماعي والسياسي الذي كانت تعيشه، إلى مستوى آخر جعلهم يتطلعون إلى السلطة. وتحول الجيش في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين إلى ميدان رئيسي للصراعات السياسية، وبات هدف الوصول للحكم، الشغل الشاغل لفصائل الضباط المسيسين والمتصارعين. ولعب الجيش دوراً مهماً في تسييس شباب الأقليات

[1] أراد الفرنسيون للجيش أن يكون الجهاز المركزي في الدولة الناشئة، والأكثر تنظيماً وحداثة، وهو الجهاز الذي حرص الفرنسيون كل الحرص على صياغته بما يخدم مصالحهم البعيدة، ولهذا السبب برز الجيش بعد الاستقلال بصفته اللاعب الرئيسي في السياسة السورية، وليس أدل على تسييسه من أن الجيش نفذ أول انقلاباته على الحكومة المدنية المنتخبة بعد ثلاث سنوات فقط من الاستقلال، لتتوالى الانقلابات حتى بلغت نحو 20 انقلاب ومحاولة انقلاب حتى عام 1970.

[2] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة: في سورية 1918–2000 م دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص 76.

[3] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 99.

الطائفية منذ أن صار الوجهة الرئيسية لهم. كل ذلك أعطى العلويين مصلحة قوية في القوات المسلحة، إلى أن مكّن ضباطهم من القبض على السلطة في الوقت المناسب[1].

ثانياً. دولة بلاد العلويين

بعد تفكك الدولة العثمانية عقيب الحرب العالمية الأولى، واقتسام الأوربيين لأراضيها في بلاد الشام والعراق، وضع الفرنسيون يدهم على سورية الشمالية بعد أن طردوا الأمير فيصل، الذي تخلى عنه الإنكليز، وصارت مناطق نفوذهم، المغطاة بمعاهدة الانتداب، تشمل كامل سورية، باستثناء منطقة الساحل الجنوبي (فلسطين وشرقي الأردن). مارس الفرنسيون وظائف الدولة المنتدبة، بنوع من السياسات الاستعمارية، والخبرات المكتسبة في المستعمرات[2]. وخاصة فيما يتعلق بالأقاليم التي تحوي طوائف من الأقليات، ولذلك نلاحظ تشابهاً كبيراً في طريقة تكوين دولة لبنان الكبير ودولة بلاد العلويين.

قام الفرنسيون بضم المدن الساحلية (بيروت وطرابلس) إلى جبل لبنان[3]، رغم معارضة سكانها السنة، ورغم أن هذه المدن، لم تكن أبدًا من الناحية الجغرافية أو السياسية، جزءً من جبل لبنان. ورغم ارتباط سكان هذه المدن، تاريخياً وإدارياً واقتصادياً، وحتى عائلياً بسورية الداخلية بشكل لا لبس فيه[4]. واستعمل الموارنة سردية الهوية الفينيقية لإبراز الاختلاف العرقي الحضاري عن سكان الداخل السوري،

---

[1] David Roberts, **The Ba'th and the Creation of Modern Syria**,(London and New York: Routledge, 2014), p 27.

[2] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 87.

[3] تكوّن جبل لبنان تاريخياً من سبعة أقضية هي: الكورة والبترون وكسروان والمتن والشوف وجزين وزحلة. ومديريتين مستقلتين هما دير القمر والهرمل. وعندما أراد الجنرال غورو تأسيس لبنان الكبير كدولة مسيحية منفصلة عن سورية ضم إلى الأجزاء السابقة مناطق جديدة هي: ولاية بيروت بأقضيتها الثلاثة، وهي صيدا وصور ومرجعيون. ومدينة طرابلس والنواحي الملحقة بها وقضاء عكار. وتم فصل أربعة أقضية عن ولاية دمشق وإلحاقها بلبنان هي: أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا. رغم اعتراض سكان المناطق الملحقة جميعها، ورغم اعتراض حكومة دمشق. أنظر: يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ط٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١)، ص 41-42.

[4] **Andrew Delatolla**, **Civilization and the Making of the State in Lebanon and Syria** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021), p 232.

لضمان إدراج المدن الساحلية في مشروع لبنان الكبير، ورأوا محقين، أن ذهاب مدن الموانئ إلى سورية، سيجعل جبل لبنان منطقة غير ساحلية، خاضعة لإرادة الحكومة السورية. وعندما توسع الاهتمام الفرنسي ليشمل الطوائف غير الكاثوليكية جرى تطبيق ذات السياسات في أماكن أخرى، ولذلك سوف نلاحظ تشابهاً كبيراً، في تعاطي الفرنسيين مع جبل النصيرية، حيث لم يتوانى هؤلاء عن تقديم أنفسهم كحليف طبيعي للفرنسيين، وهو ما استغلهُ الفرنسيون أيضاً. حتى تمخضت تلك العلاقة لاحقاً عن تشكيل دولة بلاد العلويين، بذات الطريقة التي اتُّبعت في تشكيل لبنان الكبير. وهكذا فُرض على مدينة اللاذقية السّنّية أن تكون عاصمة للدولة العلوية، بذات الطريقة التي استعملت في بيروت السّنية، وكيف ألحقت بجبل النصيرية أجزاء جغرافية لم تكن يوماً تابعة له رغم أغلبيتها السنية[1]. وفي ٢ أيلول ١٩٢٠ صدر مرسوم من الإدارة الفرنسية، بدمج سنجق اللاذقية وقضاء طرطوس مع المناطق الجبلية لتشكل بلاداً واحدة منفصلة، وبرر الفرنسيون فصل هذه المناطق عن سورية بالخوف على سكانها القرويين من الاضطهاد، الذي يمكن أن يلحق بهم من حكامهم السنة، بسبب تخلف أولئك السكان واختلافهم في الدين، وقد عبر وجهاء العشائر العلويين، بتشجيع من الفرنسيين، عن رغبتهم بالعيش في كيان منفصل عن سورية[2]. سعى الفرنسيون، من خلال الإجراءات السابقة، إلى إيجاد هوية سياسية وثقافية علوية مستقلة، وعمِلَ حاكم بلاد العلويين الفرنسي الكولونيل نيجر بحماس كبير، لتأمين استقلال العلويين عن السنة في الشؤون القضائية، وقام على الفور، باستصدار أمر من المفوض السامي، بإنشاء المحاكم المذهبية، وتعيين القضاة المذهبيين من النصيرية،

[1] شملت دولة بلاد العلويين، لواء اللاذقية ويتبع له ثلاث أقضية هي: جبلة والمرقب وصهيون. وألحقت به مناطق أخرى جرى فصلها عن لواء طرابلس هي: قضائي صافيتا والحصن (تل كلخ)، ومديريتا طرطوس وأرواد، وقضاء مصياف الذي كان يتبع لواء حماه. وخمسة أقضية كانت تابعة لولاية حلب هي: أقضية اسكندرون وأنطاكيا وبيلان وقرقخان وعمرانية. أنظر: **يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص 62**.

[2] ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 160.

في شؤون الأحوال الشخصية[1]. وحاول الفرنسيون وضع جميع الأقليات في سوريا في مواجهة السّنة، الذين يشكلون جوهر النخبة السياسية التقليدية المعادية للانتداب، وهاجمت سلطات الانتداب العائلات المالكة المحلية عن طريق (الإصلاحات) الاقتصادية، سعياً منها لتدمير قاعدتهم الاقتصادية، من خلال إعادة تنظيم القطاعات الزراعية والضريبية، لتمكين الفلاحين في المناطق التي تحوي كثافة عالية من أبناء الأقليات[2]. وعمل الحكام الفرنسيون في مقاطعة بلاد العلويين بكل دأب، لأجل الإبقاء على حالة الانفصال عن سورية، وذلك بتحريض النصيرية والنصارى على رفض العودة للوحدة السورية، بحجة الخوف من اضطهاد السنة، وعملوا بكل الوسائل بما فيها إثارة الفتن، لتحقيق هذه الغاية، بينما عمل السّنة في اللاذقية بكل ما يستطيعون، ومعهم فريق من النصارى الأرثوذكس، للعودة إلى الوحدة السورية[3]. في ذات الوقت، تمسك النصيريون بالانفصال، وفضلوا الارتباط بلبنان على العودة إلى سورية، وقد اتخذوا قراراً بالأغلبية في مجلسهم التمثيلي، يعزز حالة الانفصال، رغم معارضة السنة والمسيحيين[4]. وبينما شجعت فرنسا الحركات المطالبة بالحكم الذاتي بين أبناء الأقليات المتراصة، لم يكن لدى النخبة المدينية السنية القدرة على مجابهة السياسات الفرنسية بشكل فعال، بوجود توجه فرنسي واضح معادي للقومية العربية، التي غدت الأيديولوجيا السياسية للسنة في ذلك الوقت. وبذلك نمت النزعات الانفصالية، بتشجيع من الفرنسيين، وكانت هذه النزعة واضحة للغاية لدى العلويين والدروز بشكل خاص، وعمل الفرنسيون على تغذيتها بكل الوسائل[5]. وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز الهويات الطائفية، والمناطقية الفرعية، عمل الفرنسيون على التدخل في الانتخابات

---

[1] يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 66.

[2] Malik Mufti, **Sovereign creations**: **pan–Arabism and political order in Syria and Iraq**, p 45.

[3] يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 259.

[4] ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 166.

[5] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 571.

المحلية، لإيصال الشخصيات المتواطئة مع السياسات الفرنسية، إلى عضوية المجالس التمثيلية في الدويلات السورية، بينما عملت تلك المجالس تحت الإشراف المباشر للسلطات الفرنسية[1].

وفي عام ١٩٣٦، ومع توجه الوفد السوري إلى باريس للتفاوض على الاستقلال، برز اتجاهان رئيسيان في دولة العلويين، أحدهما ينادي بتعزيز الانفصال، ويستعمل خطاباً طائفياً شديد الخشونة، بتشجيع من حاكم دولة العلويين الفرنسي، مما تسبب أحياناً، ببعض الاضطرابات بين السّنة والعلويين. وفي الجبهة المقابلة بدأ يتبلور اتجاه وحدوي، يرى أن مستقبل منطقة العلويين سيكون مضموناً أكثر بالوحدة السورية. وقد كان لهذا الاتجاه علاقات أكثر تشابكاً مع الكتلة الوطنية، بحكم تكوينه النخبوي، وضمّ في عضويته اثنان من أبناء العائلات المالكة السنية المرموقة (عائلتي هارون وشريتح)، كما ضم جابر العباس، وهو زعيم عشائري علوي متعلم وذو ثروة ونفوذ واسع داخل الطائفة العلوية، إضافة إلى شخصيات مسيحية من المحافظة[2]. ويمكن ملاحظة أن تسييس الطائفة قد بدأ في هذا الدور للأسباب التالية:

1-تشجيع الفرنسيين لهوية علوية منفصلة.

2-اختلاط العلويين بغيرهم من الطوائف.

3-اقبال شريحة من شبابهم على التعليم، نتيجة تحسن أوضاعهم المعيشية.

4-ممارستهم لبعض شؤون الإدارة، تحت الإشراف الفرنسي.

5 إقبال شريحة من شبابهم على التطوع في الجيش.

---

[1] ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 164.

[2] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 578 . 582.

على الرغم من أن جهود تفتيت البلاد، وإضعاف النخب السنية قد فشلت إلى حدّ ما، إلا أنها حفزت تلك النخب على صياغة رد تجاوز الخطوط الإقليمية والمحلية لأول مرة بفضل صعود القومية العربية. النقطة المهمة في هذا السياق، هي أنه لم تكن النزعة القومية لتنتشر بهذه السرعة، لولا وجود طبقة عليا مدينية متماسكة تبنت فكرة القومية العربية، كبديل قابل للتطبيق عوضاً عن "العثمانية"، لإنهاء الانتداب، ولمجرد تغيير توازن القوى المحلي بالاعتراف المتبادل والتعاون، وسوف يصبح من الممكن عندئذٍ للنخبة القومية العمل من أجل إعادة بناء الأساس الذي تقوم عليه سياسات تلبي أهداف الأعيان الحضريين في توحيد البلاد وانهاء الانتداب. وبناءً على ذلك، فإن القيادة القومية ممثلة بالكتلة الوطنية لم تتردد في التخلي عن مطالبات سورية على لبنان مقابل معاهدة مواتية مع فرنسا[1] عام 1936. كانت الدولة العلوية تشبه دولة لبنان الكبير من أغلب النواحي، (التركيب الجغرافي، التركيب السكاني، التنظيم السياسي، التسييس المكثف للطائفة المسيطرة بتحويلها إلى قناة لتبادل السلطة). وبتحويل الطوائف إلى ما يشبه الأحزاب السياسية، كانت الدولة العلوية نظاماً طائفياً بكل معنى الكلمة، ولو قدر لها أن تعيش لفترة أطول لرئينا نسخة ثانية عن لبنان الحالي. والمفارقة المثيرة للعجب، هي أن الفرنسيين شأن باقي المستعمرين الأوربيين، كانوا قد جاؤوا إلى المنطقة بشعارات التحديث والدولة القومية، تلك الأفكار التي لطالما كان يزدري حملتُها النظام العثماني القائم على أساس الملّة، فما كان من الفرنسيين إلا أن طبقوا نظام الملّة بطريقة مقلوبة وغير عادلة، ومولدة لأوضاع اجتماعية وسياسية متفجرة.

أخيراً لقد استُغلت فترة الانتداب بكثافة، لتسييس طوائف الأقليات، ورغم أن الغالبية العظمى من أبناء الطائفة العلوية ظلت تعاني الفقر والأمية والجهل، وبنسب عالية قياساً إلى سكان المدن، إلا أن الجهود

[1] Malik Mufti, **Sovereign creations**: **pan–Arabism and political order in Syria and Iraq**, p 45.

التي بذلها الفرنسيون في تكوين نخبة من أبناء الطائفة، والدفع بها لصدارة العمل في المجلس التمثيلي، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذوها لإضعاف الزعامات التقليدية لكبار الملاكين السنة، أدت إلى ظهور أوضاع جديدة لم تعرفها الطائفة منذ قرون[1]. وفي الوقت ذاته، كانت تنمو على هامش هذا الضجيج حركتان سيكون لهما شأن في مستقبل سورية، إحداهما سياسية تمثلت بالأحزاب الأيديولوجية العلمانية، والأخرى عسكرية تمثلت بانضمام أعداد كبيرة من أبناء الطائفة العلوية إلى فرق الجيش، مدفوعين بعاملي الفقر والتشجيع من سلطات الانتداب[2]. ويبدو أن ولادة الدولة السورية كانت سبباً في تمزق الأقليات الدينية الناطقة بالعربية، بين الهويات العربية والطائفية. سياسة فرق تسد الفرنسية، وتشكيل حكومة منفصلة يهيمن عليها العلويون في اللاذقية، وتجنيد العلويين في الجيش، ومشاركتهم في قمع الحركات الاحتجاجية، عززت الوعي الطائفي والروح الانفصالية. ومع ذلك انقسم هؤلاء بين من قاتلوا الفرنسيين في أحداث ثورة صالح العلي، والمتحالفين مع الوطنيين السوريين، وأولئك الذين التمسوا الحماية الفرنسية ضد الأغلبية السنية. وبذلك تمزقت الطائفة بين معضلة الأمن، وفرص الاندماج في المجتمع الأوسع[3].

الفرع الثاني: تسييس الطائفة في فترة الاستقلال والوحدة

على الرغم من حقيقة أن طوائف الأقليات لم تكن متحمسة للاستقلال، بل على الرغم من مناشداتها العديدة للمنظمات الدولية ولسلطات الانتداب، المناهضة للبقاء في كيان سوري موحد، وتحت ضغط من الوطنيين السوريين، والظروف الدولية المواتية، حصلت سورية على استقلالها الكامل في عام

---

[1] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 577.

[2] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 578 . 582.

[3] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin (Oxford and New York: Oxford university press, 2015), p 109.

1946.[1] وكان من الطبيعي مشاهدة الأحزاب المتولدة عن الكتلة الوطنية وقد تصدرت النظام السياسي في الدولة المستقلة، وعلى الرغم من وجود نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصادي ليبرالي. إلا أن النظام السياسي اهتز بشدة بسبب المشكلات الكبيرة الموروثة. ولعل أهم هذه المشكلات كانت مشكلة الأقليات. وعدم وجود هوية سورية مميزة. وظهور أفكار راديكالية جديدة بخصوص النظام الاقتصادي والاجتماعي، ومشكلة فلسطين التي غلّبت الشعور بالتهديد. وأفكار القومية والوحدة العربية، والتنافس الإقليمي والدولي على قيادة العالم العربي، وظروف الحرب الباردة، والجدل حول أفضل طريق نحو التنمية الاقتصادية، والصراع للقضاء على النفوذ الغربي المتبقي[2]. وإن غياب الإحساس بهوية وطنية متميزة، من جانب شريحة من النخبة المثقفة وجزء كبير من المواطنين، أضعف القناعة لدى العديد من السوريين بشرعية وجودهم كأمة منفصلة عن بقية الشعوب العربية، أو كدولة مستقلة في شكلها الإقليمي الحالي. الإحساس بضعف الهوية السورية ربما يحمل في طياته الكثير من الأسباب، لعل أهمها كثرة الاقتطاع من سورية التاريخية أو بلاد الشام، وكان السوريون في المؤتمر السوري العام عام 1919 يطمحون لتأسيس دولة سورية على كامل بلاد الشام، جعل الجزء الصغير نسبياً المتبقي من سورية، السوريين لا يؤمنون بهذا الجزء كوطن نهائي لدولتهم، كما أن سورية لم تكن مركزاً لدولة على مدار تاريخها باستثناء العهد الأموي وهو بعيد زمنياً عدا ذلك كانت كبلد دائما تتبع لمركز إمبراطوري بعيد[3]. ولعل هذه الأسباب مجتمعة، هي ما أعاق ظهور هوية وطنية جامعة. هذا الإحساس العميق بانعدام القناعة بهوية وطنية ولّد لدى السوريين إما محلية مفرطة، على مستوى (البلدة أو المدينة أو الطائفة أو القبيلة) أو انتماء فوق وطني أو عبر وطني قومي أو إسلامي، يتجاوز حدود الجمهورية

---

[1] محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة**، مرجع سابق، ص 372-273.

[2] Barry Rubin, **The truth about Syria**, p 33.

[3] Yaacov Bar-Siman-Tov, **Linkage Politics in the Middle East Syria between Domestic and External Conflict**, **1961–1970**, (Boulder, Colorado: Westview Press, 1983), p 64.

السورية، هكذا بدت سورية تمزقها النزعات القومية العابرة للحدود والمحلية والطائفية المفرطة في الولاء الجزئي. وهكذا أدى وجود التعددية الطائفية والدينية، وتركز بعض الأقليات في مناطق جغرافية معينة، مثل العلويين والدروز. إلى تطور الولاءات الطائفية والمناطقية، بدلاً من الولاء الوطني المركزي. كذلك الفجوة الواسعة بين القرية والمدينة والتنافس بين المراكز الحضرية فاقم تلك الانقسامات، وأوجد أرضية خصبة للتيارات السياسية النافية للوجود الوطني وقابلية شديدة للتسييس. لذلك، كانت سورية "كياناً سياسياً دون أن تكون مجتمعاً سياسياً "، بحسب نيكولاوس فاندام[1]. مع ذلك، حافظ نظام التعددية الحزبية على التوازن بين العائلات التجارية القوية، إلى جانب التوازن بين المدينتين المتنافستين دمشق وحلب، وفيما بين الأقليات الطائفية والعرقية أيضاً. من خلال توفير التمثيل لكل أقلية، سمحت هذه البنية أيضًا لقادة كل منهم بعقد الصفقات السياسية، كما هو الحال في لبنان. ولكن ظل الشك في مستقبل سورية السياسي بعد الاستقلال قائماً. لقد احتد الصراع بين الأيديولوجيات المتنافسة، كل منها أراد انتصاراً كاملاً على خصومه. كان أعداء النظام القائم واثقين من أنهم بمجرد توليهم زمام الأمور، يمكنهم إنشاء نظام اجتماعي وسياسي، أفضل بكثير من النظام القائم، وفي الحقيقة وجدت هذه الحركات الكثير من الأنصار الساخطين في مجتمعات الأقليات، وخاصة العلويين والدروز، وكانت الهزيمة العربية في حرب عام 1948 بمثابة مسمار آخر في نعش ذلك النظام[2]. استفادت الأحزاب الأيديولوجية الحديثة من ظروف المرحلة أيّما استفادة، مما جعلها تبرز بسرعة على المسرح السياسي، صحيح أنها ظلت بعيدة عن كسب مواطئ قدم في المجتمعات المدينية الرئيسية، وصحيح أيضاً أنها لم تتمكن من تحقيق أي انتصار مهم في ميدان الانتخابات، وبالتالي ظل تمثيلها ضعيفاً في المجلس النيابي، إلا أنها تمكنت من تعزيز وعي سياسي سلبي في أوساط مجتمعات الأقليات تجاه النظام

[1] نيكولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 22.

[2] Barry Rubin, **The truth about Syria**, p 34.

القائم والنخبة السياسية والاجتماعية المدينية، والأخطر من ذلك أنها تمكنت من كسب مؤيدين كثر من أبناء الأقليات في أوساط الضباط العسكريين.

لقد تبلورت لدى كلا الحزبين القوميين[1] أيديولوجية علمانية رسمية وتنظيم هيكلي. واتبع كل منهما أساليب السرية في أنشطته. دعا سعادة إلى "القومية السورية الاجتماعية" قبل أن يبشر "عفلق والبيطار" بالقومية العربية. وقبل أن يتأثرا بالتيارات السياسية الأوربية السائدة في بدايات القرن العشرين. وكلاهما رأى في التصنيع حلاً لتجاوز التخلف الزراعي، ورأى في الإقطاع مشكلة يجب القضاء عليها[2]. اتخذ كلاهما موقفاً منحرفاً تجاه الإسلام، حيث اعترفا به باعتباره "المحرك" للعالم العربي، بينما ابتعدا عن أي تأييد للعقيدة أو الشريعة الإسلامية[3]. مع أن موقف عفلق أكثر تصالحاً مع الإسلام وهو الذي أسلم في آخر حياته بشكل غير معلن. وهكذا التقت مصلحة الأحزاب الأيديولوجية مع مصالح الضباط الشباب من أبناء الأقليات، وهي الشريحة الأهم والأكثر فاعلية من أبناء الأقليات الطائفية، وهكذا كسبت الأحزاب الأيديولوجية مواطئ قدم قوية في أخطر مؤسسات الدولة السورية على الإطلاق، وكسبت الطوائف المتراصّة منصة سياسية تمثلها في مواجهة النخبة السياسية والاجتماعية السائدة. وفي ظروف الحرب الباردة وصراع أبناء الأمة العربية، وبلدان العالم الثالث عموماً، للتحرر من بقايا النفوذ الاستعماري الغربي، ومع بروز المعسكر الشرقي كقطب عالمي، والجاذبية الهائلة التي ولّدها في الدول المستقلة حديثاً ومنها سورية، اتفقت الأحزاب القومية واليسارية في الخمسينات على ما يلي[4]:

---

[1] الحزب القومي السوري الاجتماعي تأسس في 16 تشرين الثاني 1932 على يد أنطون سعادة ومجموعة ممن تأثروا بأفكاره. حزب البعث العربي تأسس في 7 نيسان 1947 على يد الثلاثة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وجلال السيد.

[2] موقف الحزبين المذكورين من الإقطاع، شكّل عامل الجذب الرئيسي لشباب الأقليات، ذلك أنه لامس النقطة الأكثر حساسية في حياة ومعاناة أولئك الناس في تلك الفترة التاريخية.

[3] David Roberts, **the Ba'th and the Creation of Modern Syria**, p 11.

[4] Barry Rubin, The truth about Syria, p 34.

- تفضيل الاشتراكية على الرأسمالية.

- التحالف مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ضد الهيمنة الغربية.

- اعتبار الإمبريالية هي العدو.

- أن الدكتاتورية المستنيرة أفضل من البرجوازية الجمهورية.

- الاقتصاد المركزي المخطط سيحقق تقدمًا أسرع من الاقتصاد الحر.

- تبني العلمانية والتحديث لقلب المجتمع التقليدي.

لقد مثلت أيديولوجية الأحزاب العلمانية الجديدة جاذباً لشباب الأقليات وخاصةً النصيرية منهم، أولئك الذين خضعوا للتسييس المكثف خلال فترة الانتداب ولما كانت الأفكار القومية العربية تساوي الإسلامية السنية[1] في نظر أبناء الأقليات في ذلك الوقت، توجهت أنظارهم أولاً إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي، وهو حزب علماني ذي أيديولوجيا فاشية تأسس على يد أنطون سعادة الذي ينتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس.

أولاً. الحزب القومي السوري وتسييس الطائفة

لقد جذب الحزب القومي الاجتماعي الشباب من مجتمعات الأقليات، وخاصة العلويين والدروز، الذين انضموا إلى الأقليات المسيحية، في البحث عن مجتمع سياسي علماني، كبديل للأيديولوجيا الإسلامية السنّية والقومية العربية. ومارس الحزب جاذبية قوية على أبناء الطائفة العلوية خاصة، بسبب أفكاره العلمانية

[1] تبنت النخبة السياسية والاجتماعية المتمثلة في وجهاء المدن، القومية العربية كبديل عن العثمانية في نهاية العهد العثمانية وبرزت هذه الطبقة الاجتماعية العربية والمسلمة السنية بشكل رئيسي في فترة حكم فيصل القصيرة وفي فترة الانتداب كقيادة صلبة للمقاومة =السورية ضد الانتداب الفرنسي. فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ترجمة عفيف الرزاز ط1 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1993)، ص 152 . 153.

التي تهدف إلى إزالة الحواجز بين الطوائف والأديان، وتحييد الدين عن الأدوار السياسية والحقوقية، الذي رأى فيه أعظم عقبة في طريق الوحدة القومية لسورية[1]. ولعل موقف الحزب من الإقطاع هو أكثر ما جذب شباب الطائفة إليه، حيث نظر الحزب إلى الإقطاع كتهديد للسيادة القومية والوحدة الوطنية على السواء، عندما ربط بين الحالة المزرية لآلاف الفلاحين، الذين يعيشون حياة الرق على الأرض المملوكة للإقطاعيين، وسلامة الدولة، نظراً لبقاء أعداد كبيرة من الفلاحين في حالة وخيمة من الاستضعاف، وبقاء قسم كبير من ثروة الأمة في حوزة الإقطاعيين، الذين يسيؤون استعمالها[2]. ولذلك انضم إلى الحزب القومي السوري أعداد كبيرة من شباب الطائفة العلوية، إلى أن تمكن البعث ذي العقيدة القومية العلمانية العربية، من هزيمته في مجتمعات الأقليات ذاتها. وتم توثيق صراع الحزبين على أفضل وجه في منطقة العلويين عندما انقسمت قرى الجبل بين الحزبين[3]. ففي هذه المجتمعات، قد تنقسم العائلة الواحدة، في بعض الأحيان، بين الحزبين، ومن الأمثلة على ذلك، الانقسام في عائلة جديد، فبينما أصبح الشقيقان غسان وفؤاد جديد عضوين في الحزب القومي السوري، وهما ضابطين اتّهما فيما بعد، باغتيال العقيد المقرب من البعث عدنان المالكي عام 1955. كان أخوهما الثالث صلاح جديد أبرز الضباط البعثيين بين عامي 1963 . 1970[4]. لقد تأثر هذا النوع من الأحزاب العلمانية القومية بشكل عميق، على ما يبدو، بروح المجتمعات التي نشأ في أوساطها، بقدر ما أثر فيها، وهذا لا يبدو شيئاً غريباً، ويبدو أن الحزب السوري القومي الاجتماعي تأثر بمجتمع الأقليات وكذلك فعل حزب البعث أيضاً. كان القومي السوري من أوائل الأحزاب في سورية التي فهمت

---

[1] أنطون سعادة، **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**، (بيروت: دار الركن، 1995)، ص 65.

[2] أنطون سعادة، **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**، مرجع سابق، ص 79-80.

[3] باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، 88.

[4] Itamar Rabinovich, "**Arab Political Parties**: **Ideology and Ethnicity**" in Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East, ed. Milton J. Esman and Itamar Rabinovich (Ithaca and London: Cornell University Press, 1988), 158.

أهمية اختراق سلك الضباط في الجيش. وفي أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، عمل الحزب كحليف للحكومة السورية، ولايزال يلعب هذا الدور في الساحة السياسية اللبنانية.

ثانياً. حزب البعث العربي وتسييس الطائفة

لعل المرحلة الأكثر تأثيراً في رحلة تسييس الطائفة العلوية كانت المرحلة التي التقت فيها الطائفة بحزب البعث، وكانت قبل ذلك قد تأثرت قطاعات من شبابها بأفكار الحزب القومي السوري الاجتماعي، واستطاع الحزب أن يجذب بواسطة أفكاره الاجتماعية والعلمانية القومية شريحة من الشباب الباحثين عن مجتمع سياسي بعيداً عن الدين، يستطيع إخراجهم من مأزق الأقلية الذي ولدوا فيه. وكان تعثر القومي الاجتماعي في مسيرته السياسية على الساحة السورية، وبروز البعث كمنافس قوي في أوساط الطلاب الثانويين، باعتبار مؤسسيه من معلمي المدارس الثانوية، وصعود نجم القومية العربية في عقد الخمسينات، وتركيزه على العروبة كأيديولوجيا علمانية، ورفع شعارات المساواة والعدالة الاجتماعية والتحرر من الإقطاع، وانتقاده التمييز بين الطوائف، أكسبه جاذبية كبيرة بين الطلاب الشباب، خاصة أولئك القادمين من الأرياف، ومجتمعات الأقلية من العلويين والدروز والأرثوذكس والاسماعيلية[1]. ومع نموهم السكاني، خرجت أعداد كبيرة من سكان الجبال، وأصبحوا عمالاً ريفيين وطلبة في المدن الكبرى دمشق وحماة وحمص، بسبب سوء أوضاعهم المادية. جعلهم ذلك متاحين للتعبئة السياسية من قبل الحركات المناهضة لطبقة الأعيان المدينية ذات السمات الإقطاعية. في موازاة ذلك، استمر تفضيلهم للتطوع في الجيش كوسيلة للخروج من الفقر. كان ميشيل عفلق وصديقة صلاح الدين البيطار قد عادا من باريس بعد أن أنهيا فترة ابتعاثهما كطالبين في جامعة السوربون، وقد تأثرا بالأفكار الاشتراكية والفلسفة الألمانية للدولة، ليعملا كمدرسين لطلاب المرحلة الثانوية في مدينة دمشق. ذلك النشاط المهني الذي هيأ لهما القدرة على الاتصال بعدد كبير

[1] حنا بطاطو، فلاحو سورية، مرجع سابق، ص 268.

من الطلاب الشباب الصغار، والتأثير فيهم على نطاق واسع، وكانت المناطق الريفية، وخاصة مناطق الأقليات الدينية، قد لاقت الكثير من الرعاية والمعاملة التفضيلية في فترة الانتداب مما أحدثت نهضة ريفية واهتمام بالتعليم. وهكذا فإن وجود الطلاب الريفيين في العاصمة سهل لشريحة منهم الاطلاع على الأفكار الحديثة، وفي ذات الوقت سهل للأساتذة التعرف على كثير منهم والتأثير فيهم.

يشير جلال السيد بوضوح إلى أن البدايات الأولى للحزب كانت مع طلاب الثانوية، والطلاب الجامعيين ذوي الأصول الريفية، وخاصة من أبناء الأقليات الدينية "وهذا أمرٌ له معناهُ ومغزاهُ وبواعثهُ" بحسب تعبير جلال السيد، والسبب برأيه، ما تعرضت له هذه الأقليات في العهد العثماني من ظلم وتهميش، لذلك فمن الطبيعي أن ينجذب هؤلاء إلى الحركة، "ولدى هذه الطوائف نزوع عفوي نحو إيجاد المناخ الملائم لتحررها من الاضطهاد وبلوغها مرتبة الأكثرية، وفي حزب البعث مجال كما تخيلوا لتحقيق هذه النزعة" وقد كان من مرامي الانضمام للحزب، احتلال المكانة المحترمة في البلد من أولئك البعيدين عن الجاه والنفوذ والسلطة من الحاقدين والمستضعفين[1]. ومع اندماج جماعة الحوراني عام 1953 (الحزب العربي الاشتراكي) نمت القاعدة الفلاحية العابرة للطوائف، داخل الحزب حيث تمكن الحوراني من جذب كلاً من الفلاحين العلويين والسنة الذين لا يملكون أرضًا في حملة طبقية، اتخذت شعاراً لها "الأرض للفلاحين" في صراعه ضد كبار ملاك الأراضي من العائلات المالكة السنية شمال سورية، مما رفع نسبة العلويين في صفوف الحزب. وكان المنافس الرئيسي لحزب البعث في مناطق الأقليات الطائفية بمن فيهم العلويين، هو الحزب السوري القومي الاجتماعي المعادي للعروبة، عندما مثلت الأيديولوجيات العلمانية للأقليات بديلاً يمكن أن يخلصها من مشكلتها كأقليات[2]. وبعد أن طُرِد القومي السوري الاجتماعي من الساحة السورية، اندمج الكثير من

[1] جلال السيد، **حزب البعث العربي**، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص 30 – 31.

[2] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 111.

أتباعه العلويين في البعث، رغم التباعد والعداء الشديد بين أفكار الحزبين، ويمكن أن يُفسّر ذلك بغلبة المصلحة الطائفية على الأيديولوجيا السياسية. وتحول البعث إلى الوجهة الرئيسية للشباب العلويين الباحثين عن مظلة سياسية، كما أصبح وجهةً لبعض الأرياف السنيّة، ومع ذلك، ظل يعرف بكونه حزباً للأقليات، وهذا ما أبعده عن مجتمعات المدن إلى حد كبير.

ساهمت الشعبية التي حظي بها حزب البعث في مجتمع الطائفة العلوية، وخاصة بين صفوف الشباب والطلاب على وجه الخصوص، في تسييس المجتمع العلوي، وكانت قد انتشرت الأفكار القومية العربية بنسختها المتطرفة وسط شريحة من الطلاب العلويين، أولئك المرتبطين بزكي الأرسوزي خاصة، واللاجئين المطرودين من لواء اسكندرون بعد ضمه إلى تركيا، لقد جاء هؤلاء الشباب المشحونين بأفكار القومية الأقرب للعنصرية، نتيجة تجربتهم المريرة في اللواء قبل نزوحهم عنه، وانضموا إلى رفاقهم الذين سبقوهم في الحزب، كان هؤلاء الشباب يعودون إلى قراهم الجبلية وهم في غاية الحماسة والطموح، فيؤسسون فروعاً للحزب ويديرونها بأنفسهم، ويمارسون الدعاية لأفكاره، التي يؤمنون بها، ويرون أنها الأفضل لحل مشاكل مجتمعهم وعموم البلاد، ثم يعودون بمشاكل مجتمعاتهم إلى مدارسهم وجامعاتهم، ليشتركوا مع أقرانهم في السجالات السياسية حول القضايا العامة، لقد تمكنوا بواسطة هذه الأنشطة من بناء شعبية كبيرة للحزب في الأرياف، ونقلوا إليها أفكار الحزب ومواقفه من القضايا السياسية المحلية والدولية، وشوهد للحزب نشاطاً كبيراً لم يألفهُ الناس في المناطق الريفية بفضل عناصره المتحمسة الشابة غير المثقلة بأعباء الحياة[1]. وهكذا مضت عملية التبعيث في مناطق الأقليات الريفية على عين طلاب الحزب وقيادتهم، والأمر الخطير في سلوك الحزب ومساره أن كل الذين دخلوا في صفوفه، إنما هم في الأصل من المجتمعات والطبقات الريفية الفقيرة، وغالبيتها من مجتمعات الأقليات الدينية، كما لم يدخل الحزب أحد من الأسر الغنية أو من ذوي المناصب

[1] جلال السيد، **حزب البعث العربي**، مرجع سابق، ص 31.

المرموقة. بل كانوا جميعهم من الفئات والعناصر المعادية لتلك الطبقات والأسر، ولم يكن من بينهم من يصلح لتولي المسؤوليات الحكومية أو النيابية إلا ما ندر[1]. ولأن حزب البعث لم يلقى قبولاً في المدن الكبرى التي يسيطر عليها الوجهاء السنّة، وشيوخ الدين المعادين للأفكار العلمانية، تحول نشاط الحزب إلى الأرياف، الذين انجذبوا إلى حركة علمانية يمكنهم من خلالها تحقيق الاندماج في الأمة، وتحدي طبقة الوجهاء الحاكمة، من خلال الثورة الاجتماعية. هؤلاء الحزبيون الأوائل، دخلوا بشكل غير متناسب في مهنتين كان لهما شأن حاسم في الصراع على السلطة في سورية، هما التدريس، الذي مكنهم من تجنيد المزيد من الطلاب، والجيش، الذي سيوصلهم إلى السلطة[2].

أما الجيش، فكان قادة البعث يعتبرونه مجرد هيئة مهنية تستخدمها البرجوازية الحاكمة للحفاظ على مكانتها أو كأداة خارجية، ولم يدرك أهميته في تطلعات الحزب للوصول إلى السلطة. ويبدو أن العسكريين البعثيين العلويين بدأوا في الظهور في الحزب بعد أن اندمج أتباع زكي الأرسوزي مع أتباع عفلق والبيطار في عام 1947.[3] ويبدو أن الاهتمام بكسب أتباع في الجيش ازداد بعد الاندماج مع جماعة الحوراني (الحزب العربي الاشتراكي)، وكان الحوراني قد بنى شبكة من العلاقات بضباط الجيش على ما يبدو، وكانت هذه الصِلاة تترجم في مجلس النواب أحياناً، من خلال دفاعه عن المشاريع التي يدعمها الجيش، في النهاية صار للحزب منتسبين من ضباط الجيش، ومالت قيادة الحزب إلى تقبل وجود عسكريين في صفوفه، بعد أن كانت ترفض هذه الفكرة من منطلق مبدئي، رغم أنهم أقاموا علاقات جيدة مع ضباط من الرتب المتوسطة والصغيرة من الريفيين منذ الأربعينات[4]. وكان الحوراني قد تولى منصب وزير الدفاع بعد انقلاب الشيشكلي

---

[1] المرجع السابق، ص 37.

[2] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 110.

[3] David Roberts, the Ba'th and the Creation of Modern Syria, p 34.

[4] حنا بطاطو، **فلاحو حورية**، مرجع سابق، ص 283.

الأول، وعمل على إدخال الكثير من عناصر حزبه ذوي الأصول الفلاحية إلى الجيش، وعمل على تشكيل مجموعة كبيرة من الضباط البعثيين عن طريق جذب هؤلاء إلى الحزب، وبعد اغتيال عدنان المالكي عملوا بقوة على التخلص من ضباط الحزب القومي السوري الاجتماعي، خصومهم التقليديون، وتعزيز مكانتهم بتولي العديد من المناصب الهامة[1].

ثالثاً. في ظل الوحدة

بعد أن حل الحزب نفسه استجابة لشروط الوحدة التي فرضها عبد الناصر في عام 1958 لم يعد للحزب وجود رسمياً، ومن الطبيعي أن يتوقف نشاطه السياسي على الأرض السورية التي باتت جزاً من الجمهورية العربية المتحدة. ولكن اللافت تشكيل اللجنة العسكرية سراً من خمس من الضباط البعثيين في القاهرة عام 1959 وكانوا جميعهم من أبناء الأقليات الطائفية، وهي التي أعادت بناء الحزب بعد الانفصال وفق مبدأ الولاء الطائفي والمناطقي والقرابة العشائرية[2]. ويبدو أنهم لم يكونوا راضين عن الوحدة بعد أن بدأ عبد الناصر ينفذ سياسته التي تقوم على تخليص الجيش من الانتماءات الحزبية، ويبدو أنها مثّلت محاولةً مبكرة للتجمع والتخطيط لانقلاب يعيد فصل سورية عن دولة الوحدة، وذلك بعد أن خابت آمال البعثيين في عبد الناصر الذي لم يمكنهم من الحكم في سورية، كما كانوا يأملون. كما أن اندماج سورية في دولة أوسع قلل كثيراً من أهمية طوائف الأقليات ودورها السياسي، لذلك بدأ هؤلاء بالتجمع على أساس طائفي والعمل بشكل سري.

الصراع مع عبد الناصر جعل حزب البعث يخسر جزءً كبيراً من أتباعه من الطبقة الوسطى ذوي التوجه الوحدوي تقول المصادر أن أعضاء الحزب لم يكونوا يزيدون على 400 عضو في أحسن الأحوال،

---

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة: في سورية 1918–2000 م دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص 365.

[2] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 283.

في ظل "النظام الانفصالي"[1] القصير العمر (1961-1963)، في هذه الأثناء سيطر العلويون على فرع اللاذقية للحزب، وهو أحد أقوى الفروع، وبالتوازي مع ذلك، بدأت مجموعة من الضباط البعثيين، وبمعزل عن كبار قادة الحزب المؤسسين، العمل للاستيلاء على السلطة في انقلاب عسكري. وسوف يلعب البعثيون العلويون دوراً محورياً في قيادة السياسة السورية في السنوات اللاحقة. كنخبة عسكرية جاءت من قاع النظام الطبقي السوري واصطدمت بالنخبة الاجتماعية الحاكمة، من خلال تعزيز الانقسامات الطبقية والدينية، وشكلت نوعًا من البروليتاريا البديلة، كما يحلو للدعاية الشيوعية. تلك القوة الاجتماعية الريفية المعبأة طائفياً واستطاعت إحداث ثورة شاملة في سورية قلبت المجتمع رأساً على عقب، وأقامت مجتمعاً سياسياً بديلاً على مستوى قيادة الدولة، ألغى المجتمع السياسي الأصلي وألغى السياسة. لقد دفعوا داخل حزب البعث باتجاه التطرف، وأصبحوا فيما بعد أقوى المدافعين عن الثورة البعثية. لقد سمحت الأيديولوجيا اليسارية المتعاظمة داخل البعث للضباط العلويين الأقلويين "بإفقار المدينة"، فقط لأن الرأسمالية تعمل لصالح المدينة السنية، تعكس هذه الصورة حقيقة وجود مجتمع ريفي فقير، لا يمتلك شيئًا سوى دافعه للتعليم والوظائف، لديه كل الأسباب الطائفية والطبقية والجهوية التي تجعله يرغب بسيطرة الدولة على الاقتصاد الذي من شأنه تعظيم فرصه للتحكم بالثروة الخاصة بوسائل الدولة[2].

المطلب الثاني: مرحلة تطييف الدولة

سعت العقيدة الأصلية للبعث إلى الجمع بين صياغة علمانية للقومية العربية، ومقاربة للاشتراكية تختلف عن الأممية المادية للشيوعية، ونادى بالقضاء على الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين، ورأى في

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة: في سورية 1918–2000 م دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص 362.

[2] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 111.

التعريف العلماني للعروبة حلاً لمشكلة التجزئة التي تعاني منها الأمة العربية. ولذلك جذب البعث مجموعات مختلفة من الشباب، وخاصة الطلاب من الأقليات الطائفية الريفية. ولذلك ضم في صفوفه عددًا كبيرًا وغير متناسب من أبناء الأقليات، وخاصة العلوية. هذا إضافة إلى التركيبة الطائفية للجيش، الموروثة من عهد الاستعمار. وهكذا انعكست مشكلة الطائفية بشكل مفرط، على أهم أجهزة السلطة منذ أن تولى حزب البعث زمام الحكم، كنتيجة لصراعات السلطة، والمحاباة العائلية والمناطقية، ومن هنا تأتي أهمية المشكلة الطائفية. عندما وصل حزب البعث إلى السلطة عام 1963، بالانقلاب الذي اشتركت فيه اللجنة العسكرية والناصريين، لم تكن القضية الطائفية سوى أحد خطوط الانقسام، بين المجموعات العسكرية والحزبية المتنافسة، ولذلك تشكلت التحالفات، والمجموعات، والصراعات، على أسس شخصية، وعقائدية بمعنى حزبية سياسية، ومناطقية، وجيلية[1] داخل الحزب الواحد، على طول الخط الفاصل بين العسكريين والمدنيين، وعلى أساس الانتماء الطائفي أيضاً[2]. ولكن مع الوقت، وبعد تصفية جميع المجموعات المتنافسة داخل الجيش، برزت الهيمنة العلوية على الدولة، من خلال التحكم بجميع مفاصل القوة، وتسخيرها بشكل رشيق، بما يخدم مصلحة أبناء الطائفة ويكرس هيمنتها الدائمة.

الفرع الأول: اللجنة العسكرية

وهي مجموعة سرية تأسست في القاهرة قبيل الانفصال، خارج مؤسسات الجيش، ودون علم قادة حزب البعث السابقين، وكانت الأسباب الرئيسية لتأسيسها تتلخص في تنامي الإحباط العام من سياسات عبد الناصر، في أوساط الضباط السوريين والبعثيين السابقين، والخوف الذي شاع في أوساط ضباط الأقليات

[1] جيل الأساتذة المؤسسين الذي مثّله عفلق والبيطار وآخرون، وجيل الضباط الشباب الأصغر سناً.

[2] Itamar Rabinovich, "**Arab Political Parties**: **Ideology and Ethnicity**" in Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East, ed. Milton J. Esman and Itamar Rabinovich, p 160 – 161.

تحديداً، من تراجع دورهم ومكتسبات طوائفهم، وضياع تأثيرهم السياسي في ظل دولة الوحدة[1]. وهكذا تأسست اللجنة العسكرية عام 1960 من خمس ضباط من الرتب الصغيرة، ثلاثة من الطائفة العلوية هم: المقدم محمد عمران والرائد صلاح جديد والنقيب حافظ أسد، واثنان من الطائفة الإسماعيلية هما الرائد أحمد المير والنقيب عبد الكريم الجندي[2]، وعملت اللجنة على إعادة تأسيس الحزب ضمن سلك الضباط بعيداً عن قادته المؤسسين، الذين ظلوا على جهل تام بوجود اللجنة وعملها، وبدأت بنسج علاقاتها وتحالفاتها مع الضباط السوريين في مصر بدايةً، ثم في سورية بعد ذلك، وكانوا يطمحون إلى إسقاط سلطة الوجهاء المدينيين، التي بدأت تتعافى في ظل الوحدة، وتوافقوا على السير في مسار مخالف لعبد الناصر، وتمكنوا من بناء شبكة من الضباط، أغلبهم من أبناء الريف من طوائف الأقليات، ولم يكن من بينهم أي ضابط دمشقي أو من المدن الأخرى، ولهذا الأمر معناه ومغزاه[3]. ولذلك، لم يكن قادة اللجنة العسكرية يشعرون بالارتياح لقادة البعث المؤسسين المدنيين، بل تنامت مشاعر السخط تجاه هؤلاء، وخاصة منهم الدمشقيان عفلق والبيطار، ما جعل العسكريين يتصرفون بأقصى درجات الحذر والسرية تجاههم، وهذا الشعور سيتحول إلى عداء مستحكم برزت فصوله خلال عقد الستينات. وفي المقابل نظر عفلق والبيطار إلى الجيش بعين الريبة، ولم تسرّهُم الانقلابات العسكرية التي عصفت بالبلاد خلال الخمسينات، ورأوا فيها مغامرات ألقت بالبلاد في فم المجهول، وفضلوا العلاقات السياسية العلنية على المؤامرات العسكرية والتحركات السرية[4].

---

[1] باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 104.

[2] هذا بحسب رواية باتريك سيل نقلاً عن حافظ أسد، بينما يرجح حنا بطاطو، تأسيس اللجنة في عام 1959 من محمد عمران والمقدم مزيد هنيدي، والمقدم بشير صادق، والرائد عبد الغني عياش. وبعد أن فُصل هيدي وصادق وعياش من الجيش في عام 1960، قام محمد عمران بضم المير وجديد والأسد والجندي، كما ضم الرائدين عثمان كنعان ومنير الجيرودي، وأيّاً يكن فإن الأعضاء العلويين كانوا هم المؤثر الرئيسي في اللجنة. أنظر: حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 282.

[3] باتريك سيل، الأسد: **الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص ص 109-111.

[4] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 282.283.

لقد مثلت اللجنة العسكرية منعطفاً بالغ الأهمية في تاريخ سورية، وكانت هي الخلية التي نقلت البلاد إلى نظام العلوية السياسية، ومارست نواتها العلوية أقصى درجات المكر والخديعة في الوصول إلى أهدافها، وتمكنت من استغلال تحالفاتها الحزبية والطائفية والعسكرية في الوصول إلى أهدافها، وهكذا تحالفت النواة العلوية مع الضباط الناصريين في انقلاب آذار الذي أطاح بحكومة الانفصال، ثم قامت بالتخلص منهم بضربة واحدة ناجحة، عندما حشدت خلفها مختلف الأجنحة البعثية القومية والقطرية، وقضت على وجود الناصريين في الجيش نهائياً، ثم عقدت تحالفاً جديداً مع مجموعات الضباط الدروز، وتمكنت من تسخيرهم للتخلص من القيادة القومية البعثية وأنصارها في الجيش عام 1966، وفي ذات العام تمت تصفية مجموعات الدروز في الجيش، لتتحول إلى المتحكم الوحيد بجميع مفاصل السلطة بلا منازع. واستمرت في عملها من خارج إطار المؤسسات الرسمية والتنظيمية للجيش والحزب حتى شهر آب من عام 1965 عندما أُلحقت بالقيادة القطرية للحزب، باسم المكتب العسكري، وباستثناء طرد محمد عمران من اللجنة، ظلت نواتها الرئيسية تعمل باسم المكتب العسكري لحزب البعث، وهي التي قادت انقلاب 1966، وظلت تمارس أنشطتها كمجموعة موحدة إلى ما بعد حرب عام 1967 عندما انقسمت إلى جناح مدني يقوده صلاح جديد الذي استأثر بقيادة الحزب المدنية والأجهزة الأمنية الاستخبارية، في حين قاد حافظ أسد التنظيم العسكري للحزب، ووزارة الدفاع، والقوى الجوية، واستخبارات القوى الجوية، ولم ينتهي الصراع بين الجانبين إلا بانقلاب حافظ الأسد عام 1970،[1] كانت اللجنة العسكرية هي المسؤول الرئيسي عن علونة الجيش والبيروقراطية الإدارية للدولة في فترة الستينات "فالمعلمون يتحولون إلى ضباط والفلاحون جنوداً وصف ضباط"[2] وهكذا تحولت بعض التشكيلات العسكرية الرئيسية كاللواء سبعين واللواء الخامس إلى علوية

[1] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 282.

[2] مطاع الصفدي، **حزب البعث: مأساة المولد مأساة النهاية**، (بيروت: دار الآداب، 1964)، ص 349.

بقياداتها وجنودها تقريباً. وهي التي عملت على علونة البيروقراطية، بزرع الأقارب والأتباع في مختلف مؤسسات الدولة[1]، ووضعت بعض وزارات الدولة الهامة تحت الإشراف المباشر للجيش أو أجهزة المخابرات، مثل وزارات الإعلام، والتربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ثم تحولت الهوية الطائفية إلى مقياس للترقية والتوظيف في الوظائف الهامة في الدولة[2].

الفرع الثاني: من انقلاب آذار 1963 إلى انقلاب حافظ الأسد عام 1970

أولاً. تطييف البيروقراطية

بعد نجاح انقلاب آذار 1963 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الدولة السورية. لم يدرك كثير من الناس أبعادها على مستقبل البلاد، وكان الناس قد ضجروا من تكرار الانقلابات، والانقلابات المضادة، حتى غدت أخبار الانقلابات العسكرية شيئاً مألوفاً لدى عامة الناس، ولم يدرك الكثيرون أن شيئاً جديداً قد حدث هذه المرة، حتى بدأت جموع القرويين تتوافد إلى المدن، "فالحزبيون وأقاربهم وبنو عشائرهم جاءوا يطالبون بحقوق النضال والقربى"، وكان مقياس نجاح الوزير تحدده قوائم التسريحات والتعيينات[3]. لا شك أن وصول البعث إلى السلطة فتح أبواب البيروقراطية الحكومية، بشكل واسع، أمام أبناء الأقليات الريفية، ولعبت عوامل القرابة العشائرية، والمناطقية، دوراً كبيراً، في إسناد الوظائف العامة والحكومية. ومنذ عام 1964، بدأ جهاز الدولة الإداري يتوسع، شيئاً فشيئاً، لتلبية الطلب على التوظيف، وساهمت عمليات التأميم، في المصالح والشركات الخاصة، في جلب مزيد من فرص التوظيف الحكومي، ومزيد من سيطرة الدولة في المجال الاقتصادي. وباتت الدولة تشغل جيشاً من الموظفين الحكوميين، غير المؤهلين تأهيلاً كافياً.

---

[1] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 136-137.

[2] مطاع الصفدي، **حزب البعث: مأساة المولد مأساة النهاية**، مرجع سابق، ص 340.

[3] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 136 – 137.

والأخطر من ذلك، تحويل مصالح الدولة الحكومية والإدارية إلى ما يشبه الإقطاعيات الطائفية، مما أعاق المصالح العامة والتجارية، وسبب الكثير من التذمر في أوساط المدن، من سلوك الموظفين الحكوميين، نتيجة ضعف كفاءتهم، أو فسادهم وعدائيتهم. وقفز عدد الموظفين من 33979 في عام 1960 إلى 198079 في عام 1971 وإلى 717387 في عام 1992، ويبدو أن الغالبية الساحقة من هؤلاء كانوا من أبناء الأرياف وخاصة أبناء الطوائف[1].

وظهرت الدولة كأكبر رب عمل، وتضخم جهاز الدولة مع حركة التأميم في منتصف الستينات، واتخذت النخبة العسكرية السياسية الحاكمة من التوظيف في جهاز الدولة وسيلة لكسب ولاء مجتمعات معينة، واستصناع الأتباع، في صراعها السياسي على السلطة. كما بدأت قلب البنية الطبقية التقليدية في المجتمع، بتحويل رعاية الدولة إلى المجتمعات الريفية، وحرمان المدينة منها، وتسييس وتحديث مجتمعاتها المحلية على حساب المجتمعات المدينية. وبموازاة تضخم جهاز الدولة الإداري، وتغيير تركيبته البنيوية، وانخفاض الأجور، ساد الفساد والرشوة والمحسوبية على نطاق واسع، وباتت هذه الممارسات تجري بصورة شبه علنية، وتتيح لموظفي الدولة امتصاص ثروات المواطنين، والإثراء غير المشروع، فيما يشبه الجباية غير القانونية، التي لا تصب في الخزينة العامة، وإنما في جيوب موظفي الدولة. وباتت هذه السلوكيات غير المشروعة، المغطاة بسلطة رجال الحزب وضباط الجيش، ترسي ثقافة جديدة قائمة على الفساد ونهب المال العام.

ثانياً. تطييف الجيش

بلغت حصة سورية من القوات الخاصة للشرق عند استقلالها عام 1946، 7 آلاف مقاتل، كانت بعض الفرق مكونة بالكامل من العلويين. في عام 1947 خفضت الحكومة السورية عدد الجيش

[1] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 309.

إلى 2500 مقاتل فقط. ظل الجيش السوري يحتفظ بدد غير متناسب من عناصر الأقليات في صفوفه حتى عام 1958. في عام 1955، وفي معرض التحقيق في مقتل العقيد عدنان المالكي، اكتشف العقيد عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني (المخابرات السورية) أن حوالي 55 في المئة من صف الضباط كانوا من العلويين، وفي الواقع ظلت نسبة عناصر الأقليات مرتفعة في الرتب الصغيرة والمتوسطة في الجيش، وظلت الرتب الكبيرة والهامة في يد السنة حتى انقلاب آذار 1963 إلا أنهم لم يتمكنوا من تكوين مجموعة صلبة في الجيش لأسباب عدة، تقدمت الإشارة إليها في موضع آخر من هذا البحث. ولكن المرحلة الحاسمة في تطييف الجيش، وسيطرة الضباط العلويين، بدأت بعد انقلاب 1963، وتعززت وتسارعت بعد انقلاب 1966، ولما كان الضباط المنفذون للانقلاب الذي أطاح بالوحدة وداعموهم في الجيش من أبناء الطبقة البرجوازية المدينية أساساً، أدى طردهم من الجيش إلى إنقاص تمثيل أهل السنة، وبالمقابل جرى تعويضهم من ضباط الاحتياط، ومعلمي المدارس الموالين لانقلاب اللجنة العسكرية، ومن الطبيعي أن يأتي هؤلاء من أقارب وأبناء قرى وعشائر الانقلابيين، وهكذا ارتفعت نسبة ضباط الأقليات في الجيش[1]. وكان العامل الحاسم في نجاح هذه العملية هو قوة تمثيل الضباط العلويين في اللجنة العسكرية، ثم المكتب العسكري للحزب، وقدرة هؤلاء على تشكيل مجموعة متراصة شديدة الترابط والتجانس، من الناحية الطائفية والمناطقية والبنيوية والسياسية، بينما لم يكن الضباط السنة تحديداً على هذا القدر من التجانس[2]. ففي الفترة من انقلاب آذار 1963 حتى عام 1965، استغل صلاح جديد سيطرته على مكتب شؤون الضباط، في زرع أتباعه ومحاسيبه في مختلف المواقع الهامة، فكانت التنقلات والتعيينات تجري على أساس القرابات

[1] منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 158 – 159.

[2] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 304 – 306.

العشائرية والطائفية، واستطاع بهدوء وروية، بناء قاعدة كبيرة من الموالين له، وتمكن من السيطرة بواسطتهم، على أهم القطعات العسكرية، وأكثرها فاعلية في تنفيذ الانقلابات[1].

وأدت عمليات التصفية المتتالية، التي رافقت الصراع على السلطة، بين المجموعات المتراصة داخل الجيش، إلى تعزيز التمثيل غير المتكافئ لضباط الأقليات، وتضييق قاعدة التمثيل الطائفي في النخبة، بعد كل جولة من جولات الصراع بين مجموعات الضباط، وهكذا غدا الانتماء الطائفي حاسماً في صراع من هذا النوع، فتم على أساس الانتماء الطائفي، التخلص من الضباط الدروز، بعد محاولة سليم حاطوم الانقلابية عام 1966، ومجموعة أحمد سويداني الحورانية عام 1967[2]. وكان قد تم التخلص من مجموعة زياد الحريري السنية بعد انقلاب 1963، عندما استغلت اللجنة العسكرية التي يسيطر عليها البعثيون فرصة سفره إلى الجزائر، وكان يشغل منصب وزير الدفاع ورئيس الأركان وقتئذٍ، وقاموا بتسريح أربعين ضابطاً من الضباط الموالين له، ثم أتبعوا ذلك بإصدار قرار ينص على إبعاده كملحق عسكري إلى الولايات المتحدة، وقبل الحريري جرى التخلص من 47 ضابطاً ناصرياً، منهم أسماءً كبيرة كان لها دور فاعل في الانقلاب، مثل محمد الصوفي وزير الدفاع، وراشد القطيني نائب رئيس الأركان[3]. وبعد الإطاحة بأمين الحافظ، فيما عرف بالانقلاب على القيادة القومية للحزب عام 1966، جرى التخلص من جميع الضباط الموالين له، وكانت الفترة التي سبقت الانقلاب قد شهدت صراعاً حاداً، اتخذ صبغة طائفية علنية لأول مرة، بين أمين الحافظ، الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس رئاسة الجمهورية، من جهة، وصلاح جديد وحافظ أسد من جهة ثانية. وفي كل جولة جديدة، من جولات الصراع، بين مجموعات الضباط المختلفة، وإثرَ كل عملية تصفية للضباط الخصوم، كانت تنخفض أعداد الضباط السنة في الجيش، وتقل أهميتهم لصالح ضباط

---

[1] منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 138.

[2] رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، مرجع سابق، ص 137.

[3] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة: في سورية 1918–2000 م دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص 391 – 392.

الأقليات[1]. ومن المهم أيضاً أن نشير إلى أن جولات التصفية هذه، أتت في نهاية المطاف لصالح مجموعات الضباط العلويين، حتى إذا تمت الإطاحة بمجموعة الدروز والحوارنة، لم يبقى من مجموعات مستقلة داخل الجيش يمكنها تهديد سلطة العلويين. ولا يعني هذا أن الجيش خلا من الضباط من أبناء الطوائف الأخرى، أو أن هؤلاء حرموا من المناصب العالية في الجيش، وإنما المقصود أنه لم يعد بمقدور أي من هؤلاء تشكيل مجموعات مستقلة يمكن أن تشكل خطراً من نوعٍ ما سوى الضباط العلويين. وهذا ما سنشاهده عند اندلاع النزاع بين حافظ أسد وزير الدفاع، وصلاح جديد الأمين القطري المساعد للحزب، إذ تحول الصراع إلى منافسة على السلطة على أساس شخصي، وعشائري، بين قطبين علويين، إذ لم يعد لباقي الفئات أي أهمية تذكر. كما أن كلا الرجلين لم يختلفا على مسألة تطييف الجيش وعلونته، فكلاهما عمل على التطييف[2]. ومن جانب آخر، استطاع الضباط العلويون استغلال الغطاء الأيديولوجي، الذي وفرهُ البعث، وبعض اليسار، في إتمام علونة وتطييف الدولة والجيش. بل جرى تقديم عملية التطييف والعلونة التي مارسها النظام، على أنها تحديثاً تقدمياً لبنية السلطة، وقدّم العلويين، كفئة جذرية قريبة من الاشتراكية، تأخذ على عاتقها قلب البنية الطبقية للمجتمع، وهم بصفتهم هذه، ليسوا علويين يسعون لأهداف طائفية بل ثوريين تقدميين[3]. وهم مع هذا التضليل الخطابي، أوهموا بعض المفكرين المغرمين بنظرية التحديث، حتى تصور هؤلاء، أن ما يجري هو عملية تحديث، يقودها جيش يحظى بضباط مخلصين، من الطبقة الوسطى، لديه خطة طموحة لتحديث الدولة، ودمج فئات المجتمع المهمشة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. أخيراً امتد تعميم الصبغة الطائفية إلى مؤسسات العنف اليومية. وصار تطييف أجهزة الإكراه التي تباشر التعامل مع عامة المواطنين، من أهم سمات النظام في سورية، وجرى تركيب الانتماء الطائفي على الخلافات السياسية. وعلى سبيل

---

[1] نيكولاوس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، مرجع سابق، ص 80 – 81.

[2] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 28.

[3] المرجع السابق، ص 7.

المثال، كانت الأجهزة الأمنية في المستويات القيادية والمراكز الحساسة، في الغالب علوية، ويتم اختيار أغلبية رؤساء الإدارات والفروع الأمنية المتخصصة في المحافظات من ضباط الجيش العلويين. ومما زاد في خطورة هذا النهج، الصلاحيات المطلقة التي تمتعت بها الأجهزة الأمنية المعلونة، في التدخل في مختلف شؤون حياة الناس صغيرها وكبيرها. ولأن غالبية الضباط العسكريين في القيادة من العلويين، فإن الخلاف السياسي بين المواطنين العاديين، وهذه المؤسسات المعلونة قد أخذ طابعاً طائفياً. وتؤكد الشهادات ومذكرات السجون، على تطييف مؤسسات العنف. حيث يتم تجنيد حراس السجون والمحققين، في الغالب من العلويين. ويفسر الحراس والسجناء السياسيون، على حد سواء، صيغة الحكم التي تضعهم في هذه الأدوار، على أسس طائفية. حتى في السجون، يلاحظ السجناء الآخرون، كيف أن المحققين والحراس يؤكدون الطابع الطائفي للحكم، كذلك وحتى السجناء السياسيون من العلويين، أصبحت الهوية العلوية تمنحهم امتيازات لا يحلم بها السجناء الآخرون[1]. وكأن النظام الحاكم يتقصد توريط الطائفة برمتها، عبر وضع العناصر والضباط العلويين، بصفتهم هذه، في موقع من يمارس وظيفة جيش الاحتلال تجاه بلده وأبناء وطنه.

الفرع الثالث: من البعثية إلى الأسدية

وصل تمكين العلويين ذروته باستيلاء حافظ الأسد على السلطة. الادعاء النموذجي الرسمي هو أن الروابط الطائفية والقبلية والإقليمية كانت مرفوضة في علاقات السلطة بعد (انقلاب 1970)، والقضاء على الانقسامات والفصائل السياسية داخل القوات المسلحة.

[1] Salwa Ismail, **The Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, (Cambridge: Cambridge university press, 2018), p 191.

أولاً. الأقلوية

أدرك حافظ الأسد أن وصول أقلية طائفية للسلطة، لديها برنامج جذري، يمثل نقيض ما يتطلبه، بناء دولة مستقرة، وقابلة للاستمرار. وكانت النخبة العسكرية الأمنية المعلونة بحاجة إلى عقيدة من شأنها أن تبرر ليس فقط قبضتها على السلطة في سورية، وإنما أيضًا التوسع للهيمنة على المحيط الإقليمي[1]. ولذلك تبنى حافظ أسد، العروبة كأيديولوجيا معلنة، يمكنها جذب مختلف المجتمعات السورية، بما في ذلك الأكثرية السنية، وباعتبار أن معظم العرب من السنة، كان يتوقع أن تلقى قبولاً في أوساط السنة بسهولة، كما أنه حاول التخفيف من سياسات البعث اليسارية الراديكالية، التي سادت في الفترة السابقة. وحاول تهدئة الأغلبية السنية عندما دعم شكلاً من الخطاب الديني السني، المتصالح مع نظام الحكم، عندما جعله الشكل الوحيد للخطاب الديني المقبول رسمياً في المدارس والأوقاف، وفي وسائل الإعلام الوطنية. وشارك هو شخصياً، في بعض المناسبات الدينية السنية، بصفته مؤمناً متديناً على الطريقة السنية، واستمر هذا النهج في ظل رئاسته حتى وفاته. وبالمقابل، عمل على تثبيت دعائم سلطته، بتمكين طائفته. حيث وضع من يستطيع الاعتماد عليهم، من بلدته ومن عشيرته، في المناصب الرئيسية في القوات المسلحة، وأجهزة المخابرات القوية. وبالنظر إلى أن الطبقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية، يتبعان خطوط الصدع الطائفية والإقليمية، إلى حد ما، كان قد استغل القادة العلويون في الجيش هذا الواقع قبل انقلاب حافظ الأسد، في تطييف مؤسسات الدولة بحجة تمكين الطبقات المحرومة. فليس من المستغرب أن الأقلية العلوية أصبحت ممثلة تمثيلاً زائداً إلى حد كبير في النخب السياسية والعسكرية عندما أطاحوا بالطبقات الحاكمة السابقة، مع استمرارهم في تفضيل أعضاء من طبقاتهم ومناطقهم وطائفتهم بعد ذلك[2]. وفي الثمانينات عملت جمعية

[1] Barry Rubin, **The truth about Syria**, p 29.

[2] Torstein Schiøtz Worren, **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria**, p 45.

المرتضى علناً، على تحويل الطائفة العلوية إلى طائفة سياسية، من خلال توحيدها تحت مظلتها، وكان القائمون على الجمعية يرون فيها أداة تحديثية، وكانت قد وصلت إلى منافسة حزب البعث نفسه، كأداة لتعبئة الطائفة، ومارست أنشطتها بصورة علنية[1]، وامتلكت ميليشيا مسلحة، على الرغم من حظر هذا النوع من الأنشطة لدى المجتمعات الأخرى، سواء الأقليات أو الأكثرية السنية، ثم عملت بصورة خطيرة، على جذب القبائل العربية في بادية حمص ودير الزور، وأكراد منطقتي عفرين والقامشلي، مدعيةً أنها كانت نصيرية في الأصل قبل أن تقوم السلطة العثمانية بتسنينها[2].

إذاً مثلت المرحلة الأسدية، التي بدأت منذ عام 1970، ذروة مرحلتي تسييس الطائفة، وتطييف الدولة، ووصلت الطائفة العلوية إلى أعلى درجات التسييس، وتحولت إلى ما يشبه الحزب السياسي المغلق، كقناة للارتقاء في السلطة الحقيقية، كما اكتملت أيضاً علونة أجهزة السلطة الصلبة، فهي المرحلة التي اكتملت فيها ظاهرة العلوية السياسية، بصورتها النهائية النافية للدولة بمعناها العمومي[3]. كان التركيز على الجيش والأجهزة الأمنية، فيما يشبه الاقتسام الطائفي للدولة، حيث أخذ العلويون الجيش والأمن على أن يتركوا للآخرين بعض المناصب في الحكومة والحزب، تحت إشرافهم، ووصلت نسبة العلونة في الأجهزة الأمنية إلى قريب المئة بالمئة، لما كانت الأجهزة الأمنية هي أداة السلطة الحقيقية، في استراتيجية حافظ الأسد الداخلية، باعتبار وظائفها المتداخلة في الجيش والمجتمع، وارتباطها المباشر بالرئاسة، لذلك أعطيت الأولوية في العلونة، إلى جانب سرايا الدفاع التي جرى توسيعها ليصل تعدادها إلى 55 ألفاً ما بين ضباط وصف ضباط وأفراد بنسبة علونة تصل إلى أكثر من 90 في المئة، وتحولت سرايا الدفاع التي كانت تحت قيادة

---

[1] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 33 – 34.

[2] عبد الرحمن الحاج، **البعث الشيعي في سورية 1919–2007**، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2017)، ص 42-43.

[3] بدأ يظهر انحطاط الدولة كسلطة عامة، عندما برز دور العصابات (الشبيحة)، المرتبطة بأشخاص من العائلة الحاكمة، كسلطة بديلة أو منافسة للسلطة الرسمية في بعض الأحيان.

رفعت الأسد إلى ما يشبه الدولة داخل الدولة، بامتداداتها المدنية، عبر رعايتها لجمعية المرتضى التي أشرفت على عمليات العلونة الاجتماعية والدينية، و"رابطة خريجي الدراسات العليا"، والعلاقات المتداخلة مع البرجوازية المدينية، والعلاقات الدولية والإقليمية مع الاتحاد السوفيتي والسعودية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، مع العلم أن السرايا لم تكن يوماً تتبع وزارة الدفاع، أو رئاسة الأركان العامة. وكانت وظيفة السرايا الصريحة، مثل أجهزة المخابرات، حماية النظام من الأعداء الداخليين، ولم تتوقف العلونة عند الأجهزة الأمنية وسرايا الدفاع، وإنما توسعت لتشمل مختلف قطعات الجيش المقاتلة والاستراتيجية على وجه الخصوص[1].

ومنذ عام 1978 بعد انفجار الصراع مع المجتمع المسلم المحافظ، جرى تسريح ونقل مئات الضباط السنة، وبات التداخل كبيراً بين الطائفة العلوية والجيش والأجهزة الأمنية، بحيث بات التطابق بين الطائفة العلوية وهذه الأجهزة السلطوية والقمعية شبه تام. وسوف نرى[2] كيف تم تحصين الأجهزة الأمنية المعلونة بالنصوص القانونية، بحيث باتت الطائفة المعَسكرة، كأنها ذات الجيش ذات الأمن، بحيث يؤدي الاحتكاك مع أي شخص ينتمي إلى الطائفة اعتداءً على عنصر من الجيش، أو من الأمن بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر[3]. وبعد أن رأينا كيف جرت عملية تسييس الطائفة، وتطييف أهم مؤسسات الدولة، لابد لنا أن نرسم صورة واضحة للدولة التي أرساها حافظ الأسد، حتى تكتمل الصورة التي نريد توضيحها بشأن ظاهرة العلوية السياسية، ولكن قبل ذلك لابد من التأكيد على نقاط هامة:

---

[1] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 83 – 84.

[2] في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[3] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 83 – 84.

1-إن عملية تطييف الدولة تُفقدها حتماً صفتها كمؤسسة عامة، ليست ملكاً خاصاً لفئة أو فرد أو جماعة، وتنقل صفات الدولة إلى فئات أولية، ما دون دولتية أو ما قبل دولتية، وتلك حتماً سيرورة نافية للدولة[1].

2-التطييف عملية لاغية لدور المجتمع السياسي، بل قد تكون لاغية للمجتمع ككيان اجتماعي، ومعيدةً تشكيله كأجزاء مهشمة، مجهلة سياسياً، مستسلمة وهشة في مواجهة السلطة، والأخطر من ذلك، فاقدة للمناعة تجاه أي متدخل خارجي.

3-التطييف الأقلوي على وجه الخصوص، حائل دون الاستقرار السياسي المستديم، فهو بما يولده من انسداد للدورة السياسية الطبيعية، سوف يكون مولداً للانفجارات السياسية والحروب الأهلية. ولقد تمخض عن الرؤيا التي أتى بها حافظ الأسد للسلطة بعد نجاح انقلابه، شكلاً فريداً من أشكال الدولة، ليس على مثال معاصر ولا سابق، لعله يمثل مزيجاً من أفكار دولتية معاصرة، مطعمة بمؤثرات من ثقافته الطائفية. لذلك سوف نتحدث عن طبيعة الدولة الأسدية في المبحث القادم، عند بحث علاقة العلوية السياسية بسلطات الدولة الثلاثة.

ثانياً. السلطانية

يرى ماكس ويبرMax Weber ، وهو أول من نحت مصطلح السلطانية، أنها نظام تقليدي موروث، يتطلب تطوير قوة عسكرية، وإدارة تضمن تدفق الأموال، لضمان حماية مركز النظام. كما يتطلب عزلة الجماهير الريفية، المقترن بنقص التعليم، والفقر. لضمان الخضوع السلبي بدافع الخوف، مع الامتنان

[1] برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، مرجع سابق، ص 29.

لتدابير الرعاية الأبوية، الممكنة بفضل قدر ضئيل من التنمية[1]. لقد أهمل علماء السياسة أفكار ويبر عن السلطانية حتى أعاد خوان لينز Juan J. Linz لفت الانتباه إليها، عندما استعمل هذا المصطلح الويبري، في وصف الحكومات الاستبدادية، التي لا تتطابق مع وصف الشمولية. إن أهم ما يميز الحكومات الدكتاتورية عن الأنظمة الشمولية، تقديرها المبالغ به لشخص الحاكم، (ظاهرة تقديس الحاكم)[2]. ولكن هل اتصف حكم حافظ أسد بالسلطانية حقاً؟ بمعنى آخر هل أقام شكلاً سلطانياً للحكم؟ يقول الوزير اللبناني كريم بقردوني: "كان نظام الحكم السوري يحيط شخصية حافظ أسد بهالة من القداسة، فكل شيء يمكن التسامح به إلا المساس بشخصه، فهي خطيئة مهلكة تؤدي إلى الموت[3]." لقد عمل حافظ الأسد على فرض عبادة الشخصية بوحشية مفرطة لا مثيل لها، وبذلك طبق في سورية شكلاً من أشكال الحكم السلطاني، قلَّ أن تجد له مثيلاً في هذا العالم، سوى في الدول القليلة شديدة التخلف، التي بنيت أو تحولت مثل سورية الأسدية كنظام أقلوي طائفي أو قَبَلي.

السلطة الأبوية التي تجلت في الخطاب والممارسة السياسية إذن، هي محاولة لربط شرعية السلطة بأشكال تقليدية عائلية، لتبرير الطاعة والامتثال والسلطة، حين تحاكي النظام الاجتماعي الأولي (العائلة) في هرميتها التي يتربع على قمة هرمها الأب، بشرعية سلطته التي لا تقبل المنازعة. فهي إذن، تتطلب من العائلة الوطنية (الشعب) الإذعان للسلطة شبه الأبوية للرئيس شبه المقدس. مصادرة المجال العام وملئهِ بخطاب شعبوي لا منطقي، الغرض منه توجيه الناس لتقليده، خطاب قائم على تقديس شخصية الرئيس

---

[1] Houchang E. Chehabi, Juan J. Linz, " ***A Theory of Sultanism 2: Genesis and Demise of Sultanistic Regimes***", in Sultanistic Regimes, ed. Houchang E. Chehabi, Juan J. Linz (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998) 26 – 27.

[2] Houchang E. Chehabi, Juan J. Linz, " ***A Theory of Sultanism 2: Genesis and Demise of Sultanistic Regimes***", in Sultanistic Regimes, ed. Houchang E. Chehabi, Juan J. Linz, p 5.

[3] كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ –١٩٨٢**، مرجع سابق، ص 83.

بطريقةٍ مبالغٍ فيها، هذا الخطاب لا يبذل جهداً في إقناع الناس بصوابيته، ولا يتوقع منهم أن يقتنعوا أصلاً، وإنما فقط أن يتظاهروا بالاقتناع. لا يُطلب منهم أن يحبوا الرئيس حقيقةً، وإنما التظاهر بحبه أو التصرف كما لو أنهم يحبونه. فيتطلب منهم أن يخفوا قناعاتهم، ويرددوا ما تمليه السلطة في خطابها العام[1]. تسمي ليزا وادين Lisa Wedeen سياسة فرض الباطنية على الفضاء العام التي يمارسها النظام بسياسة "كما لو "[2]، وتعني أن السلطة تفرض على المواطنين أن يتصرفوا كما لو كانوا مؤيدين للنظام، أو كما لو كانوا مصدقين للنظام، أو كما لو كانوا يقدسون الأسد. وهي سياسة تعتمد على عدم اكتراث النظام بالولاء الحقيقي، أو التصديق الحقيقي، أو التقديس الواعي الحقيقي، وإنما التظاهر بالامتثال، وترديد ما يلقنه النظام في المجال العام. وبذلك يتقصد النظام إنتاج الرياء والتزلف والنفاق، وفرضه بالقوة على الناس، وبذلك تكون جميع القناعات والقيم ذات وجهين، وجهٌ ظاهرٌ تفرضهُ السلطة وتطلبه من المواطنين، ووجهٌ باطنٌ لا تكترث له. وهنا يخبرنا الكواكبي كيف تؤدي السلطة الاستبدادية، بشكلها المطلق، إلى إفساد السياسة، والمجال العام، والمجتمع، والفرد. بإفساد فطرته وتصوراته واستجاباته وأخلاقه في آن معاً. وهنا يصل نظام الحكم بالإنسان إلى أعلى درجات شقائه[3].

وبذلك تتحول قناعات الناس وآرائهم، حول القضايا السياسية، والعامة، إلى قناعات وآراء في الباطن، لا يُسمَح لهم بالتعبير عنها[4]، وإخراجها للحيز العلني (العام). بينما يستولي الخطاب والقناعات التي

---

[1] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز، في سورية المعاصرة**، ترجمة نجيب الغضبان، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٠)، ص 152.

[2] المرجع نفسه، ص184.

[3] عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 2011)، ص 93.

[4] في عام 2010 وفي إحدى المراجعات الأمنية ما بعد الاعتقال مع السياسي المعارض الطبيب ياسر العيتي، وبعد عامين ونصف من الاعتقال، قال له الضابط المحقق في فرع الخطيب التابع لإدارة أمن الدولة: " دكتور ليس لدينا مانع في أن تكون معارضاً، ولكن بينك وبين نفسك"، يعني غير مسموح له الجهر بمعارضة النظام أو انتقاده، وكان العيتي قد اعتُقِل بسبب مشاركته في حوارات إعلان دمشق، التي أقامتها شخصيات سياسية ومثقفين سوريين في فترة سابقة. ياسر العيتي، لقاء مع الكاتب بتاريخ 26 تموز 2022.

يرغبها النظام على الحيز العام، ويتحول التزلف والرياء إلى ثقافة عامة مرغوبة لذاتها، فهي دليل على الولاء والوطنية والمواطنة الصالحة، وهي من جهة أخرى، وسيلة دفاعية، يضطر إليها المواطن العادي، ليأمن على نفسه ومالهِ من مضايقات رجال السلطة وأجهزتها. وهو يدرك، أي النظام، أن الناس لا يصدقونه، وهم يدركون أنهم يكذبون، عندما يتبنون الخطاب المرغوب، وكل طرف (الحاكم والمحكوم) يعلم أنه يكذب، وأن الطرف الآخر يعلم أنه يكذب، فالنظام يدرك أن الناس لا يصدقونه، ولكنه يتطلب منهم أن يتظاهروا بالتصديق، أي أن يتصرفوا كما لو أنهم يصدقون، أي أنه لا يطلب منهم، أن يمارسوا الكذب فقط، بل أن يعيشوا داخل الكذبة ويتعايشوا معها. لقد بدأت ظاهرة تشخيص السلطة[1]، منذ عام ١٩٧٠ بعد نجاح (الحركة التصحيحية)، عندما بدأ بتجسيد الحزب في شخصه، كما تلاحظ ليزا وادين. لقد استفاد حافظ الأسد من ادعاء حزب البعث أنه يجسد قيم القومية العربية، كما استفاد من غياب جمال عبد الناصر، الذي كانت تنظر إليه قطاعات واسعة من الجماهير كبطل قومي عربي. وهكذا بنى نظاماً سلطانياً يتمحور حول شخصه، على طراز نظام موبوتو في الكونغو الديموقراطية (زائير)، ونظام عيدي أمين في أوغندا، من خلال التركيز على شخصهِ، (الصور التماثيل)، التركيز على أقوالهِ عبر طباعتها في الكتب المدرسية، إدخال أفكارهِ في الأيديولوجيا القومية، وإطلاق اسمهِ على الأوابد والأماكن الهامة، والبحيرات والجسور والجبال، ثم باتت البلاد برمتها بعد ذلك تعرف بسورية الأسد. كما استفاد منذ عقد الثمانينات من أموال النفط، التي تدفقت على سورية، جراء المساعدات التي قدمتها الدول العربية المنتجة، وتحويلات العمالة السورية خلال عقد الثمانينات، وساعدت تلك الأموال على بناء وسائل القمع السلطوية وتوفير بعض مشاريع الرعاية التي جرى تسويقها محلياً كمنح أبوية من الرئيس. وبدأت تتلاشى مكانة الحزب لتحل محلها شخصية الرئيس

[1] أي تجسيدها في شخص الرئيس، فذاته هي الدولة، بل الدولة بجميع سلطاتها ومؤسساتها تنبثق عن مركز وحيد هو الرئيس.

كقائد يمثل كل التاريخ النضالي للأمة العربية[1]. وبذلك حلت شخصية الرئيس القائد، محل الحزب القائد، الذي بدأت مكانته تتلاشى في نظام الحكم، ليتحول في نهاية عقد التسعينات إلى مجرد مؤسسة شكلية من مؤسسات الدولة الرسمية.

الفرع الرابع: التطوير والتحديث مرحلة بشار

بداية لابد أن نقسم مرحلة بشار إلى فترتين ما قبل الانتفاضة الشعبية التي تمتد من عام 2000 إلى 2011 وفترة الانتفاضة التي بدأت منذ آذار 2011 ولازالت إلى الآن.

أولاً. فترة ما قبل الانتفاضة

خلال العقد الأخير من رئاسة حافظ الأسد، أصبح من الواضح، بشكل متزايد، أن النظام قد بدأ يُحضّر البلاد لتقبّل نقل السلطة إلى ابنه الأكبر باسل، ثم بعد وفاة باسل في عام 1994، بدأ التفكير ببشار كوريث محتمل لأبيه. ونظراً للضعف المؤسسي البالغ الذي تركه حافظ فيما يتعلق بخلافته، كان التوريث هو الحل الوحيد للحفاظ على تماسك النخبة العلوية الحاكمة، كونه يضمن استمرار نهج حافظ وإرثه. كما أن استمرار بشار بالعمل على نهج أبيه، سوف يضمن له استمرار ولاء الحرس القديم. وكان حافظ قد أطاح بعدد من الشخصيات الهامة في الجيش والأمن من المعارضين لتولي بشار السلطة. وما إن تولى بشار حتى بدأ بالعمل على تأكيد سلطته، بإجراء تصفيات واسعة، طالت عدد من قادة المؤسسة الأمنية والعسكرية، حيث أطاح بنحو أربعين بالمئة من ضباط القيادة العليا، وبموازاة ذلك، عين مجموعة من الضباط المرتبطين به بصلات القرابة والمصاهرة، وبذلك شكّل قيادة جديدة موالية له شخصياً، وتم التخلص من الأسماء

[1] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، مرجع سابق، ص 114.

القديمة بإحالة بعضهم إلى التقاعد، والبعض الآخر بالإقالة أو التصفية الجسدية[1]. بموازاة ذلك رفع شعار الإصلاح الاقتصادي كوسيلة لتحديث الدولة، وصياغتها على أسس جديدة من خلال التحول إلى الاقتصاد الليبرالي، بعد أن تحول القطاع العام إلى عبئ كبير على كاهل الدولة، وتراجع ريع النفط، وقد صُمّمت التغييرات الاقتصادية الجديدة لفائدة قطاع خاص مختار بعناية، وهندسة الانتقال إلى اقتصاد السوق. هذا يعني أن الامتيازات سوف تذهب إلى البرجوازية الجديدة الناشئة حديثاً، على حساب الفئات التقليدية الداعمة للنظام. فإذا كان حافظ قد نجح في تحقيق استقرار النظام حول تحالف مزدوج من الطبقات الدنيا الفلاحية الفقيرة وحزب البعث، فإن إصلاحات بشار تتطلب تخفيف اعتماده على كليهما، وبذلك، أضعف من غير قصد الركائز الاجتماعية الداعمة لنظامه. وفي محاولة لتوطيد سلطته ضد مقاومة الحرس القديم وجهاز حزب البعث، التي كانت تعرقل إصلاحاته الليبرالية، قام بشار تدريجياً بإزالة العديد من المساعدين السنة الذين ورثهم عن والده، من كبار قادة الحزب ومسؤولي الدولة منذ عام 2004. كانت تكلفة اقتلاع هؤلاء، أنه أضعف شبكات العملاء القوية التي دمجت شرائح المجتمع الرئيسية في النظام. لذلك أصبح بشار أكثر اعتمادًا على عشيرته وعائلته وأقربائه، الأكثر نفوذاً من العلويين، مما أدى إلى تركيز مفرط في المحسوبية والفساد في يديه. عززت هذه السياسات القناعة لدى فئات واسعة من السورين بأن بشار يواصل انتهاج سياسة طائفية[2]. في عام 1983 عندما سقط حافظ أسد مريضاً، كانت محاولة رفعت الانقلابية هي التحدي الأخطر الذي واجه سلطته. ونتيجة لذلك أنهى حافظ أي احتمال لتحدي آخر

[1] المرصد الاستراتيجي، **سورية: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019**، تاريخ الوصول 11. 10 . 2022

https://strategy-watch.com/research-and-studies/syria-engines-internal-conflict-military-mechanisms/

[2] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 119.

لسلطته من داخل العائلة. ومع ذلك، كان من الشائع على نطاق واسع في التسعينيات، أن رفعت يمكن أن يشكل تحدياً خطيراً مماثلاً في حال وفاة أخيه. وعلى الرغم من أن ذلك لم يحدث، فإن احتمال أن يواجه بشار تحدياً من أحد أفراد أسرته ظل قائماً. خاصةً مع طموحات بشرى وزوجها. وشقيقه الأصغر ماهر الأسد، وكذلك آل مخلوف أقربائه من جهة والدته. لابد من أن تضيف هذه الحقائق طبقات من التعقيد إلى سلطته المشكوك فيها أصلاً[1]. فإذا ظهر في أي وقت من الأوقات أنه غير قادر على حماية مصالح الأسرة والاستقرار الأوسع للنظام، حينئذٍ يمكن لأي فرد من عائلته تحدي شرعيته. في موازاة ذلك، تفاقمت حالة من انعدام الثقة لدى قطاعات واسعة من الشعب، مع تضرر الطبقات الفقيرة الريفية، السنية خاصةً، من السياسات الاقتصادية الليبرالية. فبالنسبة لمعظم الناس، كان إثراء عدد قليل من كبار المسؤولين والأقارب الفاسدين، المحسوبين على الرئيس بما فيهم رامي مخلوف، قد ترافق مع بؤسهم، مما زاد في اغتراب الطبقة الحاكمة. وترك تخلي النظام عن الأيديولوجية البعثية فراغاً، سوف تملئهُ الأفكار الناقمة قريباً[2].

كان التحدي الاجتماعي والسياسي الأكثر أهمية على المدى الطويل الذي خلفته رئاسة حافظ الأسد، هو الانقسام الطائفي الذي لم يتم حله في المجتمع السوري، بين الأغلبية السنية من ناحية، والسلطة الطائفية. مثّل هذا الانقسام تحديًا مهمًا لنجاح رئاسة بشار لعدد من الأسباب، معظمها بسبب الطابع الأقلوي المتصور على نطاق واسع للنظام. كما رأينا سابقًا، تمكن حافظ الأسد من كسب دعم الأقليات الأخرى في سورية خارج قاعدته العلوية، التي استفادت من الإصلاح الزراعي في الريف والذي أفقر الوجهاء

[1] Flynt Leverett, **Inheriting Syria**: **Bashar's trial by fire**, (Washington: Brookings Institution Press, 2005), p 29.

[2] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 120.

السنة الحضريين وسلبهم أملاكهم كملاك غائبين، كما حصل أيضًا على الدعم السلبي على الأقل من السُّنة الريفيين، الذين استفادوا بالتبعية من السياسات الاقتصادية البعثية[1].

في المرحلة الأولى من حكم بشار وكاستجابة لمستبد لا يتمتع بالشرعية السياسية حاول تفادي أي تهديد خطير لحكمه بلا شك، بواسطة درء العناصر الخطيرة التي تهدف إلى تقويض نظامه السياسي. لايزال، الواقع يجسد حقيقة لا مفر منها عن المجتمع السوري ذي الأكثرية السنية، الآخذة في تعميق هويتها الإسلامية، بفعل عوامل سياسية واقتصادية تتجاوز الحدود السورية. كما أن القمع الأمني للمجتمع المحافظ، لم يغير الواقع الأساسي للانقسام الطائفي في سورية. وتعززت الانقسامات الطائفية من خلال الاتجاهات المستمرة في المجتمع السوري، إلى المحافظة المتزايدة في الأغلبية السنية. علاوة على ذلك، ومع تحول النظام إلى التحالف مع البرجوازية الجديدة الصاعدة، تهيأ الريف السني لخلق مناخ اجتماعي، أكثر ملاءمة من أوائل الثمانينيات، إلى عودة الإسلاميين.

لم يكن النزوع إلى التدين في المجتمع السني، في سورية وحدها، مع ثورة الاتصالات والإعلام الفضائي الذي لا يعترف بالحدود السياسية. هناك ما يدفع للاعتقاد، أن استمرار تعمق الهوية الإسلامية للسنة في سورية يؤكد أن تخفيف الانقسام الطائفي، من خلال نوع من التوهين للهوية الدينية، يظل التحدي الاجتماعي والسياسي الأهم الذي واجه بشار الأسد، وهو ما عمل على حله بوسائل شتى[2]، لعل أبرزها من خلال التحالف بين القصر الجمهوري والمنتجين الدراميين، الذي عمل على إشاعة ثقافة أكثر علمانية في المجتمع، سنأتي على شرحها في الفصل الأخير من هذا البحث. كما أدخل عاملاً جديداً أكثر خطورةً،

[1] Flynt Leverett, **Inheriting Syria**: **Bashar's trial by fire**, p 35.

[2] Flynt Leverett, **Inheriting Syria**: **Bashar's trial by fire**, p, 36.

عندما اضطر لفتح الباب لولوج التشيع الإيراني إلى المجتمعات السنية، كثمرة لتحالفه مع إيران، لمواجهة التدخل الأمريكي في المنطقة، وهذا بدوره حفّز الأفكار السلفية كرد فعل مباشر من داخل المجتمعات السنية.

وفي ذات الفترة الممتدة حتى عام 2011، جاءت إجراءات التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق لمصلحة الطبقة الحاكمة، لتؤكد تحول النظام عن التحالف مع الطبقات الدنيا الفلاحية، التي كانت تمثل قاعدته التقليدية منذ ما قبل وصول البعث إلى السلطة، لمصلحة تحالف جديد برجوازي مديني، مكون من الطبقة البرجوازية الغنية، التي شملت الضباط العلويين الكبار في الجيش والأمن، والعائلات العلوية المرتبطة بآل الأسد بروابط القرابة والمصاهرة، وبعض العائلات الغنية السنية. هذه العائلات وأبناء المسؤولين في الجيش والأمن الذين عاشوا في المدن الكبرى وتعلموا فيها وانقطعت أو كادت تنقطع روابطهم بالقرية، وارتبطت حياتهم بالمدينة أكثر. مستفيدين من عمليات الخصخصة الحكومية لبعض الصناعات التي تديرها الدولة، اشترى هؤلاء المصانع بثمن بخس أو حصلوا على تراخيص لفتح شركات جديدة، مثل شركات الهاتف المحمول، وشركات التأمين وشركات الطيران والبنوك الخاصة، حيث حاولت السياسات الحكومية تنشيط النمو الاقتصادي وربطت قادة الأعمال بالنظام. لكن سياسات التحرير الجديدة أدت إلى زيادة الفساد المنظم والواسع الانتشار. هذه الطبقة المكونة من الأثرياء الجدد نتيجة الفساد والمحسوبية، وبقايا من البرجوازية السنية التي تحالفت معهم طوعاً أو كرهاً، هي التي شكلت التحالف الجديد لقاعدة بشار السلطوية، وهكذا جرى تهميش حزب البعث، والمنظمات الشعبية والنقابية المرتبطة به، مثل اتحاد الفلاحين ونقابات العمال، والمنظمات الشبيهة التي لعبت دوراً بارزاً في المرحلة السابقة من زمن البعث. انحسار حزب البعث كقناة توظيف للنخبة وحرمانه من شبكات المحسوبية الخاصة به أدى إلى نزيف في الأعضاء، وإضعاف ارتباط النظام بالريف وتقليص تغلغله في الأحياء والقرى، وإهمال المناطق الريفية من خلال استراتيجية اقتصادية تتمحور حول المدن الكبرى، أدى إلى إفقار الفلاحين السنّة، وهيأ للانفجار الاجتماعي من

الريف والمدن المتوسطة والبلدات ذات الطابع الريفي. هذه الطبقة من رجال الاعمال الفاسدين والمرتبطين بالنظام مصلحياً ساهموا إلى حد كبير في دعمه مادياً والحد من حركة المدن الرئيسية عند اندلا ع الانتفاضة الشعبية عام 2011. في الوقت نفسه، ساهمت السياسات الاقتصادية الجديدة وتغير تحالفات النظام السلطوية ما بعد الشعبوية باتجاه الطبقات العليا، في إضعاف شعبيته في أوساط المجتمع العلوي في المناطق الريفية الفقيرة[1]. إلا أن عملية التسييس الطائفي التي يمارسها النظام، وعقدة الأقلية المزمنة، أبقت على الارتباط العضوي بالطائفة العلوية، وساهم النظام الذي دفع بهم إلى المواجهة العلنية ضد أغلبية الشعب السوري، في إبقاء حالة الشك في مستقبلهم والخوف من الانتقام. وبات معظم العلويين مقتنعين بأن المتطرفين السنة لديهم أتباع أقوياء، وأنهم يريدون الانتقام منهم عندما تسنح لهم الفرصة. وسيفعلون ذلك متى امتلكوا القوة في المستقبل، وسوف يعاني العلويون من مذابح تضاهي تلك التي حدثت في ظل الإمبراطورية العثمانية[2]. وبات واضحاً أن حشد الطائفة صار أكثر ارتباطًا بحالة الخوف الذي يشعر به هؤلاء من جيرانهم السّنة، بسبب قناعة معظم السوريين بطائفية النظام، بمعنى أنه نظام العلويين ومن أجلهم في المقام الأول. وهذه إحدى القناعات الراسخة والتي ساهم العلويون أنفسهم في ترسيخها، من خلال ممارساتهم وارتباطهم العميق بالسلطة وحضورهم غير المتوازن في أجهزتها القمعية. ذلك الحضور الذي جرى تعزيزه منذ انقلاب عام 1963، لكن وبالرغم من وجودهم في السلطة بصورة مميزة للغاية إلا أن الكثير منهم يخشى من عواقب هذا الدور. خوفاً من أن يضطروا لدفع ثمنه في يومٍ ما[3]. ولكن من المبالغة الادعاء

[1] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 121.

[2]Torstein Schiøtz Worren, **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria**, p 92.

[3]Torstein Schiøtz Worren, **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria**, 87.

بأن العلويين يعيشون في الخوف بشكل عام. وإنما هو شعور مختلط من التشكيك تجاه السنة، وانعدام الشعور بالأمن، لما قد يحدث في المستقبل إذا ما فقدوا السلطة، على الرغم من زيادة الانفتاح والتسامح في المجتمع السوري بشكل عام، إلا أن خوفهم من زيادة التدين لدى السنة، واحتمال سقوط النظام لسبب ما، واحتمال تعرضهم للانتقام[1] يزيد من تمسكهم بالنظام.

ورغم أن الكثير منهم كان يعتقد أن الطائفة ارتكبت خطئاً قاتلاً بتصدرها لأعمال القمع الوحشية باسم النظام في العقود الثلاثة الماضية، إلا أنهم ما لبثوا أن تورطوا في حرب وحشية باسم النظام مرة أخرى بعد اندلاع انتفاضة 2011 بسبب تشابك الطائفة مع أجهزة القمع (الجيش والأمن)، بطريقة تجعل من الصعب التمييز بين هذه الأجهزة والطائفة، واستمرار الدفع بهم إلى الخطوط الأمامية للمواجهة، وتحول الأجهزة الأمنية إلى أجهزة علوية بالكامل، وممارسات التعذيب والمجازر الوحشية، وبعضها مصور، التي ارتكبها عناصر من الطائفة العلوية تحت مظلة الأجهزة الأمنية، كل ذلك دفع للاعتقاد بأن الطائفة العلوية التي استولت على الدولة، تشن حرباً طائفية على غالبية الشعب السوري باسم الجيش والأمن.

ثانياً. فترة الانتفاضة الشعبية منذ عام 2011

كان اندلاع الانتفاضة السورية في القرى، والمدن المتوسطة، والبلدات الصغيرة، مؤشراً على انفجار المجتمعات السنية الريفية في وجه النظام. ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة، مزج الناس المظالم السياسية والطائفية، وكانت البداية من درعا، القاعدة السنية التقليدية للبعث سابقاً، متأثرةً، بثورات الربيع العربي في تونس ومصر. وكانت الشرارة الأولى عندما رد الأهالي على اعتقال النظام لأطفالهم بتوسيع المظاهرات، وردّت قوات الأمن بالقوة المفرطة، ورفض بشار محاسبتها. وهكذا انطلقت الشرارة التي سرعان ما انتشرت إلى

[1] Torstein Schiøtz Worren, **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria**, 91.

أماكن أخرى. في بانياس واللاذقية، وتحولت حمص إلى مركز للتمرد المستمر، وهي المدينة المختلطة دينيًا، حيث أدى تجاور الطوائف إلى تأجيج الصراع. كما امتدت الانتفاضة إلى حماة، معقل التدين السني التقليدية المستاءة من النظام، ودير الزور في الشرق، لتشمل معظم أنحاء البلاد، أصبحت المناسبة الرئيسية للتعبئة صلاة الجمعة، مع ظهور لجان المقاومة حول المساجد والأئمة، وقادة بالفطرة في أحيائهم، يأخذون زمام المبادرة في بعض الأحيان[1].

استمر النظام في الانخراط في استجابة انفصامية للاحتجاجات خلال عام 2011، مع استمراره في تقديم بعض التنازلات والإعلان عن إجراءات إصلاحية شكلية، استمر الجيش وقوات الأمن في تصعيد حملتهما القمعية في المدن السورية التي ضربتها المظاهرات. بالنسبة للمراقب الخارجي، قد يبدو هذا النهج متناقضًا ومؤشرًا على الانقسامات داخل النخبة الحاكمة حول كيفية الاستجابة للأزمة. إلا أنه من ناحية أخرى، يمكن اعتبارها سياسة مزدوجة تهدف إلى تخدير الحركة الاحتجاجية تمهيداً للإجهاز عليها، وعودة إلى أساليب المراوغة التي برع فيها حافظ الأسد في العقود السابقة، بالنظر إلى التاريخ القمعي لحكم آل الأسد. بموازاة ذلك استمر النظام في تصوير الانتفاضة على أنها مؤامرة أجنبية وعصابات مسلحة وإرهابيين إسلاميين ومخربين. ثم تحركت بشكل شبه كامل نحو رواية العصابات المسلحة المدعومة من أعداء سورية بأجنداتهم الخبيثة المعادية[2]. مع تأطير الصراع بشكل متزايد على أنه صراع علوي سني، ظهر المزيد من الرمزية العلوية العلنية والخطاب المعادي للسنّة، ولا سيما الانتقاص من المحتجين بوصفهم بالتكفيريين. في موازاة ذلك، تم ترسيخ الهوية العلوية في مؤسسات الدولة، وبدا العلويون غير قادرين على الانفصال عن النظام أو

[1] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 121.

[2] David W. Lesch, **Syria**: **the fall of the house of Assad**, (New Haven and London: Yale University Press, 2013), p 100.

تخيل سورية بدون الأسد، تبنى العلويون شعارات مثل "الأسد إلى الأبد" و" الأسد أو نحرق البلد". في موازاة ذلك تعمقت الهوية الإسلامية أكثر في أوساط السنة المنتفضين على النظام. وهكذا، نشأ الاستقطاب بين العلويين الذين يقاتلون باسم وشعار الدولة والانتفاضة الشعبية التي غلبت عليها المظاهر الإسلامية[1]. في ذات الوقت تسارعت عملية تطييف الدولة بمعنى علونتها واستعمل النظام التشكيلات المعلونة في قمعه للمدن والبلدات المنتفضة، وهكذا تم نشر الوحدات الأمنية والعسكرية الأكثر ولاءً، وهي المكونة كليًا أو في الغالب من العلويين. ونظرًا لكون معظم المتظاهرين من العرب السنة فقد خاف النظام، على الأرجح، من أن تنشق الوحدات العسكرية ذات الأغلبية السنية بشكل جماعي. وهذا بالطبع أضفى على المواجهات صبغة طائفية. وهكذا برزت الفرقة الرابعة المدرعة، إلى جانب الحرس الجمهوري لتتولى أعمال القمع بشكل رئيسي. وقد لعب ماهر الأسد دوراً مشابهاً لدور عمه رفعت في الثمانينات[2]. وهكذا ظهرت الدولة المعلونة في مواجهة الانتفاضة الشعبية بشكل علني ومباشر. بموازاة ذلك اتخذت عملية التعبئة والتسييس شكل التخويف من سيطرة السنة لضمان تماسك الطائفة العلوية خلف النخبة العسكرية والسياسية الحاكمة، وجرا التركيز في وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية على الطابع الإسلامي للانتفاضة والدعم السعودي المزعوم، وتقديم شهادات لأشخاص قيل إنهم من المحتجين الإرهابيين لتدعم الرواية الرسمية للمؤامرة الإخوانية. مع ذلك، ولأن مدح النظام هو ما يفعله السوريون بشكل افتراضي عند التحدث مع الآخرين لا يمكن معرفة حجم التأييد للنظام في أوساط العلويين. فقط أولئك الذين يصرحون بمعارضتهم وهم أقلية صغيرة في الطائفة يعبرون عن رغبتهم في أن يكون البديل علمانياً ويحافظ على مكتسباتهم التي حصلوا عليها في ظل النظام الحالي، بينما الكثير من أولئك المؤيدين بسبب من التسييس بالتخويف الشديد من البديل الذي يُصوّر

[1] Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 123.

[2] David W. Lesch, **Syria**: **the fall of the house of Assad**, p 104

دائماً على أنه سني متطرف، لا يرى بديلاً عن النظام الحالي أياً يكن شكله وطبيعته، ويبدو أن هؤلاء المؤيدين الصامتين للنظام يعتمدون في دعمهم السلبي على قلقهم مما يمكن أن يجلبه الوضع السياسي الجديد[1]. كل ذلك رغم سلمية الانتفاضة في الأشهر السبعة الأولى، ومحاولات التطمين التي قدمها الناشطون، وشعارات السلمية ووحدة الشعب السوري التي رفعها الناشطون على مدى أشهر دون جدوى، ثم بعد ذلك رغم كل المحاولات التي بذلتها المعارضة الليبرالية للتمييز بين النظام والطائفة العلوية، ورغم ضم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في الخارج لشخصيات معروفة من أبناء الطائفة العلوية، إلا أن كل هذه المحاولات لم تحقق هدفها في جذب الطائفة إلى الصف الوطني بعيداً عن النظام، ولذلك، رأى النظام أن فرصته في البقاء تتمثل في حشد الأقليات، لاسيما المسيحيين بمختلف طوائفهم، والدروز رغم تراجع تحالفهم مع العلويين منذ الستينات، وتعزيز تماسك قاعدته العلوية من خلال تصوير المعارضة على أنها إرهابية إسلامية متطرفة يجب قمعها بعنف.

وهكذا تأثرت طبقة طائفية بشكل خاص بتجنيد النظام واستخدم الميليشيات العلوية بشكل كبير[2]، وهي مجموعات شبه عسكرية أو ميليشيات علوية موالية للنظام، وهي عصابات إجرامية تقودها شخصيات من عائلة الأسد أو العائلات العلوية المرتبطة بها وعادة ما ترتدي ملابس مدنية ولكنها مسلحة جيدًا وتعمل على ما يبدو خارج قواعد أي قانون عسكري[3]. ويبدو أن هذه العصابات المعروفة محلياً بالشبيحة جزءً عضوياً من النظام وخارج أي أطر رسمية حكومية بل هي فوق الأجهزة الحكومية والعسكرية بما فيها الأمنية

[1] Torstein Schiøtz Worren, **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria**, p 97.

[2]Raymond Hinnebusch, "***Syria's Alawis and the Ba'ath Party***" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin, p 122.

[3] David W. Lesch, **Syria**: **the fall of the house of Assad**, p 104.

كما دلت على ذلك مناسبات عديدة[1]، وهذه السلطة ليست إلا من ارتباطها المباشر بأفراد من عائلة الأسد مثل فواز الأسد بن جميل الأسد وهلال الأسد وتوفيق الأسد المعروف بشيخ الجبل، وأسماء أخرى كثيرة معروفة جيداً في سورية. وهكذا تورطت الطائفة العلوية ليس فقط كجنود وضباط وموظفين رسميين في أجهزة الأمن والجيش وإنما كمجتمع أهلي، وإلى حدٍ كبير ارتبطت بهم الكثير من المجازر والخطف والتعذيب وأعمال العنف الوحشي الذي يتبعه الخوف من المحاسبة في حال سقوط النظام، ومن ثم المزيد من التورط، في حلقة بدا أنه من المستحيل الخروج منها.

[1] عرفت هذه العصابات منذ السبعينات بسلوكها الإجرامي وعملها في تجارة الممنوعات بجميع أنواعها من السجائر إلى المخدرات بطريقة مافياوية وتتحكم بشكل حصري بتهريب هذه المواد عبر الموانئ والحدود مع الدول المجاورة وتمارس أنشطتها بشكل علني مستفيدة من الغطاء الذي توفره شخصيات من عائلة الأسد، وترتبط هذه العصابات بقوة بالنظام الحالي، وتؤدي الكثير من الأدوار التي يكلفها بها بشكل مباشر وغير رسمي في مواجهة المجتمع السوري والشخصيات المعارضة. أنظر: محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 77.

الفصل الثاني: التطبيقات العملية للعلوية السياسية

المبحث الأول: علاقة العلوية السياسية بالسلطات الرسمية للدولة

المطلب الأول: المسار الموازي (السلطة الأمنية العسكرية المعلونة)

مع انقلاب الحركة التصحيحية عام 1970 سلكت السلطة مساراً موازياً لقنوات المؤسسات الحكومية الرسمية ومتحكماً فيها، هذا المسار السلطوي لم يبدأ مع وصول حافظ الأسد إلى الحكم على ما يبدو، وإنما بدأت بوادره مع نجاح انقلاب اللجنة العسكرية[1] عام 1963، وباتت اللجنة العسكرية هي المتحكم بكل شؤون الدولة[2]، حتى انقلاب 1966، ثم تحولت السلطة إلى القيادة القطرية لحزب البعث مع صلاح جديد[3] حتى انقلاب 1970. ولكن هذه المنهجية في الحكم تعمقت، واكتسبت بعداً جديداً في درجة تركيز السلطة وتهميش المؤسسات مع حافظ الأسد. لاحظ باتريك سيل Patrick Seale، بنية النظام الذي اعتمده حافظ الأسد، والتي اتّكأت دوماً على الشبكة الأمنية العسكرية، كانت القاعدة الصلبة في هذه المنظومة هي الأجهزة الأمنية، وهي الأساس المتين للنظام، ولذلك أقيمت على بنية تحتية من السيطرة، حيث العنصر الأساسي من الطائفة العلوية، المهيمنة على الشبكة كلها من القمة إلى القاعدة،

---

[1] اللجنة العسكرية التي نفذت انقلاب 8 آذار 1963 لم تكن هيئة حزبية رسمية في حزب البعث، بل أكثر من ذلك ظلت تمثل مجموعة سرية إلى ما بعد نجاح الانقلاب، وظلت غير خاضعة لقيادة الحزب بعد نجاح الانقلاب، ولم تدخل ضمن الأطر التنظيمية للحزب إلى عام 1965 عندما اعترف بها المؤتمر القومي الثامن وأعاد تنظيمها تحت القيادة القطرية باسم المكتب العسكري أنظر: منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 96-120-192. يؤكد سامي الجندي عدم خضوع اللجنة العسكرية للحزب، رغم محاولة منيف الرزاز إخضاعها لقيادة الحزب، بعد أن تولى القيادة القومية، قام بإلغاء اللجنة العسكرية وأسس مكتباً عسكرياً تابعاً للحزب، إلا أن التغيير من الناحية العملية تحول إلى تغيير لاسم اللجنة العسكرية فقط، ولم يستطع التدخل في شؤون الجيش، وظل الجهاز الحزبي أداة بيد ضباط الجيش. انظر: سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 153-154.

[2] كان البعد الطائفي العلوي قوياً في اللجنة العسكرية، وظهر بوضوح في الصراع بين صلاح جديد وأمين الحافظ، وبذلك كانت صفتا العسكرية والعلوية حاضرتين في اللجنة العسكرية، وزادت العلوية وضوحاً بعد التخلص من أمين الحافظ.

[3] كان صلاح جديد قد تخلى عن رتبته العسكرية، ومنصبه كقائد لأركان الجيش، وانتقل إلى القيادة القطرية لحزب البعث في عام 1965 كأمين قطري مساعد، وقام بنقل السلطة إلى القيادة القطرية بدعوى أن السلطات جميعاً ينبغي أن تكون بيد الحزب، أي بيد القيادة القطرية. أنظر: منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 151.

وهي القاعدة الحقيقية لسلطة الرئيس، ولا تدين بالولاء إلا له، وهو رئيسها الأعلى بدون منازع، وتشكل هذه البنية خطاً سلطوياً شديد التركيز والصرامة والضبط[1]. وتقف إلى جانب البنية الأمنية نخبة بريتورية[2] Praetorianiمن الضباط العلويين، الذين يترأسون أهم الوحدات العسكرية الحاسمة في الجيش، ويقود هذه المنظومة الرئيس العلوي وشبكته العائلية، بمنهج سلطاني مَلَكي[3]. وهذا المسار السلطوي هو الذي أطلقنا عليه لأغراض هذا البحث، اسم السلطة الأمنية العسكرية المعلونة. ويمكن ملاحظة هذا المسار السلطوي، في جميع مفاصل الدولة، سواء في العاصمة دمشق، حيث الوزارات والإدارات العامة، أو في المحافظات، ففي كل محافظة شُكلت لجنة أمنية ضمت رؤساء فروع الأجهزة الأمنية في المحافظة وبيدها جميع الصلاحيات، وكانت اللجنة قبل عام 2011 تجتمع أسبوعياً وتناقش جميع الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية وقضايا الأحزاب والجماعات الدينية والإدارة والموظفين، ضمن نطاق المحافظة، وتتخذ قراراتها وتتقاسم المسؤوليات وتنفذ القرارات. وبعد ذلك العام صارت اللجان تجتمع يومياً وتعمل على إخماد الانتفاضة الشعبية والثورة المسلحة[4]. وقد يخيل للمرء أن في سورية سلطتان بالمعنى السياسي، وهذا غير صحيح فالسلطة في حقيقتها موحدة وشديدة المركزية، وهي سلطة عسكرية في جوهرها، تفيض عن مركز واحد هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وهو رئيس الشبكة العسكرية الأمنية المعلونة، وتجسدها الأجهزة الأمنية الموجودة وجوداً تحكمياً، داخل مؤسسات الدولة والمجتمع والمنظمات الشعبية والحزب[5].

---

[1] باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، الطبعة العاشرة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص 285.

[2] الحرس البريتوري فرق عسكرية رومانية عُرفت منذ عهد الجمهورية، ثم تطورت في عهد الإمبراطورية لتتحول إلى طبقة عسكرية سياسية.

[3] Eyal Zisser, "**Syria**", in Elections in Asia and the Pacific A Data Handbook: volume I The Middle East, Central Asia and South Asia , ed. Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann (Oxford and New York: Oxford University Press, 2004),p 215.

[4] مجموعة باحثين، **التغيير الأمني في سورية**، تحرير معن طلاع، (اسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص 166-167.

[5] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 45.

فالسلطة الحقيقية إذاً، ليست بيد الحكومة أو رئيس مجلس الوزراء أو مجلس الشعب وليست سلطة حزب البعث، الذي يوصف رسمياً بالحزب الحاكم[1]، فمسار السلطة الموازي، ليس في حقيقته سوى وجود سلطة عسكرية أمنية، يباشرها رئيس يقود شبكة من الضباط العسكريين العلويين قادة التشكيلات الحاسمة في الجيش، والأجهزة الأمنية المعلونة المتغلغلة في أدق تفاصيل المجتمع والإدارة. بوجود مؤسسات حكومية رسمية، تضم الوزارات والإدارة والمؤسسات العامة ومجلس الشعب في العاصمة، ومجالس المدن وحكام المحافظات (المحافظين)، وحزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وهذه المؤسسات تضم أفراداً من مختلف المكونات. والعلاقة بين السلطة الأمنية العسكرية، والمؤسسات الحكومية الرسمية ليست قائمة على المساواة أو الندية، أو الدستور والقوانين، وإنما هي علاقة تحكم وسيطرة من الأولى على الثانية، وتغطية من الثانية للأولى، فجميع المؤسسات الرسمية والحكومية لها وظائف تهدف إلى تسهيل أنشطة السلطة الأمنية العسكرية والتغطية على وجودها وإظهار الدولة السورية بوجهٍ رسميٍّ مغايرٍ لحقيقتها[2]. ولكن لابد من كلمة في هذا السياق هي:

– إن أهم ما يميز قيادة حافظ، في هذه المنظومة، أنه جمع في يده جميع خيوط السلطة الأمنية، والحكومية، وجعل من نفسه سلطةً متفردة فوق جميع السلطات، وحاكماً عليها وحكماً فصلاً لا تُناقش أحكامهُ ولا تُرد.

– كما أنه جعل من شخصه، ذاتاً بعيدةً عن النقد، إذ أن جزاء ذلك الموت دون ريب.[3]

---

[1] بعض مسؤولي الحزب امتلكوا سلطة كبيرة، إلا أن هذه السلطة مصدرها ليس الحزب وإنما الانتماء الطائفي، يمكن الإشارة إلى شخصيات امتلكت نفوذاً كبيراً مثل عز الدين ناصر عضو القيادة القطرية ورئيس اتحاد العمال، ومحمد حيدر الذي شغل منصب عضو القيادة القطرية في الثمانينات ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وسليم ياسين الذي جاء بعد حيدر في ذات المناصب أيضاً، وكل من هؤلاء ينتمي إلى الطائفة العلوية ويرتبط بشبكة من الأقارب من الضباط الأمنيين والعسكريين العلويين.

[2] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 44 – 45.

[3] كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، مرجع سابق ص 83.

– جعل من نفسه المصدر لجميع السلطات، فكل سلطة تستمد قوتها وشرعيتها من سلطته، ومن ولائها له، وهذا ينطبق على جميع أصحاب الرتب والمناصب العليا على السواء، في جميع الأجهزة الحكومية والعسكرية والحزبية، ولذلك فإن قوة هؤلاء مستمدة من ولائهم له، وبمقدار رضاه عنهم، ويستطيع التصرف بكل واحد من أعوانه ومندوبيه العسكريين والأمنيين والمدنيين، الحكوميين والحزبيين كما يشاء، ولم يقدر أي من هؤلاء على بناء قاعدة سلطة شخصية بمعزل عن سلطته، رغم أن بعضهم قضى فترة طويلة في منصبهِ كوزير الدفاع مصطفى طلاس، ووزير الخارجية ثم نائب الرئيس عبد الحليم خدام، ومحمود الزعبي وعبد الله الأحمر.

– الميزة النسبية الأكبر كانت من نصيب الأجهزة الأمنية، التي تمتعت بالامتياز الأعظم كأجهزة، باعتبارها تمثل التجسيد الفعلي لسلطته، فهي والرئيس وجهين لعملة واحدة، ولذلك مثلت الأجهزة الأمنية سلطة ومكانة الرئيس الكلّية القدرة، بلا ريب ولا لبس، وسلطة ومكانة الطائفة العلوية الثقيلة الوطأة بلا ريب ولا لبس. وامتلك كبار الضباط العلويون قاعد سلطة شخصية، بحكم روابط القرابة العشائرية والطائفية، وكونوا شبكات نفوذ قوية داخل الجيش والأمن. وكان حافظ الأسد قد انتهى منذ عقد الثمانينات إلى أشبه بالعزلة التي عززت من الرهبة وعدم الارتياح من جانب موظفيه، فلم يعد يرأس الاجتماعات ولا يقابل الوزراء وكبار المسؤولين شخصياً، ولم يعد يحضر بانتظام إلى مكتبه في القصر الجمهورية، وصارت وسيلته المفضلة للحكم هي الهاتف وصار على رئيس الوزراء وكبار قادة الجيش أن يتلقوا تعليماتهم عبر سكرتيره الخاص[1]. ولذلك يحاول بحثنا هذا، بذل الجهد، للكشف عن وجود سلطة أمنية عسكرية معلونة، قائمة برأسها،

[1] باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 554_ 555.

مكتفية بذاتها، مكتملة الأركان، لها مسارها الموازي، في التشريع والتنفيذ والقضاء، مستبطنة في رداء الدولة الرسمية، ومتحكمة بحركتها.

الفرع الأول: بنية السلطة الأمنية العسكرية

تشكلت القيادة العسكرية الأمنية، بعد انقلاب 1970، من النخبة التي جاءت من البيروقراطية العسكرية والحزبية ذات الطابع الطائفي والعصاباتي، حملت على عاتقها صفاً عريضاً من المصالح الشعبوية المناطقية الريفية، التي هدفت أساساً وحقيقة إلى التغيير الجذري، وهو الهدف السياسي الذي ظهرت نتائجه فعلاً منذ عقد التسعينات[1]. واستفاد حافظ الأسد، في صياغة نظامه، من مصدرين رئيسيين، أحدهما تقليدي من التراث السلطاني العتيق[2] الذي يستمد قوته من العصبية، عصبية العشيرة، الطائفة، العائلة، والثاني مصدر حداثي بلون يساري انعكس في شكل الحزب والأيديولوجيا القومية اليسارية الاشتراكية. أدى التزاوج بين هذين المنهجين إلى ولادة سلطة ذات مظهر حداثي ومضمون تقليدي، تشد أوتادها أذرع أمنية من كل جانب. وباستيلائه على الحكم، نجح في إلغاء السياسة ومنع المجتمع من ممارسة أي نشاط سياسي، وفتح المجال لاستيعاب العناصر والفاعليات السياسية الاجتماعية في أجهزة السلطة بشكل انتقائي[3]. ثم ما لبثت أن تصاعدت المظاهر الملكية[4]، منذ منتصف السبعينات، ولم تعد رغبة توريث الحكم سراً، وبدأت مظاهر التعظيم وعبادة الشخصية، وبدأ انحطاط الحزب، بعد أن تهافتت مؤسسات الدولة الرسمية، لمصلحة السلطة العائلية، والعصائبية العسكرية العلوية الملتفة حولها[5]. وهكذا، بنى حافظ الأسد نظامه على أساس

---

[1] رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، مرجع سابق، ص 484.

[2] يسمي ابن خلدون هذا النوع من السلطة بالملك الطبيعي. انظر، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مرجع سابق، ص 365.

[3] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 56.

[4] رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، مرجع سابق، ص 45.

[5] رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، مرجع سابق، ص 484.

مركزية الجيش والأمن في الدولة، تحت قشرة الأيديولوجيا القومية البعثية، ولذلك كانت السلطة الحقيقية بيد هذين الجهازين، ويمكن ملاحظة أن الأجهزة الأمنية شهدت ثورة حقيقية من ناحية حجم ملاكها البشري[1] والمادي، كما استفادت من الخبرات الأوربية الشرقية، خاصة ألمانيا الشرقية، في تنظيمها وتدريبها، حيث يعتقد أن العديد من ضباط وزارة أمن الدولة الألمانية، المعروف اختصاراً "شتازي" قد أشرفوا على هندسة أجهزة الأمن السورية[2]، ونقلوا إليها الكثير من خبرتهم الرهيبة، ولذلك جاءت الأجهزة السورية تحمل الكثير من ملامح جهاز المخابرات الألماني الشرقي، ويمكن ملاحظة التشابه بين المخابرات السورية و"شتازي" من وجوه كثيرة أهمها:

- تركيز الأجهزة الأمنية السورية، في التجسس على السوريين.

- الانتشار الجغرافي الواسع على مستوى الوحدات الادارية الكبيرة والصغيرة.

- مراقبة جميع الأنشطة السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية.

- الاعتماد بشكل كبير على فئة "المتعاون غير الرسمي" وهي فئة من المتعاونين مع الجهاز الأمني من خارج ملاك الجهاز، يعملون على تقديم المعلومات لعنصر الأمن عن أصدقائهم أو زملائهم في العمل

[1] بلغ عدد موظفي الأمن 65 ألفاً حتى عام 2004، بما يعادل عنصر مخابرات لكل 153 مواطن بالغ وهي من أعلى النسب في العالم. أنظر:

Radwan Ziadeh, **power and policy in Syria**: **The Intelligence Services**, **Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East**, (London and New York, I.B.Tauris, 2011), p 23-24.

[2] John C. Schmeidel, **Stasi Shield and Sword of the Party**, **First published**, (London and New York: Routledge, 2008), p 153.

أو الدراسة أو جيرانهم أو حتى أقربائهم، وكم كان لهذه الفئة من دور تخريبي في العلاقات الاجتماعية، وكم دمرت في حياة ومستقبل أُسَر وأشخاص[1].

– مراقبة كل جهاز أمني من الأجهزة الرئيسية الأربعة للأجهزة الأخرى.

وبذات الشكل الذي كانت تعمل به وزارة أمن الدولة الألمانية " شتازي"، تشكل المنظومة الأمنية سلطة موازية للمؤسسات الرسمية، تمتد من رئاسة الجمهورية، حيث القائد العام للجيش والأجهزة الأمنية، الذي يحمل الرتبة العسكرية الأعلى، لتتفرع عبر الوزارات والإدارات العامة والحكومية والجامعات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية، والتشكيلات العسكرية[2]. تمارس هذه المنظومة سلطة مباشرة فعلية مكتفية بذاتها، غير مقيدة بسلطة أخرى من خارجها من أي نوع كان، لا يحدها إلا أوامر قادتها. ويمارس القائد العام، رئيس الجمهورية سلطة مباشرة وفعلية بواسطة المنظومة الأمنية في جميع مناحي الحياة، ويستطيع التدخل مباشرة عبر أوامر عسكرية غير معلنة وغير رسمية، في جميع القضايا، وفي أي وقت، وفي أي مكان ضمن حدود الجمهورية، وبذلك تجسد المنظومة الأمنية السلطة الحقيقية غير المحدودة لرئيس الشبكة الأمنية العسكرية المستولي على رئاسة الجمهورية، ويشرف أيضاً على المنظومة العسكرية والأمنية بدقة، ويتحكم بها بشكل غير مقيد، بوصفهِ رئيسها الأعلى والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، وبذلك تستطيع السلطة الأمنية العسكرية أن تبقى سليمة وتمارس جميع مهامها بمعزل عن الحكومة والبرلمان وجميع أجهزة الدولة الرسمية، ودون أن تتأثر بأي من مؤسساتها. والسلطة الأمنية العسكرية لها عدد من الصفات، فهي:

. سلطة طائفية.

[1] Jens Gieseke and David Burnett, **the History of the Stasi_ East Germany's Secret Police**, **1945–1990** (New York: Berghahn Books, 2014), p 77.

[2] John C. Schmeidel, **Stasi Shield and Sword of the Party**, p 79.

– وهي شاملة وغير محدودة تطال مختلف مناشط الحياة العامة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

– تستمد قوتها من انتشارها فهي تخترق المجتمع والدولة، الإدارة والجيش رأسياً وأفقياً، وجودها في قاع المجتمع يماثل وجودها في قمة مؤسسات الدولة الرسمية.

– كلية القدرة لا تستند إلى الدستور ولا تتقيد بالقانون.

– ذات طابع تسلطي فعلي أدى إلى انحطاط مؤسسات الدولة الدستورية، وتهميش دورها وفاعليتها وأهميتها في حياة الفرد والمجتمع معاً. ولذلك كانت المؤسسة الأمنية ذات أهمية بالغة في بنية الدولة السورية في ظل العلوية السياسية، لقد منح حافظ الأسد المؤسسة الأمنية عناية بالغة، وهكذا، أُريد لها أن تجسد إلى جانب الجيش، المعقل الرئيسي للسلطة كما أنها المعقل الرئيسي للطائفة العلوية داخل الدولة، حيث اعتمد حافظ الأسد قاعدة التوازنات العشائرية والعائلية العلوية داخل الجيش والأمن[1]. وتتصف الشبكة الأمنية بالتعقيد والتداخل الوظيفي المقصود، والتركيب، وتنقسم إلى أربعة أجهزة أمنية رئيسية، ووحدات عسكرية ذات طبيعة عسكرية أمنية ولذلك لابد من التعرف على هيكلية الشبكة الأمنية العسكرية[2]. ومما يلاحظ عند البحث في هيكلية كل جهاز أمني، استقلاله واكتفائه بذاته من حيث الأقسام والفروع التي يتكون منها، ففي كل واحد من الأجهزة الأربعة يمكن أن نلاحظ فروعاً للتحقيق والمعلومات والعمليات والمداهمة والدوريات إضافة إلى الفروع التابعة له في المحافظات، كما يلاحظ أيضاً تكرار ذات البنية في كل محافظة لكل جهاز، ولذلك فالفروع في المحافظات تأخذ ذات الصورة التنظيمية والوظيفية التي تتكون منها

[1] المرصد الاستراتيجي، **سورية: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019**، ص 4.
تاريخ الوصول 11. 10 . 2022
https://strategy-watch.com/research-and-studies/syria-engines-internal-conflict-military-mechanisms/

[2] Radwan Ziadeh, **power and policy in Syria**: **The Intelligence Services**, **Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East**, p 23.

الإدارة المركزية للجهاز ولكن بصورة مصغرة. كما يلاحظ أيضاً توجيه معظم أنشطة الأجهزة إلى داخل البلاد.

أولاً–الأجهزة الأمنية

1 –مكتب الأمن الوطني

ظل يعمل باسم مكتب الأمن القومي منذ عام 1966، ويتبع للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي حتى عام 2009 عندما قام بشار بإلغائه وإحداث مكتب الأمن الوطني الذي يتبع لرئيس الجمهورية مباشرة، بعد أن ضاق ذرعاً بصراعات قادة الأجهزة الأمنية[1]، مهمة مكتب الأمن الوطني قيادة وتوجيه مختلف الأجهزة الأمنية والتنسيق فيما بينها، كما أنه يمثل حلقة الوصل بينها وبين رئيس الجمهورية[2]. على الرغم من وجود اتصال مباشر بين الرئيس ورئيس كل جهاز، بل بين الرئيس ورؤساء بعض الفروع داخل الجهاز الواحد كما سنرى.

2 –إدارة المخابرات العامة (الأمن العام)

تأسست بالمرسوم التشريعي رقم 14 لعام 1969 وكانت تسمى إدارة أمن الدولة، وتتكون على المستوى المركزي في العاصمة من عدة فروع متخصصة، وتعتبر هذه الإدارة الجهاز الأمني الرئيسي الذي يفرض نفوذه على أجهزة الدولة المدنية والمواطنين المدنيين ويتداخل نشاط المخابرات العامة إلى حدٍ كبير مع أنشطة شعبة الأمن السياسي التي تراقب ذات القطاعات، كما تمارس نشاطاً استخبارياً خارجياً أيضاً، تولى

---

[1] المرصد الاستراتيجي، **سورية: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019**، ص 5.
تاريخ الوصول 11. 10 . 2022
https://strategy-watch.com/research-and-studies/syria-engines-internal-conflict-military-mechanisms/

[2] ابراهيم القاسم، **الأجهزة الأمنية ودورها في مفاصل الحياة في سورية**، حكاية ما انحكت، تاريخ الوصول، 15. 10. 2022
https://bit.ly/3w2XxM6.

قيادة هذه الإدارة منذ الثمانينات اللواء فؤاد عبسي وهو من الطائفة العلوية[1]، وأهم الفروع المركزية المتخصصة في إدارة المخابرات العامة[2]:

الفرع 255 وظيفته جمع المعلومات حول القطاعات السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية، وتنسيقها وتحليلها وتحديثها والاستفادة منها، ويتلقى هذا الفرع التقارير من الفروع الأخرى ومن فروع الإدارة في المحافظات.

الفرع 295 الخاص بمكافحة الإرهاب، ويعمل هذا الفرع على متابعة الجماعات الدينية والأحزاب السياسية، التي يعتبرها إرهابية، ويقوم بتدريب وتأهيل عناصره على عمليات الخطف والقتل والاغتيال، واختراق الجماعات وتوظيفها لخدمة أهدافه، ويقع مركزه الرئيسي في منطقة نجها في ريف دمشق.

الفرع 300 الخاص بمكافحة التجسس، ويتولى متابعة الأجانب والسوريين الذين يتصلون بأطراف أجنبية، والإدارات والشركات الحكومية والخاصة التي تتعامل مع أطراف خارجية، كما تربطه علاقة بشركة الاتصالات الخاصة سيرياتيل ويقوم بالتجسس على اتصالات المواطنين.

الفرع 285 وهو فرع التحقيق الخاص بالإدارة، ويتولى التحقيق واستخراج المعلومات من الموقوفين المحالين إليه من باقي الفروع ومن فروع المحافظات، واستدعاء والتحقيق مع الأشخاص الذين رفعت بحقهم تقارير أمنية ومعلومات، من المصادر والعملاء.

---

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨ –٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص 488.

[2] معن طلاع، **الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ص 11–12. تاريخ الوصول 30.9.2022
https://goo.gl/HmNjzA

الفرع الداخلي 251 وهو الفرع الذي يتدخل في تعيين موظفي الدولة وفروع حزب البعث والجامعات، وغرف التجارة والإعلام والفنانين والفنانات والملاهي، ويتولى وظيفة التصدي للمخابرات الأجنبية، وحماية دمشق وريفها بشكل خاص. تولى هذا الفرع لفترة طويلة رجل المخابرات العلوي النافذ بهجت سليمان.

الفرع 279 يتولى هذا الفرع متابعة المواطنين السوريين في الخارج وجمع المعلومات عن أنشطتهم وعلاقاتهم، وإدارة الأنشطة الاستخبارية الخارجية في السفارات والقنصليات، ومراقبة المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع أطراف خارجية إضافة إلى التحقيق في جميع المعلومات التي ترد من مصدر خارجي أو تلك التي ترتبط بعمل وزارة الخارجية.

هذه أهم الفروع المركزية لإدارة المخابرات العامة، وهناك فروع أخرى خدمية أو إدارية، كالفرع 111 الذي يتولى تنسيق الملفات التي يشرف عليها مدير الإدارة، بشكل مباشر وتنسيق التقارير التي ترد من فروع المحافظات ويتدخل في أعمالها. والفرع 280 الذي يتولى تقديم الخدمات الفنية للإدارة وفروعها في المحافظات، التنصت، المراقبة، الانترنت، التشفير، ويحتوي على أقسام عديدة في التخصصات الهندسية التقنية والإلكترونية والكهربائية والبريدية، والحاسوبية، ومن الفروع الخدمية أيضاً فرع التدريب رقم 290 الذي يتولى رفع كفاءة عناصر وضباط الإدارة، عسكرياً وأمنياً وتقنياً، ويمدها بكفاءات جديدة في مختلف التخصصات.

3 –شعبة الأمن العسكري (المخابرات العسكرية)

تتبع هذه الإدارة الأمنية الاستخبارية لوزارة الدفاع من الناحية الإدارية، بينما تمارس وظائفها بشكل مستقل تماماً عن الوزارة فهي لا تخضع لتوجيه أو قيادة وزير الدفاع، على العكس من ذلك تخضع وزارة

الدفاع وكافة وحدات الجيش لضبطها ومراقبتها. وكانت قد أنشأت للمحافظة على أمن الوحدات والحدود والضباط والمنشآت العسكرية. تعود المخابرات العسكرية بتأسيسها إلى عهد الانتداب في عام 1945 باسم المكتب الثاني ثم استمرت بالعمل بهذا الاسم طول عهد الاستقلال إلى عام 1969 عندما أعيدت هيكلة الجهاز وتسميته، تولت جهاز المخابرات العسكرية شخصيات هامة طول تاريخه، يمكن ذكر العقيد عبد الحميد السراج الرجل القوي في فترة الخمسينات، وفي فترة البعث سيطر صلاح جديد على الجهاز من موقعه في القيادة القطرية لحزب البعث بواسطة العقيد عبد الكريم الجندي، الذي مثّل مقتله في أواخر عام 1969 إيذاناً بسقوط سلطة صلاح جديد على يد حافظ الأسد، وهيمن العلويون على الجهاز منذ عهد صلاح جديد وتعززت الهيمنة في زمن حافظ الأسد حتى غدت شبه تامة جنوداً وضباطاً وموظفين، واكتسبت طابعاً عائلياً وعشائرياً علوياً ومن أهم الشخصيات التي تولت قيادة الجهاز زمن حافظ الأسد وابنه يمكن ذكر علي دوبا الذي ترأس الجهاز حتى عام 1999 ثم حسن خليل حتى عام 2005 وآصف شوكت حتى عام 2009 ويقود الشعبة حالياً اللواء كفاح ملحم منذ عام 2019 رافق ذلك تاريخ من الوحشية والتسلط على المجتمع والجيش[1]. وتتألف من عدد من الفروع التي تكوّن هيكلية الشعبة وتساعد في أداء وظائفها وأهمها[2]:

[1] Andrew Rathmell, Syria's Intelligence Services: Origins and Development, The journal of conflict studies, date of arrival, 9. 10. 2022
https://web.archive.org/web/20110918123214/http://www.lib.unb.ca/Texts/JCS/bin/get.cgi?directory=J97/articles/&filename=RATHMELLwp1.htm#1

[2] معن طلاع، **الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي**، مرجع سابق، ص 13-14. تاريخ الوصول 30.9.2022
https://goo.gl/HmNjzA

فرع المعلومات: وهو الفرع المكلف بجمع المعلومات التي تهم المخابرات العسكرية وتوسعت أنشطته إلى الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والأنشطة الإعلامية بكافة أقسامها بما فيها الانترنت، والجمعيات بأنواعها.

فرع فلسطين أو الفرع 235: وهو أشهر الفروع ومن أكثرها وحشية أنشأ هذا الفرع بدايةً ليتخصص بمواجهة الأنشطة الإسرائيلية ومراقبة الجماعات الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين على الأرض السورية، إلا أنه توسع كثيراً، وبات يمارس وظائف جهاز أمني قائم بذاته، الأحزاب السياسية، الجماعات الإسلامية، مكافحة الإرهاب، مراقبة المساجد والخطباء والدعاة، والاختراق والتوجيه والتحكم. وهو من أسوأ الفروع في ممارسة التعذيب والإخفاء القسري والإعدام دون محاكمة.

الفرع 293 أو فرع شؤون الضباط، ويمارس أعمال مراقبة وتقييم الضباط وله دور كبير في قرارات النقل والعزل والترقية والتنسيب. ولهذا الفرع تأثير كبير على الحياة المهنية للضباط، وهو الفرع المسؤول عن هندسة التركيبة الطائفية والعشائرية في الجيش، ويمكنه الاتصال مباشرة برئيس الجمهورية.

الفرع 294 أو فرع أمن القوات: ويتحكم بتحركات كافة صنوف القوات عدا الجوية والدفاع الجوي، ويرتبط به ضباط أمن الوحدات، ويراقب استعداد التشكيلات وولائها، وسلامة المنشآت، لذلك يلعب هذا الفرع دوراً مهماً في توجيه الأنشطة العسكرية، ويتحمل المسؤولية التنفيذية لأوامر الرئيس العسكرية.

الفرع 248 أو فرع التحقيق العسكري: وهو الذراع الرئيسية للجهاز المتخصصة في التحقيق والاستجواب وتُرتكب في أقبيته أشد أنواع الانتهاكات مع غياب أي محاسبة أو رقابة.

الفرع 215 أو فرع المداهمة: وهو الفرع المتخصص بأعمال الاقتحام وإلقاء القبض والخطف والاغتيال وفض الاستعصاءات.

فرع الدوريات: يتولى تسيير دوريات المراقبة والضبط والسيطرة على الطرقات العامة والأماكن المضطربة وإحضار المطلوبين أو الفارين. هذه أهم فروع جهاز المخابرات العسكرية (شعبة الأمن العسكري) وترفدها فروع أخرى ذات طابع فني وخدمي تخصصي مثل الفرع 291 أو الفرع الإداري ويتولى أعمال الديوان وشؤون العاملين في الجهاز والذاتية وكافة الشؤون الوظيفية والتنظيمية. والفرع 225 أو فرع الاتصالات الذي يراقب كافة الاتصالات السلكية واللاسلكية ويؤمن خدمات الاتصالات للجهاز. والفرع 211 أو فرع الإشارة الذي يراقب شبكات الاتصال الخاصة بالجيش ويتولى أعمال التشفير. وفرع الحاسب الآلي: يؤمن خدمات الكمبيوتر والانترنت ويراقب الانترنت وأنشطة وسائل التواصل الاجتماعي ويتولى وظيفة حجب المواقع الإلكترونية المصنفة كمواقع معادية. وتعمل إلى جانب الإدارة المركزية فروع المحافظات التي تعتبر صورة مصغرة عنها.

4 –إدارة مخابرات القوى الجوية

تم إحداث هذه الإدارة في فترة الصراع على السلطة بين وزير الدفاع حافظ الأسد والأمين القطري المساعد صلاح جديد، عندما كان الأخير يسيطر على أجهزة المخابرات والمنظمات الشعبية التابعة للحزب، قام حافظ الأسد بإحداث هذه الإدارة في عام 1968 وربطها به شخصياً وجعلها تابعة إدارياً ومالياً لوزارة الدفاع التي يرأسها. قادت المخابرات الجوية حملات الجيش والأمن في أحداث الثمانينات[1]، وظلت تتمتع بعناية خاصة وتوكل إليها معظم المهام الحساسة داخلياً وخارجياً وتكاد تتكون بجميع عناصرها وضباطها

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨ –٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص 492.

من أبناء الطائفة العلوية، وكان يرأسها اللواء محمد الخولي، الذي شارك بتأسيسها، وظل مكتبه داخل القصر منذ أن تولى حافظ الأسد منصب رئيس الجمهورية وحتى فضيحة مطار هيثرو عام 1986 عندما اتهمت بريطانيا الخولي بالمسؤولية عن محاولة عملائه تفجير طائرة إسرائيلية، حيث تم تحجيمه على أثر ذلك ثم إبعاده في نهاية عام 1987.[1] وتتكون الإدارة من[2]:

فرع المعلومات: ويهتم بجمع المعلومات لصالح الجهاز ومراقبة الإعلام، والإنترنت، ويحتوي على عدد من الأقسام تختص بالأديان والأحزاب السياسية، والجماعات الإسلامية وهو الخزان الرئيسي للمعلومات التي يحتاجها الجهاز.

فرع العمليات: ويهتم بتنفيذ العمليات داخلياً وله أنشطة خارجية، وينتشر عملائه في مكاتب الطيران السورية وينسق مع فرع المطار عند الحاجة إلى تأمين الرئيس في تنقلاته الخارجية.

فرع التحقيق: يشابه عمله عمل فروع التحقيق في المخابرات العامة والأمن العسكري.

فرع المطار: وهو المسؤول عن تقديم الحماية للرئيس أثناء تنقلاته الخارجية، وهو مسؤول عن أمن المطار والطائرات الرئاسية، ومقره الرئيسي في مطار المزة.

فرع العمليات الخاصة: يختص بتنفيذ العمليات النوعية وتتوزع مجموعاته على معظم المحافظات، وينفذ مهامه بالاستفادة من جميع المرافق العسكرية والمطارات. إضافة إلى ست فروع إقليمية تقع في المحافظات.

---

[1] باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 779.

[2] ابراهيم القاسم، **الأجهزة الأمنية ودورها في مفاصل الحياة في سورية**، حكاية ما انحكت، تاريخ الوصول، 15. 10. 2022 https://bit.ly/3w2XxM6.

5 –شعبة الأمن السياسي

تتبع إدارياً ومالياً لوزارة الداخلية، إلا أنها مستقلة عنها وظيفياً، ومرتبطة بمكتب الأمن الوطني (القومي سابقاً)، شأن باقي دوائر المخابرات، ولها ارتباط برئيس الجمهورية، وفي الواقع تراقب شعبة الأمن السياسي وزارة الداخلية وليس العكس وهي بذلك تعتبر إدارةً مستقلة. ومن الملاحظ أيضاً الانتشار الواسع لفروع هذه الشعبة التي تغطي كامل البلاد، وهي إدارة متكاملة تحتوي على كافة الاختصاصات الاستخبارية الموجودة في الدوائر الأخرى، يتم انتداب ضباط شعبة الأمن السياسي من وزارة الداخلية، ويُعين رئيس الشعبة بمرسوم، ويكون عادةً من الضباط الأمنيين أو العسكريين، وتنشط هذه الشعبة على وجه الخصوص في مراقبة النشاط السياسي والشخصيات السياسية ترأسها أحمد سعيد صالح ثم عدنان بدر الحسن[1]، ويبدو أن نسبة العلويين في هذه الشعبة أقل منها في دوائر المخابرات الأخرى إلا أنهم يتولون المفاصل والمراكز القيادية فيها شأن غيرها. وتتكون الشعبة من عدد من الفروع المركزية إضافة إلى الفروع الإقليمية في المحافظات. وأهم الفروع المركزية[2]:

فرع المعلومات: يتضمن أقساماً عديدة، ويلعب ذات الدور الذي يمارسه فرع المعلومات في الأجهزة الأخرى، ويحتوي على قاعدة معلومات كبيرة تغطي مختلف القضايا المتصلة بحياة المواطنين، ويراقب الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، ووسائل الإعلام المختلفة بأنواعها.

فرع الأحزاب والهيئات: ويراقب جميع الأحزاب بما فيها حزب البعث، كما يراقب الجماعات الدينية، والمساجد والمعاهد الشرعية، ودروس المساجد، والخطباء والأئمة، ويمنح التراخيص لهؤلاء، كما يراقب

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨ –٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص 487.

[2] معن طلاع، **الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي**، مرجع سابق، ص 16-17. تاريخ الوصول 30.9.2022 https://goo.gl/HmNjzA

الكنائس وجميع المعابد والأديان، وإن كان تركيزه الأكبر عادةً على الأنشطة الدينية الإسلامية، كما يرصد جميع الفعاليات والمؤتمرات بمختلف أنواعها، ويقدم دراساته بشأن الاشخاص والفعاليات والكيانات.

فرع التحقيق: يحتوي الجهاز على فرع خاص به للتحقيق، حيث يقوم باستجواب الموقوفين المحالين إليه من فروعه المركزية ومن المحافظات كافة، ويمارس دور فروع التحقيق في أجهزة المخابرات الأخرى.

فرع الشؤون العربية والأجنبية: على الرغم من اقتصار أنشطة شعبة الأمن السياسي على الأنشطة داخل البلاد، إلا أنها تتولى مراقبة المواطنين العرب والأجانب المقيمين في البلاد، وتقوم بمنح تراخيص الإقامة، ومنح الموافقات على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء.

فرع الأمن الاقتصادي: يتولى مراقبة الوضع الاقتصادي وشركات القطاعين العام والخاص، وإعداد الدراسات الاستخبارية عن رجال الأعمال والأنشطة الاقتصادية، كما يراقب دوائر الدولة ويحتفظ بملفات ودراسات أمنية عن الموظفين في الدولة، تتضمن الكثير من المعلومات الشخصية والعائلية والتوجهات السياسية، والفكرية، والدينية، والأخلاقية والتدين، والثروات الشخصية.

فرع الدوريات: يتولى أعمال الاقتحام والمداهمة ومراقبة الأماكن الهامة في العاصمة وريفها واعتقال المطلوبين.

هذه أهم الفروع المركزية لشعبة الأمن السياسي وتدعمها العديد من الفروع الفنية والتنظيمية، مثل فرع أمن الشرطة، الذي يحتوي على ملفات جميع موظفي وعناصر الجهاز ووزارة الداخلية، وفرع الديوان، الذي يتولى أعمال إرسال واستقبال المراسلات مع الفروع الأخرى والجهات العامة. وفرع المركبات الذي يؤمن وسائل النقل للجهاز، وفرع الشؤون الإدارية، الذي يؤمن المستلزمات التي يحتاجها الجهاز من أسلحة وذخائر وأبنية وقرطاسية وأثاث. وفرع الإشارة الذي يؤمن وسائل الاتصال الخاصة بالجهاز ووزارة الداخلية ويراقبها. وفرع

النظم المعلوماتية، الخاص بالشبكات والانترنت والحواسيب. وأخيراً يلاحظ أن شعبة الأمن السياسي احتوت هيكلية متكاملة تؤهلها لأداء وظيفة الجهاز الاستخباري القائم بذاتهِ.

ولتنسيق جهود الأجهزة الأمنية المختلفة تم ربطها في القمة بمكتب الأمن الوطني (الأمن القومي سابقاً) وفي القاعدة استُحدِثت اللجان الأمنية، وهي هيئات أمنية تجتمع على مستوى المحافظة وعلى مستوى المنطقة، وكانت تضم على مستوى المحافظة أمين فرع حزب البعث رئيساً وعضوية كل من المحافظ، قائد شرطة المحافظة، رئيس فرع المخابرات العسكرية، رئيس فرع المخابرات الجوية، رئيس فرع المخابرات العامة، رئيس فرع الأمن السياسي، قائد المنطقة العسكرية أو من ينوب عنه، وقائد الشرطة العسكرية في المحافظة. أما على مستوى المنطقة الإدارية فتتألف اللجنة من رؤساء أقسام المخابرات العسكرية والجوية والعامة والأمن السياسي برئاسة أمين شعبة حزب البعث في المنطقة. وكانت اللجان الأمنية تناقش كل الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية وشؤون الإدارة والموظفين والأحزاب والدوائر الحكومية وترفع تقاريرها وتوزع مهامها وتنفذ مقرراتها. وبعد عام 2011 تغيرت بنية اللجان حيث أخرج منها ممثل الحزب والمحافظ وأسندت رئاستها إلى ضابط من أعضائها، وانصبت جهودها على محاربة الانتفاضة الشعبية[1].

ثانياً–التشكيلات العسكرية ذات الوظيفة الأمنية

لقد تغيرت عقيدة الجيش وكذا وظيفته منذ انقلاب 1970 فلم تعد حماية حدود البلاد تتمتع بالأولوية منذ ذلك التاريخ، لقد دأبت الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري على التأكيد على عقيدة الولاء للقائد حافظ الأسد، ثم ابنه من بعده، بدل الولاء للوطن، وبات التأكيد على غرس قيمه، ومُثُلِهِ المفترضة والتذكير بصوابية رؤيته السياسية وحنكته العسكرية وبطولاته الوطنية شغلها الشاغل، لذلك غرست

[1] مجموعة باحثين، **التغيير الأمني في سورية**، تحرير معن طلاع، (اسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص 166-167.

في نفوس ضباط وجنود الجيش عقيدة تتمركز حول تأليه شخص الرئيس الملهَم والمخيف الذي لا يخطئ وعائلته، وصار دور الجيش حماية نظام الرئيس وتجسيد سلطته، بدل حماية حدود الوطن، هذا فيما يتعلق بعموم وحدات الجيش[1]، وفي ذات الوقت عمل النظام على إحداث عدد من التشكيلات العسكرية الخاصة ذات الوظيفة الأمنية، فهي تشكيلات خاصة من حيث الانتماء الطائفي للعنصر البشري والتسليح والتدريب والعقيدة القتالية، ولذلك يمكن أن نذكر عدد من التشكيلات النوعية مثل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والفرقة الرابعة.

1-الحرس الجمهوري

تأسست قوات الحرس الجمهوري في نهاية عقد السبعينات، وأسندت قيادته إلى عدنان مخلوف قريب زوجة حافظ الأسد واعتمد حافظ الأسد في تشكيلها على العنصر العلوي إلى حد كبير مراعياً التوازن العشائري والقرابة العائلية بشكل أساسي، وبعد حل سرايا الدفاع إثر إبعاد رفعت عام 1984 تطور الحرس الجمهوري ليحتل موقع الرعاية الذي كانت تتمتع به سرايا الدفاع من حيث التسليح والنفوذ والمزايا المادية، وبات هذا التشكيل أهم فرق النخبة في الجيش. وتتكون قوات الحرس الجمهوري من قوام فرقتين عسكريتين[2]، وينقسم إلى عدد من الأفواج والألوية، بعدد إجمالي حوالي 10 آلاف مقاتل، وتنتشر ألوية الحرس الجمهوري على مداخل دمشق الشمالية، إلى جانب القوات الخاصة، وتمتعت هذه التشكيلات بالعديد من المزايا

[1] اللواء محمد الحاج علي والعميد خالد ابراهيم، **إعادة هيكلة الجيش في سورية الجديدة**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ص 16-17. تاريخ الوصول 10.10. 2022
https://n9.cl/8r756

[2] محسن المصطفى، **مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ص 13. تاريخ الوصول، 10.10.2022
https://n9.cl/b54tf

المادية والمعنوية، والتسليحية، إضافة إلى الانتماء الطائفي لعناصرها وضباطها[1]، وتتولى وظيفة حماية العاصمة، بمعنى إبقائها تحت سيطرة النظام، وإحباط أي خطر داخلي أو خارجي يتهددها، وأسندت قيادة هذا التشكيل إلى ضباط علويين منذ تأسيسه إلى الآن، وضمت وحدات الحرس الجمهوري الكثير من الضباط المتحدرين من العائلات العلوية النافذة والأقارب ومنهم أبناء حافظ أسد، باسل وبشار لذلك لقي الحرس الكثير من التفضيل[2].

2-الفرقة الرابعة

وهي فرقة عسكرية تتمركز على مداخل العاصمة من الجنوب، حيث مُنِحت مهاماً أمنية، وهي تحتوي على مكتب أمني يتدخل في انتقاء وتعيين الضباط في الأجهزة الأمنية وخاصة رؤساء الأفرع، والتحقيق في القضايا المهددة لتماسك الشبكة الأمنية. ترشيح قوائم المنتدبين للأجهزة الأمنية، والكلية الحربية، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية بخصوص الحوادث الأمنية التي تقع في مختلف المحافظات. والفرقة الرابعة شأنها شأن الحرس الجمهوري تتكون من عدة أفواج وألوية تتمركز على مشارف دمشق يبلغ عدد مقاتليها 15 ألفاً، وينتمي جميع ضباطها وجنودها إلى الطائفة العلوية[3] تأسست الفرقة الرابعة على أنقاض سرايا الدفاع، التي تمت إعادة هيكلتها في قوام الفرقة الرابعة، ويلاحظ اعتماد حافظ الأسد ثم بشار على ضباط من عشيرة الكلبية في قيادة الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة بشكل أساسي. وتتمركز في محيط العاصمة دمشق ثماني

---

[1] اللواء محمد الحاج علي والعميد خالد ابراهيم، **إعادة هيكلة الجيش في سورية الجديدة**، مرجع سابق، ص 17. تاريخ الوصول 10.10. 2022
https://n9.cl/8r756

[2] هشام بو ناصيف، **مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السوري: ضباط الدرجة الثانية**، موقع الجمهورية، تاريخ الوصول 8. 10. 2022
/https://aljumhuriya.net/ar/2016/05/03/34927

[3] معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، مرجع سابق، ص19-20. تاريخ الوصول 30.9.2022
https://goo.gl/HmNjzA

فرق عسكرية هي الفرقة الأولى والثالثة والرابعة والسابعة والعاشرة والفرقة الرابعة عشرة والحرس الجمهوري والقوات الخاصة[1].

جدول 1الانتماء الطائفي لقادة التشكيلات العسكرية الأمنية ما بين أعوام 2000 -2019.[2]

الوحدة العسكرية	القادة	الانتماء الطائفي
الحرس الجمهوري	اللواء علي محمود الحسن	علوي
	اللواء نور الدين نقار	علوي
	اللواء محمد شعيب سليمان	علوي
	اللواء بديع مصطفى علي	علوي
	اللواء طلال مخلوف	علوي
	اللواء مالك عليا	علوي
الفرقة الرابعة	اللواء محمد عمار	علوي
	اللواء محمد علي درغام	علوي
	اللواء زاهي ديب	علوي
	اللواء ماهر الأسد	علوي
القوات الخاصة	اللواء علي حبيب	علوي
	اللواء صبحي الطيب	علوي
	اللواء رئيف بلول	علوي
	اللواء جمعة الأحمد	علوي
	اللواء فؤاد حمودة	علوي
	اللواء محي الدين رمضان منصور	علوي
	اللواء رفيق سعيد	غير معروف

[1] اللواء محمد الحاج علي والعميد خالد ابراهيم، إعادة هيكلة الجيش في سورية الجديدة، مرجع سابق، ص 15. تاريخ الوصول 10.10. 2022

https://n9.cl/8r756

[2] أيمن الدسوقي، "*ما الذي تفصح عنه الطائفية في الجيش السوري*"، في المؤسسة العسكرية السورية عام 2019: طائفية وميليشياوية واستثمارات أجنبية، (اسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 29-30.

وتشير شهادات العديد من الضباط المنشقين، إلى أن 90 في المئة من الضباط الذين يحملون رتبة لواء، حتى عام 2013، هم في الواقع من الطائفة العلوية[1]، وفي عام 2020 بدا أن أهم التشكيلات ذات الطبيعة العسكرية الأمنية جميعها في يد ضباط علويين[2]. وفي ذات العام 2020 بدا أن العلويين يحتلون أهم أربعين منصب عسكري في الجيش والأجهزة الأمنية ومن بين هذه المناصب قادة الفيالق الخمسة وقادة الفرق البرية جميعها وقادة أهم الفرق الجوية والدفاع الجوي، وقادة الأجهزة الأمنية الأربعة وقادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وحرس الحدود[3].

جدول 2 أهم المناصب الأمنية العسكرية المؤثرة في الجيش والأجهزة الأمنية[4].

المنصب	المحافظة	المنطقة	الانتماء الطائفي	ملاحظة
القائد العام للجيش والقوات المسلحة/ رئيس الجمهورية	اللاذقية	القرداحة	علوي	
وزير الدفاع	اللاذقية	اللاذقية	علوي	
رئيس هيئة الأركان العامة	شاغر منذ عام 2018			
رئيس شعبة المخابرات العسكرية	طرطوس	دريكيش	علوي	وحدة مخابرات لها مهام أمنية عسكرية

[1] Philippe Droz-Vincent, "The Syrian Military and the 2011 Uprising", in Armies and Insurgencies in the Arab Spring, ed. Holger Albrecht, Aurel Croissant, and Fred H. Lawson (Philadelphia: University of Pennsylvania Press 2016), p 176.

[2] محسن المصطفى، **مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي**، مرجع سابق، ص 17. تاريخ الوصول، 10.10.2022 https://n9.cl/b54tf

[3] المرجع نفسه، ص 6-8.

[4] محسن المصطفى، **مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي**، مرجع سابق، ص 17. تاريخ الوصول، 10.10.2022 https://n9.cl/b54tf

مدير إدارة المخابرات الجوية	طرطوس	دريكيش	علوي	وحدة مخابرات لها مهام أمنية عسكرية
قائد الحرس الجمهوري	اللاذقية	القرداحة	علوي	وحدة عسكرية لها مهام أمنية
قائد القوات الخاصة	اللاذقية	القرداحة	علوي	وحدة عسكرية ذات مهام أمنية وتتميز بسرعة التحرك
قائد الفرقة الأولى	اللاذقية	اللاذقية	علوي	خط الدفاع الأول عن دمشق من الجنوب
قائد الفرقة الثالثة	اللاذقية	اللاذقية	علوي	خط الدفاع الأول عن دمشق من الشمال
قائد الفرقة الرابعة	اللاذقية	القرداحة	علوي	تقوم بمهام أمنية ويقودها ماهر أسد شقيق بشار أسد
قائد الفرقة عشرون	طرطوس	طرطوس	علوي	فرقة جوية
قائد الفرقة اثنان وعشرون	اللاذقية	جبلة	علوي	فرقة جوية
قائد الفرقة 25 قوات خاصة	اللاذقية	جبلة	علوي	تم تشكيلها من ميليشيات النمر والمليشيات تتبع المخابرات الجوية
مدير إدارة المدفعية والصواريخ	اللاذقية	القرداحة	علوي	برنامج الصواريخ من أهم البرامج العسكرية في سورية

وتشير العديد من شهادات الضباط السوريين إلى أن نِسَب الضباط في الجيش تميل بشكل ساحق لصالح العلويين نتيجة سياسات ممنهجة منذ أن استولى حافظ الأسد على السلطة عام 1970 بشكل خاص، نتيجة تحكم العلويين بعمليات القبول في المؤسسات التعليمية التي تخرج الضباط، ثم تحكمهم بعملية الفرز وتنقلات الضباط، كل هذا أدى إلى أنْ غدت نسبة العلويين ما بين 80 إلى 85 % من كل دفعة متخرجة من الكلية الحربية والمؤسسات التدريبية الأخرى، لقد تمركز الضباط العلويون في تشكيلات النخبة، وهي التشكيلات القتالية التي تمتعت بالامتيازات والمكانة، وفي المراكز الحساسة، وكان بمقدورهم دائماً

الحصول على المزايا نتيجة المعاملة التفضيلية التي تمتعوا بها[1]. وهكذا، بالاعتماد على بنية تحتية عسكرية مواتية بنى حافظ الأسد دولة أمنية عسكرية ذات سلطة مطلقة، تتفرع إلى مختلف مناحي الحياة، فهي سلطة أولية أصلية غير مشتقة، نابعة من انتشارها وتجانسها طائفياً ومناطقياً وطبقياً إلى الغاية القصوى، ولذلك فإن العوامل المذكورة تلعب دوراً حاسماً في تماسك ونفوذ الشبكة السلطوية العلوية بصورة تتخطى الصفة الرسمية أو الرتبة العسكرية[2]، وهذا ما نلحظهُ في المركز الذي يشغله عناصر التنظيمات العصاباتية (الشبيحة)، الواقعة بعيداً عن جميع الأطر الرسمية، وبأنشطتها الإجرامية الخارجة على جميع القوانين والأعراف، وأدوارها الدولتية "الفوق مؤسسية"، بصفتها جزءً أصيلاً من منظومة العلوية السياسية.

إذن، ليست عصابات الشبيحة مجرد ظاهرة إجرامية عادية. كما أن الطائفة والعشيرة ليست مجرد تكوينات مجتمعية عادية، في سياق الظاهرة موضوع بحثنا، فإذا كانت العصابة (ما يعرف شعبياً بالشبيحة) تأخذ مكانها ودورها في إطار الدولة الأمنية العسكرية، في ترسيخ سطوة تلك الدولة في قاع المجتمع، وفي لعبة التوازنات فيما بين الأجهزة، وفيما بين عائلات السلطة، وفي الأنشطة الأمنية والاقتصادية شديدة القذارة، كذلك تأخذ التكوينات المناطقية والطائفية والعشائرية مكانها كقاعدة ارتكاز اجتماعية لطبقة السلطة، بل جزءً تكوينياً منها وشرطاً ضرورياً لاستقرارها وتجديد كوادرها وإعادة إنتاجها[3]، وفرض سطوتها. وهكذا تبدو الفئة المتحكمة ليست مجرد أقلية سلطوية عسكرية أو عائلية معزولة تتربع على قمة الدولة، وإنما بصفتها دولة ما قبل حديثة تعيش في أحشاء الدولة، وتمد جذورها لتخترق بعض تكوينات المجتمع

---

[1] هشام بو ناصيف، **مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السوري: ضباط الدرجة الثانية**، موقع الجمهورية، تاريخ الوصول 8. 10. 2022
/https://aljumhuriya.net/ar/2016/05/03/34927

[2] كثيراً ما يشتكي الضباط السنة من أن الضابط العلوي مهما دنت رتبته، يبقى أكثر قوة وأهمية من الضابط السني مهما علت رتبته. أنظر: **هشام بو ناصيف، مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السوري**، تاريخ الوصول 8. 10. 2022
/https://aljumhuriya.net/ar/2016/05/03/34927

[3] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 92.

وتتحكم بكليهما معاً. فالأدوار التي لعبتها عصابات الشبيحة، في قمع الاحتجاجات في كل مرة ينتفض فيها الناس على عسف وجور النظام الحاكم، وهي أدوار ذات طابع دولتي، لم تعد خفية، كما أن تمويلها وقياداتها وارتباطها بعائلة الأسد ليست سراً هي الأخرى[1]. وهكذا، بدت الدولة الأمنية العسكرية كشبكة تخترق المجتمع والدولة الرسمية، تنبثق عن الرئيس العلوي وتنتهي أذرعها الخفية في أعماق المجتمع، حيث مختار القرية أو الحي، ومدير المدرسة وعضو مجلس البلدة أو المدينة، وحيث مندوبيها في الوزارات والمؤسسات الحكومية،[2] وهي منظومة تستند بقوة على الجيش المعلون والأجهزة الأمنية المعلونة، ويشكل كبار الضباط في أجهزة الأمن وقادة الفرق العسكرية ذات الأهمية الحاسمة وكبار زعماء العصابات العلوية المرتبطة بالعائلة الحاكمة أعضائها الرئيسيون.[3] وبدت مؤسسياً كمثلث زاويته العليا رئاسة الجمهورية وزاويتاه السفليتان الجيش والأجهزة الأمنية.

وتعمل هذه المنظومة من أعلى قمة السلطة، حيث الطبقة الحاكمة، الممسكة بزمام السلطة الأمنية والسياسية والاقتصادية، والمكونة من بارونات الأمن والجيش العلويين، تلك الفئة البريتورية التي تشكل طبقة دولة ذات سمات برجوازية جديدة، جذبت إليها شخصيات من بقايا الطبقة البرجوازية القديمة، عبر شراكات ذات طابع مصلحي أو قسري، وتنتهي في القاع الاجتماعي حيث العصابة ذات الأدوار المتعددة[4]. وبذلك تمكنت الطبقة الأمنية العسكرية من تهميش مؤسسات الدولة الرسمية. فإذا

---

[1] Salwa Ismail, **the Rule of Violence**: **Subjectivity and Government in Syria**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), p 85.

[2] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة**، مرجع سابق، ص 486.

[3] المرجع نفسه، ص. ص 497 – 501.

[4] للعصابات (الشبيحة) وظائف متعددة في هذا النظام، أدوار اقتصادية تمتد من تجارة المخدرات والجنس مروراً بالمهربات العادية كالسجائر والأدوات المنزلية، إلى الأعمال ذات الطابع الدولتي كصراعات النفوذ بين الأجنحة الأمنية وإرهاب المجتمع وأعمال القمع الوحشي للمعارضة. انظر:

كانت الدولة كفكرة تستند في وجودها على القانون الذي يحدد مؤسساتها ويضبط صلاحياتها وعلاقاتها وحدودها، ودور الشعب في تنصيبها ومحاسبتها والرقابة عليها عبر إرادته الحرة، فإن غياب أو تهميش دور الشعب، وتهميش مؤسسات الدولة، وحصرها في وظيفة إدارية محدودة، وعدم انضباط الطبقة المتحكمة المذكورة بأحكام القانون، يعني إلغاء الدولة عملياً، كمؤسسة قانونية تتصف بالعموم والتجرد، أو تضعنا على أقل تقدير، أمام دولة غير شرعية، بكل معنى الكلمة، وهي مع ذلك، لا تسعى للحصول على الشرعية، بحسب ليزا وادن Lisa Wedeen[1]. ورغم كون المنظومة الأمنية والعسكرية نظرياً وافتراضياً إحدى مؤسسات الدولة، إلا أن عدم انضوائها تحت سلطة مؤسسات الدولة الدستورية، وهو ما تفترضه متطلبات المشروعية[2]، لدى ماكس ويبر Max Weber، بل على العكس من ذلك، إخضاع تلك المؤسسات لضبطها ومراقبتها وإعادة تشكيلها، وتوظيفها وفق الأهداف والمصالح الخاصة بالطبقة العسكرية العلوية الحاكمة، ثم تهميشها وتغييبها، يجعل من تلك المنظومة سلطة غير قانونية، ويجعل منها شبكة سلطوية موازية لمؤسسات الدولة ومتحكمة فيها[3].

الفرع الثاني: تطور مؤسسات الدولة الرسمية

لقد طرأ الكثير من التغيرات على شكل نظام الحكم منذ الاستقلال حتى اليوم، سوف نجملها في مرحلتين، تطورت خلالهما مؤسسات الدولة الرسمية حتى وصلت إلى شكلها الذي نعرفه حالياً، ولذلك

Salwa Ismail, **the Rule of Violence**: **Subjectivity and Government in Syria**, pp 84-94.

[1] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، مرجع سابق، ص 22.

[2] ماكس ويبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 71.

[3] طلال مصطفى وحليم الصالح، **تجليات الدولة الأمنية في النسق الاجتماعي السوري**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ الوصول 15.10.2022
https://n9.cl/u3kja

سوف نتحدث عن التغيرات التي ظهرت في مرحلة الاستقلال حتى انقلاب عام 1963، ثم ننتقل للحديث عن تغيرات مرحلة ما بعد انقلاب 1963، لنتعرف على الظروف التي رافقت الانتقال إلى الدولة الأمنية العسكرية المعلونة، أو ما أطلقنا عليه ظاهرة العلوية السياسية وهي الظاهرة التي شقت مساراً سلطوياً موازياً لمؤسسات الدولة الرسمية. لم تعرف سورية نظام السلطة العسكرية الأمنية قبل انقلاب اللجنة العسكرية عام 1963 ولا يعني هذا أن الجيش كان بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية، فمن المعلوم أن الجيش قام بأول انقلاباته على الحكومة المنتخبة في عام 1949، بعد حوالي ثلاث سنوات فقط من جلاء الفرنسيين عن سورية، وحصولها على الاستقلال الناجز، ومن المعلوم أيضاً أن تدخلات الضباط في سياسات الحكومات التي جاءت بعد هذا التاريخ، كانت تجري دون انقطاع تقريباً، إلا أن الضباط في هذه المرحلة، لم يلجأ أي منهم، إلى تغيير شكل نظام الحكم[1]، كما لم يلجأ إلى استنساخ الدولة أو إلى قلب البنية الطبقية للمجتمع، أو أن يقضي على الطبقة السياسية، والأهم من ذلك كلهِ لم يعمد أي من الضباط الذين انقلبوا على الحكم إلى بناء قاعدة سلطة طائفية داخل الجيش، وشبكة دولة موازية للدولة الرسمية ومهيمنة عليها، كما حدث بعد انقلاب 1963. لقد شكل انقلاب اللجنة العسكرية ثورة حقيقية ولم يكن مجرد تغيير في السلطة، ثورة من فوق[2]، كما يسميها رايموند هينبوش Raymond A. Hinnebusch ثورة طالت المجتمع نفسه، عندما قلبت بنيته الطبقية قلباً، كان من نتيجتها الإطاحة بسلطة المدينة والطبقة السياسية والثقافة السياسية والنظام الاقتصادي ونظام توزيع الثروة، ليمهد لسلطة القرية والطائفة والأقلية والعائلة.

[1] حاول الشيشكلي تغيير نظام الحكم إلى النظام الرئاسي، عندما أصدر دستور 1953، لكن ما لبث أن سقط حكمه بانقلاب عسكري، وتم التراجع عن جميع الإجراءات والقرارات التي اتخذت في فترة حكمه القصيرة. انظر، خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ط3، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973) المجلد الثاني، ص 283.

[2] رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011)

ولذلك سوف نلقي نظرة سريعة على شكل الدولة قبل انقلاب اللجنة العسكرية، لنتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت عليها بعد عام 1970 التي أوصلتها إلى نظام العلوية السياسية.

أولاً. شكل النظام السياسي لسورية ما بعد الاستقلال حتى انقلاب 1963

سوف نتطرق في هذا الجزء لبحث المركز القانوني لكل من المجلس النيابي والحكومة والسلطة القضائية، كما رسمته الدساتير التي تعاقبت على البلاد خلال الفترة المذكورة. ففي ١١ آب ١٩٢٨ أنهت الجمعية التأسيسية إعداد الدستور الجديد للدولة السورية الحديثة في ظل الانتداب، وعند ذلك اعترض المفوض السامي على ستة من مواده، كان أبرزها المادة الثانية التي نصت على أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية تشكل وحدة سياسية واحدة ولا عبرة للتجزئة[1] التي وقعت، وعندما رفضت الجمعية التأسيسية التخلي عن المواد الستة، أوقف المفوض السامي الجمعية عن العمل حتى عام ١٩٣٠، عندما عدلت سلطات الانتداب مواد عديدة في مشروع الدستور، وأضافت المادة ١١٦ التي توقِف تنفيذ أي حكم يتعارض مع التزامات الدولة المنتدبة بموجب صك الانتداب[2]. وصدر الدستور معدلاً بموجب قرار المفوض السامي هنري بونسو Henri Ponsot في ١٤ أيار ونشر في ٢٥ أيار ١٩٣٠ وهو ما عرف بدستور الانتداب ١٩٣٠ وهو الدستور الذي استمر العمل به حتى عام ١٩٥٠، مع فترات تعليق وتعديلات طفيفة بحسب المرحلة والظروف السياسية التي مرت بها البلاد. اختارت الجمعية التأسيسية في مشروع دستور ١٩٢٨ نظاماً جمهورياً وبذلك حسمت الجدل حول إعادة ملكية الأمير فيصل إلى سورية، وقررت أن البلاد

[1] رفضت الجمعية التأسيسية الاعتراف بتقسيم البلاد السورية إلى دويلات منفصلة تحت الانتداب، وكان الجنرال غورو قد بدأ بتقسم البلاد إلى خمس دول منذ عام 1920، هي دولة حلب ودولة دمشق ودولة بلاد العلويين ودولة جبل الدروز ودولة لبنان الكبير، وفي 28 حزيران 1922 كان قد أعلن مجلساً اتحادياً ثلاثياً ضم دول دمشق وحلب وبلاد العلويين، استمر حتى نهاية عام 1924 وظلت باقي المناطق مفصولة وفي 1 كانون الثاني 1925 تم دمج حلب ودمشق في دولة موحدة وفصل بلاد العلويين، حتى عام 1936 عندما تم دمج دولتي بلاد العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية، وأبقي لبنان الكبير منفصلاً. انظر، يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 86 -102.

[2] يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 216.

السورية جمهورية نيابية[1] وهو الشكل الذي بقي مع دستور ١٩٣٠ مع تعديل عبارة (البلاد السورية) إلى سورية، وهو ما يتفق مع اعتراض المندوب السامي، وبذلك ثبت في هذا الدستور شكل نظام الحكم باختيار النظام الجمهوري البرلماني، وهو الشكل الذي ظل العمل به حتى تاريخ انقلاب اللجنة العسكرية عام 1963 مع ملاحظة فترتي انقطاع قصيرتين هما، الفترة التي أعقبت انقلاب أديب الشيشكلي الثاني من 10 آب 1953 حتى سقوط حكمه في 24 شباط 1954، وفترة الوحدة مع مصر حتى تاريخ الانفصال من 22 شباط 1958 حتى 28 أيلول 1961.

1. المجلس النيابي

في النظام الجمهوري، الذي أتى نتيجة نضال الطبقة السياسية، المكونة أساساً من زعماء العائلات التجارية والإقطاعية المرموقة، والمدينية أساساً، ذات التوجه الليبرالي، كان من الطبيعي أن يحتل المجلس النيابي المكانة الأبرز في هيكل نظام الحكم، النظام الذي ينبغي أن يمثل مصالح هذه الطبقة، ويحافظ على توازن العلاقة بين أقطابها في الفضاء السياسي الوطني[2]. واستمرت هذه المكانة المركزية للمجلس النيابي، طوال الفترة التي طبق فيها النظام الجمهوري البرلماني، رغم الانقلابات العسكرية المتوالية. [3] حصرت المادة 30 من دستور 1928 التشريع في مجلس النواب صراحةً، واستمر ذلك في دستور 1930 وأحسنت الجمعية التأسيسية صنعاً، حين حظرت على المجلس التخلي عن سلطته في التشريع في المادة 59 من دستور 1950، وفي ذات الاتجاه سار دستور الشيشكلي الرئاسي لعام 1953[4] عندما حظر على المجلس التخلي عن

[1] المادة 3، مشروع دستور الجمعية التأسيسية 1928.

[2] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق، ص 690.

[3] تألفت الجمعية التأسيسية التي وضعت دستور 1928 من 68 نائباً، إلا أن المفوض السامي عطلها ثم حلها في شباط 1929ثم زيد عدد النواب، لاحقاً ليصل إلى 114 عشية انقلاب 1949.

[4] المادة 77، دستور الجمهورية السورية 1953.

التشريع لرئيس الجمهورية، واستمر المجلس النيابي يحتكر وظيفة التشريع حتى كُسرت هذه القاعدة لأول مرة في تاريخ الجمهورية[1] في دستور 1962 الذي وضع في عهد الانفصال حيث سمحت المادة 59 من هذا الدستور لمجلس النواب منح السلطة التنفيذية صلاحية إصدار مراسيم تشريعية لمدة محددة وهذا يعني انتهاك مبدأ الفصل بين السلطات، والإخلال بمبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وترجيح السلطة التنفيذية ومنحها سلطة التشريع دون قيود وبوجود مجلس نيابي منتخب دون أي مبرر، رغم أن دستور 1962 نفسه، ليس إلا نسخة معدلة عن دستور 1950 ، الذي حظر على المجلس مثل هذه الصلاحية الخطيرة. كذلك منحت المادة ١٦٠ من دستور 1962 رئيس الجمهورية، خلافا للمادة ٨٥ سلطة حل مجلس النواب بموافقة الحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، والدعوة لانتخاب مجلس جديد خلال سنة، وهذا يؤدي إلى انفراد السلطة التنفيذية بسلطتي التشريع والتنفيذ وتعطيل السلطة التشريعية لمدة طويلة.

وفي فترة النظام البرلماني ذاتها امتلك المجلس آليات رقابة فعالة على أعمال الحكومة كالاستجواب وتوجيه الأسئلة للوزارة الذي مُنِح لكل عضو في المجلس[2] والتحقيق في المسائل الداخلة في اختصاصه[3] وحجب الثقة عن الوزارة أو أحد أعضائها، واشترط دستور 1950 أن يكون طلب حجب الثقة مقدماً من خمسة عشر نائباً ليَنظُر فيه المجلس ولا يناقشه المجلس إلا بعد يومين من تقديمه[4]. بينما سمح دستور 1928 و1930 للوزارة طلب الثقة في كل عقد تشريعي إلا عند مناقشة الميزانية، واشترط تقديم تقرير خطي يوقعه عشرة نواب على الأقل[5]. ومن الاختصاصات الرقابية الجيدة التي اختص بها مجلس النواب في

[1] باستثناء فترة الوحدة مع مصر حيث أنشأ دستور الوحدة سلطة تشريعية ضعيفة في مواجهة رئيس الجمهورية.

[2] المادة 52، مشروع دستور اللجنة التأسيسية 1928. والمادة 52، دستور الجمهورية السورية 1930. والمادة 65، دستور الجمهورية السورية 1950.

[3] المادة 57، مشروع دستور الجمعية التأسيسية 1928. والمادة 57، دستور الجمهورية السورية 1930.

[4] المادة 67، دستور الجمهورية السورية 1950.

[5] المادة 53، دستور الجمهورية السورية 1930.

دستور 1950 تخويل المجلس دائماً، حق تشكيل لجنة للنظر في الشكاوى التي يتقدم بها فرد أو جماعة من المواطنين وأوجب على اللجنة إعلام صاحب الشكوى بنتيجة التحقيق[1]، في حين كانت القوة الرقابية الأعظم التي نالها المجلس النيابي هي التي نصت عليها المادة 52 من دستور 1950 التي منحت المجلس الحق في كل وقت بتشكيل لجان تحقيق أو انتداب عضو أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر ترى ضرورة للتحقيق فيه، وأوجبت على جميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تُطلب منهم. ومن المعلوم أن هذه المادة، من الناحية القانونية، من المواد التي منحت المجلس قوة عظيمة ويداً طولى في مواجهة السلطة التنفيذية، جعلت، إلى جانب مواد أخرى، من مجلس النواب المؤسسة المركزية بحق، في هيكل النظام السياسي كما أسلفنا[2].

هذه القوة الرقابية سرعان ما تم تضييقها بعد انقلاب الشيشكلي الثاني وتقييدها قليلاً في دستور 1953 عندما نصت المادة 62 على حق تشكيل اللجان أو انتداب عضو أو أكثر للتحقيق في بعض الأمور، دون أن توضح الأمور التي يحق للجنةِ التحقيق النظر فيها، كما قيدت المادة نفسها حق أعضاء المجلس في توجيه الأسئلة إلى السلطة التنفيذية، لتكون عبر اللجنة المختصة وعن طريق رئاسة المجلس. وبعد الانفصال أعيدت إلى المجلس الصلاحيات الرقابية ذاتها التي كان يمتلكها بموجب دستور 1950 باعتبار دستور 1962 قد تبني معظم مواد دستور 1950. وهكذا تبدلت قوة المجلس الرقابية صعوداً وهبوطاً نتيجة الانقلابات العسكرية التي عصفت بالبلاد وأثّرت على نظامها السياسي، إلا أن المجلس ظل على الدوام يمتلك قوة رقابية فعالة تزيد تارةً وتنقص تارة أخرى. وإلى جانب حصرية التشريع، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية اللتين كانتا بحوزة المجلس معظم الوقت، كان انتخاب رئيس الجمهورية من اختصاصاته

[1] المادة 68، دستور الجمهورية السورية 1950.

[2] مع التنويه إلى نفوذ الجيش، وإدمانه التدخل في السياسة خلال هذه الفترة.

أيضاً، وهذا يعني أن قوته أضعف من قوة المجلس، وفي العموم تراوحت قوة المجلس في مقابل السلطة التنفيذية ما بين التوازن والرجحان في معظم الفترة الممتدة من الاستقلال حتى انقلاب عام 1963.

2. السلطة التنفيذية

تكونت السلطة التنفيذية في هذه الفترة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ونظراً لطبيعة النظام البرلماني المطبق تمتع مجلس الوزراء بصلاحيات الحكومة[1] في وضع السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، والإشراف على تنفيذها، بينما اقتصرت صلاحيات رئيس الجمهورية على الأمور التشريفية، ومع ذلك، وفي الحدود التي يسمح بها هذا النوع من الأنظمة، تراوحت صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ما بين الضيق والاتساع النسبي مع كل دستور جديد يجري إقراره، شأن باقي سلطات الدولة، ولذلك سوف نستعرض تبدلات هذه الفترة في صلاحيات هاتين المؤسستين بشيء من الإيجاز.

أ–رئيس الجمهورية

لقد تبدلت قوة رئيس الجمهورية هبوطاً وصعوداً في دساتير هذه المرحلة ما بين حد أدنى مثَّله مركز الرئيس في دستور 1950، وحد أعلى مثَّله مركز الرئيس في دستور الشيشكلي لعام 1953، لقد أضعف دستور 1950 مركز رئيس الجمهورية حد المبالغة، وهكذا قضت المادة 71 بأن رئيس الجمهورية يُنتَخب في مجلس النواب بالتصويت السري[2]، وحُدّدت مدة ولايته بخمس سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية، إلا بعد انقضاء خمس سنوات على انتهاء ولايته الأولى، ولا يخفى ما لهذا القيد من أهمية في منع رئيس الجمهورية من الاستبداد في الحكم[3]. بينما قرر دستور 1953 انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي

[1] المادة 88، دستور الجمهورية السورية 1930.

[2] وكذلك في دساتير 1928 و1930 و1962.

[3] المادة 73، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 73 دستور الجمهورية العربية السورية 1962.

المباشر[1] وحددت المادة ٨٣ ولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات، وسكتت عن عدد الولايات التي يمكنه الترشح لها، ولم تضع سقفاً للبقاء في السلطة، رغم أن الصلاحيات التي يمتلكها الرئيس في النظام الرئاسي أدعى للاستبداد ولذا كان أحرى بواضع الدستور أن يذهب مذهب المادة ٧٣ من دستور ١٩٥٠ التي منعت الرئيس من الترشح لولاية ثانية إلا بعد انقضاء خمس سنوات من انتهاء ولايته الأولى، رغم أنه لا يملك من الصلاحيات التي تؤهله للاستبداد شيئاً في دستور 1950، إلا أنه يمكن تفهم ذلك من دستور 1953 مع رئيس جاء بانقلاب عسكري.

فيما يخص علاقة رئيس الجمهورية بمجلس النواب، ورغم أن مشروع ١٩٢٨ ودستور ١٩٣٠ منح رئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان بمرسوم معلل، إلا أنه قيد هذه الصلاحية بموافقة مجلس الوزراء، وعلى مسؤولية المجلس[2]، وهي على العموم تأتي في مقابل صلاحية حجب الثقة عن الحكومة التي يمتلكها مجلس النواب، لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطتين وهو من المبادئ المعمول بها في الأنظمة البرلمانية، ولا يحق للرئيس حل مجلس النواب مرتين للسبب ذاته. كما مُنح رئيس الجمهورية الحق في طلب إعادة النظر في تشريع معين خلال المدة المحددة لإصداره، ولمجلس النواب أن يصر على التشريع كما هو بأغلبية أعضائه المطلقة[3] وهي ليست أغلبية مشددة كما هو معلوم. بينما تطلب دستور 1953 من مجلس النواب أغلبية الثلثين في حال أصر على إصدار التشريع الذي اعترض عليه رئيس الجمهورية[4]. ومنحت المادة 61 من دستور 1950[5] رئيس مجلس النواب الحق في إصدار القانون ذي الصفة المستعجلة فوراً في حال امتناع رئيس الجمهورية عن

[1] المادة ٨١، دستور الجمهورية السورية 1953.

[2] المادة ٧٧، دستور الجمهورية السورية 1930.

[3] المادة 62، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 62، دستور الجمهورية السورية 1962.

[4] المادة 74، دستور الجمهورية السورية 1953.

[5] والمادة 61 دستور 1962.

إصداره في المدة المحددة. بينما فقد رئيس مجلس النواب هذه الصلاحية في دستور 1953[1]. وإمعاناً في إضعاف سلطة رئيس الجمهورية نصت المادة 81 من دستور 1950[2] على أن رئيس الوزراء ينشر المراسيم وتعتبر نافذة في حال لم يوقعها رئيس الجمهورية أو يحيلها إلى المحكمة العليا. أما في دستور 1953 فلا وجود لمنصب رئيس الوزراء أصلاً. وبذلك تم تهميش مركز رئيس الجمهورية إلى حد كبير وصار منصب الرئيس منصباً شرفياً بالكلية في دستور 1950 ولذلك فرضت المادة 79 توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية في كل ما يصدر عنه في شأن من شؤون الدولة من مراسيم وصكوك وحتى الرسائل، باستثناء مرسوم تسمية رئيس الوزراء أو قبول استقالته. وسمحت المادة 58 من دستور 1950 و 1962 لرئيس الجمهورية باقتراح القوانين وألزمته بموافقة مجلس الوزراء، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح بقرار من مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب[3] وهكذا يلاحظ أن جميع الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية تحتاج إما إلى قرار أو موافقة من سلطة أخرى خارجة عنه، وحتى صلاحية حل مجلس النواب التي خوله الدستور إياها بموجب المادة 85 من دستور1950 والمادة 85 من دستور 1962 و المادة 77 من دستور 1930 لا يمكنه استعمالها إلا بموجب مرسوم معلل متخذ في مجلس الوزراء أي أن القرار لمجلس الوزراء لا لرئيس الجمهورية في الواقع. في دستور 1953 مُنح رئيس الجمهورية هيمنة كاملة على مؤسسات الدولة التنفيذية وعلى إدارة السياسة الداخلية والخارجية وقيادة الجيش ورئاسة مجلس الدفاع الوطني، وتعيين

[1] وتشبه نص المادة ٧٩ دستور الجمهورية السورية 1930 لجهة ضعف مركز الرئيس وعدم قدرته على إعاقة سير السلطات الأخرى لتؤكد ضعف مركز الرئيس مقابل مجلس النواب عندما ألزمته بنشر القانون خلال الشهر الذي يلي تاريخ وروده إلى الحكومة وفي حال لم يتم النشر عُد نافذاً حكماً.

[2] والمادة 81، دستور الجمهورية العربية السورية 1962.

[3] المادة 82، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 82، دستور الجمهورية العربية السورية 1962.

كبار الموظفين بمراسيم[1]، إضافة إلى سلطة تعيين وعزل ومحاسبة الوزراء، وهم مسؤولون أمامه فقط[2]، مع ذلك لم يترتب على الرئيس أي مسؤولية سياسية أمام أي جهة، رغم سلطاته الواسعة.

ب . مجلس الوزراء

وهو يمثل الحكومة وصاحب السلطة القانونية على السياسة الداخلية[3] والخارجية[4] باستثناء فترة الشيشكلي الثانية حيث آلت جميع الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية. يختار رئيس الوزراء وزرائه[5]. ويرأس اجتماعات الحكومة، وينسق بين الوزارات وله وحده صلاحية طلب الثقة من البرلمان[6]. وبذات الوقت تقررت المسؤولية السياسية للحكومة أمام مجلس النواب بالتضامن، وبانفراد كل وزير عن أعمال وزارته[7]، كقاعدة أساسية من قواعد الأنظمة البرلمانية. كما يمكن لمجلس النواب بأكثرية الثلثين اتهام أي من الوزراء بالخيانة العظمى أو الإخلال بالواجبات ويحاكم أمام المحكمة العليا بحسب المادة ٩٤ من دستور 1930. وفيما يخص العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس النواب سمح بالجمع بين منصب الوزارة والنيابة[8] كما سُمح للحكومة بالمثول في مجلس النواب وحضور المناقشات والرد على الأسئلة والاستجوابات أو إرسال من يمثلها[9]. في فترة الشيشكلي الثانية قصيرة العمر، تحولت السلطة التنفيذية إلى رئيس الجمهورية، وهو الذي يضع السياسة العامة وينفذها بمساعدة وزارة الدولة[10] والوزراء مسؤولون أمامه، وهو الذي يعينهم ويقبل

---

[1] المادة 92، دستور الجمهورية السورية 1953.

[2] المادة 94، دستور الجمهورية السورية 1953.

[3] في دستور 1930 حُرمت الحكومة من ممارسة صلاحياتها في شؤون السياسة الخارجية والجيش التي احتكرتها سلطة الانتداب حتى تاريخ الاستقلال.

[4] المادة 92، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 92، دستور الجمهورية العربية السورية 1962.

[5] المادة 90، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 90، دستور الجمهورية العربية السورية 1962.

[6] المادة 94، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 94، دستور الجمهورية العربية السورية 1962

[7] المادة 98، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 98، دستور الجمهورية العربية السورية 1962

[8] المادة 101، دستور الجمهورية السورية 1950.

[9] المادة 64، دستور الجمهورية السورية 1950.

[10] المادة 94، دستور الجمهورية السورية 1953.

استقالتهم ويقيلهم كما أنه لم يُسمح بالجمع بين منصب الوزارة والنيابة[1]. وهكذا، أتت الصلاحيات الممنوحة لمجلس النواب في نظام ١٩٥٣ أضعف من سابقه، فعلى الرغم من أن المادة ٧٧ منعت المجلس من التخلي عن سلطة التشريع لرئيس الجمهورية، إلا أن المادة ٦٦ فقرتها الأولى أعطت رئيس الجمهورية الحق في اقتراح القوانين شأن نواب المجلس النيابي، وفي فقرتها الثانية أعطت رئيس الجمهورية وحده أو ٢٥ نائباً الحق في اقتراح القوانين التي تتعلق بالضرائب والقروض وتخصيص جزء من أموال الدولة لمشروع. والمادة ٦٢ جعلت صلاحية توجيه الأسئلة إلى السلطة التنفيذية عن طريق رئيس مجلس النواب، وصلاحية تشكيل لجنة تحقيق منوطة ببعض الأمور، هذا يعني أن رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية أضعف منها في النظام السابق.

3. السلطة القضائية

تمتعت السلطة القضائية بمستوىً جيد من الضمانات التي حافظت على استقلال القضاء في الفترات التي طبق فيها النظام البرلماني، وهذا يعني أن الضمانات نقصت بالفعل في عهد النظام الرئاسي الذي طبقه الشيشكلي بعد انقلابه الثاني، ولذلك يمكن تلمس هذا الأمر من خلال الدساتير التي طبقت في تلك المرحلة، وهكذا يمكننا ملاحظة أن الضمانات التي نص عليها دستور 1950 كانت هي الأكثر قوة، ربما لإدراك الجمعية التأسيسية أهمية قوة واستقلال القضاء لضمان نجاح النظام السياسي المنشود. وهكذا تألفت السلطة القضائية بحسب دستور 1950 من المحكمة العليا ومحكمة التمييز والمحاكم الأخرى، وحدد الدستور طريقة تشكيل هذه المحاكم والمزايا التي تمتع بها القضاة والمسائل المتعلقة بتعيينهم ونقلهم وعزلهم وترفيعهم وتأديبهم. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة المادة 123 التي نصت على تأليف مجلس القضاء الأعلى الذي تضمن سبعة أعضاء بحسب مناصبهم، وهم رئيس المحكمة العليا رئيساً،

[1] المادة 95، دستور الجمهورية السورية 1953.

واثنين من أعضاء المحكمة العليا، وأربعة من قضاة محكمة التمييز الأعلى مرتبة. ويلاحظ من هذه التشكيلة عدم احتوائها على أي من أعضاء السلطة التنفيذية، وهذه ملاحظة مهمة نظراً لخطورة الصلاحيات الملقاة على عاتق هذا المجلس والتي تمس استقلال القضاة والمؤسسة القضائية ككل، وتتضمن البت بتعيين وترفيع ونقل وعزل وتأديب القضاة باقتراح من رئيس المجلس[1] واقتراح المجلس مشروعات القوانين المتعلق بحصانة القضاة وأصول تعيينهم ونقلهم وترفيعهم وعزلهم وتأديبهم[2]، وسوف نلاحظ كيف تم التلاعب باستقلال المؤسسة القضائية ابتداءً من تشكيلة هذا المجلس في ظل دستور 1973 ودستور 2012. ولم ينص مشروع دستور 1928 ودستور 1930 على مجلس القضاء الأعلى.

وفيما يخص تشكيل المحكمة العليا حدد دستور ١٩٣٠ طريقة تأليفها بخمسة عشر عضواً، ثمانية نواب يختارهم المجلس النيابي بالاقتراع كل سنة، وسبعة قضاة من أعلى القضاة السوريين درجة تختارهم محكمة التمييز بهيئتها العامة[3]. وتحقق هذه الطريقة في تأليف المحكمة، استقلالها تجاه السلطة التنفيذية، إلا أن وجود ثمانية نواب في تشكيلة المحكمة قد يعرض قراراتها للتسييس، ويضعف استقلالها تجاه السلطة التشريعية من الناحية النظرية، إلا أن تحديد هذه الشريحة بشكل سنوي ربما يحد من هذه المحاذير. مع ذلك يمكن ملاحظة تراجع ضمانات استقلال المحكمة العليا في دستور 1953 ويظهر هذا التراجع في طريقة تشكيل المحكمة وهذا يعكس ضعف السلطة القضائية في النظام الذي أقامه الشيشكلي، على الرغم من النص على أن القضاء سلطة مستقلة في المادة ١٠٦. وهكذا جاءت المادة ١١٤ لتمنح رئيس الجمهورية سلطة تسمية قضاة المحكمة العليا بموافقة مجلس النواب، وهذا يضعف استقلال المحكمة، بالمقارنة مع وضع المحكمة في دستور ١٩٥٠، حيث يجري انتخاب أعضاء المحكمة العليا من قائمة تتضمن أربعة عشر قاضياً في مجلس

[1] المادة 124، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 124 دستور الجمهورية العربية السورية 1962.
[2] المادة 125، دستور الجمهورية السورية 1950. والمادة 125 دستور الجمهورية العربية السورية 1962
[3] المادة 97، دستور الجمهورية السورية 1930.

النواب. ورغم أن رئيس الجمهورية هو الذي يختار قائمة الأربعة عشر، إلا أن الرئيس هنا لا يملك سلطات تنفيذية قوية، لذلك صلاحيته هنا ليست ذات تأثير كبير على استقلال القضاة. بينما في دستور ١٩٥٣ رئيس الجمهورية الذي يسمي أعضاء المحكمة رئيسٌ مهيمن، واشتراط موافقة مجلس النواب، لا يقلل من خطورة هذه الصلاحية على استقلال المحكمة ذات الأهمية البالغة. وذات المشكلة تعترض مجلس القضاء الأعلى المشكّل من رئيس المحكمة العليا واثنين من قضاتها إضافة إلى أربعة من قضاة محكمة التمييز الأعلى مرتبة[1]. والملاحظ على هذه التشكيلة أنها تعطي لرئيس الجمهورية دالّة على المجلس باعتبار إثنين من أعضائه ورئيسه يعينهم رئيس الجمهورية أصلاً في مناصبهم القضائية، ويتولى وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى اقتراح التعيين والعزل والنقل والتأديب، والوزير هو أحد موظفي رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى المعين من قبل رئيس الجمهورية أصلاً كما أسلفنا، مما يقوي شبهة الهيمنة على المجلس لصالح رئيس الجمهورية. مع ذلك لم يعمر نظام الشيشكلي طويلاً وبسقوط حكمه في شباط عام 1954 اجتمعت القوى السياسية، في مؤتمر عقدته في حمص بحضور الرئيس هاشم الأتاسي، وتقرر عودة مجلس النواب السابق على انقلاب الشيشكلي، ورئيس الجمهورية لتحمل مسؤولية الحكم، وتشكلت حكومة مدنية اشترك فيها حزب الشعب والحزب الوطني، وتسلم هاشم الأتاسي رئاسة الجمهورية وأعيد تطبيق دستور 1950.[2] ومما يحسب لدستور 1950 أنه جعل تعيين القضاة ونقلهم وعزلهم وترفيعهم وتأديبهم بقرار من مجلس القضاء الأعلى[3] وفي دستور 1962 قُصِرَت سلطة مجلس القضاء الأعلى، في تعيين ونقل وترفيع وعزل ومحاسبة القضاة، على قضاة الحكم، وبذلك استثني باقي أصناف القضاة، ما يعني وقوعهم تحت يد السلطة التنفيذية[4]

[1] المادة 118، دستور الجمهورية السورية 1953.

[2] خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ط3، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973) المجلد الثاني، ص 283-285.

[3] المادة 109 و110، دستور الجمهورية السورية 1950.

[4] المادة 108، دستور الجمهورية العربية السورية 1962.

أما تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا فكان على نحو ما جاء في دستور 1950 دون أي اختلاف. بعد استعراض التغيرات التي طرأت على أهم مؤسسات الحكم، والعلاقات المتغيرة فيما بينها، نتيجة الأحداث السياسية المتعاقبة، بقي أن نذكر أن هذه المرحلة تميزت بالتعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب عموماً وحرية الرأي والتعبير واختيار الشعب لممثليه وقادته المدنيين بالانتخاب، رغم الاحداث الجسام والانقلابات العسكرية، وصراعات النفوذ ذات الأبعاد الأممية.

ثانياً. شَكْل نظام الحكم بعد انقلاب اللجنة العسكرية ١٩٦٣

ودعت سورية حقبة واستقبلت حقبةً جديدة اختلفت جذرياً عن كل ما سبقها، وبدأت العبارات الاشتراكية، وأشكال الحكم الشمولي، وسيطرة السلطة التنفيذية، وقانون الطوارئ، تغزو الدساتير السورية، وغابت الضمانات التي تتعلق بالحريات، ومبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون واستقلال القضاء، حتى وصلنا إلى حكم الفرد المطلق الذي يسيطر على كافة سلطات الدولة ويحكم بقانون الطوارئ. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين لنرى انعكاسها على الدساتير وشكل نظام الحكم في الدولة، وحدود سلطاتها وعلاقتها ببعضها البعض. المرحلة الأولى تمتد من آذار ١٩٦٣ إلى تشرين الثاني ١٩٧٠ وساد في هذه المرحلة دستوران هما دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٦٩ كل منهما رسم شكلاً للدولة وكانا متقاربين إلى حد كبير من حيث الرؤيا التي صيغت بها مؤسسات الدولة والطبقة الحاكمة والحياة السياسية والأفكار والتيارات السائدة. وفي المرحلة الثانية تعاقب على البلاد دستورين هما ١٩٧١ ودستور ١٩٧٣.

1. المرحلة الأولى قيادة البعث

بعد انقلاب اللجنة العسكرية المتحالفة مع الضباط الناصريين، في 8 آذار 1963 تم الإطاحة بحكومة خالد العظم والرئيس ناظم القدسي، وكانت تدعى حكومة الانفصال، وتقيم نظاماً نيابياً تقليدياً.

وفي عام ١٩٦٤ فرض مجلس قيادة الثورة، الذي ضم ضباط اللجنة العسكرية وقيادة البعث المدنية، دستوراً مؤقتاً، عرّف نظام الحكم على أنه جمهورية ديمقراطية شعبية واشتراكية، وأنشأ مؤسسات حكم رئيسية هي:

أ. المجلس الوطني للثورة

في عام 1964 أنهت قيادة البعث إعداد دستورها المؤقت الجديد، الذي جعل السلطة التشريعية في يد "المجلس الوطني للثورة"، وهو مجلس غير منتخب مكون من قيادة البعث وعدد من الشخصيات الأخرى المقربة منهم، والتي تشترك معهم في تبني الفكر القومي والاشتراكي، ومُنح المجلس الصلاحيات التشريعية والرقابية والحصانات البرلمانية، كما أنه تمتع بقوة نسبية في مواجهة مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء اللذان مثلا السلطة التنفيذية. في هذه الأثناء لم تتبلور بعد مظاهر العلوية السياسية مع حقيقة أن أعضاء اللجنة العسكرية الخمسة الأصليين كانوا جميعهم من الأقليات العلوية والإسماعيلية، لأسباب منها قوة الفكر الأيديولوجي القومي المسيطر على الجيش والأوساط الحزبية وقطاعات واسعة من الشعب، وكون رموز اللجنة العسكرية وأنصارهم لايزالون أقلية في حزب البعث نفسه[1]. وهكذا كان المجلس جزءً من مشهد الصراع بين قيادة البعث المدنية والعسكريين، الذين كانت لهم الكلمة الفصل في تفاصيل السياسة السورية بطبيعة الحال[2]. وهكذا مضى المجلس الوطني للثورة حتى حُسم أمره نهائياً بانقلاب عسكري كالعادة في عام 1966 الذي أطاح بقيادة البعث القومية وجميع التشكيلات التي أتت بها. حاول البعثيون المدنيون أن يمنحوا المجلس الوطني للثورة، صفةً برلمانية في دولة البعث[3]، مقابل اللجنة العسكرية التي قامت بانقلاب 1963 في

[1] منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 158.

[2] المرجع نفسه، ص 95.

[3] كانت قيادة البعث القومية في هذا المجلس، لكن ثبت لهم أنه لم يكن يقدم ولا يؤخر بوجود اللجنة العسكرية التي سيطرت على الحزب والجيش وبدأت تتصرف باعتبارها صاحب السلطة الحقيقية، لذلك قاطع ميشيل عفلق وصلاح البيطار اجتماعات هذا المجلس ولم يعد أي منهم يشارك في اجتماعاته. انظر، منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 156.

الأصل، لذلك جاء دستور ١٩٦٤ ليعطي المجلس الوطني صلاحيات تشريعية وبعض الصلاحيات التنفيذية[1] في شكل نظام نيابي، ومن أهم الصلاحيات التي استأثر بها المجلس، انتخاب رئيس مجلس الرئاسة ونوابه والأعضاء، تعديل الدستور المؤقت ووضع الدستور الدائم، اقتراح القوانين وإقرارها، وضع المنهاج العام لسياسة الدولة، منح الثقة وحجبها عن الوزارة[2]، وتشكيل لجان تحقيق في أي وقت وفي أي أمر من أمور الدولة وعلى جميع وزارات الدولة ومؤسساتها تقديم كل ما تطلبه من معلومات ووثائق[3]، واعتماد موازنة الدولة وفرض الضرائب[4]، والرقابة على أعمال الحكومة[5].

ب . مجلس الرئاسة

يقابل مجلس الرئاسة منصب رئيس الجمهورية في النظام البرلماني وهو مكون من رئيس ونائب وثلاث أعضاء ويتم انتخابه في المجلس الوطني، وهو مسؤول أمامه عن جميع أنشطته[6]، والعجيب أن مجلس الرئاسة أعطي صلاحيات متناقضة مما يدل على عدم وضوح فكرته في ذهن واضعي الدستور، فهو يملك تعيين الوزراء وإقالتهم[7]، وله أن يصدر أي تشريع أو قرار دعت إليه الضرورة مما يدخل في اختصاص المجلس الوطني، في غياب انعقاده، على أن ينظر فيه المجلس الوطني في أول جلسة بعد انعقاده ويمكنه إلغائه بأغلبية الثلثين[8]. ولا يخفى أن مثل هذه الصلاحيات لا تكون إلا لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي. في الوقت نفسه منحت المادة ٥٢ مجلس الرئاسة الحق في أن يبرم المعاهدات بعد موافقة مجلس الوزراء، ويبلغها للمجلس

[1] المادة 32، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[2] المادة 32، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[3] المادة 41، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[4] المادة 32، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[5] المادة 45، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[6] المادة 48، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[7] المادة 50، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.
[8] المادة 51، دستور الجمهورية العربية السورية 1964.

الوطني. وهذه الصلاحية تعطى عادة لرئيس الجمهورية في الأنظمة البرلمانية، عندما تكون صلاحيات رئيس الحكومة أقوى من صلاحيات رئيس الجمهورية. في المادة ٥٤ و٥٥ يعود مشرع الدستور إلى منح الصلاحيات الرئاسية ففي المادة ٥٤ يضع المجلس الرئاسي السياسة الخارجية والداخلية ويوجه الوزراء ومجلس الوزراء ويشرف على أعمالهم، وله حق إلغاء قرارات الوزراء ومجلس الوزراء متى خالفت الدستور أو القانون أو أضرت بالمصلحة العامة، وهذه المادة تجعل مجلس الوزراء تابعاً بالكلية للمجلس الرئاسي. إضافة إلى ذلك تمنح المادة ٥٥ المجلس الرئاسي سلطة تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإقالتهم. ثم تعود المادة ٦١ مرة أخرى لتجعل الوزارة مسؤولة بالتضامن أمام المجلس الوطني وكل وزير مسؤول عن وزارته منفرداً. وفوق ذلك المادة ٦٢ و٦٣ تجعل مجلس الوزراء مسؤولاً عن إدارة السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وتمنحه جميع صلاحيات الحكومة في الأنظمة البرلمانية. ولذلك يصعب على الباحث أن يصنف النظام الذي أتى به دستور ١٩٦٤ في مجموعة الأنظمة البرلمانية أو الرئاسية أو شبه الرئاسية لعدم وضوح منهجيته وتوجهاتهِ لأنه جمع ما لا يُجمع فهو نظام اشتراكي وليبرالي ورئاسي ونيابي في نفس الوقت وفي ذات الوقت لا يمكن تصنيفه على أي من هذه الأنظمة. كما أنه لم ينص على أحكام محددة تنظم السلطة القضائية ولم يأتي على ذكر المحكمة العليا ولا مجلس القضاء الأعلى، بينما نص على تشكيل محاكم استثنائية وفقاً لأحكام القانون.

في ١ أيار ١٩٦٩ أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث الدستور المؤقت الثاني بموجب القرار رقم ٣٩ الذي جاء بعد انتصار التيار الطائفي في الحزب الذي قاده صلاح جديد ضد القيادة القومية والفئات المتحالفة معها، جاء دستور ١٩٦٩ بعد التخلص من القيادة القومية والفريق أمين الحافظ بانقلاب 1966، وكان صلاح جديد قد تحول إلى القيادة القطرية قبل تنفيذ الانقلاب، ليؤكد على عدد من المسلمات هي أن:

– القيادة القطرية لحزب البعث هي اللاعب الرئيسي في إعادة صياغة السياسة السورية وتشكيل الدولة، وغدت فجئة، هي مصدر السلطة التشريعية والتنفيذية[1].

– تغليب الفكر اليساري على الفكر القومي الوحدوي.

– تسريع عملية التحويل الاشتراكي في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وإنهاء الطبقة السياسية والثقافة السياسية السابقة، واستكمال القضاء على التعددية الحزبية، والنظام البرلماني، والحرية الفكرية، والاقتصاد الحر. وأعاد صياغة نظام الحكم على صعيد المؤسسات الرئيسية بما يتفق مع الوضع السياسي الناشئ بعد الانقلاب لذلك:

– تم استبدال المجلس الوطني للثورة بمجلس الشعب، وحل رئيس الدولة محل المجلس الرئاسي.

– وعُدلت صلاحيات السلطات الرئيسية لتتناسب مع النظام الجديد، ورغم أن المادة ٤٦ أعطت مركزاً متقدماً لمجلس الشعب بمنحه صلاحيات واسعة نظرياً، عندما نصت على أن مجلس الشعب هو المؤسسة العليا لسلطة الدولة، ويختص بانتخاب رئيس الدولة، وإقرار القوانين، ومنح الثقة للوزارة أو أحد الوزراء وحجبها عنهم، والرقابة على أعمالها عن طريق الأسئلة والاستجوابات، وإقرار الموازنة، والمعاهدات الدولية، والعفو العام. إلا أن الدستور، في المقابل، منح مجلس الوزراء سلطة التشريع خارج دورات انعقاد المجلس[2]. وجعل مجلس الوزراء هو المسؤول عن السياسة العامة للدولة ويراقب إداراتها ومؤسساتها وتنفيذ خططها، ويضع مشروع الموازنة العامة. ومنح رئيس الدولة صلاحيات شرفية مثل إصدار القوانين، وتسمية رئيس الوزراء، ومنح الأوسمة، واعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية وإيفاد البعثات الوطنية[3]. ويبدو

[1] منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 155.

[2] المادة 61، دستور الجمهورية العربية السورية 1969.

[3] المادة 54، دستور الجمهورية العربية السورية 1969.

أن إضعاف مركز رئيس الدولة والوزارة ومنح مركز قوي لبرلمان غير موجود كان الهدف منه إبقاء جميع الصلاحيات الهامة في يد القيادة القطرية للحزب ويمكن ملاحظة هذه النتيجة من الدستور نفسه الذي ختم أحكامه بالمادة ٧٨ الانتقالية التي منحت القيادة القطرية للحزب سلطة تعيين رئيس الجمهورية وعزله وقبول استقالته، وتعيين الوزراء ورئيس الوزراء وعزلهم وقبول استقالتهم، ورسم السياسة العامة للدولة، إلى أن ينعقد مجلس الشعب. وفي ذات السياق جاءت المادة ٧٩ لتضع سلطة التشريع بالكامل بين يدي مجلس الوزراء وتوقف تطبيق المادة ٦١ بمعنى عدم إمكانية تعديل التشريعات التي يصدرها مجلس الوزراء أو إلغائها عند تشكيل مجلس الشعب. وهذا يبعث على الاعتقاد بأن القيادة القطرية إنما أرادت وضع دستور صوري وإنشاء مؤسسات شكلية، وهذا بالضبط ما سنواجهه لاحقاً مع الدساتير التي وُضِعت في عهد حافظ الأسد تلك الدساتير والمؤسسات المنزوعة الصلاحية بقانون الطوارئ. في الجانب الأيديولوجي، كرس واضعوا الدستور، مقدمة الدستور والعديد من مواده لفرض أيديولوجيا يسارية راديكالية، نصت المادة ١ على أن القطر السوري جمهورية ديمقراطية شعبية واشتراكية، المادة ٧ فرضت حزب البعث قائداً للمجتمع والدولة، والاقتصاد اشتراكي مخطط[1] هدف التعليم بناء جيل ذي تفكير قومي اشتراكي[2] تشجع الدولة الثقافة القومية الاشتراكية[3].

ولكن التغيير الأكثر أهمية في المرحلة المذكورة هو تغيير المجتمع السياسي، على أيدي نخبة عسكرية، فبينما كان مجتمعاً تعددياً تغلب عليه الأحزاب التقليدية، التي مثلت مصالح وجهاء المدن السنية بالدرجة الأولى، صار المجتمع السياسي بعثياً، وضم ضباطاً من الطبقة المتوسطة الدنيا، وبعض الفئات الأخرى ذات

[1] المادة 12، دستور الجمهورية العربية السورية 1969.

[2] المادة 17، دستور الجمهورية العربية السورية 1969.

[3] المادة 19، دستور الجمهورية العربية السورية 1969.

التوجه اليساري القومي، وخدم جميع هؤلاء مصالح الطبقات الدنيا الريفية من خلفيات أقلوية دينية[1]. بدأت هذه المرحلة مع انقلاب اللجنة العسكرية البعثية، التي عطلت الدستور وفرضت سيطرتها على جميع مؤسسات الدولة، وأسست ما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي تألف من 20 ضابطاً منهم 12 بعثياً و8 ناصريين ومدنيين اثنين، استولى المجلس على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية. وجرى توسيعه لاحقاً ليضم ستة أعضاء جدد من بينهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ومنصور الأطرش، نظراً لحاجة اللجنة العسكرية إلى القاعدة الحزبية ودعم بعث العراق الموالي لعفلق وخبرة هؤلاء بدهاليز السياسة السورية، رغم الحقد[2] العميق الذي يحمله أعضاء اللجنة العسكرية على هؤلاء. وبكل الأحوال لم يعمر هذا الشكل من النظام سوى اقل من ثلاث سنوات وسقط بانقلاب 1966.

2. المرحلة الثانية انقلاب حافظ الأسد

بانقلاب حافظ دخلت البلاد طوراً جديداً، في معرض الحديث عن تطور شكل الدولة الرسمية وعلاقة سلطاتها ببعضها، فبينما سادت في المرحلة السابقة مؤسسات حزب البعث منذ عام ١٩٦٣، حيث غدت أكثر أهمية من مؤسسات الدولة ذاتها، إلى حد كبير، عندما صارت القيادة القومية أكثر أهمية من رئاسة الجمهورية والحكومة، والمجلس الوطني للثورة حل محل مجلس النواب، واللجنة العسكرية صارت أكثر أهمية من وزارة الدفاع حتى انقلاب ١٩٦٦. ثم بعد ذلك حلت القيادة القطرية محل القومية في الأهمية، كما رأينا حتى عام ١٩٦٨، لتبدأ فترة التنازع على السلطة بين القيادة القطرية ووزارة الدفاع حتى عام ١٩٧٠. بانقلاب حافظ الأسد إذن بدأت مرحلة الرئيس القائد، بعد أن مضت مرحلة الحزب القائد بانعكاساتها على مؤسسات الدولة، لنرى كيف انعكست مرحلة حافظ على مؤسسات الحكم الرسمية من خلال الدساتير

[1] رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، مرجع سابق، ص 473 – 474.

[2] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 142 -144.

التي طبقت. بعد انقلاب حافظ الأسد جرى تعديل دستور ١٩٦٩ بموجب قرار القيادة القطرية المؤقتة رقم١٤١ تاريخ ١٦ شباط ١٩٧١، وتناولت التعديلات التي طرأت على الدستور تشكيل وصلاحيات مجلس الشعب، ومركز وصلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ليتوافق مع وضع السلطة الجديد. وبعد أن تعرفنا على هيكلية السلطة الأمنية العسكرية المعلونة، وعرفنا أنها كياناً مستبطناً في مؤسسات الدولة الرسمية، وأنها تشق مساراً سلطوياً موازياً. وبعد أن استعرضنا مراحل تطور مؤسسات الدولة الرسمية، بقي أن نوضح العلاقة بينهما، لنرى كيف تتفاعل كل منهما مع الأخرى، من خلال توضيح شكل العلاقة التي تربط أذرع السلطة الأمنية المعلونة بـ (سلطات) الدولة الرسمية الثلاث، ولنرى طبيعة العلاقة التي تربط الكيانين ببعضهما، وأي منهما يتحكم بالآخر ويعيد تشكيله على مِثالِهِ.

المطلب الثاني: علاقة السلطة الأمنية العسكرية بالمؤسسة التشريعية

كنا قد لحظنا أن السلطة الأمنية العسكرية، تتألف أساساً من نخبة عسكرية من الضباط العلويين وأجهزة أمنية مُعَلوَنة، على رأسهما يتربع رئيس علوي وعائلته، ولذلك يحتاج بحثنا للكشف عن كيفية تحكم هذه السلطة الأمنية بمؤسسات الدولة الرسمية، وكيف تلتف أذرعها حول عنق هذه المؤسسات وتسيرها، ولذلك سوف يتركز بحثنا على علاقة الأجهزة الأمنية بمجلس الشعب من جهة وعلاقة مجلس الشعب برئيس الجمهورية تحديداً بصفته رئيس الشبكة الأمنية العسكرية، وفي سبيل ذلك لابد لنا أن نتعرف على بنية المجلس والمكونات التي شاءت إرادة حافظ الأسد أن يتألف منها. وكيف يخدم المجلس في بنية نظام العلوية السياسية. بداية ظهر مجلس الشعب[1] للمرة الأولى مع دستور 1969، الذي أصدرته القيادة القطرية المنتصرة في صراع البعث الداخلي، والتي غلب عليها العسكريون والأقلويون القطريون، ولذلك جاء الدستور ليعكس

[1] كان البرلمان السوري يسمى مجلس النواب، منذ عهد الانتداب، وهو مجلس منتخب، وظهر لأول مرة في دستور 1930.

توازن القوى الجديد، حيث اختفى المجلس الوطني للثورة ليحل محله مجلس الشعب واختفى مجلس الرئاسة ليحل محله رئيس الدولة. مجلس الشعب الجديد بطبيعة الحال، ليس مجلساً منتخباً انتخاباً حراً، ورغم أن المادة 46 تنص على أنه "المؤسسة العليا لسلطة الدولة"، تُرِك أمر تكوينهُ وعدد أعضائه، ودورات انعقادهِ للقانون، وهذا يعني وضع المجلس تحت تصرف القيادة القطرية، التي منحت نفسها بموجب المادة 78 الانتقالية سلطات دستورية واسعة إلى أن ينعقد المجلس أهمها:

"تعيين رئيس الجمهورية وقبول استقالته وإقالته."

"تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم وإقالتهم."

"إقرار السياسة العامة للدولة."

"إقرار الحرب والتعبئة العامة. "

كما منحت المادة 79 المؤقتة مجلس الوزراء سلطة التشريع في غياب مجلس الشعب. وهكذا بنت القيادة القطرية مؤسسات معطلة، ومنحت نفسها جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية عملياً، وكانت قد قطعت نهائياً مع النظام البرلماني عندما حددت موقفها منه في النقطة الرابعة من مقدمة هذا الدستور نفسه.

لم يُعمر النظام الذي أقامته القيادة القطرية من خلال دستور 1969 سوى سنة ونصف حيث أطاح حافظ الأسد الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع بتلك القيادة ونظامها، وكان من جملة الإجراءات التي اتخذها لتثبيت حكمه أنه عيّن بواسطة القيادة القطرية الجديدة المؤقتة الخاضعة له أعضاء مجلس الشعب الجديد، الذي بلغ 173 عضواً، منهم 87 عضواً من البعثيين، وتوزع الباقون بين الناصريين والشيوعيين والمستقلين والزعماء الدينيين، وعدل دستور 1969 بقرار من القيادة القطرية المؤقتة، ليأتي دستور 1971، الذي نقل علاقة السلطات ببعضها إلى مستوى غير مسبوق من الحكم الفردي، وانعكس نهج حافظ الأسد

الجديد على مجلس الشعب بصورة بالغت في تحقيره، مقابل منصب رئيس الجمهورية الذي خصصه حافظ لنفسهِ. وهكذا جاء مجلس الشعب الجديد في دستور 1971 معيناً بمرسوم، يصدر عن رئيس الجمهورية بناءً على قرار من القيادة القطرية المؤقتة[1]، التي يهيمن عليها، ومدته سنتان فقط[2] بعد أن كانت مدته أربع سنوات في دستور 1969، ويملك حل المجلس وتعيين البديل خلال ستين يوماً بقرار معلل منه[3]. وصارت وظيفة المجلس، طرح المرشح لمنصب رئيس الجمهورية على الاستفتاء، بعد أن تحدده القيادة القطرية لحزب البعث[4]، وكان المجلس في دستور 1969 هو الذي ينتخب رئيس الدولة، وصار رئيس الجمهورية يشرّع خارج دورات انعقاد مجلس الشعب، ولا يستطيع المجلس إلغاء أو تعديل المرسوم التشريعي إلا بأغلبية الثلثين، دون أن يكون للتعديل أو الإلغاء أثر رجعي[5]، بعد أن كانت هذه الصلاحية لمجلس الوزراء في الدستور السابق، إمعاناً في الفردية. وهكذا نقل حافظ الأسد (السلطة التشريعية) إلى طور جديد، لم يكتفي بجعل المجلس معيناً من قبلهِ فحسب بل منزوع الصلاحيات أيضاً، ولا يملك أي سلطة حقيقية في مواجهة السلطات التنفيذية والتشريعية الواسعة، المركزة في منصب رئيس الجمهورية. ولذلك لم يعد للمجلس أي معناً بعد أن سُلِب صفتهُ التمثيلية بالتعيين فلم يعد الادعاء بتمثيله للشعب ذي معنى بعد أن صار معيناً من رئيس الجمهورية وفي أحسن الأحوال، معيناً منه بالاشتراك مع القيادة القطرية لحزب البعث، ولم يعد لصفته كهيئة تشريعية معناً بعد أن شاركهُ رئيس الجمهورية التشريع ولم يعد لصفته الرقابية معناً بعد أن صارت الحكومة معينة ومسؤولة أمام رئيس الجمهورية غير المسؤول.

[1] المادة 78، دستور الجمهورية العربية السورية 1971.
[2] المادة 47، دستور الجمهورية العربية السورية 1971
[3] المادة 55، دستور الجمهورية العربية السورية 1971
[4] المادة 48، دستور الجمهورية العربية السورية 1971
[5] المادة 61، دستور الجمهورية العربية السورية 1971

بانقلاب حافظ عام ١٩٧٠ وصلت الدولة إلى ذروة حكم الفرد وفي عام ١٩٧٢ أمر حافظ بإعداد دستور جديد للبلاد، في ٣ آذار من عام ١٩٧٣ عرض على الاستفتاء وفي ١٣ آذار تم نشره في الجريدة الرسمية باسم الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية، وبما أن الدستور الجديد لم يكن سوى تعديلاً لدستور ١٩٧١ المؤقت، لذلك لم يختلف كثيراً عن سابقه وجاء في معظمه موافقاً له إما نصاً وإما روحاً. وهكذا، ابتداءً من عام 1973 صار مجلس الشعب منتخباً من الشعب انتخاباً مباشراً سرياً ومتساوياً[1] ولكن لنتعرف أولاً على طريقة اختيار أعضاء المجلس، ثم نتعرف على تركيبته السياسية، وننتهي أخيراً بالبحث في أهم وظائف المجلس، أي سلطة التشريع، لنحاول تتبع نقاط التماس بين السلطة الأمنية ومجلس الشعب.

الفرع الأول: اختيار أعضاء مجلس الشعب

ضم المجلس عام 1973، 186 عضواً. ثم ارتفع عدد الأعضاء في الأدوار الثلاث التالية إلى 195، وابتداءً من عام 1990 ارتفع إلى 250 عضواً، وبقي ثابتاً إلى اليوم. إضافة إلى ذلك، تم تقسيم البلاد إلى 15 دائرة انتخابية كبيرة، ولم يعد يخصص لغير المسلمين عدد من المقاعد يتناسب مع حجم السكان، كما كان في السابق، بدلاً من ذلك، تم حجز عدد ثابت من المقاعد لكل دائرة انتخابية، على المستوى الوطني 50٪، للعمال والفلاحين. فقط حزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الأخرى، سُمح لهم بتقديم مرشحين لعضوية المجلس كأحزاب، وسُمح لفئات أخرى من الأشخاص، كرجال الأعمال والزعماء القبليين وبعض الزعماء الدينيين، أن يسجلوا أنفسهم في الدوائر الانتخابية كمرشحين مستقلين، وتولت الأجهزة الأمنية مهمة الانتقاء. قامت سياسة حافظ الأسد على إنهاء المجتمع المسيس، لقد رأى فيه خطراً كبيراً على وجود الدولة، ووجود أي نظام سياسي في سورية المستقبل، لذلك يبدو أنه قد حسم أمره،

[1] المادة 50، دستور الجمهورية العربية السورية 1973

منذ وقت مبكر في تجفيف منابع التسييس في المجتمع، رغم أنه عمل جاهداً في فترة الصراع مع صلاح جديد في بث رسائل التطمين إلى مختلف القوى السياسية والاجتماعية، عندما أوهم جميع الأطراف السياسية والاجتماعية بوعود الإصلاح والتعاون حتى ظن الجميع أن صعوده إلى السلطة سوف ينهي حكم البعث الذي اختنقت به البلاد. كانت الأجهزة الأمنية هي الأداة المفضلة في تنفيذ سياسة التجفيف ولذلك تولت هذه الأجهزة ضبط إيقاع العملية بجميع تفاصيلها وبهذه الكيفية كانت الأجهزة تتولى عملية تشكيل مجلس الشعب الذي بات منتخباً بموجب دستور 1973 وهكذا تولت أجهزة الأمن فرز واصطفاء الأشخاص الذين يترشحون للانتخابات كمستقلين، وكان قد تقرر ترِك حوالي 20 إلى 30 في المئة من المقاعد لهذه الفئة[1]. وضمت فئة المستقلين، ليس اعتباطاً، وعلى الدوام، أشخاصاً يتوسلون بالعضوية لتحقيق مكاسب مادية واجتماعية، بالاستفادة من الحصانة التي يمنحها المجلس[2]. لقد حولت السلطة مجلس الشعب إلى قناة، جذبت عبرها إلى طبقة الدولة العديد من الشخصيات الاجتماعية، لتتحول في بوتقة المجلس ومن خلال العلاقة الوثيقة بالأجهزة الأمنية إلى نقاط ارتكاز للسلطة داخل المجتمع. يتولى مسؤول المخابرات في المحافظة تزكية المرشحين في محافظته، وتعد هذه التزكية ضرورية لنجاح المرشح فالمرشح الذي لا ينجح في الحصول على دعم مسؤول الأمن لا يمكنه أن ينال عضوية مجلس الشعب[3]، وبذلك تفعل عدة عوامل هامة فعلها، في رحلة وصول المرشح إلى قبة مجلس الشعب، أهمها عدم وجود مانع أولي تجاه المرشح، كأن يعرف عنه رأياً معارضاً للنظام، ثم تقرير الأمن الإيجابي، وهكذا يضمن المرشح النجاح في الترشح إلى عضوية مجلس الشعب، وفي حال كان المرشح غيرُ مرغوبٍ فيه من السلطة الحاكمة، يتم التضييق عليه وافتعال المشاكل من طرف

[1] Eyal Zisser, "**Syria**", in Elections in Asia and the Pacific A Data Handbook: volume I The Middle East, Central Asia and South Asia , ed. Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann,p 218.

[2] رياض سيف، **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**، ط1 (بيروت: مؤسسة دار الجديد بدعم من فريدريش إيبرت، 2020)، ص 31.

[3] سلطان أبازيد، **ذاكرة الوطن والمنفى**، (باريس: بدون دار نشر، 2007)، ص 88.

الإدارة الخاضعة للأجهزة الأمنية والحزبية، وبطرق شتى، قد تصل إلى تلفيق تهمة بحقه واعتقاله، ومنها، التلاعب بنتائج التصويت أثناء عملية الفرز وعد الصناديق، باعتبار موظفي المحافظة القائمين على العملية من منتسبي حزب البعث، ودورهم في حذف الأصوات والتلاعب بأعدادها للإضرار بمرشحين، وزيادة عدد الأصوات لمصلحة مرشحين آخرين، بحسب رضى السلطة عن المرشح أو سخطها عليه[1]. وهكذا عملت السلطة الأمنية على تأكيد قائمة المرشحين الذين اختيروا لتمثيل الجبهة الوطنية التقدمية. وبالتالي، اقتصرت المنافسة على المرشحين المستقلين (رجال الأعمال وبعض زعماء الدين وزعماء القبائل بشكل أساسي) الذين ترشحوا للمقاعد المتبقية المخصصة لهم من قبل النظام[2].

يقوم قادة الأجهزة الأمنية بالاشتراك مع القيادة القطرية لحزب البعث باصطفاء الأعضاء الذين سيتم ترشيحهم لعضوية المجلس،[3] وأما ممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، فيتم تعيينهم بالتوافق بين الأجهزة الأمنية والحزبية[4] وبهذه الطريقة يقوم ضباط الأمن بنصح قيادات الأحزاب بإدارج أسماء واستبعاد أخرى بحسب قرب الشخص المعني من الجهاز أو بعده عنه وبحسب رضا الرئيس أو سخطه بالتأكيد، ولذلك لعبت عوامل كثيرة دوراً هاماً في، بقاء أشخاص لسنوات عديدة في المجلس، من بينها الشراكات الاقتصادية مع ضباط الأمن، أو فساد الشخص الذي يُسهّل التحكم به [5]. وبهذه الطريقة تكون نتيجة

---

[1] رياض سيف، **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**، مرجع سابق، ص 161 – 162.

[2] Eyal Zisser, "Syria", in Elections in Asia and the Pacific A Data Handbook: volume I The Middle East, Central Asia and South Asia , ed. Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann,p 215.

[3] بإمكان المرء أن يجد الكثير من الأدلة على تدخل أجهزة الأمن في تشكيل وصياغة حزب البعث نفسه، فهو لا يخرج، في نظر السلطة الأمنية العسكرية، عن كونه مؤسسة مثل كل المؤسسات الواقعة داخل أو خارج أو بجانب الدولة، والتي يجب أن تكون خاضعة لمراقبة وضبط وتشكيل الأجهزة الأمنية. هنا يتحدث ميشيل سورا نقلاً عن أحد المشاركين في المؤتمر القطري السابع للحزب كيف قام "الموجه الخفي" بإعادة تشكيل الحزب، تحت إشراف المخابرات، من الأعلى إلى الأسفل، خلافاً لمبدأ الديمقراطية المركزية الذي يفترض إفراز القيادات من أسفل الهيكل التنظيمي إلى الأعلى عبر الانتخاب. انظر ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 41.

[4] رياض سيف، **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**، مرجع سابق ص 31.

[5] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق ص 74.

الانتخاب معروفة سلفاً،[1] وتكون عملية الانتخاب عملية شكلية تماماً، وبذلك تحول مجلس الشعب إلى جهاز كأي جهاز من أجهزة السلطة تختار هي الأشخاص المرغوبين للعمل فيه، والشرائح التي ترغب برؤية ممثلين عنها بطريقة الجذب والاصطفاء الأمني، وبذلك تحولت (الديمقراطية الشعبية) من حرية الشعب في اختيار ممثليه في مجلس نيابي يفترض أنه يمثل مصالح وتوجهات وطبقات المجتمع إلى حرية أجهزة الأمن في انتخاب أشخاص في مجلس تحول إلى جهاز من أجهزة السلطة يمثل مصالحها. وهكذا أتت نتائج الانتخابات منضبطة بدقة ومعروفة النتائج سلفاً بعد كل دورة انتخابية. ولذلك لم يختلف مجلس الشعب بعد دستور 1973 الذي نص على اختيار أعضاء مجلس الشعب بالاقتراع السري والمباشر عنه في دستور 1971 عندما كان رئيس الجمهورية يسمي أعضاء المجلس بمرسوم بناءً على قرار القيادة القطرية لحزب البعث، ولم يختلف الوضع السياسي في ظل دستور 2012 عنه في ظل سابقيه للأسباب ذاتها. كما حصلت فئة المستقلين على حصة ثابتة أيضاً تعادل ثلث مقاعد المجلس على الدوام، وهكذا تولت الأجهزة الأمنية تشكيل المجلس وفق هوى (القيادة العليا)، ووجد الناخبون أنفسهم في كل مرة أمام بطاقات انتخابية مطبوعة، تحتوي على أسماء مرشحي الجبهة و حزب البعث، وفراغاً لإضافة مرشح أو اثنين مخصص لفئة المستقلين، فيقوم الناخب بإضافة مرشحه المستقل أو مرشحيه إلى المكان الفارغ المتروك بعناية، أما هؤلاء فتعمل الأجهزة الأمنية على غربلتهم في مرحلة الترشح فلا يصل في النهاية إلا المضمون والمتفهم، وقد يصل إلى العضوية قلة ممن لديهم الاستعداد والرغبة الحقيقية في خدمة ناخبيهم، ويبقى هؤلاء قلة غير مؤثرة وغير قادرة. وبذلك ضبط حافظ إيقاع الحياة السياسية ضمن نطاق ضيق للغاية اقتصر على تقديم الدعم لسياساته، مع عدم التسامح مطلقاً تجاه أي انتقاد لنظامهِ أو لسياساته أو لشخصهِ، وهكذا بات من المستحيل أن تظهر أي معارضة داخل مجلس الشعب، بسبب حساسية النظام المفرطة تجاه فكرة نشوء

[1] رياض سيف، **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**، مرجع سابق، ص 33.

أحزاب جديدة، أو قيادات شعبية خارجة عن سيطرته، وعدم السماح كذلك بدخول شخصيات ذات ميول معارضة للحكم[1] سواء من منتسبي أحزاب الجبهة أو المستقلين. ومن هنا تبدأ عملية تدخّل السلطة الأمنية في اصطفاء أعضاء مجلس الشعب وصياغة توجهاته.

الفرع الثاني: التركيبة السياسية للمجلس

بينما استمر تخصيص نصف مقاعد المجلس لفئة العمال والفلاحين في دستور 1973 واستمر هذا التقليد في دستور 2012، ظل مجلس الشعب مكوناً من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والمستقلين. نعم لقد نص دستور 1973 ودستور 2012 على أن أعضاء مجلس الشعب منتخبون انتخاباً سرياً ومباشراً ومتساوياً، هذا نظرياً، وتبعاً لذلك ينبغي أن تنعكس هذه القاعدة الدستورية على تركيبة مجلس الشعب بعد كل انتخاب، وبالتالي قوة وضعف الأحزاب داخل المجلس ومن يتولى السلطة أو ينتقل إلى صفوف المعارضة، لأن منطق الانتخاب يفرض تغير المجلس وبالتالي تغير مواقع السلطة والمعارضة كل ذلك نظرياً. ولكن لابد أن تدفعنا محاولة فهم وظيفة ودور مجلس الشعب إلى إلقاء نظرة على التركيبة الحزبية في المجلس، ثم نتتبع نتائج انتخابات العقود الماضية بعد أن تابعنا تطور المجلس في النظام الدستوري. كان حافظ الأسد قد وعد الشيوعيين بتأليف جبهة تقدمية معهم في حال وصوله للحكم، في فترة تحضيره للانقلاب على رفيقه صلاح جديد[2]. وكان قد فتح أبوابه لجميع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية للحوار، مما سمح له ببناء شبكة من العلاقات مع أحزاب وتيارات تلك المرحلة، من الناصريين والبعثيين المعتزلين[3]، وأنصار بعث العراق وغيرهم، هذه النقاشات وغيرها، كونت لديه القناعة بضرورة توسيع قاعدته السياسية[4]. وكانت قد اختفت

[1] رياض سيف، **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**، مرجع سابق ص 34.

[2] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 34.

[3] هم الذين اعتزلوا العمل الساسي من البعثيين، في فترة الصراعات بين الأجنحة الحزبية، والبعض يسميهم القاعدين.

[4] كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، ط1، (بيروت: دار النهار للنشر، 2011)، ص 407.

الأحزاب التقليدية بعد انقلاب اللجنة العسكرية 1963 من جراء السياسات التي اتبعت ضدها بعد اتهامها بتدبير الانفصال والتحالف مع الامبريالية، وجرى تصفية قواعدها الاجتماعية ومصالحها الاقتصادية بحجة التحويل الاشتراكي والصراع الطبقي، وتم التخلص من الضباط الموالين لها بذات الحجج.

وهكذا دخل عام 1970 وفي الساحة السياسية السورية ثلاثة تيارات رئيسية، هي البعث والأحزاب المنشقة أو المتولدة عنه، والتيار الشيوعي والتيار الناصري ويليها، وإن بحجم أقل أهمية بكثير، حركة الإخوان المسلمين. ولأن حافظ الأسد لم يستطع غض الطرف عن أنشطتهم بالكامل، كما أنه لم يرغب في حظر أحزابهم، دخل في مفاوضات مع الشيوعيين والأحزاب القومية واليسارية حتى آذار 1972، عندما توصل إلى صيغة تكفل إدخالهم في النظام الجديد ولكن تحت قيادة البعث[1]. وبذلك تمكن من تحقيق هدفين أساسيين، الأول استيعابهم في النظام وتوسيع قاعدته الشعبية بالاستفادة من مناصريهم، والثاني ضبط وتوجيه أنشطتهم بما يخدم أهداف النظام الجديد.

وهكذا توصلت الأحزاب إلى صيغة ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، الذي حظر على أحزابها سوى حزب البعث العمل في قطاعي الجيش والطلبة، ومَنح البعث الأغلبية المطلقة في جميع مؤسسات الجبهة المركزية والفرعية، وفرض عليها قيادة البعث، والالتزام بمقررات مؤتمراته القطرية، وهكذا لم تعد هذه الأحزاب تشكل أي خطر على سلطة النظام الجديد، كل ذلك مقابل السماح لها بالبقاء ولو شكلياً ومنحها حصة من غنائم السلطة[2]. ولكن كيف انعكس هذا التحالف في مجلس الشعب؟ من الملاحظ أن تركيبة مجلس الشعب الحزبية، ونِسبة مقاعد الجبهة الوطنية التقدمية إلى المستقلين لم تتغير منذ عام 1973، وهو أمر مفهوم في واقع احتكار هذا التحالف للتمثيل البرلماني، وتجميد العملية السياسية من خلال حظر تأسيس

[1] المرجع نفسه، ص 407.

[2] محمود صادق، **حوار حول سورية**، مرجع سابق، ص 151.

الأحزاب خارج إطار الجبهة، وحظر النشاط السياسي على أحزاب الجبهة ذاتها سوى حزب البعث، وتخصيص تمثيل ثابت لا يتغير لكل حزب من الأحزاب، وانتقاء الأعضاء من فئة المستقلين. وجاءت نسبة المقاعد التي حصل عليها حزب البعث ثابتة، منذ عام 1971. ففي الفترة ما بين الأعوام 1973 و1981 لم تنزل نسبة المقاعد التي حصل عليها حزب البعث من مقاعد المجلس عن 64.1% بينما ترك لفئة المستقلين عدداً ثابتاً من المقاعد هو 46 مقعداً (الجدول رقم 3) لم يتغير في الأدوار الثلاثة التي جرت خلال نفس الفترة. في حين تكشف المشاركة الشعبية في الانتخابات فشل النظام السياسي ككل، حيث لم تجذب سوى 4 في المئة فقط، من مجموع الشريحة التي يحق لها الانتخاب، في أدوار 1977 و1981 وهذا يعني أن العملية تجري فقط في نطاق يساوي منتسبي حزب البعث تقريباً.[1]

جدول 3 التركيبة الحزبية في البرلمان بين عامي 1971 و1981.[2]

العام	1971 المقاعد	%	1973 المقاعد	%	1977 المقاعد	%	1981 المقاعد	%
	173	100.0	186	100.0	195	100.0	195	100.0
حزب البعث	87	50.3	122	65.6	125	64.1	127	65.1
الاتحاد الاشتراكي	11	6.4	6	3.2	10	5.1	9	4.6
الحزب الشيوعي	8	4.6	8	4.3	8	4.1	-	-
الاشتراكيين العرب	4	2.3	3	1.6	3	1.5	5	2.6

[1] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 42.

[2] Eyal Zisser, "Syria", in Elections in Asia and the Pacific A Data Handbook: volume I The Middle East, Central Asia and South Asia , ed. Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann,p 226

الوحدويين الاشتراكيين	4	2.3	1	0.5	3	1.5	8	4.1
مستقلون	59	34.1	46	24.8	46	23.7	46	23.6

كما حصلت باقي أحزاب الجبهة على نسب شبه ثابتة من مقاعد المجلس خلال الفترة ذاتها، ومما يُذكر في هذا السياق، اشتراط حزب البعث نسبة لا تقل عن 51% كحد أدنى من مقاعد القيادة المركزية للجبهة، والقيادات في الفروع[1]، ولذلك يصعب التصديق بأن هذه الأرقام جاءت نتيجة عملية انتخابية نزيهة، ومما يؤكد حصول حزب البعث على هذه النسبة من المقاعد بنتيجة عملية تقاسم مضبوطة، نتائجه في الفترة الديمقراطية ما بعد الاستقلال من عام 1949 حتى عام 1961 حيث تؤكد النتائج المأخوذة من تلك الفترة عدم قدرة الحزب على تجاوز حاجز ال 22 مقعداً في أحسن أحواله وهو العدد من المقاعد الذي حصل عليه في عام 1954، عقب اتحاد حزب البعث العربي مع جماعة أكرم الحوراني، الحزب العربي الاشتراكي، (الجدول رقم 4)

جدول 4 التركيبة الحزبية في البرلمان بين عامي 1949 و1961.[2]

العام	1949 المقاعد	%	1953 المقاعد	%	1954 المقاعد	%	1961 المقاعد	%
	114	100.0	82	100.0	142	100.0	172	100.0
حزب الشعب	63	55.3	-	-	30	21.1	33	19.2

[1] المادة 5 النظام الداخلي للجبهة الوطنية التقدمية.

[2] Eyal Zisser, "Syria", in Elections in Asia and the Pacific A Data Handbook: volume I The Middle East, Central Asia and South Asia , ed. Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann,p 225.

الحزب الوطني	13	11.4	-	-	19	13.3	21	12.2
حزب البعث/ الحزب العربي الاشتراكي	1	0.9	-	-	22	15.4	20	11.6
الحزب القومي السوري	1	0.9	1	1.2	2	1.4	0	0.0
حركة التحرير العربي	-	-	72	87.8	2	1.4	4	2.3
مستقلون	31	27.2	9	11.0	64	45.0	84	48.8

واللافت أكثر محافظة حزب البعث العربي الاشتراكي وحده على نسبة الثلثين من مقاعد مجلس الشعب في الأدوار التي جرت منذ 2012 حتى الآن، رغم الحرب المستمرة منذ 10 سنوات وتدمير نصف البنية التحتية للبلاد، وتهجير ما يقارب نصف سكان سورية داخلياً وخارجياً. كما يلاحظ أيضاً ثبات نسبة مقاعد الجبهة الوطنية والمستقلين في ظل دستور 2012، التعددي نظرياً، فلم تتغير النسب وعدد مقاعد كل فئة من الفئات الثلاثة، البعث والجبهة والمستقلين، فهي ذاتها في ظل دستور 1973 ودستور 2012، (الجدول رقم 5).

جدول 5 التركيبة الحزبية في البرلمان بين عامي 2012 و2020.[1]

العام	2012 المقاعد 250	% 100.0	2016 المقاعد 250	% 100.0	2020 المقاعد 250	% 100.0
حزب البعث	160	64	166	66.4	167	66.8
أحزاب الجبهة الأخرى	17	6.8	16	6.4	16	6.4
مستقلون	66	26.4	63	25.2	67	26.8

وفي الواقع لا يزال الدخول في الجبهة يعني تجميد الحزب الداخل لنشاطه عملياً، وهكذا حظر ميثاق الجبهة على الأحزاب الأخرى سوى حزب البعث ممارسة أنشطتها في صفوف الجيش والطلبة، وفي الواقع لا يشاهد لهذه الأحزاب أي نشاط سياسي أو دعاية حزبية، أو نشرات مطبوعة، ولا تطلق مواقف سياسية، في أي من المتغيرات السياسية المحلية أو الخارجية. كما فرض نظامها الداخلي أن يمثل كل طرف من أطرافها في قيادتها المركزية ويكون تمثيل حزب البعث إلى مجموع أعضائها بنسبة النصف زائد واحد.[2] ويكون الأمين القطري لحزب البعث رئيساً للجبهة يرأس اجتماعاتها ويمثلها ويتحدث باسمها ويشرف على تطبيق أحكام الميثاق ويفسر نصوصه في حال وقوع أي خلاف بين أطرافها، كما يوقع أوامر الصرف ويمضي النفقات،

[1] تم إعداد هذا الجدول لبيانات الفترة الواقعة ما بين 2012 و2020 على نمط الجدولين السابقين، الموضحين ب (الجدول رقم 3) و (الجدول رقم 4)

[2] المادة 5، ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، انظر:

الجبهة الوطنية التقدمية، ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، تاريخ الوصول 14 تموز 2022

http://www.pnf.org.sy/?page=category&category_id=131

وتتخذ قرارات الجبهة بأكثرية أصوات قيادتها المركزية[1]، ويكون صوت رئيس الجلسة مرجحاً عند تساوي الأصوات[2]، وهذا يعني أن بإمكان حزب البعث تمرير جميع القرارات التي تُعرض على قيادة الجبهة، حتى وإن عارضت القرار جميع أحزاب الجبهة، والأمرُّ من ذلك كلهِ هو أن الميثاق فرض[3] على الجبهة الالتزام بمقررات المؤتمرات القطرية لحزب البعث[4]. ويبدو أن بعض الأطراف من داخل أحزاب الجبهة، لم تكن راضيةً عن شروط ميثاق الجبهة المجحفة، وخاصة شرطي منع أحزاب الجبهة من النشاط في قطاعي الجيش والطلبة، وهذا ما سبب الكثير من الخلافات داخل تلك الأحزاب، إلى جانب اختراق الأجهزة الأمنية لبنيتها، ولذلك تعرضت أغلب الاحزاب لعدد من الانشقاقات، وبعضها صار في المعارضة خارج البلاد[5]، وهكذا ضمن الميثاق والنظام الداخلي السيطرة الكاملة على أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ومصادرة قرارها وحظر أنشطتها عملياً وربطها بحزب البعث، سواء داخل مجلس الشعب أو خارجه. وتحولت نقاشات مجلس الشعب إلى "مجرد نقاشات شكلية لا تقدم ولا تؤخر" [6] وصارت عملية إقرار القوانين المقترحة من الحكومة عملاً روتينياً، دون إمكانية لإجراء أي تعديل على أحكامها، بينما تُفتعل النقاشات الشكلية والتصويت، بطريقة مسرحية، عن طريق رئيس المجلس والأعضاء البعثيون، لغرض التغطية الإعلامية، وإذا تجرأ أحد

---

[1] المادة 20، ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، انظر:

الجبهة الوطنية التقدمية، ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، تاريخ الوصول 14 تموز 2022

http://www.pnf.org.sy/?page=category&category_id=131

[2] المادة 21، ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، مرجع سابق.

[3] محذوف من مقدمة الميثاق. الجبهة الوطنية التقدمية، **ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية**، تاريخ الوصول 16 تموز 2022.

http://www.pnf.org.sy/?page=category&category_id=131

[4] محمود صادق، حوار حول سورية، مرجع سابق، ص 151.

[5] سلطان أبازيد، **ذاكرة الوطن والمنفى**، مرجع سابق، 105 – 106.

[6] رياض سيف، سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ، مرجع سابق ص 35.

الأعضاء على الخروج عن الطريق المرسوم، يتم إعادته بالترغيب والترهيب.[1] وهكذا تحول حزب البعث والجبهة إلى مؤسسة من مؤسسات السلطة مندمجة فيها قانونياً بنص المادة الثامنة من دستور 1973.[2] وواقعياً، والأخطر من ذلك هو تحول مجلس الشعب إلى مؤسسة شكلية متكلسة، غير سياسية، بل مساهِمة فعالة في عملية نزع التسييس عن المجتمع بجذب وتجميد شريحة من قواه المجتمعية، وتقديم المجلس كسلطة تشريعية صورية وزائفة. بقي أن نتعرف على علاقة رئيس الجمهورية بمجلس الشعب، بعد أن تعرفنا على بنية المجلس وطريقة اختيار أعضائه، ودور الأجهزة الأمنية في عملية اصطفاء المرشحين، ذلك أن رئيس الجمهورية يمثل الكيان الأهم في النظام كله، ولذلك لابد أن نوضح علاقة رئيس الجمهورية بسلطة التشريع.

الفرع الثالث: سلطة التشريع

لم تكتفي السلطة بصياغة مجلس الشعب بالصورة التي ذكرناها، بحجز ثلثي مقاعد المجلس بشكل دائم، وتأليفها للثلث الباقي بواسطة الأجهزة الأمنية، بما يشبه التعيين، وإنما ذهبت أبعد من ذلك، حين حازت بنص الدستور، على سلطة تشريع مطلقة، رغم أنها تستطيع أن تحصل على كل ما تحتاجه من تشريعات من المجلس نظراً لوجود ثلثي عدد المقاعد بيد حزب البعث، والسبب على ما يبدو، ليس سوى تطبيق منهج المسار الموازي الذي يجعل السلطة العسكرية الأمنية حاضرة بشكل مباشر في كل مؤسسة. وهكذا مُنِح رئيس الجمهورية في دستور 2012 سلطة واسعة في مجال التشريع تفوق صلاحيات مجلس الشعب نفسه، أي أنه منح صلاحيات تعادل سلطة برلمان قائم برأسه، دائم الانعقاد، وتم تحصين هذه التشريعات بحيث لا يمكن تعديلها أو إلغائها إلا بأغلبية الثلثين، وهي أغلبية مشددة، لا يمكن تحقيقها

[1] كما حدث مع رياض سيف الذي فقد ثروته والشركات التي أسسها نتيجة الحرب التي شنتها عليه السلطة ثم فقد ولده الذي جرى خطفه وقتله على الأرجح في عهد حافظ ثم انتهى في السجن بعد أن رفعوا عنه الحصانة وحولوه إلى محكمة أمن الدولة. انظر رياض سيف، **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**، مرجع سابق.

[2] تم إلغائها في عام 2012.

عملياً دون رضا السلطة، لتحصين التشريعات الصادرة عن رئيس الجمهورية ومنحها قوة تفوق قوة القوانين العادية. وفي ذات السياق الذي يعظم من سلطة الرئيس في الدولة، جاءت المادة 114 لتعطي رئيس الجمهورية سلطة مطلقة تماماً، بدون حدود أو قيود وفي جميع المجالات، في حال وجود خطر يهدد سلامة الدولة ويعيق عمل السلطات، ولم تحدد المادة 114 ولا غيرها نوع هذه الأخطار ولا حدود السلطات الممنوحة للرئيس حال وقوعها، ما يعني تركها لمطلق تقدير الرئيس. وفي ذات السياق أيضاً جاءت المادة 115 لتمنح رئيس الجمهورية حق تشكيل اللجان والمجالس والهيئات المختصة، وتحديد صلاحياتها في قرارات تشكيلها، مما يمنحه السلطة في كل وقت على إحداث مؤسسات عامة ومنحها الصلاحيات التي يشاء، ما يعني أنه قادر بموجب هذه المادة على تخليق مؤسسات الدولة بالصورة التي توافق هواه، دون أي قيد من أي جهة، لا قبل ولا بعد ولا أثناء هذا العمل، ولا يستطيع مجلس الشعب ولا غيره الاعتراض عليها ولا إلغائها. وبات رئيس الجمهورية يملك سلطة التشريع في ثلاث حالات: في دستور 1973 ثم دستور 2012، خارج دورات انعقاد مجلس الشعب، وأثناء انعقاد المجلس، في حال رأى وجود ضرورة. وهذه الصلاحية تمنح رئيس الجمهورية سلطة التشريع في كل وقت. على أنه بإمكان مجلس الشعب تعديل أو إلغاء المرسوم التشريعي بأغلبية الثلثين. وفي الفترة الواقعة بين مجلسين، على أنها تأخذ حكم القوانين العادية في التعديل والإلغاء[1]، وكذلك منح الدستور رئيس الجمهورية حق الاعتراض على التشريعات التي يقرها مجلس الشعب خلال شهر من ورودها إلى رئاسة الجمهورية، ولا يستطيع المجلس إمضائها إلا بأغلبية الثلثين[2]، ويستطيع استفتاء الشعب مباشرة في القضايا التي يراها هامة وبذلك لا تستطيع أي مؤسسة الاعتراض عليها حتى وإن كانت مخالفة للدستور[3]. وإعداد مشروعات القوانين وإرسالها لمجلس الشعب لإقرارها بحسب

[1] المادة 113، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012.

[2] المادة 100، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012

[3] المادة 116، والمادة 146، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012.

المادة 112. وبذلك صار رئيس الجمهورية يملك سلطة تشريعية دائمة إلى جانب مجلس الشعب. كذلك يمكنه أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل والدعوة لانتخاب مجلس جديد خلال ستين يوماً[1]. وهكذا يخطئ كثير من الناس حين يطلق على مجلس الشعب صفة السلطة التشريعية. بالمعنى القانوني والسياسي ينبغي أن يكون البرلمان هو صاحب السلطة في التشريع، ويمكن التسامح أحياناً في مسألة حصول السلطة التنفيذية، استثناءً، على صلاحيات ضيقة ومحدودة ومحددة في التشريع، ولابد أن تكون خاضعة لرقابة ومراجعة المجلس النيابي اللاحقة، في حين يظهر للباحث المدقق أن رئيس الجمهورية في الحقيقة هو من يملك سلطة مجلس دائم الانعقاد، بصلاحية تشريع غير محدودة زمنياً وموضوعياً يستثنى منها فقط صلاحية فرض الضرائب،[2] في حين يقف إلى جانبه مجلس محدود الصلاحية زمنياً وموضوعياً.

المطلب الثالث: علاقة السلطة الأمنية العسكرية بالمؤسسة التنفيذية

برحيل حافظ الأسد من وزارة الدفاع إلى رئاسة الجمهورية، تحول مركز ثقل السلطة إلى رئاسة الجمهورية، وعاد مركز وزارة الدفاع هامشياً، ولو أن حافظ اختار رئاسة الوزراء لكان الثقل السياسي والسلطوي اليوم في رئاسة الوزارة، ولو أنه اختار البقاء في وزارة الدفاع لبقي مركز رئيس الجمهورية ضعيفاً هامشياً. وهذا ما يدعونا للاعتقاد بأن مصدر السلطة الحقيقية ليس هذه المؤسسات الرسمية بحد ذاتها في ظل نظام العلوية السياسية، فالسلطة في نظام العلوية السياسية في وضع مقلوب، وهو الوضع الذي تستمد فيه المؤسسة سلطتها من الشخص وليس العكس، ولذلك فالسلطة تحل في المؤسسة التي يحل فيها ذلك الفرد، الذي يتحكم بالقوة العسكرية، والذي يجسّد السلطة، وترتحل معه أينما ارتحل.[3] وباستيلاء حافظ

[1] المادة 107، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012

[2] المادة 118، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012

[3] لاحَظَ منيف الرزاز هذا الوضع مع صلاح جديد، عندما رأى كيف تحولت القيادة القطرية إلى مصدر للسلطة التشريعية والتنفيذية، بعد أن تخلى عن رئاسة الأركان، وانتقل إليها، وكيف صارت هذه القيادة هي مركز الحكم الحقيقي، لا مجلس الرئاسة ولا مجلس الوزراء، **وبات** يُطلب

الأسد على منصب رئيس الجمهورية صار رئيس الشبكة العسكرية الأمنية المعلونة، القائد العام للجيش والقوات المسلحة، المتزعم بالعصائبية العشائرية الطائفية، رئيساً للجمهورية. والتمييز بين رئيس الشبكة العسكرية الأمنية، ورئاسة الجمهورية، في غاية الأهمية لأغراض بحثنا، ولأن اندغام رئيس الشبكة العسكرية الأمنية في منصب رئيس الجمهورية، ما فتئ يثير الكثير من الالتباس، لدى الدارسين للنظام السياسي السوري. ولذلك لابد من التمييز بينهما ذلك أن منصب رئيس الجمهورية بطبيعته:

-منصباً دستورياً تنفيذياً.

-ذو صلاحيات محددة ومتوازنة مع السلطات الأخرى في إطار النظام السياسي.

-منضبطاً بنصوص الدستور.

-الشاغل لرئاسة الجمهورية يستمد سلطته من مؤسسة الرئاسة، وهي مؤسسة دستورية.

-رئيس الجمهورية يأتي إلى السلطة وفق الآليات والإجراءات التي يحددها الدستور والقانون

أما رئيس الشبكة العسكرية الأمنية فهو:

-غير منضبط بنصوص دستورية أو قانونية بل هو الذي يصنع القانون والدستور بإرادته المنفردة.

من رئيس مجلس الرئاسة أن يخضع للقرارات التي تتخذها القيادة القطرية بوصفه عضواً منتدباً من طرفها فقط، وذلك أنها تمثل الحزب ومن يقف في وجهها إنّما يعارض الحزب. انظر: منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مصدر سابق، ص 155. هذا الوضع اللافت مرتبط إلى حدٍ كبير، بالطائفة العلوية، وتحديداً موقف ضباط الطائفة العلوية، وبرز هذا الوضع مرة أخرى في فترة الصراع بين حافظ أسد وصلاح جديد نفسهُ. لاحظ حديثة مراد أن سبب عدم تنفيذ أوامر قيادة الحزب التي يمثلها صلاح جديد في الصراع بينهما، وكلاهما من الطائفة العلوية، هو أن أغلب المسؤوليات العسكرية والحزبية صارت منذ انقلاب 1963 بيد ضباط من الطائفة العلوية، وهؤلاء أبدوا عدم رغبتهم في الدخول بصراع عسكري بين حافظ وصلاح جديد، ولذلك لم يَقدر صلاح جديد على إزاحة حافظ عن وزارة الدفاع، الذي رفض تنفيذ أمر الإقالة طواعيةً، وذلك رغم أن جميع قطاعات الحزب المدنية والسياسية ومنظماته الشعبية والأمنية ونصف القطاع العسكري ومجلس الأمن القومي بجميع أعضائه عدا حافظ أسد، كانوا مع صلاح جديد الذي كان يشغل منصب الأمين القطري المساعد، ومع ذلك لم تنفذ الأوامر، وانتهت الأزمة باعتقال حافظ للقيادة بدون أي صعوبة. انظر: حديثة مراد، **تجربتان سلطة واعتقال**، مرجع سابق، ص 234 – 235.

-يستمد شرعيته من العصبية الطائفية والعشائرية في الجيش المطيّف المعَلوَنْ.

-يصل إلى السلطة بالتغلب العسكري (الانقلاب العسكري).

-يمارس سلطات غير محدودة.

ولذلك، ما إن قرر حافظ الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة أن يستقر في منصب رئيس الجمهورية حتى مُنح هذا المنصب صلاحيات دستورية وعملية واسعة بموجب دستوري 1973 و2012، كما رأينا في موضع سابق من هذا البحث، ليتسع للسلطات العملية غير المحدودة المستمدة من القوة الفعلية العسكرية التي يمتلكها في الواقع بالعصبية الطائفية العشائرية، لذلك صار (رئيس الجمهورية) هو الذي يسهر على احترام الدستور ويضمن السير المنتظم للسلطات العامة وبقاء الدولة،[1] وهذه المادة إلى جانب مواد أخرى، ترفع (رئيس الجمهورية) إلى منزلة تسمو على جميع سلطات الدولة. وتُرجمت هذه السلطة عملياً في التشريع والتنفيذ والقضاء.

إن البحث الموضوعي يجعلنا نعتقد ان منصب رئيس الجمهورية بالشكل الذي يبدو عليه في دستوري 1973 و2012 يعلو جميع السلطات ولذلك من الصعب تصنيفه بشكل تقليدي كجزء من السلطة التنفيذية أو باعتباره يمثل السلطة التنفيذية، فهو المنصب الكلي القدرة الذي تستمد منه جميع هيئات الدولة سلطاتها في ظل العلوية السياسية. ولذلك سوف ندرس السلطة التنفيذية مجسدة في مجلس الوزراء بمعزل عن منصب رئيس الجمهورية الذي استولى عليه القائد العام للجيش والأمن المعلون، إن القراءة الأولى للمادة 83 من دستور 2012 سالفة الذكر توحي بأن السلطة التنفيذية تدار بالاشتراك بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، إلا أن واقع المجلس يختلف كثيراً عن الفكرة الأولى التي يولدها النص المذكور،

[1] المادة 95، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012

ولذلك فإن تحليل المركز القانوني لمجلس الوزراء يظهر صعوبة بالغة في تصنيفه على أي من المذاهب النموذجية للأنظمة السياسية المعروفة في العالم. فهو يبدي خصائص الحكومة في النظام الرئاسي بالنظر إلى تعيين أعضائه من رئيس الجمهورية الذي يملك صلاحية تعيين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم[1]. وهو مسؤول أمام رئيس الجمهورية، ولا يمكن محاكمة أي من أعضائه إلا بعد إحالته من رئيس الجمهورية. ومن مظاهر النظام الرئاسي في الحكومة السورية أن الوزارة تعتبر مستقيلة حكماً بانتهاء ولاية رئيس الجمهورية، وهذا من مظاهر تبعيتها المطلقة لرئيس الجمهورية.

وبالمقابل، وفي الوقت ذاته، أجاز الدستور المذكور الجمع بين منصب الوزارة والنيابة، وسمح للوزراء حضور جلسات مجلس الشعب بطبيعة الحال، وجعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس الشعب، إضافة إلى مسؤوليتها المقررة أمام رئيس الجمهورية. فهي مسؤولة من الجهتين معاً، واعتبرها مستقيلة حكماً عند انتخاب مجلس جديد. وهذه من خصائص الوزارات في الأنظمة البرلمانية. والأهم من ذلك كله، أنها لم تعد تمثل هيئة سياسية فهي لا تمارس أي دور سياسي داخلياً أو خارجياً، فرئيس مجلس الوزراء لا يدلي بتصريحات سياسية في قضايا السياسة الخارجية أو الداخلية ولم يُشاهَد قط وهو يستقبل رؤساء الحكومات أو يشارك في المفاوضات أو يخاطب الجمهور في القضايا العامة. ولكن ألا يمكن إلحاق النظام السوري بالأنظمة شبه الرئاسية؟ ومن المعروف أن عدد من الدول تطبق هذا النوع من الأنظمة والمثال النموذجي لها الجمهورية الفرنسية الخامسة. أولاً ما من شك في أن النظام السياسي الذي يرسمه دستور 2012 ومن قبله دستور 1973 يشبه من نواحي عديدة نظام الجمهورية الخامسة الفرنسية التي ولدت في ظروف سياسية غاية في الصعوبة. نعم، إن رئيس الجمهورية في الجمهورية الخامسة الفرنسية يعين رئيس الوزراء، وكذلك بدا رئيس الجمهورية أكثر أهمية من رئيس الوزراء، ولكن في المقابل، كان رئيس الوزراء هو من يختار طاقمه الوزاري

[1] المادة 97، دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

لينال ثقة البرلمان، وله صلاحيات سياسية قوية، وعملياً تمتع رئيس الوزراء وحكومته بقوة كافية ليكون رأساً تنفيذياً ثانياً، نعم ليس بأهمية رئيس الجمهورية ولكنه ليس تابعاً ولا هامشياً، ويجب أن يكون معبراً عن الأغلبية البرلمانية في برلمان قوي ومنتخب انتخاباً حراً، وفي نظام حزبي مفتوح، وهذا ما يمنحه صفة النظام شبه الرئاسي، بوجود رئيس منتخب انتخاباً شاملاً وحكومة معبرة عن برلمان منتخب، أي أن له سلطة تنفيذية برأسين، فهو يحمل صفات النظامين الرئاسي والبرلماني معاً. وهكذا نصت المادة 20 من دستور الجمهورية الخامسة على أن الحكومة تحدد وتقود سياسة الأمة. وجاء في المادة 21 أن رئيس الوزراء يقود عمل الحكومة.[1] هذا بينما في النظام السوري لم يمنح الدستور الوزارة أي صفة سياسية وحولها إلى هيئة إدارية تنفيذية بحتة[2]، ولم يكن لمجلس الشعب أي وزن سياسي كما رأينا في مواجهة رئيس الجمهورية، وهكذا تقصد تطبيق هذا النوع من الأنظمة تطبيقاً مشوهاً، وهمَّش الحكومة وسلبها صفتها السياسية، إلى حد أنه بات من الخطأ اعتبار السلطة التنفيذية سلطة برأسين في النظام السوري وهي خصوصية رئيسية في النظام شبه الرئاسي.

ثانياً في الأنظمة شبه الرئاسية تمتعت المؤسسة التشريعية بقوة كافية للتأثير ولم يكن رئيس الجمهورية يمتلك حق التشريع، نعم يستطيع رئيس الجمهورية حل البرلمان بقرار معلل، إلا أن البرلمان هنا منتخب انتخاباً حراً، ومعبراً عن القوى السياسية ذات الوجود الحقيقي في المجتمع، ويستطيع أن يفرز حكومة قوية، حتى وإن خالفت التوجه السياسي لرئيس الجمهورية. كما أن توسع صلاحيات رئيس الجمهورية لا يسوغ تصنيف النظام في طائفة الأنظمة الرئاسية نظراً لعدد من الأسباب:[3]

---

[1] حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مرجع سابق، ص 106.

[2] المادة 118، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012

[3] حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مرجع سابق، ص 38.

أولاً: في النظام الرئاسي النموذجي لا يتصور وجود وزارة، مثلاً في النظام الرئاسي الأمريكي لا يوجد رئيس وزراء ولا وزراء ويتولى تسيير المصالح العامة موظفون كبار يتبعون رئيس الدولة ويحملون صفة سكرتير.

ثانياً: تطبيق الفصل الجامد[1] بين السلطات، لا يمكن تصور امتلاك السلطة التنفيذية صلاحيات تشريعية، ولا يستطيع أعضاء السلطة التنفيذية مخاطبة السلطة التشريعية، ولا دخول البرلمان، ولا يستطيع البرلمان إسقاط الحكومة الرئاسية بحجب الثقة عنها، ولا يستطيع الرئيس حل البرلمان.

ثالثاً: يتطلب سلطة قضائية قوية ومستقلة.

رابعاً: لا يخضع أعضاء الحكومة لمساءلة البرلمان، وبالمقابل ليس للحكومة الحق باقتراح القوانين أو إعداد الميزانية. ولذلك فالحكومة في النظام السوري لا يمكن اعتبارها من نوع الحكومات الرئاسية، غاية ما هنالك أن الدستور سواءً دستور 1973 أو 2012 ضمن مركزاً مهيمناً لرئيس الجمهورية على الوزارة ورئيس مجلس الوزراء، بحيث يضمن افتقارها إلى السلطة والمكانة التي تجعل منها منافساً محتملاً لرئيس الجمهورية.

المطلب الرابع: علاقة السلطة الأمنية العسكرية بالمؤسسة القضائية والمنظومة القانونية

إن المشكلة الأكبر في ظل نظام العلوية السياسية، فيما يتعلق بالمؤسسة القضائية، هي تسخير القضاء والنظام القانوني لحماية الدولة الأمنية العسكرية، وليس لحماية الحقوق وتطبيق العدالة ولذلك جاءت القوانين لتغطية أذرع هذه الدولة وحمايتها من المحاسبة وعملت المنظومة القانونية على انشاء مسار قضائي،

[1] موريس دوفارجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، والشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 136.

موازي للقضاء العادي، قضاءً استثنائياً، وشاهدنا تطبيقه في التشريع والتنفيذ، ولذلك سوف نتكلم عن المسار الموازي في القضاء بدايةً، ثم نتعرف على جانب من حماية القضاء والقانون للدولة الأمنية العسكرية، ولكن قبل ذلك سوف نتعرف على البناء الذي رسمه دستور 2012 للسلطة القضائية.

الفرع الأول: المؤسسة القضائية واستقلال القضاء

لقد مضى دستور 1973 في صياغة السلطة القضائية على ذات النهج الذي صيغت به السلطة التشريعية، وقد شاهدنا في مكان سابق من هذا البحث، كيف تمت صياغة مجلس الشعب بالكامل تقريباً، ليكون في يد السلطة التي أطلقنا عليها اسم السلطة الأمنية العسكرية، عندما صادرت ثلثي مقاعد المجلس لحزب البعث، وتركت الثلث الباقي للمستقلين، وأوكلت إلى الأجهزة الأمنية مهمة اصطفاء جميع النواب. وفوق ذلك وضعت بين يدي رئيس الجمهورية سلطة تشريعية تامة، موازية، بوجود مجلس الشعب وفي غيابه، من خلال مواد دستور 1973 ثم دستور 2012. ولقد سار المشرع على ذات النهج في صياغة السلطة القضائية، ولذلك، وبالإشارة إلى أن دستور 2012 أخذ أغلب المواد المتعلقة بالسلطة القضائية من دستور 1973 دون تغيير ذي أهمية، صاغ المشرع سلطةً قضائية بمسارين، لذلك سوف نرجع إلى مواد الدستور وقانون السلطة القضائية وبعض المراسيم التشريعية للكشف عن منهج المسار الموازي في السلطة القضائية، وكذلك نقاط التماس بين الجهاز القضائي وأذرع الدولة الأمنية. وهكذا نص دستور 2012 على استقلال السلطة القضائية بضمانة رئيس الجمهورية.[1] واستقلال القضاة[2] ولكن ما هو نهج الاستقلال الذي تم تطبيقه على الجهاز القضائي؟ لقد نص دستور 2012 على عدد من المؤسسات القضائية، ونظم في مواد خاصة بعض الاحكام المتعلقة بها، وأحال بعضها إلى قانون السلطة القضائية الصادر عام 1961. وهكذا

[1] المادة 132، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012.

[2] المادة 134، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012.

نص الدستور على عدد من المؤسسات القضائية، هي مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة المختص بالقضاء الإداري. وبذلك قضت المادة 133 من الدستور بأن رئيس الجمهورية يرأس مجلس القضاء الأعلى، وأحالت تشكيله واختصاصاته على القانون، ولذلك نص قانون السلطة القضائية على تشكيل المجلس في مادته 65 بأن المجلس مكون من رئيس الجمهورية رئيساً وينوب عنه وزير العدل، وعضوية رئيس محكمة النقض، والنائبان الاقدم في محكمة النقض، ومعاون وزير العدل، والنائب العام، ورئيس إدارة التفتيش القضائي. وبينما تضمن المجلس ثلاثة من القضاة هم رئيس محكمة النقض والنائبان الأقدم فيها، كان الباقون جميعاً من أعضاء الإدارة ومرؤوسيهم، فالوزير ومعاون الوزير من أعضاء الإدارة أصالةً، والنائب العام يتبع وزير العدل بنص المادة 137 من دستور 2012 التي قضت بأن النيابة العامة دائرة واحدة يرأسها وزير العدل، وكذلك قضاة إدارة التفتيش القضائي، التي نص قانون السلطة القضائية لعام 1961 على تبعيتهم لوزير العدل. ويرأس هذه التشكيلة الفريدة رئيس الجمهورية[1]. كما نص القانون ذاته على صلاحيات المجلس وأهم تلك الصلاحيات تعيين ونقل وعزل وترفيع القضاة، بناءً على اقتراح رئيس المجلس، أو الوزير أو ثلاثة من أعضاء المجلس. والموافقة على الإجازة التي تتجاوز الشهر، واقتراح القوانين التي تتعلق بأصول تعيين القضاة ونقلهم وعزلهم وتأديبهم وأقدميتهم وترفيعهم،[2] ولذلك فإن المجلس يتمتع بسلطة كبيرة على المؤسسة القضائية والقضاة، تمس أعضاء السلك القضائي بعمق، ولذلك تعتبر تشكيلة المجلس ذات أهمية بالغة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد فرئيس الجمهورية هو الذي يعين قضاة المحكمة الدستورية العليا ذات الصلاحيات الخطيرة، وهم بنص الدستور سبعة قضاة على الأقل أحدهم رئيساً،[3] وكانت المحكمة بموجب دستور 1973 مكونة من خمسة أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية بنفسه،

[1] المادة 12، قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم 98، لعام 1961.

[2] المادة 67، قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم 98، لعام 1961.

[3] المادة 141، دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر بالمرسوم 94 لعام 2012

أحدهم رئيساً[1]. وهكذا، يسيطر رئيس الجمهورية وموظفوه على أعضاء الجهاز القضائي، تعييناً وعزلاً وترفيعاً ونقلاً وتأديباً، ومع ذلك، تم إحداث مسار قضائي موازي لا يلتزم بأصول القضاء العادي المتعارف عليها، وكذلك ولِد القضاء الاستثنائي، ومنذ فترة مبكرة بعد انقلاب اللجنة العسكرية وتطور مع تطور أذرع الدولة الأمنية العسكرية الأخرى.

الفرع الثاني: المسار القضائي الموازي (المحاكم الاستثنائية)

أولاً– محكمة أمن الدولة الملغاة[2]

توسع النظام بإنشاء المحاكم الاستثنائية منذ أن تولى حزب البعث السلطة في سورية في عام 1963، و في 28 آذار1968 صدر المرسوم التشريعي رقم 47 القاضي بإنشاء محكمة أمن الدولة والتي حلت محل المحكمة الاستثنائية العسكرية المحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1965 [3]. نصت المادة 6 من المرسوم على أن "اختصاص محكمة أمن الدولة العليا يشمل جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين مهما كانت صفتهم أو حصانتهم "[4] وبذلك وسعت المادة المذكورة الاختصاص الشخصي لمحكمة أمن الدولة العليا الملغاة ليشمل جميع الأشخاص المدنيين والعسكريين حتى الذين يتمتعون بحصانة برلمانية أو غيرها، بمعنى أن اختصاص المحكمة يطال جميع المواطنين من مدنيين وعسكريين دون أي إستثناء، كما وسعت المادة 5 من المرسوم الاختصاص الموضوعي لمحكمة أمن الدولة ليشمل النظر في جميع الأفعال التي يشملها نص

[1] المادة 139، دستور الجمهورية العربية السورية، 1973.

[2] تم إلغاء محكمة أمن الدولة العليا بموجب المرسوم التشريعي رقم 53 تاريخ 21 / 4/ 2011

[3] المادة 5، المرسوم التشريعي 47 لعام 1968.

[4] المادة 6 المرسوم 47 لعام 1968.

المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1965 "إذا أحيلت إليها بأمر من الحاكم العرفي في أي مرحلة من مراحل القضية كما تختص في كل قضية يحيلها إليها الحاكم العرفي"[1] ولذلك

- يعطل نص المادة 5 جميع القوانين السورية العادية النافذة تبعاً لإرادة الحاكم العرفي.

- يصادر نص المادة 5 والمادة 6 اختصاص المحاكم العادية بجميع أنواعها ودرجاتها لمصلحة محكمة أمن الدولة العليا.

- يجعل نص المادة 5 اختصاص محاكم أمن الدولة غير محدد بنوع معين من الجرائم أو الأشخاص كما يجعل صلاحية النظر بالجرائم ليست منوطة بنص القانون وإنما بإحالة الحاكم العرفي. ولذلك لا تحترم المحكمة أصول التقاضي والأحكام الدستورية و لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة[2].

ثانياً– محاكم الميدان العسكرية

أنشأت محاكم الميدان العسكرية بموجب المرسوم 109 لعام 1968. وهي ليست سوى لجان عسكرية، تتولى تنفيذ عقوبات خطيرة، في حقيقتها. شمل اختصاص محاكم الميدان العسكرية بحسب المادة 1 من المرسوم الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية التي يقرر وزير الدفاع إحالتها إليها، المرتكبة في إحدى الحالات التالية:

زمن الحرب، خلال العمليات الحربية، أمام العدو. " أو عند وقوع اضطرابات داخلية "[3] بحسب المادة 2 من المرسوم 109 وبذلك مد اختصاصها الزماني ليشمل الفترات التي تقع خلالها حالات اضطراب، من دون أي تحديد لدرجة أو نوع الاضطراب، ولا يخفى مافي هذا الابهام من استهتار بحقوق المواطنين، بإحالتهم

[1] المادة 3، المرسوم 6 لعام 1965.

[2] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، **الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي**، وثيقة رقم (A/HRC/13/30/Add.1) تاريخ 4 آذار 2010 ص 35

[3] المادة 2، المرسوم 109 لعام 1948.

إلى هيئات عسكرية، أو أفراد غير مؤهلين لممارسة وظيفة القضاء. كما أن المشرع وسّع الاختصاص الموضوعي للقضاء العسكري ليشمل الكثير من القضايا ذات الطابع المدني، و قضايا كان أحد أطرافها عسكرياً، أو القضايا التي تتعلق بتأسيس أحزاب أوجمعيات أو منظمات[1] أو الجمعيات والاحزاب التي تهدف إلى تغيير الدستور أو القوانين[2] ، أو القضايا التي تتعلق بتحقير الجيش أو إضعاف معنوياته، أو نشر تحركاته أثناء تنفيذ عملياته داخل البلاد[3] ، ويمكن استعراض العديد من المواد التي توسع اختصاص المحاكم العسكرية لتتناول قضايا مدنية أو أشخاص مدنيين المواد 3 و 114 و 119 و 132 و 135 و 136 و 139 و 142 و 150 و 156 و 157 كما أنه جعل مسألة الفصل في الإختصاص عند التنازع من صلاحية القضاء العسكري وحده " السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقدر ما إذا كانت القضية من صلاحياتها أم لا، وكل خلاف يثار لدى مرجع قضائي آخر في شأن الصلاحية يحال إليها لتفصل فيه، قبل النظر في أساس الدعوة "[4]

وتبدو أهمية هذه المادة من كون القضاء العسكري نفسه قضاءً استثنائياً، وقضاءً شديداً، ومع ذلك يتمتع بصلاحيات واسعة في قضايا هي في الأصل من اختصاص القضاء العادي، إضافة إلى مسألة الفصل في تنازع الاختصاص، وتتعمق المشكلة أكثر في شأن محاكم الميدان العسكرية التي تتصف أحكامها بالسرية، وعدم الالتزام بالقواعد والأصول الإجرائية[5] ، و عدم قابلية الأحكام الصادرة عنها لأي طريق من طرق الطعن والمراجعة[6]. ويشمل اختصاص محاكم الميدان العسكرية الشخصي جميع المدنيين والعسكريين، و

[1] المادة 147، قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية، الصادر بالمرسوم التشريعي 61 لعام 1950 وتعديلاته.
[2] المادة 148، قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية، الصادر بالمرسوم التشريعي 61 لعام 1950 وتعديلاته.
[3] المادة 123، قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية، الصادر بالمرسوم التشريعي 61 لعام 1950 وتعديلاته.
[4] المادة 51، قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية، الصادر بالمرسوم التشريعي 61 لعام 1950 وتعديلاته.
[5] المادة 5، المرسوم 109 لعام 1968.
[6] المادة 6، المرسوم 109 لعام 1968.

كذلك توسع اختصاصها الزماني ليشمل أوقات السلم والحرب، حال وقوع اضطرابات داخلية[1]. أجازت المادة 8 من المرسوم 109 لرئيس الجمهورية أو وزير الدفاع أن يأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة ميدان عسكرية[2] أخرى، وهذا النص يخالف نص المادة 14 فقرة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما يخالف مبدأ حقوقي عالمي مستقر في جميع التشريعات الوضعية وغير الوضعية، وهو عدم جواز المحاكمة عن نفس الفعل مرتين[3]. ومع ذلك ترتكب هذه المحاكم إعدامات خارج نطاق القانون، وعلى نطاق واسع وفق إجراءات لا ترقى بالمطلق إلى إجراءات المحاكمة العادلة، وتبني أحكامها على اعترافات يتم انتزاعها تحت التعذيب، تقدم في كثيرٍ من الأحيان كدليل وحيد، ما يصل إلى حد الإعدام الميداني[4]. كما أجازت المادة 5 من المرسوم 109 للمحكمة والنيابة العامة، عدم التقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات النافذة، كما قضت المادة 6 بعدم قابلية الأحكام الصادرة عن المحكمة المذكورة أي طريق من طرق الطعن، وبالنظر إلى النصوص المذكورة، ومن الشهادات الكثيرة المتواترة[5]، يتضح أن محكمة الميدان العسكرية لا تضمن حقوق الدفاع للمتهم، ولا تتيح له من الوقت والتسهيلات ما يتضمن إعداد دفاعه، كما لا تسمح له بتوكيل محامٍ، ولا تسمح للمحامين بحضور جلسات المحاكمة، وتنتهك قاعدة العلنية في المحاكمات، وهي بهذه الكيفيه تنتهك حقاً أساسياً من حقوق الإنسان التي أكدت عليها

[1] المادة 2، المرسوم 109 لعام 1968.

[2] . اعتبرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة لمجلس حقوق الانسان أن المحاكم المحدثة خارج نظام القضاء الجنائي العادي محاكم إستثنائية. أنظر: لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، الوثيقة رقم (CAT/C/SYR/CO/1)، 2010 ص 5 – 6.

[3] نصت المادة 14 فقرة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو بُرء منها بحكم نهائي وفقا للقانون و والإجراءات الجنائية في كل بلد.

[4] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، **بعيداً عن العين بعيداً عن الخاطر : الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية**، الوثيقة رقم (GE.14-00000) ، تاريخ 27 كانون الثاني 2016 ، ص 8

[5] منظمة العفو الدولية، **المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسورية**، (لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2017) الوثيقة رقم MDE 24/5415/2017 ص 15.

الاتفاقات الدولية النافذة، خاصة المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف 1949 ، في ظروف النزاع المسلح غير الدولي، و المادة 7 من ميثاق روما الأساسي الناظم للمحكمة الجنائية الدولية و المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، كما أن عدم قابلية أحكام محكمة الميدان العسكرية لأي طريق من طرق الطعن، بموجب المادة 6 من المرسوم 109، يشكل انتهاكاً صريحاً لحق الدفاع، باعتبار أن الحق في الطعن في الأحكام القضائية يرتبط بحقوق الدفاع الأخرى، التي ينبغي أن يتمتع بها المتهم، وكذلك انتهاكاً صريحاً للحق في الطعن في الأحكام لدى مرجع قضائي أعلى، الذي قررته المادة 14 فقرة 5 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ويعتبر الحق في الدفاع أمام القضاء من الحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين الوضعية، و قوانين حقوق الانسان، التي التزمت بها الأمم، من خلال الاتفاقيات التعاهدية الدولية والقواعد العرفية لحقوق الانسان. نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[1] على أن "لكل متهم بجريمه أن يتمتع أثناء النظر في قضيته وعلى قدم المساواة التامة بالضمانات الدنيا التالية" "أن يُعطى من الوقت و من التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحامي يختاره بنفسه."[2]

> "د – أن يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محامي من اختياره، و أن يُخطر بحقه في وجود من يدافع عنه، إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة، حكماً، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحامي يدافع عنه، دون تحميله أجراً على ذلك، إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر."[3]

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 ،مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 999 14668-1(،(ص. 171 .صدقت عليه سوريا بالمرسوم التشريعي رقم 3 تاريخ 12 كانون الثاني / يناير 1969.

[2] المادة 14، المرجع السابق.

[3] المادة 14، المرجع السابق.

وأخيراً اعتبرت منظمة العفو الدولية محاكمة المدنيين أمام محكمة عسكرية، أو محكمة ضمّت في هيئتها قضاة عسكريين ومدنيين، مما يثير بواعث القلق المشروعة حول حيدتها واستقلالها[1]. وبالمثل دعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن سلوفاكيا، إلى حظر محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية.[2]

ثالثاً– محكمة الإرهاب

تعتبر محكمة الارهاب المحدثة بموجب القانون 22 لعام 2012 من المحاكم الاستثنائية أو الخاصة بحسب تكييف منظمة العفو الدولية[3] وتبدأ الصلاحيات الواسعة و السلطة التقديرية غير المنضبطة التي أعطاها القانون 22 للمحكمة من خلال عدد من المواد التي جاءت واسعة، وغير محققة لضوابط المحاكمة العادلة، مثل عدم الإلتزام بالاجراءات المعيارية في المحاكمات الجنائية وهي إجراءات ملزمة بحسب القانون الدولي[4]، والمعايير الدولية. وسّعت المادة 4 الاختصاص الشخصي للمحكمة ليشمل جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين، بينما لم تحدد المادة 3 الإختصاص الموضوعي للمحكمة بشكل دقيق حيث جاء نص المادة 3 واسعا جدا "/أ/ تختص المحكمة المحدثة بالنظر في جرائم الإرهاب، وفي الجرائم التي تحال إليها من قبل النيابة العامة الخاصة بالمحكمة "[5]. كما نصت المادة 1 من القانون رقم 19 لعام 2012 التي عرفت العمل الإرهابي بأنه

> "كل فعل يهدف إلى إيجاد حالة من الذعر بين الناس أو الإخلال بالأمن العام أو الإضرار بالبنى التحتية أو الأساسية للدولة ويرتكب باستخدام الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو المواد الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو العوامل الوبائية أو الجرثومية مهما كان نوع هذه الوسائل أو بإستخدام أي أداة تؤدي الغرض ذاته"[6]

---

[1] منظمة العفو الدولية، **دليل المحاكمات العادلة** الطبعة العربية الثانية، (لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2014)، ص 225.

[2] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ملاحظات ختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان، سلوفاكيا، الوثيقة CCPR/C/79/Add.79, 1997، ص4.

[3] منظمة العفو الدولية، **دليل المحاكمات العادلة**، مرجع سابق، ص 218.

[4] هيومن رايس ووتش ، "**سورية . استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة**" ، تاريخ الوصول 5 آب 2022 https://www.hrw.org/ar/news/2013/06/25/250229

[5] المادة 4، القانون 22 لعام 2012.

[6] المادة 1، القانون 19 لعام 2012

جعلت المادة 1 من "الإخلال بالأمن العام" دون ضوابط تحدد بدقة درجة الإخلال أو "الإضرار بالبنى التحتية أو الأساسية للدولة "[1] دون تحديد لمعنى البنى التحتية والأساسية للدولة. عددت المادة الأدوات التي يرتكب بواسطتها العمل الإرهابي ثم ختمت بعبارة " أو باستخدام أي أداة تؤدي الغرض ذاته"[2] ولا يخفى ما في هذه العبارة الأخيرة من الاتساع بحيث تعطي لقضاة المحكمة سلطة تقديرية غير محدودة في تجريم الأفعال و الرمي بالأشخاص إلى محكمة الإرهاب الخطيرة. لذلك حكمت المحكمة على أفعال من قبيل المشاركة في المظاهرات أو الأعمال الإغاثية أو رفع شعار مكتوب أو الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي، باعتبارها من الادوات التي تضر بالبنية الأساسية للدولة كما يمكن اعتبار ذات الفعل مخلاً بالأمن العام وبذلك جرى سوق عشرات الآلاف من الرجال والنساء وحتى الأطفال دون سن الثامنة عشرة إلى محكمة الإرهاب والحكم عليهم بأحكام قاسية بحسب عدد من المنظمات الدولية[3] ومنظمات حقوق الانسان. المادة 7 من القانون 22 نصت على أن " المحكمة لا تتقيد بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة وذلك في جميع أدوار و إجراءات الملاحقة والمحاكمة "[4]. وهذا يعني بحسب نص المادة 7 من القانون 22 أنه لا يوجد قانون يحكم إجراءات الإحالة والتحقيق وجميع مراحل المحاكمة أمام محكمة الإرهاب بعد أن أعفت المادة المذكورة المحكمة من التقيد بقانون أصول المحاكمات الجزائية الصادر بالمرسوم 112 لعام 1950 المعني بعبارة "التشريعات النافذه"[5] وأي تشريع أصولي آخر. وهذا يعني أيضا أن

[1] المادة 1، القانون 19 لعام 2012.
[2] المادة 1، القانون 19 لعام 2012.
[3] هيومن رايس ووتش ، "**سورية . استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة**" ، تاريخ الوصول 5 آب 2022 https://www.hrw.org/ar/news/2013/06/25/250229.
[4] تتعارض هذه المادة بشكل مطلق مع المبدأ 5 من المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 32/ 40 تاريخ 29 تشرين الثاني 1985 وينص على أن " لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية لتنتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية ".
[5] المادة 7، القانون 22، لعام 2012.

الإجراءات التي يمكن أن تطبقها المحكمة تخضع لمطلق مزاجية القضاة دون أي ضوابط ولن تكون هذه الفوضى الإجرائية في صالح المتهم في ظل فقدان استقلال القضاء بالتأكيد[1]. كما أن عدم تحديد القانون لإجراءات المحاكمة يمنح المحكمة سلطة تقديرية واسعة. إضافة إلى ذلك منحت المادة 3/أ/ من القانون 22 النيابة العامة الخاصة بالمحكمة صلاحية إحالة جرائم أخرى سِوى جرائم الإرهاب، و دون تحديد لماهية تلك الجرائم، مما يعطي نيابة المحكمة سلطة تقديرية غير محدودة في إحالة الجرائم إلى محكمة الإرهاب، ولا يخفى أيضاً ما في هذه السلطة من اعتداء على صلاحيات القضاء العادي، وهذا يشكل خطراً كبيراً على حقوق وحريات المواطنين بدون أي حد أو ضابط، وتصادر هذه المادة اختصاصات القضاء العادي وتضع مصائر وحقوق المواطنين في تصرف قضاء استثنائي لا يوفر أي ضمانات قانونية، ولا يخضع لأي قواعد إجرائية، ولا يحترم معايير المحاكمة العادلة، ولا معايير استقلال القضاء التي قررتها المعاهدات الدولية، ومبادئ الأمم المتمدنة. أيضاً نصت المادة 5 من القانون 22 على أن الأحكام الصادرة عن المحكمة تخضع للطعن أمام دائرة خاصة تشكل في محكمة النقض بمرسوم، وهذا النص يصادر أيضاً اختصاص القضاء العادي في مراجعة أحكام هذه المحكمة، ويحرم المحكومين من إمكانية تصحيح هذه الاحكام بواسطة النظر في مدى تطبيقها للقوانين والإجراءات المعيارية، فضلاً عن انتهاكها الصريح لمبدأ استقلال القضاء، ومبدأ فصل السلطات[2].

ورغم النص في الدستور على وجوب مراعاة الأصول القانونية وتجريم الاحتجاز التعسفي[3] فإن نظام العدالة الجنائية السوري الذي يشمل المحاكم بجميع أنواعها، سواءً العادية والاستثنائية، يخفق باستمرار في

[1] انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش المادة 7 معتبرة عدم تقيد المحكمة بإجراءات المحاكمة المعيارية الملزمة بحسب قواعد القانون الدولي خرقاً للمعايير التي قررها القانون الدولي. هيومن رايس ووتش ، "**سورية . استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة**" ، مرجع سابق، تاريخ الوصول 5 آب 2022 https://www.hrw.org/ar/news/2013/06/25/250229

[2] المادة 5، القانون 22، لعام 2012.

[3] المادة 53 دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

الحفاظ على المعايير الدولية في كل خطوة من خطوات التقاضي[1] .واعتبرت منظمة العفو الدولية المحاكم الخاصة أو الاستثنائية غير ملبية، في كثير من الأحيان، لمتطلبات المحاكمة العادلة، وهي تتبع في كثير من الأحيان إجراءات أقل توفيراً للضمانات من المحاكم العادية[2] . "كما أنه لا يجوز ابتداع محاكم خاصة لتسلب المحاكم العادية ولايتها القضائية، وينبغي أن لا تنظر الجرائم التي تشملها الولاية القضائية للمحاكم العادية و يجب أن تتحلى مثل هذه المحاكم بالاستقلالية والحيدة و أن تحترم معايير المحاكمة العادلة " [3]. واعتبرت منظمة العفو الدولية أن المحاكم التي يتم إنشاؤها في كثير من البلدان لمحاكمة حالات خاصة، أو جرائم بعينها، من قبيل الجرائم المرتكبة ضد الدولة، والجرائم ذات الصلة بالإرهاب، أو جرائم المخدرات، من المحاكم الخاصة أو الاستثنائية، وهذه المحاكم عادة تتبنى إجراءات وضمانات أقل تلبية لمتطلبات المحاكمة العادلة من المحاكم العادية[4]. ولذلك تعتبر محكمة الإرهاب التي أحدثت بموجب القانون 22 لعام 2012 من نوع المحاكم الاستثنائية أو الخاصة التي عنتها منظمة العفو الدولية في دليلها لكونها لاتراعي الإجراءات الواجبة، ويشكل نقص المعايير الإجرائية وعدم كفاية الرقابة والإجراءات الاستئنافية مظنة المحاكمات غيرالعادلة[5].

---

[1] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، **بعيداً عن العين بعيداً عن الخاطر : الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية**، الوثيقة رقم (GE.14-00000) ، تاريخ 27 كانون الثاني 2016 ، ص 4.

[2] منظمة العفو الدولية، **دليل المحاكمات العادلة**، مرجع سابق، ص 220

[3] المرجع السابق، ص 220.

[4] – منظمة العفو الدولية، **دليل المحاكمات العادلة**، مرجع سابق، ص 218.

[5] هيومن رايس ووتش ، "**سورية: مصادرة أصول أسر المشتبه بهم** " ، تاريخ الوصول 5 آب 2022 https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/16/332103

الفرع الثالث: تغطية أنشطة السلطة الأمنية العسكرية المعلونة

في سياق تغطية أنشطة السلطة الأمنية جرى توسيع صلاحيات الضابطة العدلية بنص المرسوم 55 لعام 2011. حددت المادة 17 من قانون أصول المحاكمات الجزائية المكلفين بمهام الضابطة العدلية بـ "1 – النائب العام مكلف باستقصاء الجرائم وتعقب مرتكبيها.

2 – يقوم بذلك على السواء النواب العامون المختصون وفقا لأحكام المادة 3 من هذا القانون."

أضاف المرسوم 55 لعام 2011 إلى المادة 17 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الفقرة 3 وهي:

" 3 – تختص الضابطة العدلية أو (المفوضون بمهامها) استقصاء الجرائم المنصوص عليها في المواد من 260 حتى 339 والمواد 221 و 388 و 392 و 393 من قانون العقوبات وجمع أدلتها والاستماع إلى المشتبه بهم فيها، على ألا تتجاوز مدة التحفظ عليهم سبعة أيام قابلة للتجديد من النائب العام وفقاً لمعطيات كل ملف على حدى، وعلى أن لا تزيد هذه المدة على 60 يوما." [1]

ولكن ما الذي أضافه التعديل الجديد؟ قد يكون من البديهي القول أن المادة 17 من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعطي النائب العام صلاحية استقصاء الجرائم و تعقب مرتكبيها بشكل عام، و نظراً لعموم نص الفقرة 1 من المادة 17 فإن اختصاص النائب العام يشمل جميع الجرائم بما فيها الأفعال التي نص عليها المرسوم التشريعي 55 إذاً ما الذي أضافه المرسوم إلى أحكام المادة 17 ؟

بدايةً وقبل أن نجيب على السؤال المطروح، نتذكر أن المادة 7 من قانون أصول المحاكمات الجزائية نصت على أنه " يقوم بوظائف الضابطة العدلية النائب العام ووكلائه ومعاونوه و قضاة التحقيق، ويقوم بها أيضاً قضاة الصلح في المراكز التي لا توجد فيها نيابة عامة، كل ذلك ضمن القواعد المحددة في القانون"[2]. كما نصت المادة 8 من القانون نفسه على " 1- يساعد النائب العام في إجراء وظائف الضابطة العدلية

[1] فقرة3 مادة 17، المرسوم 55، لعام 2011.

[2] المادة 7، قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام 1949.

المحافظون القائم مقامون، مديروا النواحي، المدير العام للشرطة، مديروا الشرطة، مدير الأمن العام، رئيس القسم العدلي، رئيس دائرة الأدلة القضائية، ضباط الشرطة والامن العام ... "[1] عددت المادة المذكورة الموظفون الذين يساعدون النائب العام في مهام الضابطة العدلية، وليس من بينهم أجهزة الاستخبارات بطبيعة الحال. لذلك كانت الإضافة التي جاء بها المرسوم 55 هي صلاحية تفويض مهام الضابطة العدلية، وسبب سن هذا المرسوم هو إعطاء الصلاحية لتفويض مهام الضابطة العدلية للأجهزة الأمنية (الاستخبارات)، ذلك أن المادة 7 وكذلك المادة 8 من قانون أصول المحاكمات لم تأتي على ذكر أجهزة الأمن المختلفة من بين الموظفين الذين يقومون بمهام الضابطة العدلية في المادة 7 ولا من بين الموظفين الذين يقومون بمهام مساعد النائب العام في مهام الضابطة العدلية الذين عددتهم المادة 8 ولا يمكن النص صراحة في مرسوم خاص يسمي الأجهزة الأمنية في مهام الضابطة العدلية بسبب الإحراج، لذلك كان النص على إعطاء الضابطة العدلية صلاحية تفويض مهامها هو الحل الذي يُمَكّن من اسباغ صفة الضابطة العدلية على الأجهزة الأمنية الاستخبارية بمختلف فروعها، وهذا ما تقدمه الفقرة 3 المشار إليها المضافة إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية بموجب المرسوم 55 .

– نص المرسوم 55 صراحة على مواد معينة في قانون العقوبات تتضمن الأفعال المجرّمة موضوع صلاحية التفويض في ملاحقتها وهي: المواد من 260 حتى 339 تتناول هذه المواد طيف واسع من الأفعال التي تصنف بأنها ضد السلطة بما فيها إنشاء الجمعيات والمنظمات أو الانتساب إليها والأفعال التي يعتبرها قانون العقوبات من قبيل أعمال المؤامرة ومعارضة السلطات في قراراتها وأعمالها والمظاهرات والتجمعات والتعامل مع الدول الأجنبية أو التواصل معها، ترويج الأخبار والشائعات التي " توهن نفسية الأمة "[2]و

[1] مادة 8، قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام 1950.

[2] المادة 246 من قانون العقوبات السوري لعام 1949.

"تنال من الشعور القومي"[1] . والمواد 221 التي تعاقب من يخفي شخصاً مطلوباً للسلطة أو يساعده على التواري، والمادة 388 التي تعاقب كل سوري يعلم بجناية على أمن الدولة ولا يخبر بها السلطة، والمادة 392 التي تعاقب من يبلغ السلطة إبلاغاً كاذباً عن جريمة، والمادة 393 تعاقب من افترى أو اختلق أدلة كاذبة في شكاية قدمها إلى السلطة. وهذه المواد جميعها تتصل بعلاقة السلطة بعموم المواطنين خاصة في فترة الاضطرابات. ولذلك كان المرسوم 55 يرمي إلى فتح الباب لتفويض صلاحيات الضابطة العدلية في استقصاء الافعال الواردة في هذه المواد، وملاحقة الأشخاص المتهمين بها، والتحقيق معهم، والتحفظ عليهم.

– قضت الفقرة 3 المضافة إلى المادة 17 من قانون أصول المحاكمات الجزائية بموجب المرسوم 55 أيضاً بأن لا تتجاوز مدة التحفظ على المشتبه بهم المذكورين سبعة أيام قابلة للتجديد من النائب العام وفقا لمعطيات كل ملف على حدى، وأن لا تزيد هذه المدة على 60 يوماً ، ومع ذلك يجري تجاوز هذه المدة بشكل ممنهج في الغالبية العظمى من المعتقلين المتحفظ عليهم لأسباب تتعلق بالانتفاضة والتظاهر ضد النظام، يجري التحفظ عليهم في سجون المخابرات العسكرية والسياسية و أمن الدولة والمخابرات الجوية لمدد تصل إلى سنتين أو أكثر قبل أن يتم عرضهم على أي جهة قضائية.[2] لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة اعتبرت في ملاحظاتها الختامية على تقرير الدولة الطرف المقدم من بعثة الجمهورية العربية السوري في الأمم المتحدة بموجب المادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب أن المرسوم 55 يشكل انتهاكاً للمواد 2 و 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.[3] لم يُكتفى بتثبيت إمكانية منح الأجهزة الأمنية (المخابرات) صفة الضابطة العدلية بطريقة التفويض، بهدف ملاحقة الجرائم الواقعة على أمن الدولة،

---

[1] المادة 245 من قانون العقوبات السوري لعام 1949.

[2] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، **تقرير بعنوان، بعيداً عن العين بعيداً عن الخاطر**، مرجع سابق، ص 4

[3] لجنة مناهضة التعذيب، "**نظر لجنة مناهضة التعذيب في تنفيذ الاتفاقية في الجمهورية العربي السورية في ظل عدم تقديم تقرير خاص مطلوب وقفاً لنهاية الفقرة 1 من المادة 19 : ملاحظات ختامية للجنة مناهضة التعذيب**" ، الوثيقة رقم (CAT/C/SYR/CO/1/Add.2)، 2012 ص 5.

والتحفظ على المشتبه بهم والتحقيق معهم، وإنما مُنحت الضابطة العدلية أيضاً صلاحية الطلب إلى وزير المالية التحفظ على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمشتبه بهم[1] قبل انتهاء إجراءات التحقيق، وهذا يشكل تعدياً كبيراً على حق الملكية المكفول في القوانين الدولية وحتى في دستور 2012 ، كما ويوسع صلاحيات الضابطة العدلية بطريقة غير منضبطة وغير متفقة مع المعايير القانونية السليمة. كما أن للنيابة العامة وقاضي التحقيق أثناء نظر الدعوى إتخاذ هذه الإجراءات في مواجهة المتهم أو التدعّي عليه بما في ذلك المنع من السفر، وذلك إلى حين البت في الدعوة بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية ". جعل هذا المرسوم من التهم التي تتعلق بأمن الدولة وهي تهم واسعة، وكذلك الأفعال التي تضمنها القانون 19 لعام 2012 وهو قانون الإرهاب الجائر، سبباً لطلب التحفظ على الأموال المنقولة و غير المنقولة (العقارات) العائدة للمشتبه بهم وكذلك المنع من السفر. وهكذا ينتهك المرسوم 55 الماده 14 فقرة 2 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. و أحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 في فقرتها (1/د)التي تمنع إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً و تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة[2].

[1] نصت المادة 1 من المرسوم 63 لعام 2012 على أن " 1- لسلطات الضابطة العدلية في معرض التحقيقات التي تجريها في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي. 2- والجرائم الوارده في القانون 19 تاريخ 2012 أن تطلب خطياً إلى وزير المالية إتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمتهم.

[2] انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش المرسوم 63 لعام 2012 الذي وسع صلاحيات الضابطة العدلية واعتبرت أحكامه عقاباً جماعياً لأقارب المشتبه بهم في ظل قانون الإرهاب الفضفاض. هيومن رايس ووتش ، **سورية . استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة،** مرجع سابق، تاريخ الوصول 5 آب 2022 https://www.hrw.org/ar/news/2013/06/25/250229

الفرع الرابع: تحصين الأجهزة الأمنية من الملاحقات القضائية[1]

كما أن الرئيس غير مسؤول، كذلك الأجهزة الأمنية غير مسؤولة أيضاً. من ملاحظة النصوص المتقدمة يظهر أن المشرع دأب على حماية الأجهزة الأمنية بمختلف أصنافها بما فيها جهاز الشرطة أيضاً، من خلال مجموعة متظافرة من النصوص القانونية التي تمنع ملاحقة هذه الأجهزة أمام القضاء العادي. وحتى جهاز الشرطة وشعبة الأمن السياسي وعناصر إدارة الجمارك و هم تابعون لوزارة الداخلية، جعل المرسوم 69 في عام 2008 أمر ملاحقة هؤلاء عن الجرائم التي يرتكبونها صادر عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بحسب المادة 47 من قانون العقوبات المعدلة بموجب المرسوم 69 فقرة 7ب . و تصدر أوامر الملاحقة بالكيفية التي حددتها المادة 53 من قانون العقوبات العسكري، التي أحال إليها المرسوم 69.

---

[1] نصت المادة 16 من المرسوم 14 لعام 1969 القاضي بإحداث إدارة أمن الدولة. " لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير"

المادة 74 من المرسوم 549 لعام 1969 قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة. " لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء في الجرائم الناشئة عن الوظيفة أو في معرض قيامه بها قبل إحالته على مجلس التأديب في الإدارة و إستصدار أمر ملاحقة من قبل المدير" نص المرسوم 69 لعام 2008 على ما يلي. المادة 1 " تضاف إلى آخر المادة 47 من قانون العقوبات و أصول المحاكمات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 تاريخ 27. 2 .1950 وتعديلاته الفقرة الآتي نصها: " 7- أ – الجرائم المرتكبة من ضباط وصف ضباط وافراد قوى الامن الداخلي وعناصر شعبة الأمن السياسي وعناصر الضابطة الجمركية بسبب تأدية المهام الموكولة إليهم. ب – تصدر أوامر الملاحقة بحق ضباط وصف ضباط وأفراد قوى الأمن الداخلي وعناصر شعبة الأمن السياسي و عناصر الضابطة الجمركية بقرار من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وفق أحكام المادة 53 من قانون العقوبات و أصول المحاكمات العسكرية وتعديلاته." بينما تنص المادة 53 من قانون العقوبات العسكري التي أحالت إليها المادة 7 ب على ما يلي: في شأن صدور أمر الملاحقة " تصدر أوامر الملاحقة بناء على مطالعة النيابة العامة العسكرية على الوجه الآتي: 1- زمن السلم: أ- بحق الضباط الأمراء والقادة بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح القائد العام للجيش والقوات المسلحة. ب- بحق الضباط الأعوان والموظفين والمستخدمين المدنيين والعمال التابعين لمصالح الجيش بقرار من القائد العام للجيش والقوات المسلحة بناء على اقتراح رئيس الأركان العامة. ج- بحق الموظفين والمستخدمين المدنيين التابعين مباشرة لوزارة الدفاع الوطني بأمر من القائد العام للجيش والقوات المسلحة. د- بحق النقباء والأفراد بأمر من رئيس الأركان العامة.

2- زمن الحرب و في حالة الحرب يصدر أمر الملاحقة في جميع الأحوال المتقدمة الذكر عن القائد العام للجيش والقوات المسلحة. "

وهذا يعني أن النيابة العسكرية التي جعل المرسوم اختصاص مباشرة الدعوى إليها، لا تستطيع ملاحقة المتهم إلا بعد صدور أمر الملاحقة من القيادة العامة العسكرية في شأن الضباط القادة والأمراء في زمن السلم، وكذلك جميع الفئات المدنية وغير المدنية العاملة في جهاز الشرطة والجمارك والأمن السياسي. جعل المرسوم أمر ملاحقتهم عن الجرائم التي يرتكبونها صادر عن القائد العام للجيش والقوات المسلحة يعني رئيس الجمهورية. القوانين والمراسيم المذكورة المرسوم 14 لعام 1969 المرسوم 549 لعام 1969 المرسوم 69 لعام 2008 تُخرج الأجهزة الأمنية من سلطة الملاحقة القضائية. وتجعل ملاحقة عناصر الأمن والشرطة وحتى الجمارك عن الجرائم التي يرتكبونها غير ممكن عملياً. تتعارض مراسيم حماية الأجهزة الأمنية مع المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن " 1- الناس جميعاً سواء أمام القضاء، ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أي تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أي دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون"[1].

و المادة 8 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. " لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على حقوقه الأساسية "[2]. إن ربط ملاحقة عناصر ومسؤولي الأجهزة الأمنية بموافقة قيادة تلك الأجهزة أو القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة أو القائد العام للجيش والقوات المسلحة بالشكل الذي نصت عليه تلك المراسيم، يجعل الأجهزة الأمنية محصنة تجاه اي ملاحقة قضائية عن الجرائم التي يرتكبونها، كما يجعل من مبدأ المساواة أمام القضاء و مبدأ سيادة القانون و مبدأ عدم الإفلات مع العقاب غير ذي معنى، كما يتعارض حتى مع دستور 2012 نفسه في المادة 51 فقرة 4 التي نصت على حظر "النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء"[3]. انتقدت

[1] المادة 14، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر بالقرار 2200 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1966.
[2] المادة 8، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لعام 1948.
[3] المادة 51، دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة المرسوم 14 لعام 1969 والمرسوم 69 لعام 2008 بالإسم ونصت اللجنة على قلقها من استمرار تحصين الأجهزة الأمنية من الملاحقة القضائية في ملاحظاتها الختامية على تقرير الدولة الطرف بموجب المادة 19 من الاتفاقية[1] صدر بتاريخ 2012 واعتبرتها مخالفة للمواد 12 و13 من اتفاقية منع التعذيب[2]. وهكذا عملت السلطة الأمنية العسكرية على تسخير المؤسسة القضائية والمنظومة القانونية لتحقيق أغراضها السلطوية، ولتغطية وحماية أجهزتها القمعية، وتمكينها من التحكم بأرواح وأموال المواطنين العاديين، والخصوم السياسيين، أو المعارضين، بطريقة تعسفية، وذلك بعد أن تمكنت من السيطرة على المنظومة القضائية، وتعطيل القضاء العادي، لمصلحة مسار قضائي موازي لا يحقق أدنى الشروط التي يتطلبها القضاء العادل.

المبحث الثاني: علاقة العلوية السياسية بالمجتمع (علونة الحياة العامة)

المطلب الأول: علونة العمران

الفرع الأول: المدينة النخبة الحضرية والسلطة السياسية

ينقل وجيه كوثراني عن الباحث الفرنسي ويليرس Jacques Weulersse ملاحظته، بأن أهل السلطة في المشرق، وقد فهموا دور المدن كنقاط ارتكاز للحكام، بمعنى أنها مركز للسلطة، كانوا يستقدمون عناصر من أماكن بعيدة للاستيطان فيها، وهذه سمة خاصة من سمات الديموغرافيا الاجتماعية في الشرق حسب رأيه[3]. فالمدينة إذاً، هي المكان الذي يتم فيه، دون غيره، إنتاج الدعوة السياسية والدعوة الدينية

---

[1] سورية طرف في إتفاقية منع التعذيب وكانت قد صادقت على الاتفاقية بموجب المرسوم رقم 39 تاريخ 2004/7/1

[2] لجنة مناهضة التعذيب، **ملاحظات ختامية للجنة مناهضة التعذيب** ، الوثيقة رقم (CAT/C/SYR/CO/1/Add.2)، مرجع سابق، ص 7.

[3] وجيه كوثراني، بلاد **الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 82.

بمعنى إنتاج الشرعية السياسية للحكام، كما لاحظ ميشيل سورا Michel Seurat في دراسته لوضع السلطة في سورية بعد ويلريس بعقود[1]، ولذلك فالحديث عن المدينة العربية، في حقيقته، ليس إلا ولوجاً إلى أوّليات السلطة في المشرق العربي فضلاً عن سورية. وعندما يتكلم المرء عن المدينة في سورية، عليه ألَّا ينسى أنه في حضرة مدينة مثل دمشق، "مدينة التاريخ العربي" كما يحلو لسامي الجندي[2] أن يراها، وهي تقدم نفسها، كنموذج تقليدي عن المدينة العربية بثقافتها الإسلامية العتيقة، والسنية على الدوام. ولما كانت المدينة هي مركز النفوذ والسلطة في سورية وعموم المشرق العربي، فقد كانت الطبقات الاجتماعية في المدينة تمثل الانعكاس الطبيعي لسلطة الدولة، بقدر ما تؤثر هي في صياغة تلك السلطة، ولذلك يعود الفضل في تكوين الطبقات الاجتماعية العليا، بطابعها الاجتماعي والاقتصادي، للسلطة السياسية العليا، التي كانت مسلمة، وسنية، على الدوام. وفي الوقت ذاتهِ مثلت الطبقات العليا في المدينة مرتكز السلطة السياسية العامة، ومن ثمَّ ساغ لنا القول إن الطبقات المدينية السورية العليا، في مطلع القرن العشرين، تدين بطابعها الاقتصادي والاجتماعي إلى القرون الثلاثة التي سبقت، في ظل الحكم العثماني[3]. ففي هذه الفترة تشكلت بعض الأحياء السكنية القديمة خارج الأسوار، وفي ذات الفترة برزت العائلات القيادية ذات الجذور الدينية أو العسكرية والعائلات الأخرى التجارية، التي كونت بمجموعها طبقة أرستقراطية من كبار الملاك العقاريين، الذين تحصلوا على ثروات هائلة ساعدت بدورها في الحصول على المناصب الإدارية والسياسية المحلية في الولايات العربية، وهذه المناصب بدورها ساعدت على حماية وتسهيل تجارة هذه العائلات وتعظيم مكاسبها المادية التي تنقلب نفوذاً سياسياً، وهكذا باتت الثروة تجلب النفوذ السياسي والنفوذ يعظّم الثروة. ظلت

[1] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 39.

[2] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 38.

[3] وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 75 -76.

الأحياء القديمة من المدن معقلاً رئيسياً للطبقة العليا خلال العهد العثماني وبداية فترة الانتداب حيث شكلت زعامات الأحياء طبقة عليا متجانسة إلى حد كبير.

تكونت الطبقة القيادية، بشكل رئيسي، من ثلاث فئات أساسية وهي العائلات التي تحدرت من طبقة العلماء والأشراف، والعائلات التجارية، والعائلات التي تعود بأصولها إلى قادة المجموعات شبه العسكرية المحلية، وكوّنت هذه الأصناف بمجموعها طبقة مالكة للأرض والثروة نمت ثرواتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من الإلتزام بجباية الضرائب وريع الأرض الزراعية وأرباح التجارة. حازت فئة الفقهاء والأشراف احتراماً كبيراً في أوساط العامة، لوقوفها إلى جانبهم، ضد عسف رجال السلطة المحلية وجورهم، وكثيراً ما توسطت بين السلطة وعامة الشعب مما أكسبها احترام الولاة ورجال الحكومة المركزية. تكونت ثروات هذه الفئة من الإقطاعات التي كانت تتلقاها من الدولة، وممارسة بعض أفرادها للتجارة[1]، ونجح العديد من أفراد هذه الطبقة بتكوين عائلات عُرفت بعلمها ونفوذها الواسع، وتولت أرفع المناصب الدينية والإدارية في الولايات العربية لأجيال. في المرتبة الثانية بين مكونات الطبقة العليا جاءت فئة التجار التي تميزت بطبيعتها المزدوجة فهي من جهة مالكة للأرض ومن جهة أخرى تمارس النشاط التجاري المحلي، ولذلك مثلت طليعة البرجوازية السورية الأولى، وعُرفت الأسر التجارية أكثر من غيرها بمواقفها المتغيرة تبعاً لمصالحها، فحيناً تقف إلى جانب السلطة وأحياناً تنحاز إلى جانب عامة الناس عندما تضر سياسات الحكم المحلية بمصالحها وعرفت من هذه الفئة أسر قوية، حصلت على امتيازات ومناصب هامة، وارتبطت بعلاقات قوية بالعاصمة اسطنبول وإدارات الولايات التجارية الهامة في بلاد الشام، ففي مدينة دمشق ارتبطت الأسر التجارية بالاقتصاد المحلي مما جعلها أكثر حساسية لاحتياجات السوق الوطنية والانتاج المحلي، لذلك كانت

[1] Albert Hourani, **The emergence of the Modern Middle East**, (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1981), p 44.

هذه الأسر ذات علاقات مميزة بطوائف الحرف، ورغبت بنوع من الاستقلالية عن السلطة المركزية العثمانية، وظلت تحتفظ بعلاقاتها ونفوذها في ظل الانتداب، مع أنها كانت متضررة من سياسات الانتداب الساعية إلى إبقاء الاقتصاد الوطني كاقتصاد زراعي، وسوقاً للمنتجات الفرنسية، وهذا ما جعلها تقف كداعم قوي لحركة الاستقلال الوطني، المتمثلة بالكتلة الوطنية في ذلك الوقت. وهذه الطبقة من العائلات التجارية هي التي شكلت فيما بعد، نواة ما بات يُعرف بالبرجوازية الدمشقية[1].

الفئة الثالثة هي فئة الأغوات من أبناء قادة الانكشارية المحليين أولئك الذين تم تجنيدهم من أبناء البلاد الأصليين بعد توقف الحملات العثمانية الكبرى في أوربا، لعبت هذه الفئة دوراً هاماً في تاريخ المدن السورية كشريحة رئيسية من السكان المحليين الأقوياء، فبينما كانت الفرق الانكشارية النظامية تقيم معزولة في معسكراتها الخاصة وعادة ما تكون هي قلعة المدينة، ولا تبدي أي احتكاك بالسكان المحليين، أقامت الفرق شبه العسكرية المحلية ضمن أحياء خاصة بها خارج أسوار المدن وكانت على احتكاك دائم بالسكان، وتحول قادة هذه المجموعات، مع الزمن، إلى زعماء محليين لأحيائهم[2]، ثم برزت من هذه الزعامات أسر ثرية استطاعت أن ترتقي بفضل ثروتها إلى مرتبة الأسر الأرستقراطية ذات الشأن، ويمكن أن نذكر حي الميدان الدمشقي كنموذج لهذه الأحياء وحي الصالحية الدمشقي أيضاً، وحي النيرب في حلب فلقد برزت من هذه الأحياء وخاصة الميدان العديد من الأسر التي استطاعة تكوين ثروة كبيرة من تجارة الحبوب والمواشي لمعرفتها بطرق التجارة وقدرتها على حمايتها واحتكارها، إلى جانب امتلاكها للأرض، وبذلك استطاعت أن تمتلك نفوذاً واسعاً رفعها إلى مصافي العائلات القوية. لقد أدى تدهور الاقتصاد الحرفي إلى دفع وجهاء المدن والأسر القوية إلى شراء الأرض أو وضع اليد على مساحات من الأرض المشاع هروباً من تأثير الانكماش

---

[1] عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية**، ط1 (بيروت: دار ابن خلدون، 1985)، ص 314.

[2] Albert Hourani, **The emergence of the Modern Middle East**, p 44.

الاقتصادي مما أدى إلى تحولها إلى أسر إقطاعية، أو مُلّاك أرض غائبين[1]، واستمرت المكانة الرفيعة لهذه الأسر بعد سقوط الدولة العثمانية ودخول فترة الانتداب ثم العهد الوطني. لقد نتج عن تفاعل هذه المجموعات الثلاثة من العائلات المدينية، وتحالفها بواسطة روابط القرابة والمصاهرة أو المصالح والشراكات[2]، وطموحاتها السياسية الاستقلالية المشتركة، ولادة تحالف حزبي وطني فضفاض، فيما بعد، بواسطة الكتلة الوطنية، رغم تنافس مكوناتها سياسياً لكسب الاتباع وتوسيع شبكات الرعاية والنفوذ، إضافة إلى تبديل الولاء الايديولوجي لهذه الأسر بالانتقال نهائياً إلى دعوة القومية العربية منذ ما قبل سقوط الدولة العثمانية، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت هذه الطبقة السياسية التجارية المدينية تعود مرة أخرى، ليس فقط كممثل لسلطة المدينة ومركزيتها في المشروع الوطني فقط، بل لتجسيد الوطنية السورية التي تعني الوحدة السورية والاستقلال والسيادة الوطنية، ومشروع الدولة الديمقراطية والنيابية. خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين إذاً، تكونت المدن العربية تقليدياً من الناحية العمرانية، من المدينة القديمة، وهي الأحياء الواقعة داخل سور المدينة، والأحياء الأخرى الأحدث زمنياً التي بنيت في فترات لاحقة نتيجة الزيادة الطبيعية لعدد السكان، أو نتيجة هجرات بشرية وافدة لأسباب مختلفة. وتكونت البنية الاجتماعية التي انقسمت إلى طبقتين متمايزتين برزتا في الأحياء القديمة، هما طبقة العامة وهي تتكون من فئات الشعب الفقيرة من حرفيين وعمال أجراء وخدم وجنود محليين وباعة، والطبقة العليا المحلية، باستثناء الوالي وحاشيته، التي حوت فئات الوجهاء الذين تقدم تفصيلهم.

[1] برهان غليون، **نظام الطائفية**، مرجع سابق، ص 84.

[2] وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 76.

الفرع الثاني: تحول النخبة إلى القومية العربية

انتقلت النخبة الإسلامية إلى الدعوة القومية العربية، في أواخر عهد الدولة العثمانية، كرد فعل على حركة التغريب التي عصفت بالدولة منذ عهد محمود الثاني ووصلت ذروتها بانقلاب جمعية تركيا الفتاة Jön Türk 1909، التي أقصت العرب وفسرت الأيديولوجيا العثمانية تفسيراً عرقياً تركياً، وعلمانياً معادياً للإسلام فما كان من النخب الإسلامية، والعربية خاصة، إلا أن انتقلت إلى الأيديولوجيا العربية[1] بعد أن سُلِبت دعوتها العثمانية بتبدل مضمونها، لم تكن الدعوة إلى القومية العربية عند بزوغها إذن، إلا كردة فعل على سياسات جمعية تركيا الفتاة، مدفوعةً بغيرتها على الهوية الإسلامية المهددة، وهذا ما عبر عنه، دعاة العربية الأوائل كرشيد رضا ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي[2]. كانت الشرائح المدينية العربية وهي ترفع لواء الدعوة القومية العربية إنما تفعل ذلك بقصد حماية الإسلام والدفاع عنه، بعد أن تحول مضمون العثمانية إلى مضمون قومي تركي، وبعد أن شاهدت سياسات التتريك والعلمنة، الموجهة ضد العرب واللغة العربية والهوية الإسلامية للمجتمع والدولة. عندما وجدت النخب العثمانية في الولايات العربية، وأهم معاقلها دمشق، أن العروبة هي الحصن الطبيعي للإسلام، تبنت دعوة القومية العربية، وهذا ما نلحظه في كتابات رواد القومية العربية الأوائل[3]، حيث رأى الكواكبي أن الخلافة ينبغي أن تكون في العرب لأنهم أهل الغيرة على الدين والأقدر على تحديد عز الإسلام والأقرب من غيرهم إلى الألفة وحسن المعاملة والأقدر على فهم الدين وسياسة الدنيا به من غيرهم[4]. بينما جادل رشيد رضا في أن الجمع بين حضارة العصر وفنونه وإقامة الشرع والمحافظة على الإسلام لا يمكن إلا بالاجتهاد في الشرع، والاجتهاد لا يتيسر للخليفة أو الحاكم

---

[1] فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860–1920**، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة العربية الأولى، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 98 -99.

[2] برهان غليون، **نظام الطائفية**، مرجع سابق، هامش ص 82.

[3] فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، مرجع سابق، ص 99.

[4] عبد الرحمن الكواكبي، **أم القرى**، (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1931)، ص 212 -215.

الذي تجب طاعته، إلا بإتقان اللغة العربية فهي شرط مستقل للاجتهاد في الشرع، لا يُستغنى عنه، إلى جانب العلم بالكتاب والسنة[1].

الفرع الثالث: الانتداب وتفكك الروابط القديمة التقليدية

دخلت سورية عهد الانتداب، وقد حافظت المدينة السورية على طابعها الموروث، الذي تشكل في العصور الوسطى، حيث لازالت المدينة القديمة بأحيائها التي تفصلها الأسوار العالية والبوابات، مكونةً مدناً داخل المدينة وأزقتها الضيقة المتعرجة ومسجدها الكبير وحماماتها وخاناتها، هذا الطابع العمراني الذي كونته أحداث القرون الماضية، لم يكن سوى انعكاس طبيعي لعلاقات المجتمع السلطة، وعلاقات فئات المجتمع، وتفاعلاتها فيما بينها، تلك الأحداث وتلك العلاقات التي رسمت شكل ذلك المجتمع ومنحته تكوينه الذي انتهى إليه في ذلك الوقت دون شك. وعلى الرغم من التباينات الطبقية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، تمكنت الفئات الاجتماعية المختلفة من بناء شكل راقي من التكامل والتكافل والانصهار الاجتماعي الذي منح المدينة أهمية مضاعفة كمركز لا غنى عنه للسلطة. لقد كانت المدينة السورية على الدوام مدينةً إسلامية وسُنيّة، وهي مدينة مصدّرة للطبقة العليا السياسية المحلية، وهي لذلك، حافظت على الدوام على روابط قوية بطبقة الدولة والسلطة، والتي كانت هي الأخرى منذ قرون، سُنّيّة الهوية والتوجه والأهداف، لم يخرم طابعها هذا، ووظيفتها هذه، وجود أقلية مسيحية متمدنة هي الأخرى. كانت الأحياء المدينية القديمة قد بدأت تفقد تجانسها، ومن ثَمّ تماسكها تدريجياً، منذ أوائل عهد الانتداب، عندما بدأت تنتقل الأهمية السياسية والإدارية إلى خارج الأحياء القديمة، وبطبيعة الحال اجتذبت المراكز الإدارية الجديدة عناصر متنوعة وأقل تجانساً من السكان، وهكذا نشأت أحياء جديدة على الطراز الأوربي، بشوارعها المعبدة

[1] محمد رشيد رضا، **الخلافة**، (ويندسور: مؤسسة هنداوي، 2015)، ص 85.

العريضة المتقاطعة وأبنيتها الطابقية الحديثة، التي تفرض نمطاً مختلفاً اجتماعياً وحديثاً وأقل محافظة من النمط التقليدي السائد في الأحياء القديمة، حمل معه تعليماً وأفكاراً وأسلوب حياة مختلف، بات يجذب باستمرار أعداداً متزايدة من الطبقة العليا في المجتمع، وبذلك كُسِر، لأول مرة احتكار الأحياء القديمة المتجانسة، اجتماعياً وذات العلاقات الأكثر شخصية وتقليدية، لتصدير النخب، ومع ذلك، ظلت طبقة الدولة خلال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من القرن العشرين الميلادي سنيّة وعربية إلى حدٍ كبير، ومرتبطة بشبكات قوية ومستقرة من العلاقات الاجتماعية والشخصية التي تشدها بقوة إلى مراكزها القديمة، وأكثر ما كان يظهر ذلك في فترات الانتخابات، التي كثيراً ما دفعت بأولئك الزعماء الوطنيين لإقامة مراكزهم الدعائية في أحيائهم القديمة التي لازالت تحتوي على بيوتاتهم وقصورهم القديمة وعلاقاتهم الحميمة ذات الطابع التراحمي التكافلي، على أساس الجوار والقرابة والثقة الشخصية، إضافةً إلى اهتمامهم بالمراكز الانتخابية الحديثة في الجامعة والمعمل والتجمعات المختلطة الحديثة[1].

يمكن ملاحظة هذا النوع من التبدل في المدن الكبرى كدمشق وحلب، مع ملاحظة هجرة بدأت تتسع تدريجياً من الريف القريب كما هو الحال في دمشق وحلب، أما في اللاذقية فالهجرة أخذت شكلاً مختلفاً له بعد سياسي منذ بداية الانتداب وتشكيل ما سمي بدولة بلاد العلويين، في ظل الانتداب، كانت الانظمة الضريبية والمصرفية التي فرضها الفرنسيون معادية لمصالح البرجوازية التجارية السنية بالدرجة الأولى، لذلك رأى الناس في الفرنسيين سبباً في متاعبهم كما أن تقسيم البلاد وفرض الحواجز الجمركية ألحق أفدح الضرر بمصالح التجار[2] لذلك برزت مدينة حلب كأكبر المتضررين من سلطة الانتداب التي قطعت خطوط تجارتها ما بين العراق ووسط الأناضول وسلبتها منفذها الطبيعي على البحر المتوسط الذي فُصل عنها تمهيداً

---

[1] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: القومية العربية ١٩٢٠ –١٩٤٥**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، ط١ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص 346 -348.

[2] وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 171.

للتخلي عنه لتركيا، وفوق ذلك جرى تحجيمها أكثر، بفصلها وتحويلها إلى دولة منفصلة عن سورية تحت الانتداب، وعودتها فيما بعد كمدينة تابعة لدولةٍ سوريةٍ عاصمتها دمشق، كل ذلك جعل نخبتها المدينية تشعر بالغبن الشديد الذي ترجم إلى مواقف أكثر راديكالية. ولم تسلم دمشق وباقي المدن السورية من عواقب السياسات الفرنسية التي قضت على الصناعات المحلية[1].

الفرع الرابع: المدينة في ظل البعث 1963–1970

"لم يدرس البعثيون بناء دمشق الاجتماعي الذي تكون خلال آلاف السنين فغدا إرثاً عضوياً، قنع البعثيون أن دمشق لا يمكن أن تكون بعثية فأقاموا بينهم وبينها جداراً من المستحيل."[2] هكذا بدا سامي الجندي صريحاً في تقييمه لعلاقة حزب البعث بالمدينة السورية. وكوْن الحزب ظل أقلوياً وريفياً ولم يقدر على كسب موطئ قدم في المدينة كان "أمراً له معناه ومغزاه، وله أسبابه وبواعثه، وهو أمر لم يقع مصادفةً ولا عفواً"[3] برأي جلال السيد، بينما ذهب منيف الرزاز إلى أن نجاح الحزب في الأرياف وفي مناطق الأقليات بخلاف المدن، سببه الظلم الإقطاعي والبرجوازي، الذي وقع على هذه المجتمعات[4] ويبدو أن حزب البعث عانى من عقدة حقيقية تجاه التحدي الذي تمثله المدينة، جعله يشعر بالعجز حيالها، وهذا ما دفعه للالتفاف عليها وخنقها وإفقارها وتحطيمها، بدل أن يحاول كسبها إلى جانبه. وأما من جهة المدينة، فقد ظل البعث يمثل الأقلية الريفية، والعصابة المتوحشة أو "النوموس nomos " الذي يأبى أن يترك شيئاً بعيداً عن سيطرته، كما لاحظ ميشيل سورا[5].

---

[1] وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 171.

[2] سامي الجندي، **البعث**، مرجع سابق، ص 39.

[3] جلال السيد، **حزب البعث العربي**، مرجع سابق، ص 30.

[4] منيف الرزاز، **التجربة المرة**، مرجع سابق، ص 158.

[5] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 40.

لم يكن في نية القادة البعثيين القادمين إلى السلطة أن ينفذوا مجرد انقلاب آخر في سلسلة الانقلابات، التي حفل بها تاريخ سورية بعد الاستقلال على ما يبدو. والواقع أن السنوات التي أعقبت الانقلاب حملت في ثناياها كل العلامات الدالة على أنها "ثورة من فوق". كما يدعوها رايموند هينبوش، ولذلك تم الدفع بنخبة سياسية جديدة من الطبقة المتوسطة الدنيا من أبناء الفلاحين إلى السلطة، مما أدى بشكل حاسم إلى إزاحة النخبة الحضرية التقليدية البارزة. وطور النظام الجديد عقيدة ثورية راديكالية قومية. كنسخة من البعثية، تأثرت لاحقاً بالعقيدة الماركسية[1].

وهكذا استهدف مرسوم الاصلاح الزراعي رقم 88 لعام 1963 طبقة العائلات المدينية بهدف اقتلاع جذورها الاقتصادية والسياسية[2] وكانت سورية قد عرفت منذ عام 1958، إجراءات جذرية شبيهة بالتي وقعت في مصر بعد عام 1952 والعراق بعد عام 1958. كانت التغييرات الرئيسية في سوريا مماثلة لتلك التي حدثت في مصر والعراق، بتهميش القوة السياسية والاقتصادية القديمة المالكة للأرض، واستهدافها بقانون الإصلاح الزراعي وظهور نخبة عسكرية ومدنية جديدة تعتمد على الدولة، من خلفيات ريفية أكثر من تلك الموجودة في مصر والعراق؛ في الواقع[3]. في المقابل تفجر الصراع بين المجموعات العسكرية السياسية، الذي لم يخلو من بُعد طبقي تحت الشعارات الأيديولوجية. وبدا الصراع وكأنه إعلان حرب طبقية بين أطراف المجتمع في سورية، أطلق سباقاً على السلطة، وفي جانب مهم منه، كان صراعاً حول السيطرة على وسائل الإنتاج أيضاً، الإخوان والتجار وملاك الأراضي الحضريون رفعوا شعار الاقتصاد الحر والإسلام المحافظ. وحرضوا ضد النظام البعثي. ولفترة من الوقت، كان الناصريون، ويغلب عليهم الطابع السني الحضري،

---

[1] Raymond A. Hinnebusch, *"**Class and State in Ba'thist Syria** "* in Syria Society, Culture, and Polity, ed. Richard T. Antoun and Donald Quataert (New York: State University of New York Press, 1991), p 33.

[2] عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية**، مرجع سابق، ص 318.

[3] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 251.

المنتسبون إلى الطبقة الوسطى، يشكلون عنصرًا آخر في الصراع، مع أن الطابع الطبقي تم تخفيفه في البداية بسبب قضية الوحدة مع مصر، إلا أنهم لم يتأخروا في الاصطدام بالضباط البعثيين الريفيين، وهكذا انقسمت الطبقة الوسطى، إلى حد كبير، إلى حضرية وريفية بخطوط طائفية[1]. أما الحركة الإسلامية فغالباً ما اتخذت شكل رد فعل حضري ضد التطفل الريفي واستقطبت الدعم من مجموعة أوسع من المجموعات الحضرية بما في ذلك العلماء والتجار والأعيان. واتخذت شكل حركة مناهضة للعلمنة التي انتهجها النظام الجديد[2]. كانت المعارضة ذات الطابع الإسلامي خافتة في البداية، لكنها أصبحت أكثر عنفًا مع ازدياد قمع النظام منذ عام 1976. لقد حدث النمو المبكر لجماعة الإخوان المسلمين في سورية في تلك الفترة، وكانت الحركة الإسلامية في الأساس حضرية وتدين ببعض قوتها للمهاجرين الجدد إلى المدن. من ذوي الخلفية السنية[3]. وهكذا "بعد أن سُلِبت دعوتها القومية، أصبحت المدينة تقدم نفسها حاميةً للإسلام ومدافعةً عن إرث الحضارة العتيق" كما لاحظ ميشيل سورا مرة أخرى[4]. في الثمانينات تحولت المدن إلى المعقل الرئيسي للمقاومة، وكانت قد انطلقت حركة شعبية بدأت تتسع باستمرار منذ 8 آذار 1980، في الذكرى السابعة عشرة لثورة البعث، واتخذ الحراك الشعبي شكل انتفاضة مدينية قادها نشطاء النقابات واشتعلت على شكل مظاهرات وعصيان مدني واعتصامات، ولقد تميز هذا العقد بتحركاته السياسية المعارضة للنظام، وهي تحركات اتخذت جميعها طابعاً مدينياً، امتدت إلى حلب وحماة ومدن أخرى، ونبّهت إلى دور المدينة السورية المعادي، والراغب بالتخلص من النظام، وبرز في هذا الحراك الشعبي دور مختلف الشرائح من نقابات وتجار[5]،

---

[1] Raymond A. Hinnebusch, "***Class and State in Ba'thist Syria*** " , p 34.

[2] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 264.

[3] Ibid, 263.

[4] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 40.

[5] فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوض، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012)، ص 199 -200.

ما لبث أن نشب صراع آخر داخل حزب البعث نفسه هذه المرة كان التمييز الرئيسي والأكثر وضوحاً بين الجانبين اجتماعيًا. تحدث المعتدلون باسم الطبقة الوسطى الحضرية التي أتوا منها وسعوا إلى نهج إصلاحي للتنمية يمكن للدولة أن تؤمنه بتعاون رأس المال الخاص، مع توجيهه إلى التنمية الوطنية وتوسيع الفرص الاجتماعية للطبقات الأقل حظاً. تحدث الراديكاليون باسم الطبقة الوسطى الدنيا في الأرياف والفلاحين، الأكثر عدائية للمجتمعات الحضرية، التي سعوا إلى هدم قوتها بواسطة ثورة من الأعلى. اتخذ هذا الصراع أشكالًا معقدة. في بعض الأحيان، كان يُنظر إليه على أنه تنافس شخصي على السلطة مع بُعد مدني عسكري معين وكان له طابع طائفي أيضاً. في المواجهة الكبرى، بين أمين الحافظ الذي ناصر المعتدلين واستغل استياء السنة من هيمنة الأقلية في النظام، وصلاح جديد، الذي استغل خوف الأقلية من انتقام السّنة لبناء تحالف راديكالي. في حالة الصراع على السلطة، استغل المتنافسون كل رابطة وكل انقسام متاحين. ومالت التحالفات بشكل طبيعي لتكون بين أولئك الذين، تحدروا من نفس المنطقة أو الطائفة، وشعروا بدرجة أكبر من الثقة المتبادلة[1]. وهكذا كان الصدع المديني الريفي يكاد يكون حاضراً في كل مراحل الصراع تقريباً منذ انقلاب اللجنة العسكرية عام 1963، بما فيها الصراع بين أجنحة البعث نفسه.

الفرع الخامس: حافظ الأسد وكسر المقاومة الحضرية

تمركز العلويون في الجبال الساحلية ما يعرف تاريخياً بجبال النصيرية حيث كانوا قد استوطنوها لقرون. مع مرور الوقت انتشر هؤلاء في السهول القريبة وخاصة سهل الغاب القريب من حماه. كان العلويون يتكونون من تحالفات قبلية ريفية. بدأت الهجرة إلى المدن بتشجيع من الفرنسيين، مع ذلك ظل العلويون حتى عام 1945 يمثلون أقلية في مدينة اللاذقية، إلا أن استمرار تدفق الهجرة جعلهم أغلبية في وقت لاحق.

[1] Raymond A. Hinnebusch, "***Class and State in Ba'thist Syria***", p 34.

كان العلويون منقسمين للغاية فيما بينهم ويمكن تقسيمهم إلى مجموعتين رئيسيتين هما السكان القبليون في المناطق الجبلية وهي المناطق التي عاش فيها فلاحون على أراضي يملكها زعماء دينيون أو قبليون إقطاعيون من العلويين، وسكان السهول الذين عاشوا كفلاحين على عقارات كبيرة يملكها السُنة أو المسيحيون[1]. بينما كانت المدن الساحلية مأهولة بالسكان السنة بشكل رئيسي مع أقليات مسيحية متنوعة، ودام هذا الوضع حتى دخلت سورية تحت الانتداب الفرنسي، الذي اتبع سياسة تهدف إلى إضعاف السنة الرافضين للانتداب فبدأ باتباع سياسات تهدف إلى توسيع ملكية الإقطاعيين الريفيين العلويين، وتعزيز حصتهم في المجلس التمثيلي بهدف إيجاد نخبة قادرة على إزاحة الزعامة السنية المدينية[2]. بعد انقلاب 1970 واستيلاء حافظ الأسد على الحكم انتهج سياسة تهدف إلى كسر مقاومة المدينة بتغيير طابعها السني، فعمد إلى تشجيع الهجرة من جبال المنطقة الساحلية إلى المدن خاصة منها العاصمة دمشق، وحمص، و اللاذقية التي بدأ الاستيطان العلوي فيها منذ عهد الانتداب الفرنسي، وتستحق هذه السياسة دراسة معمقة، ومستقلة، لكشف خفاياها لخطورتها وأهميتها في محاولة تجذير العلوية السياسية اجتماعياً باستعمال الطائفة مرة أخرى، كما استعملت من قبل في علونة البيروقراطية والجيش والأمن، صحيح أن الأمر في شأن العلونة الاجتماعية لايزال بعيداً بسبب حقيقة أن الطائفة العلوية طائفة أقلية، لا تزيد عن 10 في المئة من مجموع السكان، إلا أن التفكير السلطوي للنظام لايزال يعول على استعمال الطائفة ككتل حرجة في مناطق استراتيجية أهمها العاصمة دمشق، باعتبارها مركز الدولة السياسي، ولذلك شرع منذ اكتمال سيطرته على الدولة بعد انقلاب عام 1970 بزرع أحياء علوية، في أماكن استراتيجية داخل المدن الرئيسية، وهكذا اتبعت السلطة طرقاً مختلفة لتنفيذ هذه السياسة، وأشرفت على تنفيذها مؤسسات حكومية وشركات تابعة للدولة مثل (مؤسسة

[1] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 255.

[2] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع سابق ص 577.

الإسكان العسكري[1]، ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية[2]، وشركة إعمار الساحل) ومقاولين علويين وضباط امتهنوا أعمال تجارية.

وفي عام 1975 أُنشأت مؤسسة الإسكان العسكري بموجب المرسوم التشريعي رقم 12 وألحِقت بوزارة الدفاع. تولت هذه المؤسسة مهمة إنشاء ضواحي سكنية للضباط والمتطوعين في الجيش، لذلك أشرفت هذه المؤسسة على بناء العديد من المجمعات السكنية والضواحي التي تحولت إلى تكتلات طائفية مخصصة للعلويين ومرتبطة بالجيش والأمن بروابط قوية من أشهرها مساكن الحرس الجمهوري، التي سميت بمساكن العرين وهي سلسلة من المجمعات الحديثة على شكل جزر عمرانية في منطقة مشروع دُمَّر، خصصت لاستيطان ضباط ومتطوعي الحرس الجمهوري مع عائلاتهم، وضمت الكثير من المهاجرين العلويين القادمين من منطقة الساحل، ومساكن السومرية التي بنيت لمصلحة سرايا الدفاع بقيادة رفعت شقيق حافظ الأسد الأصغر، والتي كانت تضم نحو 50 ألف جندي، وبنيت على أرض زراعية في الأصل مملوكة لأهالي حي المعضمية الدمشقي، تم الاستيلاء عليها وتحويلها إلى مجمع سكني كبير لأنصار رفعت، منذ عقد السبعينات وإلى الآن. كما ساهم بعض الأثرياء الجدد من الضباط الأمنيين الكبار من العلويين والمتنفذين من أبناء الطائفة منذ السبعينات في عدد من المشاريع العقارية الكبيرة التي هدفت إلى تلبية حاجة المهاجرين من المساكن في ضواحي المدن، ويذكر أن النور بن سليمان المرشد تعهد بناء العديد من الضواحي أهمها مساكن الصبورة ومساكن المزة الكبيرة التي خصصت لسكن الضباط وعائلاتهم، بالاشتراك مع مؤسسة الإسكان العسكري[3]. إضافة إلى أسماء كثيرة لضباط ساهموا في أعمال المقاولات والبناء في مشاريع التوسع في الضواحي لمصلحة المهاجرين من أمثال اللواء ابراهيم صافي واللواء علي حيدر ومحافظ دمشق العميد المتقاعد علي

[1] تأسست بالمرسوم التشريعي رقم 12 لعام 1975.

[2] أنشأت مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بموجب المرسوم التشريعي 14 لعام 1970.

[3] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨ -٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص 505.

زيود. بحلول عام 1980، على الرغم من أن المجتمع العلوي لا يمثل سوى 11٪ فقط من السكان، نجح النظام في توسيع الوجود العلوي جغرافياً من خلال إعادة توطين الجنود وموظفي الخدمة المدنية وعائلاتهم، ليس فقط في مدن المنطقة الساحلية، وإنما في المراكز الحضرية الاستراتيجية الكبيرة مثل حمص ودمشق التي لم يسجل للطائفة أي وجود فيها تاريخياً، ولذلك دُفع العلويون الريفيون الذين يبحثون عن عمل في القطاع العام، المتضخم، إلى العاصمة والمدن الرئيسية بأعداد كبيرة[1].

أولاً–تطويق العاصمة دمشق

أدرك حافظ الأسد منذ وقت مبكر من استيلائه على الحكم أن من يسيطر على دمشق يسيطر على سورية، لذلك شهد محيط المدينة ظهور الضواحي[2] ذات الأغلبية العلوية مثل المزة 86. وتم بناء ثكنات عسكرية بالقرب من القصر الرئاسي في أوائل الثمانينيات وكانت بمنزلة خطوط دفاعية عن مركز السلطة. لقد فهم حكام الشرق منذ زمن بعيد، أن تعزيز سلطة الحاكم في الدولة عموماً، كانت تستدعي تدعيم سلطته في المدن الرئيسية على وجه الخصوص، باعتبارها مركز السلطة الحقيقي، وليس الريف، وهذا بدوره تطلب من الحاكم أن يوجد له قاعدة ارتكاز اجتماعية لسلطته في نسيج المدينة المعادي، ولما كان حافظ الأسد قد بني سلطته أساساً على عصبية الأقلية الطائفية، وهي أقلية ريفية في الأصل، بات لزاماً عليه أن يكسر مقاومة المدينة السنية بالاستيطان الطائفي، كما لاحظ ميشيل سورا[3]. وبذلك عمد إلى التغيير في نظام التوزيع القديم للسكان، بهدف تعزيز سيطرته بشكل مؤكد على مناطق مثل دمشق والمدن

[1] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", in The Alawis of Syria: War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin (Oxford and New York: Oxford University Press, 2015), p 89.

[2] الضاحية، لفظ يطلق محلياً للإشارة إلى الأحياء الجديدة المستحدثة في محيط المدن.

[3] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، هامش ص 37.

الساحلية[1]، وليس فقط زرع الطائفة عضوياً في محيط العاصمة وإيجاد أحياء موالية فيها، وإنما تطويقها بالمستوطنات الطائفية المعسكرة، واستعمال الطائفة كمجتمع وظيفي يشبه تاريخياً مجتمعات الأكراد في الدولة الأيوبية، والصقالبة في دولة بني أمية في الأندلس، من جهة طبيعته الأداتية الوظيفية السلطوية، على أنه يشبه إلى حد كبير أيضاً مجتمعات المستوطنات الإسرائيلية المعسكرة في فلسطين المحتلة خاصة في الضفة الغربية وغلاف مدينة غزة قبل عام 2005 من جهة طبيعتها ككتل بشرية موظفة للسيطرة على المدن، فهي مجتمع وظيفي معسكر ومدولن إلى الغاية القصوى بمعنى أنه موجه كأداة في يد دولة مستبدة للحد الذي يحوله إلى أشبه بالجهاز السلطوي منه بالمجتمع المديني. ولذلك، يقترب عدد العلويين اليوم في دمشق من نصف مليون. منذ أن بدأ حافظ الأسد تعزيز سيطرته على العاصمة، ولذلك فهم يشكلون غالبية سكان المساكن العسكرية الجديدة[2]. وتعزز التطويق العسكري لدمشق مع تشكيل الفرقة الرابعة المدرعة في التسعينيات، والتي استولت على جزء كبير من أرض المعضمية في الغوطة الغربية. وهناك تنتشر وحدات الحرس الجمهوري أيضاً وتهيمن على مساحات واسعة من أراضي المعضمية إلى جانب مطار المزة العسكري المبني هو الآخر في ذات الامتداد الجغرافي، وهكذا جرى توطين عائلات متطوعي الفرقة الرابعة في مجمعات جديدة تدعى مساكن السومرية، قامت مؤسسة الإسكان العسكري ببنائها. كما تم ربط الوحدات العسكرية والمساكن بشبكة من الطرق السريعة. وكذلك، برز حي العرين، بمنطقة مشروع دمر، الذي ضم عائلات متطوعي الحرس الجمهوري. المتصل جغرافياً بضاحية حي الورود وهو ضاحية كبيرة تؤوي موظفي القطاع العام من مهاجري الطائفة العلوية، وجبل الورد الذي تعود ملكيته في الأصل لأهالي بلدة الهامة.

---

[1]Kais Firro, ***"The Syria Economy under the Assad Regime"*** in Syria under Assad: domestic constraints and regional risk, ed. Moshe Ma'oz and Avner Yani (London and Now York: Routledge, 2014), p 40.

[2] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 90.

وامتد هذا النمط من الاستيلاء على الأراضي للأغراض العسكرية وإيواء العسكريين في محيط دمشق. وفي سبيل ذلك تم تحديد مناطق واسعة على أنها مواقع مواجهة، أصبحت تُستغل في بناء المستوطنات السكنية الجديدة للفرق العسكرية المتمركزة في محيطها. وأبرزها منطقة قطنا حيث تنتشر الفرقة الأولى المدرعة، هناك نشأ حيان علويان، هما حي الباسل والاسكان العسكري[1].

ليس كل العلويين الذين هاجروا إلى دمشق عاشوا في هذا النوع من المعسكرات السكنية. هناك أعداد استقرت في مناطق أخرى، واختلطت فيها أعداد قليلة من المهاجرين العلويين مع السكان الدمشقيين في الضاحية الشمالية والغربية لجديدة عرطوز، وجرمانا وصحنايا[2]، تتحكم هذه المستوطنات بمداخل دمشق من الجهة الغربية بواسطة مساكن المزة 86 التي أقيمت لإيواء عائلات صف الضباط المتطوعين من سرايا الدفاع بأمر من رفعت ومساكن السومرية أيضاً، ثم مساكن العرين المخصصة للحرس الجمهوري في منطقة مشروع دمر إضافة لضاحية حي الورود وجبل الورد في بلدة الهامة ثم ضاحية الحارة الشرقية في منطقة المعضمية ومساكن الصبورة وقرى الأسد ومساكن الديماس إلى الغرب منها. ومن الجهة الشرقية لمدينة دمشق أقيمت مستوطنة عش الورور في أراضي مشاع لأهالي منطقة برزة وإلى الشرق منها ضاحية الأسد ثم مساكن القطيفة شرقاً. وإلى الشمال من مدينة دمشق على طريق منطقة التل كان من المقرر إقامة مساكن للضباط بالقرب من قرية حرنة إلا أن المشروع توقف مع بداية الانتفاضة 2011.

---

[1] Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, (New York: Cambridge University Press, 2018), p 76.

[2] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 91.

رسم توضيحي 1 المستوطنات العلوية في محيط العاصمة دمشق

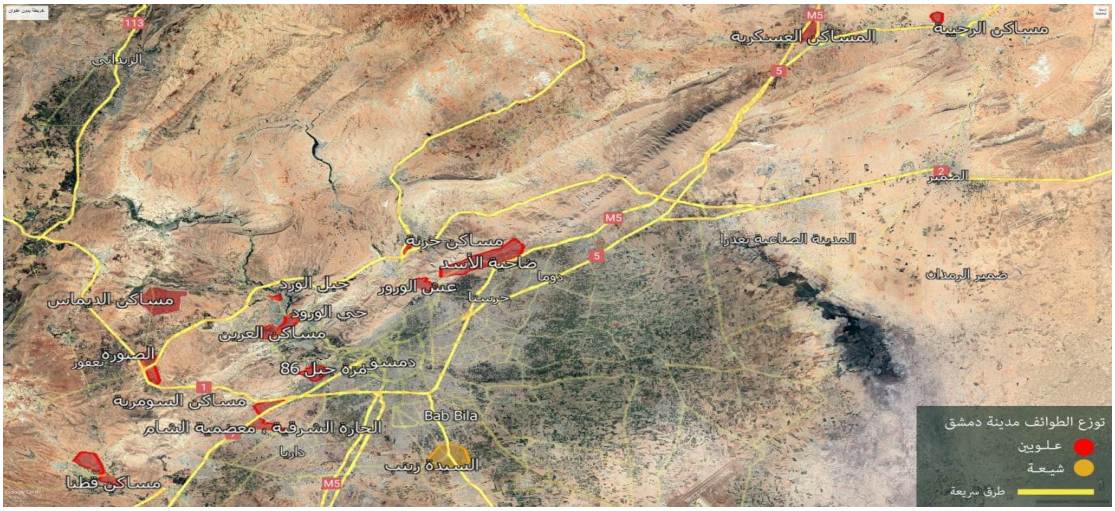

ربطت السلطة هذه المستوطنات بشبكة من الطرق، وعملت شبكات المحسوبية على توظيف سكانها بمؤسسات القطاع العام ودوائر الأمن ومؤسسات الجيش، وتلعب هذه المستوطنات دوراً في غاية الأهمية في التحكم بمداخل المدينة، وتجنيد أفواج من أبنائها للعمل في مؤسسات القمع التي يستعملها النظام في تثبيت أركانه، والمنافع المادية التي يحصل عليها هؤلاء، ربط مصيرهم الشخصي ومصير عائلاتهم بالنظام وأدخلهم في عزلة عن مجتمع المدينة الأوسع[1]، علاوة على ذلك، برزت التناقضات بشكل كبير مع السكان الأصليين، نتيجة سياسات الاستقطاب والتمييز التي يمارسها النظام، والعداوات الناتجة عن مصادرة الأراضي والاختلاف في العادات الاجتماعية والاحتكاكات والتعديات المقرونة بتحيز أجهزة السلطة. وإضفاء الطابع الوظيفي على الطائفة كعنصر في مؤسسات الإكراه، مع التعبير عن هذا التمييز، من خلال الاصطفاف الاجتماعي والمكاني والاقتصادي. حتى الانقسامات المكانية، كانت عاملا حاسما متداخلا مع الفروق

[1] خضر خضور، غيتو ضباط الأسد: **لماذا لا يزال الجيش السوري موالياً**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ الوصول، 17. 10. 2022.
https://carnegie-mec.org/publications/61642

الطائفية[1]. هذه العوامل وغيرها تفسر مواقف واصطفافات السكان الأصليين والمهاجرين، ويبدو أن العديد من سكان الضواحي فكر بالعودة إلى قراهم الأصلية في منطقة الساحل عند اندلاع انتفاضة 2011، بسبب حالة عدم اليقين والخوف من الانتقام في حال سقوط النظام، وبعضم عاد فعلاً، إلا أن تسليح هذه الأحياء وانخراط شبابها في عصابات الشبيحة، منحها دوراً متعاظماً، ساهم إلى حد كبير في ثبات أجهزة القمع ومحاصرة الأحياء المنتفضة.

ثانياً–علونة الساحل السوري

لم يكن عدد سكان اللاذقية حتى عام 1914 يتجاوز ال 30 ألف نسمة ربعهم من الطوائف المسيحية والباقي من السنة وبلغ محيطها القريب 29 ألفاً غالبيتهم من الطائفة النصيرية[2]، وعلى الرغم من كثرتهم في قرى الجبل والساحل لم يسكن أي من النصيريين مدينة اللاذقية التي بقيت مسكونة من السنة والمسيحيين. أما بلدة جبلة فسكانها كلهم من السنة. بلغ عدد السكان من الطائفة النصيرية في متصرفية اللاذقية حوالي 150 ألف حتى مطلع القرن العشرين[3] وكانت البلدات والقرى المحيطة بجبل النصيرية مأهولة بالسكان المسلمون السنة والمسيحيين الأرثوذكس والإسماعيليين. ويبدو، أن النصيريين عاشوا فعليًا في عزلة عن المجتمعات المجاورة إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما دفعت الصراعات الداخلية، والموارد المتضائلة بأعداد من هذه الأقلية من الجبال، واستقر الكثير منها على أطراف السهوب شرقي حمص وحماة. عمل العديد منهم كمزارعين مستأجرين في الأراضي الكبيرة المملوكة من النخب السنية والمسيحية، في السهول

[1] Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, (New York: Cambridge University Press, 2018), p 89.

[2] يوسف الحكيم، **سورية ولبنان في عهد آل عثمان: سورية والعهد العثماني**، ط4 (بيروت: دار النهار للنشر، 1991)، ص 66.

[3] المرجع نفسه، ص 68 -69.

المحيطة بجبل النصيرية، وفي وديان العاصي[1]. في مدينة اللاذقية برزت الكثير من العائلات الثرية التي حازت الوجاهة والنفوذ نتيجة امتلاكها للأرض في المقام الأول، التي كانت مصدر الثروة في القرن التاسع عشر، ومارس بعضهم التجارة خاصة تجارة التبغ والتنباك، ويبدو أن العائلات المسيحية الثرية اتجهت إلى ممارسة الأعمال التجارية أكثر من العائلات المسلمة، نظراً لتفضيل الدول الأوربية للتعامل مع الوكلاء المحليين النصارى في تجارتها مع البلاد العثمانية، وهذا ما ساعد على تنمية ثروات عدد من العائلات المسيحية ومع ذلك بقيت معظم الثروة في يد عائلات مسلمة سنية بطبيعة الحال، كما أن عدد العائلات المسلمة الثرية النافذة ظل أكبر بكثير، ومما يذكر أن مدينة اللاذقية لم تَعرف أي عائلة نصيرية ثرية ولم يسكنها أحد من النصيريين حتى نهاية العهد العثماني، ولم يُعرف لأحد من هذه الطائفة أي مساهمة في مجالي السياسة والاقتصاد إلا بعد أن دخلت سورية تحت الانتداب[2]. في ظل الانتداب استفادت الطائفة التي بدل الفرنسيون اسمها فباتت تُعرَف بالعلوية، من سياسة تمييزية لصالحها، من خلال عدد من الإجراءات كان أبرزها فصل المنطقة الشمالية من الساحل السوري واعتبارها بلاداً واحدة منفصلة باسم دولة بلاد العلويين، وعلى الرغم من حقيقة خلو مدينة اللاذقية، من أي وجود لأبناء الطائفة العلوية، تقرر جعل هذه المدينة عاصمة لدولة بلاد العلويين الوليدة، تحت قيادة حاكم فرنسي، ولذلك، وابتداءً من ذلك التاريخ، شجع الفرنسيون الهجرة من القرى والجبال إلى المدن والبلدات، وبدأت تدريجياً، تظهر تجمعات قليلة من هؤلاء. في نفس الوقت عمل الفرنسيون على تطوير نظام تعليمي في الدولة العلوية الجديدة لرعاية نخبة قادرة على قيادة المجتمع، كما وصفها الجغرافي الفرنسي جاك ويلريس Weulersse، وعلى الرغم من أن العلويين يشكلون أكثرية في عموم المنطقة الساحلية، ظلت القوة السياسية والاقتصادية مركزة في أيدي النخب السنية والمسيحية في

---

[1] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 81.

[2] يوسف الحكيم، **سورية ولبنان في عهد آل عثمان**، مرجع سابق، ص 94 -96.

المناطق الحضرية. ويشير تعداد 1935 إلى انخفاض مستويات التحضر بين المجتمعات العلوية داخل المنطقة الساحلية. وفي حين أن العلويين يشكلون ثلثي سكان المنطقة، إلا أنهم شكلوا ثلاثة بالمائة فقط من سكان المدن ولاحظ ويلريس أن العلويين كانوا غائبين تماماً عن البلدات والمراكز الحضرية، وبحلول عام 1936 كان واضحًا أن مشروع بناء الدولة قد فشل واندمجت الدولة العلوية بسورية من جديد[1].

على مدى العقد المقبل تدفقت أعداد كبيرة إلى المدن من الجبال والقرى المجاورة، ونمت المراكز الحضرية بشكل ملحوظ، حيث تحول ما يقارب 10 في المائة إلى مناطق حضرية. ومن بين سكان مدينة اللاذقية البالغ عددهم 41 ألف نسمة، كان 63 في المائة منهم من السنة، و29 في المائة من المسيحيين و8 في المائة من العلويين. في هذا الوقت، استقر 80 في المائة من مجموع علويي سورية البالغ 340 ألفاً في المنطقة الجبلية الساحلية. هذه المنطقة، التي تعادل تقريبًا حدود محافظات اللاذقية، وكانت بلدة طرطوس إحدى المراكز الحضرية وتضم أغلبية سنية نحو 63.2 في المائة و22.1 في المائة من الطائفة العلوية، ومجتمع مسيحي أصغر نحو 13.6٪. وعلى الرغم من أن الهجرة العلوية إلى المدن والبلدات كانت في تصاعد مستمر في منتصف القرن العشرين، إلا أن مستويات الفقر والتخلف الشديد استمرت أيضاً. ويمكن ملاحظة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والخدمي المتدني لحي الرمل العلوي، وهو حي عشوائي أقيم على الأطراف الشمالية للمدينة، لا يحتوي على أي نوع من الخدمات، بينما تنتشر الأمية والفقر في أوساط سكانه، كنموذج لأماكن تجمعات العلويين في ذلك الوقت بشكل عام، لم يكن هؤلاء السكان مؤهلون للعب أي دور اقتصادي او سياسي ذي أهمية في حياة المدينة، بالمقابل اتجهت أعداد كبيرة منهم للتطوع في الجيش

[1] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 82 – 83.

كسبيل وحيد للارتقاء الاجتماعي والاقتصادي[1]. بعد انقلاب 1970 عملت الدولة على تشجيع الهجرة، في الأطراف الشمالية لمدينة اللاذقية أدت الأعداد غير المسبوقة للعلويين نتيجة تدفق المهاجرين وعملية دمج المناطق ذات الأغلبية العلوية المتوسعة حديثاً مثل قرى بسنادة ودمساخو إلى توسع حدود المدينة وتقليل عدد السكان السنة. وبحلول التسعينات، كان العلويون هم مجتمع الأغلبية في مدن اللاذقية وطرطوس، وتحول ساحل البحر في سوريا تدريجياً إلى منطقة ذات طابع علوي، حيث كانت القرى العلوية ذات يوم جيوبًا ريفية بداخل المناطق الحضرية ذات الأغلبية السنية، وبحلول التسعينيات، كان العكس هو الصحيح، وجدت قرى المجتمعات الأخرى نفسها جيوباً داخل محافظة علوية آخذة في الاتساع. مما أدى إلى تقويض أهمية الطوائف المسيحية والسنة المهيمنين تاريخياً لصالح المجتمع العلوي، الذي بات أكثر أهمية عدديًا وتركيزًا.

رسم توضيحي 2 الاستيطان العلوي في مدينة اللاذقية منذ عام 1970

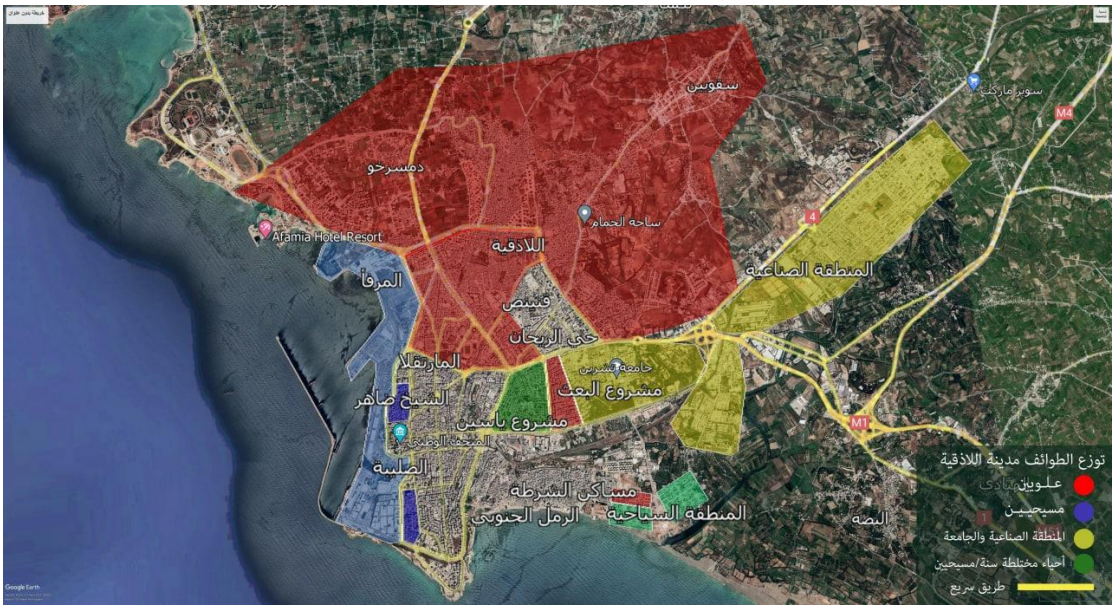

[1] I Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p p 83 – 85.

كان التغيير الديموغرافي للمراكز الحضرية يجري بتدخل مباشر من السلطة، الراغبة في تعزيز مكانتها في المنطقة الساحلية، لذلك لعبت مؤسسات حكومية مثل مؤسسة الإسكان العسكري[1]، ومؤسسة تنفيذ الانشاءات العسكرية وشركة إعمار الساحل المملوكة للدولة، دوراً أساسياً في دعم وتسهيل استقرار المهاجرين في المراكز الحضرية التي توسعت بجهود هذه المؤسسات لاستيعاب الأعداد الهائلة الوافدة من الجبال والقرى المحيطة، ومن المؤكد استفادة كبار الضباط والمسؤولين العلويين من الطفرة المالية التي تحققت، بعد التدخل العسكري السوري في لبنان، نتيجة النهب وأعمال التهريب[2]، التي وفرت رؤوس أموال طائلة جرى استثمار جانباً منها في عمليات التوسع العمراني في المدن الساحلية. بحلول عام 2010، نما عدد سكان اللاذقية إلى أكثر من 400 ألف نسمة، 50 في المائة منهم من العلويين، و40 في المائة من السنة، و10 في المائة من المسيحيين. هذا التحول السكاني كان محسوسًا أيضًا في جبلة وبانياس، وبالمثل في مدينة طرطوس الساحلية، والتي شهدت زيادة سكانية بمقدار عشرة أضعاف ما بين عامي 1960 و2010، من 15000 نسمة فقط إلى ما يقرب من 150.000 نسمة ما يقرب 80٪ من سكان البلدة. مما رفع طرطوس إلى مرتبة مدينة لديها أعلى تركيز عددي من العلويين مقابل الطوائف الأخرى على مستوى سورية كلها. وتمت ترقيتها في عام 1974 إلى مركز محافظة، وتوسيع مينائها ليتحول إلى ثاني أكبر ميناء بحري على الساحل السوري، وأدى الاستثمار على نطاق واسع في التنمية، وقطاع السياحة إلى جعل هذه المدينة الصغيرة ذات الأغلبية العلوية إلى ثاني أكبر مركز حضري في المنطقة الساحلية، مما يخلق آلاف الوظائف ويعطيها أهمية سياسية واقتصادية حقيقية[3].

---

[1] باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 728.

[2] باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 737.

[3] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 88.

ثالثاً–الانقسام الطائفي في حمص

كانت قد بدأت الهجرة إلى السهول القريبة من حماه وحمص منذ أواخر العهد العثماني مدفوعةً بعامل الفقر والنزاعات الداخلية في جبال النصيرية في ذلك الوقت، عمل المهاجرون كفلاحين مستأجرين في العقارات الكبيرة المملوكة للسنة والمسيحيين، إلا أنه لم يُعرف لهم وجود في مدينة حمص حتى الستينات، وفي السبعينات والثمانينات هاجرت أعداد كبيرة إلى المدينة بحثاً عن العمل والوظائف الحكومية، وبتشجيع من النظام الحاكم، وفي هذه الفترة تشكلت الأحياء الشرقية من حمص ذات الغالبية العلوية، مثل المهاجرين والزهراء وجزء من حي الأرمن من الشرق، وهي أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات أقيمت على عجل، على أطراف المدينة الشرقية، ما لبث أن شملها التنظيم وأدخلت كأحياء ضمن المدينة، وهي أراضي مشاع لأهل حمص في الأصل تم الاستيلاء عليها لمصلحة الوافدين الجدد. وفي التسعينات عملت مؤسسة الإسكان العسكري على بناء ضاحية الوليد وتوزيعها بأقساط سنوية بسيطة[1]. وذلك ضمن مشروع بناء مساكن جماعية واسعة النطاق لتلبية تدفق العلويين. وبطبيعة الحال، لقيت هذه المبادرات استحساناً من جانب العلويين الساحليين، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تشجيع تحضرهم وتسهيل تحالفهم مع حزب البعث الحاكم. وأنشأ العلويون المهاجرون أحياء في شرق وجنوب حمص، بما في ذلك ضاحية عكرمة الجديدة وضاحية الوليد وكرم اللوز والنزهة[2].

[1] محمد قانصوه، محامي من مدينة حمص، مقابلة مع الباحث، إسطنبول، 30 آب 2022.

[2] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 88.

رسم توضيحي 3 التوزع الطائفي في مدينة حمص حتى عام 2011

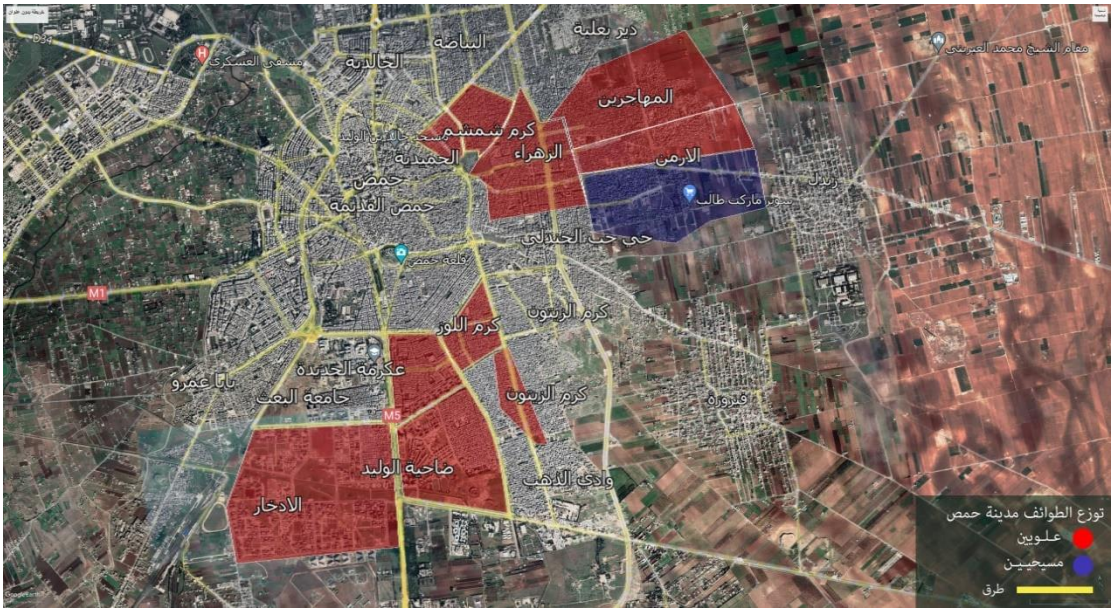

وهكذا اعتمدت السلطة في مدينة مثل حمص على سياسة التغيير الديمغرافي، ولذلك انقسمت المدينة إلى أحياء شرقية وجنوبية يغلب عليها العلويون وأحياء غربية وشمالية سنية. وتجدر الإشارة، إلى أن شبكات الزبائنية التي أقامتها الرتب الكبيرة والمتوسطة من الضباط، على أساس المحسوبية والقرابة العشائرية والمناطقية والطائفية، قد فعلت فعلها في تسهيل استيطان المهاجرين وتسهيل التوظيف في القطاع العام والجيش والأمن، كما عززت حمص التمايز على أسس طائفية، والتجمع حسب الأصول الجهوية والقرابة، واستقبلت أكبر عدد من المهاجرين الريفيين منذ السبعينات، وهكذا ظهرت أحياءً حضرية جديدة من مجموعات سكانية متباينة مجتمعيًا. فمثلا، كان سكان عكرمة والنزهة والزهراء في الغالب من العلويين، عمل جزء كبير منهم في القطاع العام أو في الجيش والخدمات الأمنية[1]، بينما استوطن السنة الريفيون وبعض البدو، من ناحية أخرى، في أحياء المدينة القديمة وفي الأحياء الطرفية التي كانت في السابق مناطق هامشية

[1] فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، مرجع سابق، ص 191.

ريفية وكانت كذلك مدمجة في المدينة، بابا عمرو، على سبيل المثال. سكان هذه المناطق الأخيرة، على وجه الخصوص، تعتمد على أنشطة التجارة والنقل والتهريب لكسب رزقهم[1].

وهكذا ساعد الإقبال الكثيف على العمل في الدولة من طرف المهاجرين العلويين، في علونة البيروقراطية كنتيجة للتمييز على أساس الهوية. ويبدو أن الوافدين الجدد شغلوا معظم الوظائف الإدارية في المدينة، نتيجة ارتباطهم بشبكات المسؤولين، مع الإشارة إلى صعوبة تقدير حجم الوصول التفضيلي إلى وظائف القطاع العام للمهاجرين بناء على روابطهم الطائفية. غير أن المعلوم على نطاق واسع هو أن الضباط العسكريين يسهلون مصالح عائلاتهم وأصدقائهم. ومن المعلوم أيضاً أن كثافة الوجود العلوي في الخدمة العسكرية أو الأمنية كضباط، يُمَكّن العائلات العلوية من الاعتماد عليهم للمساعدة في أمور تسهيل المعاملات الرسمية في الإدارة العامة أو الحصول على خدمات عامة بشكل تفضيلي أو الحصول على وظيفة عن طريق المحاباة[2]. ومن الجدير بالذكر أن مدينة حمص كانت من أكثر المناطق انقساماً على أساس طائفي بعد اندلال الانتفاضة عام 2011 من جراء انحياز سكان الأحياء العلوية إلى جانب أجهزة القمع بحكم انخراط أبناء هذه الأحياء بكثافة في تلك الأجهزة، وبحكم المعاناة الطويلة لسكان المدينة الأصليين، من جراء سياسات التمييز التي مورست ضدهم منذ عقود. لقد تحولت نقاط التماس بين الأحياء المختلفة طائفياً إلى خطوط اشتباك حربية بفعل انحيازات الأطراف المختلفة بسبب الموقف السياسي من الانتفاضة، ومما أجج الصراع الطائفي تحول الأحياء العلوية إلى معاقل لتجنيد العصابات (الشبيحة) التي شنت الهجمات وارتكبت المجازر منذ بداية عام 2012 بمساندة أجهزة الأمن المختلفة والجيش، وكان أبرزها مجزرة كرم الزيتون

[1]Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, p 91.

[2] Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, p 92.

التي راح ضحيتها 87 شخص غالبيتهم من النساء والأطفال ومجزرة الحولة التي فاق عدد ضحاياها الـ 100 ضحية بينهم 34 امرأة و 49 طفل بحسب لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[1] عام 2012، وانتهت أحداث مدينة حمص بحصار المدينة وقصفها وتهجير أهلها في عام 2014.

شكلت المحاباة الرسمية للمهاجرين عاملاً أساسياً في توسيع نطاق الهجرة وتوطين المهاجرين في المدن، وبذلك غدا معظم الموظفين الذين دخلوا القطاع العام في فترة السبعينات الثمانينات من أصل ريفي[2]، ولذلك تضخمت أعداد المهاجرين العلويين في صفوف جهاز الدولة، وشيئاً فشيئاً أصبحت الوظائف ذات المستوى المنخفض نادرة والمنافسة على العمل في القطاع العام أكثر شراسة. على الرغم من أن شهادة الثانوية العامة أو الشهادة الجامعية أصبحت شرطًا أساسيًا للالتحاق بوظائف القطاع العام، إلا أن الروابط السياسية العسكرية ظلت هي العامل الأهم. ونظرًا لموقعهم المتميز في الجيش والأمن وحزب البعث، كان للعلويين ميزة واضحة في هذا الصدد. واليوم، يرتبط المجتمع العلوي ارتباطًا وثيقًا مع جهاز الدولة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 بالمئة من العلويين عملوا في الجيش أو الصناعة التي تقودها الدولة أو في القطاع العام، كان التوسع في القطاع العام أوائل التسعينيات. مع حملات التوظيف الحكومية الكبيرة التي تستهدف المجتمع العلوي، سبباً في ارتفاع أعدادهم بشكل كبير، وعلى الرغم من أن الاقتصاد السوري كان يمر بتحرير واسع، بحلول عام 2006، ارتفعت نسبة العلويين في القطاع العام إلى 56.6 في المائة[3]. وتحول القطاع العام إلى أكبر رب عمل في سورية نتيجة التوسع المفرط، والتوظيف بحاجة وبدون حاجة، وبذلك

---

[1] Human Rights Council, **The deteriorating situation of human rights in the Syrian Arab Republic**, **and the recent killings in EI–Houleh**, **Nineteenth special session**, (A/HRC/S-19/2), 2012

[2] فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، مرجع سابق، ص 183.

[3] Fabrice Balanche, "***Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule***", p 91.

أعالت الدولة جيشاً من الموظفين غير الأكفياء، واقتطعت لصالحهم حصة كبيرة من الدخل الوطني واتخذت من هذا الأسلوب في التوظيف وسيلة قانونية لإعادة توزيع الثروة لتنمية قطاعات معينة من الشعب على أسس تفضيلية وطائفية. في المقابل انغلقت المجتمعات المدينية المحافظة في وجه المهاجرين القرويين غير المرحب بهم، وفعلت الشبكات الاجتماعية المدينية فعلها في الأسواق التقليدية للمدن الكبرى التي ظلت تمثل جانباً هاماً من الاقتصاد الوطني واستمر التصنيع حكراً على تقاليد هذه المدن والعائلات التي كان معظمها من السنة والمسيحيين، واستمرت الروابط التقليدية، ولا سيما تلك التي جمعت طبقة التجار مع الدعاة الدينيين ورجال الأعمال المحافظين وممارسات السوق الإقصائية بناءً على الأصل الإقليمي، والطائفي[1]. وذلك أن الانقسام على الأسس الطائفية شديد الارتباط بالقيم المحافظة للسنة، وغير المحافظة التي تنسب إلى العلويين وعموم الأقليات. ولذلك، فإن التمايز من حيث نمط الحياة انعكس على علاقات السوق، فجميع المهاجرين الريفيين من خلفيات دينية متنوعة يفتقرون إلى الأدب الحَضَري الدمشقي الذي اعتادت عليه المجتمعات المدينية السّنية. كل ذلك استدعى التحيزات المجتمعية التي تم التعبير عنها من خلال الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي[2]. ولذلك ظلت خطوط التماس بين مجتمعات الأقلية والمجتمع المديني على جبهات الإدارات الحكومية شديدة الحساسية فكثيراً ما اتُهم موظفو الإدارة الحكومية من قبل التجار بأنهم يعرقلون مصالحهم عن عمد وأن الموظفين يتصرفون بطريقة عدائية تجاه القطاع الخاص. وهكذا تشكلت التجمعات التي تعمل على ترسيخ سيطرة النظام على المدينة وتسجيل قوة الأسد على تضاريسها الحضرية.

[1] فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، مرجع سابق، ص 197.

[2] Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, p 93.

المطلب الثاني: علونة الاقتصاد السياسي

من الجيد استعارة عبارة "رعاة البشر"[1] لأرنولد توينبي Toynbee في وصفه للغازي البدوي حين يسيطر على الحيز المتمدن ويقوم بحكمه واستغلاله اقتصادياً حيث يكون هؤلاء الرعاة من الوجهة الاقتصادية وليس دائماً من الوجهة السياسية "طفيليين لا حاجة إليهم"[2]. وهذا ما ينطبق تماماً على طبقة الضباط، الذين انتظموا في "النوموس"[3] البدوي بحسب تعبير ميشيل سورا ليُمارسوا دور "راعي البشر" مكونين طبقة حاكمة غير منتجة، منذ عام 1963، تعتمد في إعالتها على عمل الآخرين، "الذين سيكونون أحسنُ حالاً بكل تأكيد، من الناحية الاقتصادية، لو لم يكن هؤلاء الطفيليون بين ظهرانيهم"[4].

الفرع الأول: ضرب النخبة الاقتصادية القديمة

جاء حزب البعث بعد انقلاب 1963 حاملاً مشروعه الاشتراكي، الذي هدف إلى الاستيلاء على القطاع الخاص وتحويله إلى ملكية الدولة، وفجأة بات يُنظر إلى مالك الأرض أو مالك المعمل كعدو ينبغي القضاء عليه والاستيلاء على أمواله لتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني، وباتت عبارات رأسمالي، برجوازي، إقطاعي، تحمل كل المعاني التي ينبغي أن يخجل منها المرء ويبذل كل ما بوسعه لإثبات براءته منها، منذ عام 1966. مع ذلك لم يذهب نظام البعث خلال الستينات في سياسته الاشتراكية إلى نهايتها، بمعنى القضاء على القطاع الخاص تماماً والتخلص من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنما تم إضعافه إلى الحد الذي يسمح ببقائه ضعيفاً تابعاً بحيث لا يتجاوز المشاريع الصغيرة والمتوسطة[5]، وغير قادر على

---

[1] أرنولد توينبي، **بحث في التاريخ**، ترجمة طه باقر، ط1 (بيروت: الوراق للنشر، 2014) المجلد الأول ص 317.

[2] المرجع نفسه.

[3] ميشيل سورا، **سورية الدولة المتوحشة**، مرجع سابق، ص 40.

[4] المرجع نفسه ص 317 -318.

[5] باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 733.

تحدي السلطة التي سيطرت على معظم وسائل الإنتاج مكونة قطاعاً عاماً متضخماً تملكه الدولة وبذلك تم توجيه ضربة قوية للنخبة السياسية والبرجوازية القديمة، أتت على معظم قاعدتها الاقتصادية الراسخة باتباع سياسات التأميم والإصلاح الزراعي، حيث جرت عملية انتزاع الأرض من هؤلاء وتحديد سقف الملكية وفق مستويات جرى تخفيضها مرات متتالية، كما أممت المشاريع الصناعية من أحجام مختلفة.

من المؤكد أن سياسات البعث منحت الفلاحين الفقراء ملكية بعض المساحات من الأرض، وحصل النظام من خلال إجراءات الإصلاح الزراعي، على دعم جماهيري في المناطق الريفية، ساهم في استقراره، وقمع بقايا الطبقة الحاكمة القديمة. ومع ذلك، مِثلَ الكثير من الأنظمة الاشتراكية في القرن العشرين، فإن نموذج البعث لم يكن اشتراكيًا حقيقيًا، ولم تتحقق الاشتراكية مطلقاً، وفشل البعث في تحقيق الاشتراكية التي ادعاها، مثلما لاحظ ستيفن هايدمان[1]. وبقيت التركيبة الطبقية في سورية رأسمالية، مع تولي طبقة رأسمالية الدولة، لمراكمة فائض القيمة من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج، وتنظيم واستغلال العمالة[2]. ولم تكن هناك أية محاولة للوصول بالنظام إلى الاشتراكية[3]. بينما تكشف أهداف الاقتصاد السياسي للنظام، والذي يتجاوز أبعاد النظام الرسمي للدولة، تعزيز دولة الظل، تلك الطبقة تكونت بشكل رئيسي من كبار الضباط وأقربائهم المباشرين، الذين يغلب عليهم الانتماء العلوي، تلك الطبقة التي أنشأت شبكة زبائنية كبرى مرتبطة بها، ولذلك أخذت عمليات إعادة بناء الدولة شكل توسيع البيروقراطية وقوات الجيش والأمن جنبا إلى جنب مع تأميم الدولة للمؤسسات الصناعية ومصادرة العقارات الريفية الكبيرة. مع تخصيص الكثير من الموارد العامة للجيش واعتماد سياسات تنموية غذت عملية تأهيل مجتمعية كبرى على

---

[1] ستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية صراع المجتمع والدولة**، مرجع سابق، ص 320.

[2] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2016), p 77.

[3] في الفكر الماركسي تعتبر مرحلة رأسمالية الدولة مرحلة انتقالية بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. أنظر:
توني كليف، **رأسمالية الدولة في روسيا**، ترجمة عمر الشافعي، (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 1998)، ص 95.

أسس طائفية[1]. وهكذا استحوذت الدولة على جميع القطاعات تقريبًا (التعدين، التصنيع، البنوك، الزراعة، النقل، العقارات والتجارة) وأصبح القطاع العام المتوسع بشكل كبير هو المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للدولة. بحلول منتصف الستينيات، أصبحت الدولة هي المهيمنة في جميع القطاعات، عدا الزراعة حيث بقيت الأرض ملكية خاصة بمعظمها، وتجارة التجزئة والإسكان والصناعات الصغيرة. خلال الفترة 1964-1965، قامت الحكومة بتأميم المزيد من المنشئات الصناعية، كليًا أو جزئيًا. وارتفعت حصة القطاع العام من الإنتاج الصناعي من 25 في المائة إلى 75 في المئة و80 في المئة من التجارة الخارجية. وهدفت هذه الإجراءات الراديكالية إلى التهميش النهائي للنخب الاقتصادية السياسية. في هذه الفترة، غادر العديد من الصناعيين الكبار البلاد، في حين مُنع الباقون من إنشاء مشاريع تجارية جديدة أو توسيع مشاريعهم القائمة[2]. وبدلاً من ذلك، انتقلوا إلى التجارة والأنشطة ذات الدخل السريع كالمقاولات لكن التجار كانوا أقل تأثراً، على الرغم من تقليص القطاع الخاص بشكل كبير، إلا أنه لم يتم هدمه بالكامل، وتمكنت البرجوازية القديمة من البقاء في مرحلة التأميم في الستينيات من خلال تقليص أعمالها والاستثمار فقط في أنشطة السوق، وظلت النخب التجارية والصناعية لاعباً مؤثراً على الرغم من تدمير قوتها السياسية وإضعافها اقتصادياً إلى حدٍ كبير[3]، وكان من الواضح أن دوافع الإجراءات الاقتصادية سياسية، وكان التأميم للمنشآت الصناعية هو النظير لإجراءات الإصلاح الزراعي التي طبقت على الأرض، وكان الغرض من هذه الإجراءات ضرب ركيزة ثانية للنخبة القديمة ونقل القوة الاقتصادية (والمحسوبية) للمؤسسة التي تسيطر عليها النخبة الجديدة[4]. وبقيت الأنظمة البعثية التي حكمت سوريا منذ آذار 1963 ملتزمة بسيطرة الدولة من الناحية الاقتصادية.

---

[1] Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, p 66.

[2] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 74 - 75.

[3] ستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية صراع المجتمع والدولة**، مرجع سابق، ص 327.

[4] Malcolm Yapp, **the Near East since the First World War**, p 259.

وبعد "الحركة التصحيحية" لحافظ الأسد 1970، استمرت هيمنة النخبة العسكرية العلوية على السياسة والاقتصاد معاً، وحولوا أنفسهم وحلفائهم البيروقراطيين إلى طبقة دولة بيروقراطية رأسمالية[1]. وقاموا بتجريد البرجوازية التقليدية من ممتلكاتها وتهميشها إلى حد كبير. وكانت الإصلاحات المحدودة التي أدخلت غير فعالة. وعملت السلطة على حماية الشركات التي تديرها الدولة من المنافسة من خلال التعريفات الوقائية، وتكبدت خسائر فادحة وأنتجت سلعاً رديئة لبيعها في السوق المحلية بأسعار تحددها الدولة. بينما فشلت الدولة فشلاً ذريعاً من الناحية الاقتصادية[2]. كانت رأسمالية الدولة هذه تعبر عن إحباط العمال المحرومين، من وجهة نظر يسارية، ورغم ذلك قمعت منظمات العمال. وبعد فترة وجيزة من تولي حافظ الأسد في عام 1970، قام بتهميش الأيديولوجيات الراديكالية لحزب البعث بالكامل[3].

الفرع الثاني: نخبة اقتصادية فاسدة وتابعة

حققت عملية سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج فرصة تاريخية للقضاء على النخبة التقليدية عبر تدمير مرتكزاتها الاقتصادية وتكوين طبقة برجوازية جديدة بالاستفادة من الظروف الناشئة، برجوازية عمادها الطبقة الحاكمة ذاتها. تكونت هذه الطبقة من شريحتين هما النخبة البيروقراطية المرسملة المالكة لجهاز الدولة من الضباط الكبار العسكريين والامنيين المتحدرين من الطائفة العلوية بالدرجة الأولى وبعض الأسماء الأخرى الفاسدة، (أشهرهم مصطفى طلاس وعبد الحليم خدام) والشريحة الثانية من رجال أعمال كونوا ثرواتهم من خلال الوساطات التي لعبوها بين القطاع العام والشركات الموردة لمختلف الاحتياجات، ومن أعمال

[1] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 65.

[2] Alan George, "***Patronage and Clientelism in Bashar's Social Market Economy***", in The Alawis of Syria: War, Faith and Politics in the Levant, ed. Michael Kerr and Craig Larkin (Oxford and New York: Oxford University Press, 2015), p 169.

[3] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 65.

المقاولات الثانوية لمصلحة القطاع العام خلال عقد السبعينات[1]. وبفضل إدارتها للمؤسسات العامة، راكمت النخبة البيروقراطية المرسملة الثروة من خلال الأنشطة القانونية وغير القانونية. على سبيل المثال رفعت الأسد، بفضل قيادته لسرايا الدفاع ومجموعة واسعة من العملاء المدنيين، حصل على ثروة ضخمة. ثم دخل في شراكات مع رجال أعمال سنة من دمشق وحلب ولبنان عملوا كواجهات لإدارة أعمال سريعة الكسب. كما عمل بالمحسوبية على منح بعض التجار الأثرياء إعفاءات من القيود التجارية والإجراءات الإدارية المفروضة على المعاملات القيمة مقابل نسب من أرباحهم غير القانونية. وأشرف على الواردات عبر لبنان، وسيطر على أعماله هناك مستخدماً عصاباته الشخصية. لقد مثّل رفعت واحداً من أسوأ أشكال إساءة استعمال الوظيفة العامة، وانتهت تجربته بطرده عام 1984 بعد محاولته الانقلابية، حاملاً معه ثروة هائلة مكنته من شراء العديد من العقارات والقصور الفاخرة في باريس ولندن وميريلاند في الولايات المتحدة، إضافة إلى عدد من الشركات التجارية[2]. ومن الأسماء السياسية الهامة الأخرى بهجت سليمان رئيس فرع الأمن الداخلي في إدارة المخابرات العامة الذي خدم حتى 2005، ومحمد حيدر[3] وشفيق فياض ابن عمة حافظ الأسد وقائد الفرقة الثالثة وعلي دوبا قائد المخابرات العسكرية منذ عام 1974 وكل من هؤلاء ظهرت عليه مظاهر الثراء الفاحش نتيجة تحويل مصادر الثروة إلى أيديهم باستغلال مواقعهم في السلطة

[1] جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 62.

[2] حنا بطاطو، **فلاحو سورية**، مرجع سابق، ص 427.

[3] النائب السابق لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية كان يرأس حكومة الظل المكونة من رؤساء المؤسسات العامة التي يتم إنشائها بمرسوم، حل محله سليم ياسين في حكومة الزعبي في نفس الفساد حتى عام 2000 واستعملت الطريقة للخلاص من معارضة رجال الإدارة والبيروقراطيين السابقين على عهد حافظ، وحمل كل منهما لقب السيد 5 بالمية، نظراً لفساده واشتهاره في مجتمع التجار، بنسبة الخمسة بالمئة من قيمة كل صفقة، تتطلب توقيعه.

على نحو غير مشروع[1]. من منظور طبقي، فإن الضباط العسكريين البعثيين قوضوا التأثير السياسي للطبقات التقليدية، وتولوا المسؤولية المباشرة عن عملية تراكم رأس المال.

اكتسبت البرجوازية التجارية الجديدة ثرواتها من خلال إدارة صفقات تجارية مع الاحتكارات التي تديرها الدولة. وحصلوا على عقود لبناء خطوط أنابيب وفنادق وتحديث شبكات الهاتف. وبفضل هذه العقود، حصلوا على أرباح أعلى بكثير من الحد المتوقع في المعاملات التجارية العادية، وتعاقدوا مع الموردين الأجانب لتزويد المؤسسات العامة بمختلف أنواع الاحتياجات، وقاموا بتوزيع البضائع الفائضة على السوق السوداء المتنامية، كما عملوا أيضًا كممثلين أو وكلاء للاحتكارات الحكومية عندما تعاملت مع الأسواق الدولية[2]. وهكذا تطورت البرجوازية الجديدة لتكون طبقة حاكمة، امتدت أذرعها إلى مختلف المؤسسات والإدارات العامة والحكومية، واستطاعت أن تكون شبكة للرعاية وتبادل المنافع من الأشخاص النافذين من ذوي الرتب العليا في الجيش والأمن والجهاز الحزبي وشكلت مجموعة قليلة من الأثرياء، بالاشتراك مع بعض كبار التجار السنة حديثي النعمة، ممن تكونت ثرواتهم خلال السبعينات، تعيش هذه الطبقة في مستوى من الرفاه غير المعقول تمكنت من استنزاف الخزينة العامة لسنوات طويلة وحصلت على نسب من الموارد العامة بطريقة غير مشروعة غالباً، وكونت أرباحاً طائلة من صفقات عقدتها في سوق العقارات ومارست أنشطتها دون أن تتقيد بالقوانين، وأتى أفراد هذه الطبقة من أصول فلاحية فقيرة ممن شاركوا في تثبيت انقلاب حافظ الأسد من الضباط العلويين والقليل من الضباط والمسؤولين الآخرين، وشكل هؤلاء ما دعي "بالمجمع التجاري العسكري" بحسب باتريك سيل[3]. بعض الشخصيات من البرجوازية القديمة أيضا عادت إلى الظهور واستفادت من تحرير الاقتصاد السوري. وهكذا عادت بعض الأسماء من عائلات قديمة مثل

---

[1] حنا بطاطو، **فلاحوا سورية**، مرجع سابق، ص 426.

[2] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 80.

[3] باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 739.

الشلاح، العطار، الصباغ، تمكنت من الوصول إلى القطاع الخاص وقامت بأنواع من الأنشطة التجارية، كانت غالباً في السياحة والنقل على سبيل المثال، صائب النحاس (رجل اعمال شيعي من دمشق من أصول متواضعة)، وكيل محلي مهم لشركات السيارات، استثمر في النقل وقطاعات السياحة. كما كان شريكًا لرجال الأعمال الخليجيين في عدد قليل من البنوك الدولية وشركات الاستثمار. وبعد دخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976 وانتشاره بشكل رئيسي على الطرق الرئيسية وفي ميناء طرابلس اللبناني، فُتح باب جديد للبيروقراطية المرسملة، تمكنت من خلاله من زيادة إثراء نفسها، وأشرف ضباط رفيعو المستوى على شبكات التهريب الكبيرة وبلغت أعداد الذين اشتغلوا بالتهريب، عشرات الآلاف من الجنود وضباط الأمن وموظفي الجمارك ورجال الميليشيات والتجار وأعضاء العصابات، وأصحاب محطات الوقود. وهكذا شكلت شبكات التهريب هياكل سلطة موازية وتشهد على اتساع نطاق التهريب، تلك الأسواق التجارية في العديد من الأحياء والبلدات العشوائية في سوريا التي سميت شارع "التهريب" وبالنسبة للعسكريين والضباط خاصةً، كان إرسالهم إلى لبنان فرصة لتكوين ثروة[1]، ثم تم إضفاء الطابع الرسمي على شبكات التهريب في افتتاح طريق عسكري لتسهيل حركة القادة العسكريين بين البلدين. ما لبث أن تحول إلى جزء من البنية التحتية للتهريب، مما أدى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين الدولة الرسمية والشبكات التي تمارس الأنشطة غير المشروعة. وكثيراً ما كانت تنقل البضائع المهربة بواسطة مركبات الجيش لمصلحة قادة الوحدات العسكرية، وبحسب بعض التقديرات، 70 في المائة من الواردات السنوية إلى سوريا في الثمانينيات كانت بضائع مهربة بلغت قيمتها أكثر من مليار ونصف دولار، ضمت العديد من المنتجات التي تحتاجها السوق السورية كقطع السيارات والعديد من أصناف المواد الاستهلاكية والمصنعة، كما تم تهريب البضائع السورية المدعومة إلى لبنان، مثل الإسمنت والسكر والمحروقات، كان أسلوب العمل هذا روتينيًا وشمل نطاقًا واسعًا

[1] باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 737.

من التبادلات. في الداخل نشطت شبكات المحسوبية والسمسرة وتغلغلت في أجهزة الحكم ووصلت ذروتها مع توسط وزراء ذوو نفوذ وبعض قادة حزب البعث للوصول إلى الموارد والأصول.

وتمكن العديد من الضباط الكبار من إثراء أنفسهم خلال فترة وجودهم في لبنان من أمثال علي حيدر وغازي كنعان وشفيق فياض[1]، في هذه الفترة ازدهرت تجارة المخدرات التي شارك فيها كبار القادة العسكريين والأمنيين السوريين في لبنان وتوسعت عمليات تهريب التبغ على امتداد فترة الثمانينات والتسعينات واستمرت عمليات تهريب التبغ مع إجراءات تحرير الاقتصاد وسيطر التجار المرتبطون بقادة الأجهزة الأمنية على المناطق الحرة المقامة قرب الحدود مع لبنان والأردن، وازدهر الاقتصاد الموازي الذي ذهبت ثماره إلى جيوب البرجوازية الجديدة "للمجمع التجاري العسكري" الذي عزز شبكات المحسوبية وعلاقات القوة[2]. في الوقت ذاته، وجد الكثير من السوريين في النظام المصرفي اللبناني ملاذاً آمناً لأموالهم، ووفقاً لمصادر لبنانية، تم إيداع نحو 30 مليار دولار في البنوك اللبنانية من قبل مستثمرين سوريين خلال التسعينيات، ومع ذلك، لا يملك معظم السوريين حسابًا مصرفيًا ولا يستخدمون الشيكات أو بطاقات الائتمان. وبدأت السلطات السورية السماح باستخدام بطاقات الائتمان الأجنبية في التسعينيات[3]. تمتعت البرجوازية السورية الجديدة[4] بالوصول إلى التمويل العالمي من خلال البنوك اللبنانية، وأصبح السوق اللبناني نقطة جذب للعمال السوريين الذين يسعون إلى الحصول على أجر أعلى مقابل عملهم، بالمقابل لعبت الهجرة من سورية إلى لبنان دوراً في تخفيف الاستياء الاجتماعي، الذي كان من الممكن أن ينفجر لو نمت

[1] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 98.

[2] Salwa Ismail, **the Rule of Violence Subjectivity**, **Memory and Government in Syria**, p 84.

[3] Eyal Zisser, **Commanding Syria Bashar al–Asad and the First Years in Power**, p 104.

[4] يحلو للبعض ان يسميها البيروقراطية المرسملة. أنظر: جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، مرجع سابق، ص 62.

أعداد العاطلين عن العمل في سورية إلى معدلات فوق الاحتمال. ومن هنا كان النظام مرتاحاً إزاء الأعداد الهائلة من المهاجرين السوريين في لبنان. وهكذا صار لبنان متنفس اقتصادي للشعب السورية المنهك وطبقة الدولة المرسملة معاً وعلى السواء[1].

كان رجال الأعمال السنة في دمشق يتذمرون من سيطرة الطبقة الفاسدة، التي يغلب عليها العلويون، على جميع مستويات الأعمال، بالاستفادة من رسوخها في النظام، وذكرت برقية سرية للسفارة الأمريكية في كانون الثاني 2006. أن "الأسد يدير سورية كشركة عائلية". المحسوبية والزبائنية في سورية تحت حكم الأسد انبثقت من الأسرة الحاكمة التي تتكون من العلويين، ومن دائرتها المباشرة، وكثير منهم، الأعضاء الرئيسيون خصوصاً، كانوا من العلويين. بخلاف الخطاب الرسمي للنظام البعثي الذي يتحدث عن اقتصاد "اشتراكي" موجه مركزيًا، لمصلحة الشعب[2]. وهكذا ظهرت الاحتكارات الاقتصادية الكبرى التي سيطرت على نحو 60 في المئة من الاقتصاد السوري والتي يسيطر عليها أبناء وحاشية كبار الضباط وعائلة الرئيس وعائلات بعض كبار المسؤولين القدماء في النظام، لتأتي مرحلة تحرير الاقتصاد في صالح طبقة الدولة المترسملة كما هو متوقع، مثلما كانت مرحلة سيطرة الدولة وتوسيع قطاع عام حكومي، يرافقه اقتصاد أسود موازي قائم على النهب المنظم للموارد، في صالح ذات الطبقة، وبعد أن أدت المرحلة السابقة دورها المرسوم في القضاء على القوة الاقتصادية والسياسية للنخبة المدينية، السنية القديمة، ثم تكوين نخبة سياسية واقتصادية جديدة، من ذات رجال السلطة، كما لاحظ باتريك سيل، الذي تسائل عن السبب وراء صمت حافظ الأسد عن تجاوزات كبار مساعديه ونهبهم الشديد للموارد، ورجح أن حافظ الأسد كان يعتقد أن استمرار

[1] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 95 - 96.

[2] Alan George, "***Patronage and Clientelism in Bashar's Social Market Economy***", p 159.

حكمه رهناً بتكوين طبقة قوية متمولة من رجاله أنفسهم لتحل محل البرجوازية السورية القديمة[1]. وهكذا ظهرت في مرحلة التحرير العديد من الشركات الاحتكارية الكبيرة مثل سيرياتيل التي استحوذت على قطاع الاتصالات. وراماك Ramak التي سيطرت على النفط والغاز، العقارات، البناء، البنوك، السوق الحرة، والتجزئة. وشركة الشام القابضة، ثاني أكبر شركة قابضة في سورية، التي تضم معظم رجال الأعمال السوريين البارزين. تركزت استثمارات الشركة بشكل رئيسي في المشاريع العقارية، وأعمال البنية التحتية، ومشاريع النقل والتمويل. وكان محمد مخلوف قد ترأس مؤسسة التبغ السورية وجمع ثروة طائلة من تهريب السجائر الأجنبية إلى البلاد. وامتلك أبناء مصطفى طلاس مجموعة ماس التي أسسها فراس طلاس عام 1980(سلسلة من الشركات التجارية، بعد أن جمعوا ثروتهم من أعمال التهريب وتزويد الجيش بالأغذية والأدوية والملابس) وعملت المجموعة في قطاعات الإسمنت والمعادن والأغذية، إلا أن مكانتهم بدأت تتراجع بعد إحالة مصطفى طلاس على التقاعد، بينما كان أبناء بهجت سليمان يسيطرون على المجموعة المتحدة (التي تعمل في الدعاية والتسويق) وأبناء خدام افتتحوا شركة "عافية"، إحدى أكبر شركات المواد الغذائية في سورية وسيطرت على قطاع الصناعات الغذائية، والتي تقوم بإنتاج الأطعمة المعلبة وزيت الزيتون ومنتجات المخابز. نزار الأسد، رجل الأعمال، والرئيس التنفيذي والمساهم الرئيسي في مجموعة ليد Lead للمقاولات، المتخصصة في بناء مرافق البنية التحتية للحقول النفطية، والذي سيطر بالاشتراك مع رامي مخلوف على قطاع النفط السوري[2] هذه المرحلة دشنت عصر الشركات القابضة التي لعب رامي مخلوف دوراً أساسياً في إطلاقها، لقطف ثمار الطفرة المالية المتولدة عن الفوائض النفطية الخليجية مثلت شركة "الشام القابضة" نموذجاً لهذا النوع من الشركات في السوق السورية، تأسست على يد 71 رجل أعمال ومثّل رامي مخلوف

[1] باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 740.

[2] Linda Matar, **the Political Economy of Investment in Syria**, p 110.

الحصة الأكبر فيها برأسمال قدره 350 مليون دولار، تلتها شركة "السورية القابضة" التي أسسها 23 مساهماً من كبار رجال الأعمال، وضمت الشركتان 100 رجل أعمال هم الأقوى في سورية وسيطرتا على النشاط الاقتصادي في مجال التجارة والصناعة والخدمات، واستحوذت الشام القابضة على نحو 60 في المئة من النشاط الاقتصادي في سورية، بحسب تقدير رامي مخلوف، بينما بلغ نشاط السورية القابضة أكثر من مليار دولار[1]. وهكذا دخلت الحكومة السورية في شراكة كاملة مع الشركات القابضة الجديدة وحفزت نشاطها بموافقتها المسبقة على المشاريع التي اقترحتها، إلا أنه تبين لاحقاً أن إرادة الشركات، وخاصة الشام القابضة، هي التي فُرضت في الواقع، وخضعت الحكومة لمنطق الشركات ومصالح قادتها، الذي يهدف إلى تحقيق الربح السريع عبر الاستثمار في القطاعات سريعة المردود المادي كالسياحة والخدمات الإنتاجية، بدل التركيز على القطاعات التنموية في الصناعة، والطاقة والصحة[2].

المطلب الثالث: علونة الفن والثقافة

الفرع الأول: الفن ورسائل السلطة

الاعمال الفنية التي يمكن تحميلها رسائل سياسية عادةً لا تقتصر على نوع معين من الإنتاج. فالكوميديا، والدراما، والأفلام الوثائقية، وحتى الرسوم المتحركة، يمكن تحميلها رسائل سياسية. وسواء كنا نشاهد مضموناً سياسياً صريحاً أم مضموناً اجتماعياً، وحتى لو بدا بعيداً عن حقل السياسة الصريح، فإننا عرضة لرسائل مباشرة أو غير مباشرة من أجهزة السلطة الحريصة على تشكيل وعينا ومواقفنا وتصوراتنا. فإذا فهمنا السياسة على أنها أفعال السلطة بما في ذلك الحكومة، عندئذٍ تتحول جميع الأفلام والمسلسلات إلى محتوى يمكن أن يحمل رسائل سلطوية أو سياسية بشكل من الأشكال، بهذا المعنى، فإن الفيلم الشعبي ليس

[1] جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، مرجع سابق، ص 72 -73.

[2] جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، مرجع سابق، ص 73.

بأي حال من الأحوال مجرد تسلية أو هروب من متاعب الحياة اليومية، على الرغم من أن الأفلام قد تقدم أيًا من هذه الأشياء، أو جميعها معاً. أفلام هوليوود مثلاً، تساهم في صنع الهويات والتوجهات الفكرية والآراء السياسية، والثقافة الشعبية، محلياً وعالمياً، والتلاعب بها من خلال العروض التي تقدمها. فهي إذن تساهم في خلق رأي عام[1]. وهذا ما يسميه وائل حلاق "توغل الدولة الثقافي في المجتمع"، وهو يفترض تدمير وإعادة تشكيل الوحدات الاجتماعية الثقافية التقليدية السابقة، على حد تعبيره[2]. ولذلك كانت "الدولة النموذجية تنتج المواطن النموذجي والعكس بالعكس"[3]. فالدولة تصنع مواطنها "مواطن الدولة" بواسطة التعليم والإعلام والقانون وجميع الوسائل التي تستطيع بواسطتها مخاطبة الفرد، والمجتمع، ولذلك يعلن أدورنو[4] Theodor W. Adorno أن الثقافة التي تحاول السلطة دائماً فرضها هي ثقافة الامتثال، فعلى المتلقي أن يتوافق مع ما هو موجود على أية حال، ومع ما ينبغي أن يعتقده الجميع على أية حال، باعتباره انعكاسًا لقوتها ووجودها المطلق. إن هدف أيديولوجية "صناعة الثقافة" كما يعتقد أدورنو هي أن التوافق قد حل محل الوعي[5] فالنظام الذي يُنتج هذه الأيديولوجيا المرغوبة لا يواجَه أبدًا بالمصالح الحقيقية للأفراد أو المجتمع[6]. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يمكن فهم هوليوود على أنها "نظام إشارة" متشابك في "علاقات الاتصال" التي تربط السلطة بالجمهور و"يمكن أن يكون هدفها تحقيق نتائج معينة في مجال

---

[1] Chris Beasley and Heather Brook, **The cultural politics of contemporary Hollywood film**: **Power**, **culture**, **and society**, (Manchester: Manchester University Press, 2019), p 3.

[2] وائل ب. حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014) ص 80 -81.

[3] المرجع نفسه، ص 198.

[4] ثيودور أدورنو مفكر ألماني، من أبرز فلاسفة مدرسة فرانكفورت، ومن أبرز أنصار النظرية النقدية، معروف بدراساته عن الحداثة الغربية.

[5] توافق الافراد مع السياسات المرغوبة من السلطة.

[6] Theodor W. Adorno, **The Culture Industry**: **Selected essays on mass culture**, (London and New York: Routledge, 1991), p 104.

السلطة" كما يعتقد فوكو Michel Foucault. بهذا المعنى، يمكن فهم الأعمال الفنية كالمسلسلات والأفلام كشكل من أشكال الممارسة التي تنتج وتتلاعب بالأفكار والهويات والعلاقات، بمعنى أنها تصنع ثقافة مرغوبة[1]. ولذلك عندما أطلقت الولايات المتحدة "حربها على الإرهاب" في عام 2001 استدعى كارل روف Karl Rove المستشار الرئاسي في عهد بوش الإبن منتجي الأفلام لخدمة الدولة في حربها هذه، وصناعة أفلام وطنية تخدم هذه السياسة الجديدة. في سورية خلال خمسينات وستينات القرن العشرين لم يكن مبنى الإذاعة والتلفزيون يقل أهمية عن مبنى قيادة أركان الجيش ووزارة الدفاع في أذهان القادة العسكريين عندما كانوا ينفذون انقلاباتهم العسكرية، ولذلك ظل هذا المبنى هدفاً أساسياً شاخصاً في كل محاولة انقلاب. إن الرغبة في فرض الامتثال، وتقديس الرئيس، قادت إلى فرض نمط من الثقافة والفن، يقوم أساساً على تعظيم شخصية حافظ الأسد منذ انقلاب 1970في مختلف أنواع الفنون في التصوير والرسم والنحت، والغناء والشعر، وفي الفكر السياسي وفي تداول الرموز والشعارات بما تسميه ليزا وادين بالبلاغة الإنشائية، كيف يوظف النظام هذه الرموز في انتاج السلطة[2]. ثم تحولت برامج التلفزيون السوري إلى صدى "للمنظمات الشعبية" التابعة لحزب البعث ببرامجها ذات الطابع اليساري القومي الرتيب، الذي ظل يلاحق السوريين في سائر أماكنهم وأوقاتهم، حيث أن كل منظمة من هذه المنظمات لها برنامج يتكرر أسبوعياً، بعضها استمر لمدة ثلاثين عاماً دون انقطاع، في فترة لم يكن للسوريين فيها أي خيار عن مشاهدة قنوات التلفزيون المحلي، كما تحول التلفزيون إلى أداة للتربية على عبادة الشخصية لحافظ الأسد، بواسطة برامجه اليومية التي لا تفتأ تُذكر بإنجازات الحركة التصحيحية وبطولات القائد المناضل الأبدي[3].

---

[1] Chris Beasley and Heather Brook, **The cultural politics of contemporary Hollywood film**, p 2.

[2] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، مرجع سابق، ص 44 -45.

[3] محمد منصور، **سورية ما قبل الثورة: معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات**، ط1 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2018)، ص 227 -229.

في عام 2000 ورث بشار الأسد والده في رئاسة الجمهورية حاملاً وعوداً إصلاحية معلنة، مقرونة بالحاجة لبناء سلطته الشخصية كرئيس جديد، ورأى الكثيرون أنه يفتقر إلى الإمكانات التي كانت لوالده، سواءً في الجيش أو في بيروقراطية الدولة والحزب، وحتى لدى الجمهور، الذي لم يرى في هذا الشاب صورة والده المرعبة، ولذلك سعى النظام لتحديث قنواته السلطوية، في مختلف الاتجاهات التي يحتاجها في تواصلهِ مع مختلف الجهات ومنها الشرائح الشعبية، ولذلك تم إحداث الدائرة الإعلامية الملحقة برئيس الجمهورية، التي تولت الإشراف عليها المستشارة الإعلامية بثينة شعبان، وهي تتولى بشكل أساسي الإشراف على تصدير صورة إيجابية وعصرية للرئيس إلى الخارج والاهتمام كذلك بتحديث القنوات التي يفترض أن يخاطب الشرائح الشعبية، بمختلف مستوياتها، من خلالها. وهكذا دخل القصر الرئاسي بعلاقة مباشرة مع المنتجين الدراميين عبر الدائرة الإعلامية، بعد أن لفت نظر بشار وفريقه الجديد النجاحات التي حققتها المسلسلات السورية في أوساط عريضة من أبناء الشعب السوري من مختلف مستوياته وطبقاته. أثمرت هذه العلاقة المباشرة في التواصل عدداً من الأعمال الدرامية، التي يمكن تفسير كل منها على ضوء توجهات النظام السياسية ورغبته في تغيير بعض القناعات أو التمهيد لسياسات معينة سوف يتم تطبيقها على المستوى الاجتماعي، وحتى لتوليد انطباعات بوجود تغييرٍ ما في قمة السلطة، في تعاطيها مع قضايا كانت تعتبر حساسة ومحرمة، كانتقاد بعض الممارسات الأمنية أو الإدارية الفاسدة، الأمر الذي أثار حفيظة الأجهزة الأمنية وحتى تدخلها في بعض الأحيان، لوقف بعض هذه الأعمال غير المألوفة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أعمال مثل مسلسل "بقعة ضوء" إلا أن تدخل القصر كان يحسم الأمر لصالح هذه الأعمال

الفنية المقصودة والموجهة أحياناً، وفي أحيان أخرى كانت الأجهزة الأمنية تعرقل عرض العمل الفني لأسباب مختلفة[1].

وتظهر الشهادات العملية من داخل الوسط الفني والإعلامي أن الإنتاج التلفزيوني كانت تكتنفه ثلاث جهات سلطوية منذ أن استولى بشار على الحكم عام 2000، هي القصر الرئاسي والأجهزة الأمنية والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وهكذا تدخلت الأجهزة الأمنية بشكل مباشر في الرقابة على المسلسلات والأعمال الفنية قبل عرضها وتحديد أوقات عرضها، بل لقد أقامت هذه الأجهزة علاقات متنوعة مع المنتجين والمخرجين، وحتى الكُتّاب، لضمان صناعة أعمال فنية تخاطب الجمهور بما تبتغيه السلطة، سياسياً واجتماعياً، وبما يعيد صياغة وعي مرغوب[2]. علاوة على ذلك، فرضت مديرية التلفزيون على شركات الانتاج الخاصة السورية تقديم نص العمل للرقابة قبل إنتاجه، ثم تقديمه مرة أخرى للرقابة بعد إنتاجه، ولا يُسمح بتسويقه من دون حصوله على الموافقة التي هي في حقيقتها رقابة أمنية[3]. ومع بداية الألفية تولد نقاش قليل نسبيًا حول التحول المستمر في الحياة الثقافية في سورية، تؤكد النقاشات على أن الأسس المؤسسية السياسية والعسكرية للاستبداد تساهم في إنتاج تشكيلات ثقافية معينة، إن تلك العوالم الثقافية يتم إنتاجها واستدامتها ورعايتها في ظل ظروف استبدادية، تم توليدها من خلال عمليات الدولة في السيطرة والمراقبة والقمع والإكراه

[1] Donatella Della Ratta, ***"How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification"***, in Syria from Reform to Revolt Volume 2 Culture, Society, and Religion, ed. Christa Salamandra and Leif Stenberg (Syracuse and New York: Syracuse University Press, 2015), p 70.

[2] محمد منصور، **سورية ما قبل الثورة**، مرجع سابق، ص 247 -249.

[3] المرجع نفسه، ص 255.

والهيمنة. ونجح النظام الاستبدادي، إلى حد كبير، في إدارة، واستيعاب وقمع التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية حول شرعية السلطة[1].

الفرع الثاني: تحالف المصلحة ما بين القصر الجمهوري والمنتجين الدراميين

على الرغم من أن تعهد بشار بالإصلاح أثبت بوضوح أنه وسيلة لتأمين الولاء وتوسيع قاعدة سلطته، بدلاً من كونه التزاماً حقيقياً، كانت شعاراته الإصلاحية بحاجة إلى تسويق في الأوساط العامة. لذلك لعب منتجو الدراما هذا الدور على ما يبدو، الذي يمكنه أن يساعد على ترديد فكرة وجود "قائد شاب متعلم ومحدّث ومطلع يمثل الضمان الوحيد لعدم اختفاء التيار الإصلاحي من داخل هيكل النظام السوري"، وترسيخ القناعة بأن فرصة تنفيذ الإصلاح، ستظل دائمًا حاضرة بشرط بقاء القيادة دون تغيير. من ناحية أخرى، يتعين على صناع الدراما السورية استعادة مركزيتهم في عملية الإنتاج الثقافي التي تحولت منذ أوائل التسعينيات لصالح فئة جديدة من المنتجين من القطاع الخاص، تتكون هذه الفئة في الغالب من رجال الأعمال المرتبطين بسلطات مختلفة، عن طريق القرابة أو الزواج أو العلاقات التجارية. هؤلاء المنتجون هم رجال أعمال متورطون في الشراكات التجارية المختلفة، من العقارات إلى الاستيراد والتصدير إلى غيرها من الأعمال التجارية، ويسعون لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح[2]. وهكذا وُلِدَت شراكة غير رسمية بين منتجي الدراما وقمة السلطة أساسها تحقيق مصالح الطرفين معاً، وهكذا كان على منتجي الدراما أن يلتقطوا الإشارات التي يطلقها الرئيس حول توجهات قيادته من خلال خطاباته في المناسبات العامة ومن

[1] Max Weiss, ***"What Lies Beneath: political Criticism in Recent Syrian Fiction"***, in Syria from Reform to Revolt Volume 2 Culture, Society, and Religion, ed. Christa Salamandra and Leif Stenberg (Syracuse and New York: Syracuse University Press, 2015), p 19.

[2] Donatella Della Ratta, ***"How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification"***, p 54.

خلال لقاءاته غير المعلنة معهم، ليحولوا هذه الإشارات إلى أعمال فنية تُعرض على الجمهور، كثيراً ما تكون دون إذن رسمي، بمعنى أنها تبقى خاضعة للرقابة ذاتها، لذلك تبقى للسلطة حرية تمرير العمل الفني، أو منع عرضه أو بيعه. ولذلك تحتاج قراءة تضاريس الثقافة الإعلامية. إدراك الإنتاج الثقافي المشحون سياسيًا وأيديولوجيًا، وبالتالي معرفة أولئك الذين يرغبون في تجسيد المواقف السياسية أو التي لها آثار سياسية ثقافياً. وهذا يتطلب قراءة الانتاج الثقافي أو الفني من وجهة سياسية. وهذا يعني أيضاً، ليس فقط قراءة الثقافة الإعلامية من الوجهة الاجتماعي والسياسية، وفي السياق الاقتصادي فقط، وإنما رؤية كيفية ترميز المكونات الداخلية لنصوصها وعلاقات القوة والسيطرة، التي تعمل على تعزيز مصالح الافراد والفئات المهيمنة على حساب الآخرين، أو ترسخ الأيديولوجيات والمؤسسات المهيمنة، أو تحتوي على مزيج متناقض من الأشكال التي تعزز الهيمنة. وبالتالي، فإن قراءة الثقافة التي يسوقها الإعلام عبر الإنتاج الفني سياسياً تتضمن وضعها في سياق تاريخها الظرفي وتحليل رموزها العامة، وتحديد موقع المشاهدين، ومدى تجسيد الصور المهيمنة وعناصرها الشكلية الجمالية لبعض المواقف السياسية والأيديولوجية أو التي لها آثار سياسية. وتتضمن قراءة الثقافة سياسياً أيضًا، تتبع كيفية عمل الثقافة الإعلامية، ودورها في إعادة إنتاج الصراعات الاجتماعية والسياسية من خلال صورها ومشاهدها وسردياتها، وبالتالي إعادة إنتاج السلطة نفسها[1]. عمل المنتجون الدراميون في إطار السياسات المرسومة على صرف أنظار الناس إلى الزوايا المرغوبة، للسلطة، كالإصلاح على ان يكون اقتصادياً لا سياسياً، محاربة الفساد في الدولة على ألا تقترب من الفاسدين الكبار أي الرئيس ودائرته العلوية. مع ذلك، يرى صناع الدراما السورية أن عملهم التلفزيوني ملتزم بمشروع تنويري، أي محاولة لتوجيه المجتمع السوري نحو العلمانية من خلال عملية تدريجية هندستها وتديرها النخب الثقافية بالاشتراك

[1] Douglas Kellner, **Media culture**: **cultural studies**, **identity**, **and politics in the contemporary moment**, (London and New York: Routledge, 2020), p 56.

مع السلطة. يتماشى هذا الالتزام مع رؤية بشار في الإصلاح السياسي، التي استقرت على نهج نخبوي إلى حد ما، فالديمقراطية أمر سابق لأوانه طالما أن الناس فقراء أو يفتقرون إلى الثقافة المستنيرة. هذه الرؤية كانت واضحة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مسلسلات سورية مستوحاة من الرؤيا التنويرية لبشار، والتي أشارت إلى الشرور الاجتماعية مثل الفساد والطائفية والتعصب الديني والجهل، كمبررات رئيسية لحاكم مستنير للسيطرة على مجتمع متخلف مزعوم، لمساعدته على التغلب على تخلفه، قبل الوصول إلى الإصلاحات السياسية. هكذا تقاربت احتياجات كل من بشار الأسد وصانعي الدراما السورية في الاستراتيجية الثقافية. وبهذا المعنى انخرط الطرفين في صناعة خطاب تنويري، قائم على فكرة علمنة المجتمع، يتساوق مع الرؤية الإصلاحية لبشار، سواء على المستوى الإعلامي أو السياسي، ولذلك عمل برنامج التنوير، عبر المسلسلات، كاستراتيجية للحفاظ على المكانة والشهرة وقوة كلا الجانبين[1]. وهكذا قامت الرؤيا الثقافية الجديدة من خلال الدراما التلفزيونية، والتي صاغتها دائرته الجديدة على خطاب علماني عصري في مظاهره الخارجية، جاذباً للغرب خاصة، مع إصرار مضمونها ومؤداها على تأجيل الإصلاح السياسي، الذي ينهي احتكار السلطة في يد النخبة السياسية العسكرية المعلونة، إلى ما لا نهاية، مع إبعاد الأنظار إلى أماكن أخرى كالإصلاح الاقتصادي أو الإداري، أو مكافحة الفساد، وهذا ما دأب بشار نفسه في التأكيد عليه في كثير من تصريحاته الموجهة للغرب، بأن الإصلاح السياسي في سورية ينبغي أن يراعي الخصوصية السورية، وأنه لا يوجد نموذج في مكان من العالم يمكن تطبيقه في مكان آخر، وأن الإصلاح السياسي ينبغي أن يكون تدريجياً "ولا يمكن أن يأتي على شكل قفزات"، ودائماً كان الشأن الاقتصادي هو المقدم على السياسي، وقبله المؤامرات الخارجية التي تستهدف سورية، والتي لطالما كانت

[1] Donatella Della Ratta, ***"How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification"***, p 55.

تشغل القيادة عن الشأن الداخلي، وأولوية الشأن الأمني بالتأكيد وهو الشأن الذي يوقف كل شيء في طريقه دون أي جدال[1].

أولاً–دراما العقد الأول من حكم بشار الأسد

تماهت المسلسلات التي أنتجت في هذه الفترة مع الخطاب الإصلاحي كما أسلفنا، وتناول بعضها انتقاد الفساد الإداري والقبضة الأمنية، وبرز في هذا السياق عدد من المسلسلات والتمثيليات القصيرة، والمركزة، منها "بقعة ضوء" و"مسلسل مرايا" لياسر العظمة وهو سلسلة قديمة متجددة تعالج قضايا اجتماعية بقالب شبه كوميدي ناقد[2]، انتقد هذان المسلسلان التعامل الأمني الوحشي بقالب ساخر أحياناً، وسلطا الضوء على جوانب الفساد في الإدارة والمؤسسات الحكومية، وكثيراً ما تعرضا للتسيب والرشوة المتفشية، والترهل الإداري والمحسوبيات التي تملأ مؤسسات الدولة، مع ملامسة المشكلات الاجتماعية والسياسية الحساسة أحياناً. في إحدى الحلقات من مسلسل بقعة ضوء، تعرض الحلقة مشكلة الهجرة وهروب الشباب من البلاد بسبب التسلط والفساد وغياب الفرص الناتج عن سيطرة فئة من طبقة الدولة المترسملة من النهب والفساد. تبدأ عملية التدقيق في ملفات فساد أحد المسؤولين العسكريين أو الأمنيين، فينصحه رئيسه بالخروج عاجلاً من البلاد، يذهب ذلك المسؤول إلى أقرب سفارة أجنبية ليجد رتلاً من المواطنين الذين يتدافعون للحصول على تأشيرة من تلك السفارة، ولكن ما أن يعلم أولئك الشباب برغبة المسؤول المتسلط بالهروب من البلاد حتى يقرر الجميع إلغاء فكرة الهجرة. وهكذا عرض المسلسل مشكلة حقيقية يعاني منها المواطنون

[1] خطاب القَسَم أمام مجلس الشعب، تاريخ 18. 7 . 2007. تاريخ الوصول 10.11.2022
https://www.zamanalwsl.net/news/article/471/

[2] **Between Complicity** Christa Salamandra , **"Syria's Drama Outpouring and Critique"**, in Syria from Reform to Revolt Volume 2 Culture, Society, and Religion, ed. Christa Salamandra and Leif Stenberg (Syracuse and New York: Syracuse University Press, 2015), p 38.

وخاصة جيل الشباب، من جراء الفساد المستشري وضياع الفرص وتسلط القلة الفاسدة من المسؤولين، دون أن يتعرض للمستوى الأعلى الذي يشمل الرئيس وحاشيته، بقالب كوميدي خفيف لكنه ثاقب[1].

في حلقة أخرى من ذات الجزء يغوص المسلسل أكثر قليلاً لينتقد الثقافة التي رسخها حزب البعث خلال أربعين سنة من حكمه، عندما يصاب أحد المسؤولين بمتلازمة نفسية يسميها مرض الدبكة، وهي أن ذلك المسؤول المتقاعد ما أن يسمع الأغاني الشعبية حتى يبدأ بالدبك لا شعورياً بطريقة قهرية، في البيت، في الشارع في المطعم، وحتى في سرير نومه. يشكو لصديق مشكلته فينصحه بمراجعة طبيب أمراض نفسية، ليكتشف أن جميع المرضى الجالسين في غرفة الانتظار في العيادة النفسية يعانون من مرض الدبكة مثله تماماً، وأن جميعهم مسؤولين في الدولة أو مسؤولين متقاعدين. تشير هذه الحلقة بوضوح إلى ظاهرة المناسبات الوطنية التي لا تُحصى، التي اخترعها حزب البعث ويسميها البعثيون بـ "الأعراس الوطنية" حيث ينزل مسؤول فرع الحزب إلى الاحتفال الشعبي المصطنع ليشارك بنفسه في الاحتفال الذي يتحول إلى دبكات على أنغام الأغاني الشعبية. وهكذا تشير نوعية الأغاني الريفية المنتشرة في الساحل السوري، التي عرضها المسلسل إلى الطابع الجبلي الريفي لمسؤولي الدولة. وتشير مدة الأربعين سنة من الخدمة في الدولة " إلى مدة حكم النظام، حيث يسأل الطبيب، المصاب بالذهول، مريضه، "كنت تدبك لمدة أربعين سنة متواصلة؟" في إشارة إلى مدة حكم حزب البعث حتى تاريخ عرض المسلسل. وتلك الإشارات، الدبكة وأغاني الفنان علي الديك، ومدة الأربعين سنة، والأعياد الوطنية التي لا تنتهي، كلها إشارات يفهمها كل مواطن سوري، وهي تشير بوضوح إلى الطابع الريفي لحزب البعث ونخبة الدولة العسكرية الحزبية السياسية والعلوية[2]، دون أن تسمي

[1] مسلسل **بقعة ضوء**، الجزء الرابع، الحلقة 20، 2004. تاريخ الوصول 25. 9. 2022.
https://youtu.be/Txezhn5sM0Y

[2] مسلسل **بقعة ضوء**، الجزء الثامن، الحلقة 1، 2008. تاريخ الوصول 25. 9. 2022.
https://youtu.be/QQoBcF- tm0

مسؤولاً بعينه أو طائفة بعينها، ودون أن تنتقد حزب البعث بشكل مباشر أو تتعرض للرئيس شخصياً وهذه هي المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها[1].

كما يمكن الإشارة إلى عمل مثل مسلسل "ما ملكت أيمانكم" الذي عرض في عام 2010 وأثار غضب المؤسسة الدينية والمجتمع المحافظ، وفُسّر في إطار الجفوة بين القصر الرئاسي والمؤسسة الدينية السّنية في تلك الفترة، وكان النظام قد اتخذ عدد من القرارات وصفت بأنها تستهدف إضعاف المؤسسة الدينية والمجتمع المحافظ، مثل قرار منع المعلمات من ارتداء النقاب في المدارس الحكومية، الذي تبعه فصل 1200 معلمة من وظيفة التعليم وإلحاقهن بوظائف في وزارات أخرى، وقرار تفكيك عدد من المعاهد الشرعية المرتبطة بجمعيات خيرية وإلحاقها بوزارة الأوقات، ما يعني جعلها تحت رقابة الحكومة، وقانون الثانويات الشرعية، الذي ضيق على هذه الثانويات، وجاء المسلسل المذكور في إطار هذه الحملة على المؤسسة الدينية والتعليم الشرعي، استهدف بشكل واضح تشويه المجتمع المحافظ، والدروس الشرعية في المساجد، التي اتهمها بإنتاج المتطرفين، وتضمن بشكل واضح إشارات إلى ما يعرف بجماعة القبيسيات، وهي جماعة دعوية نسائية دمشقية معروفة، وإشارات إلى شخصيات بعينها مثل الدكتور البوطي، وابنه توفيق، ما أثار غضب البوطي، الذي اعتبر المسلسل موجهاً للنيل منه ومن أسرته، وهذا ما حمله على إصدار بيان ضد المسلسل ومخرجهِ وتوجيه رسائل إلى المحطات التلفزيونية السورية والعربية لمنع عرضه، إلا أنه عُرض في النهاية على القناة الفضائية السورية وفي وقت ذروة المشاهدة بأمر من بشار، ويبدو أن المسلسل أُنتج أصلاً بتوجيه من القصر في إطار الحملة على المجتمع المحافظ، لذلك لم يكن من سبيل لإيقافه. ويتم إنتاج المسلسلات المرمزة والمحملة بالرسائل السلطوية بإحدى طريقتين الأولى هي التوجيه المباشر من السلطة التي تسيطر بشكل مطلق على مديرية الإنتاج التلفزيوني، ولم يقف الأمر عند الرقابة على الأعمال الفنية التي ينتجها التلفزيون السوري

[1] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، مرجع سابق، ص 206.

والشركات الفنية الخاصة، وإنما وصل إلى حد تولي ضباط من الجيش والأمن مسؤولية مدير الإنتاج التلفزيوني، ومنهم إلياس ابراهيم وعماد ياسين اللذان توليا هذا المنصب في التلفزيون السوري وكان كل منهم ضابطاً في الجيش قبل أن يعين مديراً للإنتاج التلفزيوني ناهيك عن ضباط آخرين من ملاك أجهزة المخابرات تولوا هذا المنصب دون أن يعرف صفتهم سوى قلة من مرؤوسيهم.[1]

والطريقة الثانية، هي الإيحاء، حيث يلتقط صناع الدراما أو وفق مصطلح أدورنو Adorno "صناع الثقافة"[2] توجهات النظام، من خلال الخطب والتصريحات التي يلقيها بشار ودائرته، أو من خلال اللقاءات غير الرسمية أو غير المعلنة التي يعقدها بين الحين والآخر مع هؤلاء. يمكن للمرء أن يخمن ما تعتقده السلطة في قضية معينة وماذا تريد أن ترى على الشاشة. لا حاجة لإعطاء أوامر في هذه الحالة، كل شيء يحدث من خلال تداول الأفكار. وبهذه الطريقة تكون الرسائل والشعارات السياسية مثل مكافحة الفساد، والحد من المحافظة، في المجتمع قابلة للتحول إلى مسلسلات في سورية مثل "غزلان في غابة الذئاب" الذي عُرض عام 2006 وجاء عقب انشقاق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهور وحمل الكثير من الإشارات والرسائل. كانت الأعمال الفنية تتناول الفساد منذ عهد حافظ أسد، ويمكن الإشارة إلى العديد من الأعمال الفنية مثل سلسلة مسرحيات همام حوت، التي عرضتها فرقة المهندسين المتحدين خلال عقد التسعينات، ومسرحيات دريد لحام، التي كتبها محمد الماغوط، مثل "غربة" عام 1976 و"كاسك يا وطن" عام 1979، لكن لم يتم توظيف الفن بالكثافة والتركيز الذي جرى أثناء حكم بشار، عندما استخدم المسلسلات السورية اجتماعيًا وسياسيًا كدليل على انفتاحه وشفافيته. إن مسلسل مثل "غزلان"، يمكن

[1] محمد منصور، **سورية ما قبل الثورة**، مرجع سابق، ص 253.

[2] Theodor W. Adorno, **The Culture Industry**: **Selected essays on mass culture**, (London and New York: Routledge, 1991)

للمشاهد أن يقرأ فيه أكثر من إشارة إلى محمود الزعبي رئيس الوزراء السوري الذي قيل إنه انتحر عقب إقالته وفتح ملفات فساده في آذار من عام 2000.

إن دراسة العلاقة بين السلطة ومنتجي الدراما، أو حتى دراسة كيفية تعامل منتجي الدراما مع الحالة السياسية، وتوجهات السلطة، وكيف يقوم هؤلاء المنتجون بالتقاط إشارات السلطة لتحويلها لأعمال فنية، يمكن أن يوضح إلى حد كبير، كيف تعمل الشراكة بين السلطة السياسية والمنتجون الدراميون في إنتاج ثقافة شعبية مرغوبة. ولتوضيح كيف انتقلت حملات مكافحة الفساد من خطابات بشار العامة، التي أكدت دائمًا على فكرة التزام القائد شخصيًا بالإصلاح، ونزاهته التي لا تقبل الشك، مقابل تحميل من هم دونه جريرة الفساد في أجهزة الدولة، إلى مسلسلات، يشاهدها ملايين الناس ويتأثرون بتفسيراتها[1]. ولذلك استنتج أدورنو Adorno في تحليله لـ "صناعة الثقافة" أنها تصنع نوعاً من العبودية عندما تحجب الوعي السليم وتغطي الحقائق التي يمكن أن يلاحظها الإنسان الواعي الحاذق، لتنتج وعياً زائفاً نتيجة الاشباع البديل، الذي تعده للبشر بطريقة خادعة تماماً ومضللة تماماً، وفي هذه الحالة يصبح التنوير المزعوم، أي الهيمنة التقنية على الوعي البشري، خداعًا جماعيًا، ويتحول إلى وسيلة لتقييد الوعي. إنه يعيق تطور القدرة على المحاكمة الذاتية والمستقلة للأفراد الذين يقررون بوعي لأنفسهم[2].

ثانياً–دراما العقد الثاني من حكم بشار الأسد

ترافق هذا العقد مع سنوات الانتفاضة الشعبية والتي انطلقت منذ عام 2011، واستمرت الدراما السورية في تناول القضايا الحساسة في المجتمع السورية، كالدين والشباب والمرأة وتضمنت رسائل سلطوية

[1] Donatella Della Ratta, *"How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification"*, p 58.

[2] Theodor W. Adorno, **the Culture Industry**, p 106.

هامة في مختلف تلك القضايا، وتحول الشباب والمراهقين إلى ضحية لوسائل التواصل الاجتماعي، في مسلسل "شيفون" الذي أدان تلك المنصات، كونها السبب في التلاعب بالشباب وتحويلهم إلى أداة لتدمير الوطن بعد أن أوقعتهم في شرك المخدرات والتحريض على الدولة والإرهاب الذي يقوده رجال المخابرات الأجنبية المعادية لسورية، وهي ذات الرواية التي يتبناها النظام، بشأن الثورة السورية، في الأشهر الأولى من عام 2011، التي يحيلها إلى أسباب خارجية تماماً. الانتفاضة ذاتها عُرضت في مسلسل "بقعة ضوء" في موسم 2015 بأسلوب ساخر مبتذل، يحاكي رواية النظام عن "العصابات المسلحة" و "داعش" و"الإرهاب" حيث كُرست الحلقات الأولى من الجزء الحادي عشر لترسيخ وعي سلبي لدى المشاهد، يصور أولئك الناس كمجموعات من اللصوص والقتلة والمتطرفين المتخلفين والبلهاء. كما واصل "صناع الثقافية" هؤلاء مهاجمة المجتمع المحافظ و"رجال الدين" المسلمين في أعمال عديدة كان من أبرزها، مسلسل "عندما تشيخ الذئاب" المأخوذ عن رواية لكاتب أردني بنفس العنوان، تتحدث عن شيخ مرتبط بضباط الأمن يسبغ حمايته على وزير من جذور يسارية وإرهابي مسلم متطرف، ليقع في حب فتاة سافرة، وصولاً إلى "باب الحارة" المسلسل الشعبي الذي تحول إلى عمل موسمي، ففي جزئه الثامن يمكن للمرء أن يلحظ في طياته عدداً من الرسائل السلطوية، حيث أضيف إلى المسلسل في هذا الجزء شخصيتين سلبيتين هما الشيخ فكري وسمعو لتصفية الحساب مع الملتزمين دينياً، أو ما يمكن تسميته بطلبة العلم الشرعي في المساجد، والمشايخ غير الرسميين أو غير المعترف بهم من السلطة، وهؤلاء دأب المسلسل على تشويههم، حيث يرمي هذه الفئة بالجهل والتخلف والتعصب الأعمى، الذي يصل حد الانحراف الأخلاقي والسلوكي، وحتى العمالة، وجاءت هذه الصورة السلبية لتؤكد على عزل وتشويه فئة المتدينين الشباب غير المرتبطين بالمؤسسة الدينية الرسمية التي يسيطر عليها النظام، في غمرة أحداث الانتفاضة عام 2016. وهذا أحد أهم أهداف تحالف صناع الدراما مع "السلطة المستنيرة". وليس خافياً أن فئة الشباب الملتزمين دينياً، أو الذين تلقوا تعليمهم الديني في حلقات

المساجد، كانوا فئة رئيسية في الانتفاضة وتشكلت منهم في السنوات التالية معظم بل ربما جميع الفصائل الإسلامية. وفي إحدى حلقات هذا الجزء ذاته يقف أبو عصام ليأنب ابنه الثائر في وجه الفرنسيين، بسبب إقدام رفاقه الثوار على قطع يد أحد السارقين، ليذكره أن في البلاد قانون وعدلية، وأنْ ليس من شأنهم تطبيق الحدود الشرعية. وهنا تبدو الدولة هي صاحبة السلطة في تطبيق وإنفاذ الاحكام والقصاص من المجرمين، وإن كانت سلطة احتلال، ومع ذلك، قانونها هو النافذ. وهذه رسالة دولتية شديدة الوضوح، فحتى وإن كانت السلطة في نظرك غير شرعية، مع ذلك، لا يجوز منازعتها في شأن من شؤون السيادة.

والواقع أن النظام تعامل مع الثقافة وصناعة الوعي كأحد جبهاته الساخنة، وبوجود فئة من المنتجين الدراميين إلى جانبه، لم يتوانى عن توظيفهم لتحقيق نصر ولو جزئي بتشويه خصومه، إن لم يكن أمر تحسين صورته متيسراً حالياً على الأقل، فهو يدرك أهمية تشكيل الرأي العام، كسلاح مهم من أسلحة حماية السلطة، إلا أنه ظل يتبع ذات الأساليب المضللة في تشويه الرأي العام والثقافة العامة والفهم العام للواقع والحقائق. ولذلك تنظر السلطة إلى وزارة الإعلام كإحدى الوزارات السيادية مثلها في ذلك مثل وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية[1]. وهكذا تقدم المسلسلات التي أنتجت في عهد بشار أمثلة ممتازة، عن الحالات التي نجح فيها التحالف بين القصر وصناع الدراما في ضخ رسائل سلطوية أو ذات مضمون "تنويري" في الفضاء العام من خلال الدراما التلفزيونية. والحالات التي تكشف عن وجود مكونات أخرى داخل هياكل سلطة النظام، الذي تحركه أولويات وأجندات مختلفة حاولت منع بث مثل هذه الرسائل[2]. ويقدم مسلسل "ما ملكت أيمانكم" مثالاً على محاولة المؤسسة الدينية منع بث المسلسل الذي اعتبرته موجهاً ضد الإسلام ومعادياً للمجتمع المسلم، أو يستهدف شخصيات إسلامية بعينها، وتوضح مجريات الصراع الذي خاضه البوطي

[1] محمد منصور، **سورية ما قبل الثورة**، مرجع سابق، ص 13.

[2] Donatella Della Ratta, ***"How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification"***, p 64.

مع مخرج العمل كيف أن سلطات مختلفة اجتماعية، وفي حالات أخرى أمنية كما في حالة مسلسل "فوق السقف"، تحاول أن تمنع بث رسالة تعتبرها سلبية أو ضارة من وجهة نظرها. ويشير تاريخ الدراما السورية إلى أن تدخل السلطة في صناعة المسلسلات يعتبر أمراً روتينياً وليس استثنائياً. وهذا ما استدعى، ولادة شبكة مصالح فضفاضة مرتبطة بمكونات النظام، القصر والمخابرات، تتدخل في صناعة الدراما بشكل مباشر. الرئيس، والمخابرات، والمنتجون، ووزارة الإعلام، يقوم كل طرف منهم بدفع مصالحه الخاصة للأمام من خلال الوجود في تواصل فضفاض أو رفض التواصل مع آخر. ومن هنا يقدم "فوق السقف" نمطاً يشرح كيف يعمل النظام في الإنتاج الدرامي التلفزيوني. يمكن تطبيق هذا النمط بالذات على أداء النظام السوري في الإنتاج الثقافي بشكل عام، مما يوفر نظرة ثاقبة حول كيفية القيام بصناعة الثقافة وإعادة تشكيلها وتصديرها[1].

الفرع الثالث: ثقافة العبودية

لم يكن الإنتاج الدرامي هو الوسيلة الوحيدة التي استعملتها السلطة لصناعة ثقافة مرغبة ولكنها مثلت إحدى الوسائل وأهمها بالتأكيد. يمكننا أن نشير إلى العديد من أجناس الفنون الثقافية حُمّلت، بإيحاء من السلطة، رسائل بلاغية إلى الجمهور المتلقي، تكشف الكاتبة الأمريكية ليزا وادين جانباً مهماً من أنواع الخطاب البلاغي الذي تدفع إليه السلطة ويتفاعل معه الجمهور بأساليب مختلفة ما بين السخرية والتعاطي الإيجابي[2]. لازالت ثقافة نشر الصور والتماثيل، التي حمل كل منها رسالة رمزية معينة، في كل مكان من سورية تسيطر عليه سلطة النظام، ففي مدينة حلب مثلاً بجانب ساحة سعد الله الجابري وقف تمثال ضخم

[1]Donatella Della Ratta, ***"How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification"***, p 65.

[2] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، مرجع سابق، ص 182.

لحافظ أسد على هيئة الواقف للصلاة إلا أنه يتجه إلى عكس جهة القبلة ويضع اليد اليسرى على اليمنى بعكس السنة، ومثل هذه الرموز في تماثيل وصور حافظ لم تكن أبداً من قبيل المصادفة، نظراً للحساسية المفرطة التي تبديها السلطة تجاه مثل هذه التفاصيل ذات الرمزية المكثفة عادةً. ناهيك عن المناهج المدرسية التي ترافق طلبة المدارس في جميع مراحل التعليم من صفوف المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، والتي تزخر بأقوال حافظ أسد، وجدران المدارس التي تحولت إلى لوحات ملحمية تصور بطولات القائد العسكرية، وأقواله التي غدت أشبه بالنصوص الدينية، التي يجب أن يقرأها مرتادوا المدارس في كل مكان "المعلمون بناة حقيقيون لأنهم يبنون الإنسان والإنسان هو غاية الحياة وهو منطلق الحياة" "غنوا مع الأطفال والعبوا معهم علموهم وتعلموا منهم" "إني أرى في الرياضة حياة" وغيرها الكثير من العبارات التي احتلت جدران الصفوف المدرسية وباحات الاستراحة. لقد عملت السلطة على مدى عقود على ترسيخ ثقافة العبودية والخضوع، عبر تمجيد وتأليه حافظ أسد بواسطة عشرات الكتب التي تتغنى ببطولاته وحنكته وإنجازاته وفكره وقوته. كتبت المستشارة الإعلامية لبشار الأسد، والمشرفة على سياسات صناعة الثقافة في القصر الرئاسي بثينة شعبان، عن المرحلة التي قضتها كمترجمة خاصة للرئيس في فترة التسعينات، بكثير من التبجيل والإكبار لحافظ وعائلته، فهو الرئيس الذي لم يوقع، ولم يتنازل عن الأرض، ولم يكن مريضاً مطلقاً بخلاف كل التقارير العربية والأجنبية التي تحدثت عن اعتلال صحته[1] منذ بداية عام 2000 ، فالقائد الخالد لا يُتصور أبداً أن يضعف أو يمرض، إلى أن رحل بأزمة قلبية عندما كان يتحدث مع الرئيس اللبناني إميل لحود عبر الهاتف "عن الأجيال القادمة"، بينما زوجته كانت في غرفة أخرى "تَعُدُ بعض نقود الزكاة"[2] التي سترسلها إلى العائلات الفقيرة في المحافظات. ومن الطبيعي أن يظل القائد الخالد حريصاً على سمعته وإنجازاته حتى بعد

[1] بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 _ 2000، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 262.
[2] بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 -2000، مرجع سابق، ص 271.

موته، ولذلك كان من الطبيعي أن يعود بعد عام من وفاته ليأمر بثينة التي غفلت عن واجبها بالكتابة عن الفترة التي قضتها في العمل معه، وهكذا تروي المستشارة بثينة شعبان تفاصيل الحوار الذي دار بينها وبين حافظ أسد في المنام بعد موته بسنة، كما تروي هي في مقدمة كتابها الذي عنونته بـ " عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 –2000." تقول:

" بعد سنة من وفاته، شاهدته في الحلم. قال لي: يا بثينة، لماذا لم تكتبي حتى الآن عن المرحلة التي عملتِ فيها معي؟ أجبتُ بقولي: لأنني لم أعرف أين أبدأ وما نوع الكتاب الذي يجب أن أكتبه. هل ينبغي لي أن أكتب عن طفولتك وشبابك وعائلتك وحياتك المهنية؟ قال: لا، لا! ليس عليكِ الكتابة في كل تلك الأمور. يكفي كتاب من أربعة فصول. وأوضح أن هذه الفصول يجب أن تركز على سورية والغرب، وعلاقته بالغرب، ودوره في عملية السلام، وأخيراً: حافظ الأسد وبيل كلينتون". ثم تقول بثينة: " فهمت أنه يريد أن أكتب الحقيقة عنه، وأن أبدد الأفكار الخاطئة جداً في الغرب عن سمعته، وعن دوره في عملية السلام، وكذلك عن دور بيل كلينتون الذي وَثِقَ الرئيس به ثقة كاملة"[1].

وبصرف النظر عن صدق بثينة بشأن الحلم من عدمه، وبأسلوب ليزا وادين Lisa Wedeen في التحليل، يمكن أن تعيدنا قصة قدوم حافظ في منامات حاشيته إلى ظاهرة الرئيس الخالد، الذي يعود من العالم الآخر لإصدار أوامر نافذة، فهو لم يكتفي بلوم بثينة على تأخرها عن كتابة تاريخه السياسي في فترة التسعينات، وإنما حدد مضمون الكتاب وحتى عدد الفصول التي ينبغي عليه أن يحتويها، فالرئيس حريص على سمعته في الغرب، ويود أن يشرح لهؤلاء موقفه، وخيانة بل كلينتون لثقته، وبهذا المعنى يبدو أن الرئيس الخالد، يتابع من مكانه مجريات الأحداث في عالمنا، ويوجهنا إلى فعل الأشياء الضرورية التي قد لا ننتبه إليها أو ننشغل عنها. وهكذا يبدو أن المستشارة بثينة تشارك في "إظهار متطلبات الرياء العام التي يفرضها النظام على المواطنين العاديين في حياتهم اليومية"[2]، لتتحول الأحلام، وهي الظواهر الخاصة في ذواتنا، إلى عنصر في "الفنتازيا" البلاغية التي تعمل في سياق تعظيم الحاكم، ولذلك لم يكن مفاجئاً أن تتولى

[1] بثينة شعبان، **عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 –2000**، مرجع سابق، ص 30.

[2] ليزا وادين، **السيطرة الغامضة**، مرجع سابق، ص 173.

بثينة شعبان وظيفة الإشراف على صناعة الثقافة والسيطرة على المخيال الشعبي، بعد أن غدت المستشارة الإعلامية في عهد بشار، والمسؤولة عن صورة الرئيس الخارجية، وصاحبة الكلمة النافذة على الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السورية.

الفرع الرابع: علونة الثقافة ونشر التشيع

لقد كان حافظ أسد رجلاً طائفياً بامتياز إلا أن طائفيته كانت طائفية سياسية ولم تكن دينية على ما يبدو، وحتى الطائفة العلوية نفسها لا تملك تراثاً دينياً قوياً، كما أنها تفتقر إلى حد كبير إلى التقاليد الدعوية (التبشير) المعروفة تاريخياً لدى الطوائف الشيعية الأخرى كالإثناعشرية والإسماعيلية، مع ذلك فإن مأزق الطائفة العلوية كأقلية، وسط بلد تغلب عليه الهوية السنية، وفي أجواء صراع النظام مع الإسلاميين السنة نهاية السبعينات، قاد بعض أفراد عائلة الأسد إلى التفكير في الهوية الطائفية من بُعدها الديني، وهذا الذي دفع جميل الأسد، المشكوك في تدينه أصلاً، على ما يبدو، إلى جانب طموحه السياسي الشخصي أيضاً[1]، إلى تأسيس جمعية المرتضى النصيرية التي حملت لواء العلونة الثقافية بمعناها الديني. نشطت جمعية المرتضى بين القبائل البدوية في بوادي شرقِ حمص وحماه وفي الجزيرة السورية، بدعوى أن القبائل التي تنتشر في هذه المناطق كانت علوية في الأصل قبل ان تعتنق المذهب السني تحت ضغط السلطة العثمانية، واستطاعت هذه الجمعية أن تجذب إليها بعض شيوخ العشائر الذين أغرتهم أحلام النفوذ والسلطة، وقامت سرايا الدفاع بتزويد بعض تجمعات البدو بالسلاح والمركبات بحجة حراسة البادية[2]. واستطاعت الجمعية حشد الكثير من الأتباع بتأثير السلطة والمال في مناطق العلويين والأكراد، وتبنت فكراً وسطاً بين النصيرية

[1] حافظ أسد أمين عام حزب البعث جميل قائد جمعية المرتضى، حافظ قائد المسيرة جميل قائد المسار.

[2] Nikolaos van Dam, **The struggle for power in Syria**: **politics and society under Asad and the Ba'th party**, (London and New York: I.B.Tauris, 2011), p 123.

والشيعية الإمامية، وتلقت الجمعية بعض الدعم المعنوي والمالي من عدد من مراجع الشيعة في إيران والعراق وافتتحت عدداً كبيراً من الحسينيات في مختلف أنحاء سورية وخاصة في اللاذقية وطرطوس، ومارست نشاطها بشكل علني ونافست حزب البعث واصطدمت معه في بعض الأحيان، وانتهت بحلها في عام 1984 بسبب انحياز جميل إلى جانب أخيه رفعت في صراعه على السلطة مع أخيهما الأكبر حافظ أسد وفشل حركة رفعت وطرده من البلاد[1]. ولم تعمر جمعية المرتضى طويلاً بسبب قيام حافظ بحلها وتحجيم أنشطة جميل، مع ذلك كان لها أثران بعيدا المدى، الأول هو أنها فتحت باب التشيع في سورية الذي ستتولى رعايته إيران فيما بعد. والثاني هو تحول أتباع جمعية المرتضى السابقين إلى الأنشطة العصاباتية، أولئك الذين عرفوا شعبياً بالشبيحة، واستغلهم جميل وأولاده في أعمال السطو وفرض الإتاوات على التجار بالقوة، عندما سيطر بقوتهم على الموانئ والمعابر الحدودية واستغلهم في التهريب والإرهاب.

أولاً–براغماتية حافظ الأسد والتشيع

كنا قد أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى وجود تيار داخل الطائفة العلوية يدعو إلى عودة الفرع إلى الأصل، ويفسر العلوية بلغة شيعية إثناعشرية، مدعياً بأن العلوية ليست سوى الإمامية الإثناعشرية دخل عليها الفكر الصوفي، وكنا قد أسلفنا بأن هذا التيار لاقى دعماً كبيراً من ملالي إيران والعراق ولبنان، ولذلك كان صوته عالياً، واستغله حافظ أسد في فترة الثمانينات في صراعه مع الإخوان المسلمين والإسلاميين السنة عموماً، المشككين بانتماء الطائفة العلوية وحافظ أسد إلى الإسلام أصلاً، ما يعني إنكار أحقيته في حكم سورية، وهذا ما دفع حافظ إلى استغلال صداقته مع رجل الدين الإيراني اللبناني موسى الصدر في إصدار فتواه المشهورة بانتساب الطائفة العلوية إلى المذهب الشيعي الإثناعشري. الإيرانيون المتشوقون بدورهم إلى تسجيل نفوذهم على تضاريس عاصمة بني أمية لم يفوتوا الفرصة، ولذلك بدأوا

[1] عبد الرحمن الحاج، **البعث الشيعي في سورية**، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2017)، ص 44 -45.

بالظهور في الأماكن التي تحتوي الأضرحة في منطقة السيدة زينب وحصلوا على موافقة بتجديد الضريح خلال الثمانينات، ثم استولوا على ضريح السيدة رقية بجانب الجامع الأموي وقاموا بتجديده وتوسيعه، وأضيفت إلى الضريحين حوزتين علميتين لتدريس ونشر المذهب الإثناعشري، كل ذلك على نفقة جمهورية إيران، ولعبت المستشارية الثقافية الإيرانية التابعة للسفارة الإيرانية دوراً بارزاً في رعاية هذه الأماكن علمياً وثقافياً، مع ذلك ظلت حركة التشيع على نطاق ضيق حتى وفاة حافظ أسد عام 2000.

ثانياً–بشار الأسد وانتشار التشيع

أسهمت عوامل عدة في انتشار التشيع مع صعود بشار إلى السلطة، بعضها عوامل إقليمية وبعضها الآخر مرتبط بالوضع الداخلي في سورية، أما العوامل الإقليمية فتمثلت بحدثين بارزين هما موجة اللاجئين العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2002، حيث استقرت أعداد كبيرة من شيعة العراق في المدن السورية وخاصة في الأماكن التي تحوي الأضرحة في العاصمة وغيرها من المدن السورية وكون هؤلاء مجتمعات شيعية جلبت معها حركية ثقافية شيعية برعاية المؤسسات الإيرانية لذلك بدأت تظهر الحسينيات، والمطبوعات الشيعية، ونشطت حركة دعوية اتخذت من الأضرحة والحسينيات مراكز انطلاق لها، تحت أنظار السلطات السورية.

والحدث الثاني الذي أعقب احتلال العراق كان حرب 2006 بين حزب الله اللبناني وإسرائيل، والتي أعقبتها موجة إعجاب اجتاحت العالم العربي وليس فقط سورية، وبات الطريق أمام انتشار التشيع ممهداً إلى حدٍ كبير. وساعد على هذا الانتشار التقارب الكبير الذي ربط بشار الأسد بإيران على خلفية تعاونهم في لبنان، ورغبة بشار في توسيع الوجود الشيعي على حساب السنة. وبسرعة كانت تنمو الأماكن المحيطة بالأضرحة التي يسيطر عليها الإيرانيون، المحلات التجارية، الفنادق، الأسواق، المطبوعات الدعوية والثقافية الشيعية، الكتابات باللغتين العربية والفارسية كل ذلك لتلبية احتياجات الأعداد الهائلة من الزوار

الإيرانيين والعراقيين الذين يملؤون المنطقة، فتتحول هذه الأماكن إلى مراكز لنشر الأفكار الشيعية[1]، وتتحول هذه الأماكن إلى مصلحة اقتصادية لأبناء المنطقة أنفسهم الذي يتحولون للعمل في الخدمات المرافقة لحركة الوافدين. وتجري عملية التغيير الثقافي في سورية نحو التشيع بعد صعود بشار إلى الحكم بوسائل عدة، وبدعم إيراني سخي منها المنح الدراسية المجانية للطلاب السوريين في الجامعات الإيرانية وخاصة في قم وطهران، ويتم تفضيل ذوي المكانة الاجتماعية والعلمية، ويتم منح هؤلاء معاملة تفضيلية في سورية بعد إتمام دراستهم. علاوة على ذلك افتتحت العديد من المكتبات المرتبطة بالمستشارية الثقافية الإيرانية، التي تشجع الاطلاع على الفكر الشيعي بعدة وسائل منها المنح المالية، والمحاضرات والندوات الثقافية التي تنظمها المستشارية الإيرانية. ثم صدرت تراخيص لتأسيس جمعيات شيعية وحتى كلية شريعة تدرس المذهب الإثناعشري في مدينة الطبقة السورية خلال العقد الأول من حكم بشار[2]. كما تهتم العناصر الإيرانية بجذب شيوخ القبائل بوجه خاص وخاصة في مناطق الجزيرة ودرعا وتعمل على تنظيم زيارات مجانية لهؤلاء إلى إيران، ثم يقدم للناشطين منهم رواتب مالية ودعم سياسي يوصلهم إلى مراكز مرموقة في الدولة. كما تم تعيين المتشيعين والمدعومين من إيران في مراكز مرموقة في المؤسسة الدينية، فمحمد عبد الستار السيد المعروف بتشيعه وزيراً للأوقاف وأحمد حسون المدعوم من إيران مفتياً عاماً للجمهورية إلى أن ألغي منصب الإفتاء عام 2022، وأنور النابلسي مديراً لأوقاف درعا ومحمود عكام مفتياً لمحافظة حلب وهاني مرتضى رئيساً لجامعة دمشق ووزيراً للتعليم العالي فيما بعد، وعباس صندوق أميناً لجامعة دمشق[3]. وهكذا جرت عملية التلاعب بالهوية الثقافية للشعب السوري في ظل نظام العلوية السياسية حتى تاريخ اندلاع الانتفاضة السورية عام 2011 التي دمرت المشروع الشيعي الداعم القوي للنظام، في منطقة الجزيرة السورية وحوران، ومع ذلك عاد التشيع

[1] خالد سنداوي، **التشيع في سورية ليس خرافة**، ترجمة حمد العيسى، (دبي: دار مدارك للنشر، 2014)، ص 37 -38.

[2] خالد سنداوي، **التشيع في سورية ليس خرافة**، مرجع سابق، ص ص 51 -120.

[3] عبد الرحمن الحاج، **البعث الشيعي في سورية**، مرجع سابق، ص 155.

بواسطة التجنيد في الفصائل الشيعية العراقية واللبنانية التي انتشرت في سورية والفصائل التي شكلها المتشيعون السوريون، وتولت هذه الجماعات المدعومة من إيران حماية ونشر التشيع، مستغلين حاجة الفقراء إلى المساعدات المالية، في ظل ظروف الانهيار الاقتصادي الهائل في البلاد، ومع تراجع الثورة عسكرياً، بفعل التدخل الدولي، وإعادة سيطرة النظام على مناطق واسعة من سورية، بمساعدة الروس والإيرانيين.

الخاتمة والنتائج

الخاتمة

وختاماً، لقد مضت هذه الدراسة في تأصيل ظاهرة العلوية السياسية والبحث في ماهيتها انطلاقاً من بذورها الأولى التي نبتت في عهد الانتداب، حاولت الدراسة أن تقدم إجابة عن طبيعة نظام الحكم في ظل ظاهرة العلوية السياسية، ذلك النظام الذي يثير الكثير من الالتباس لدى المتابع العادي نظراً لاقترابه من نماذج عديدة من الأنظمة السياسية المعروفة، إن الحالة الطائفية التي يقدمها نظام العلوية السياسية من التفرد والخصوصية ما يجعل من الصعب ولادة حالة مشابهة لها في أي من الدول القريبة أو البعيدة، نظراً لخصوصية الطائفة العلوية، وعدم وجود حالة اجتماعية مثيلة في أي مكان من العالم، كما أن الظروف التاريخية والسياسية التي ساهمت في صعودها من الخصوصية، بحيث تجعل من جملة هذه العوامل حالة خاصة بالغة التعقيد، ومرتبطة بالزمان والمكان والأشخاص، والأفكار، والمعتقدات، والأيديولوجيات. لقد كانت ظاهرة العلوية السياسية بحق نتيجة تلاقي طائفة دينية باطنية ريفية ومنبوذة، تعيش أزمة تاريخية معقدة، وحزب البعث العلماني الذي ولد في بيئة محافظة، وغير مرحبة، لتلتقي هذه المكونات مع جيش يعاني من مشكلة بنيوية موروثة منذ عهد الانتداب، لتلتقي هذه العوامل الثلاثة جميعها في لحظة تاريخية مواتية، في مجموعة خاصة من الأشخاص تلك هي اللجنة العسكرية، وهي مجموعة من الضباط الصغار، من أبناء الأقليات الدينية من البعثيين السابقين، ليتمكن هؤلاء من قلب نظام الحكم المتهالك أصلاً، وليُدخِلوا البلاد في حالة غير مسبوقة تنتهي إلى نظام طائفي أقلوي عسكري ما ندعوه بالعلوية السياسية.

ومثلما تعمل العلوية السياسية لمصلحة الطائفة العلوية في العموم، كذلك تعمل على تسخير الطائفة في تثبيت حكم النخبة العسكرية الأمنية بوسائل شتى، أخطرها تغيير التوزع السكاني التاريخي، كما حدث

في مدن كحمص ومدن الساحل، واستعمال الطائفة كتجمعات بشرية وظيفية في حصار العاصمة دمشق لغايات سلطوية. لقد تطلب البحث في ظاهرة العلوية السياسية جهوداً مضنية امتدت على ما يقرب من عام كامل تقريباً تطلبت الكثير من البحث ومراجعة المصادر ومذكرات الأشخاص الذين عاصروا وعايشوا البدايات الأولى وكانت لبعضهم تجارب شخصية من الممارسة العملية للسلطة أو المعاناة مع ظروف الاعتقال أو الملاحقة، كما تطلب إنجاز البحث إجراء بعض المقابلات الشخصية مع أشخاص عانوا ظروف صعبة للغاية من الاعتقال والملاحقة والتهجير، ولم يكن الباحث نفسه بعيداً عن مثل هذه الظروف. ويضاف إلى جملة صعوبات البحث النفسية والمادية تشعب واتساع مواضيع البحث، الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والدينية والفكرية والسياسية، وعدم وجود مراجع سابقة تجمع مجمل تلك المواضيع، وقلة المراجع التي تتطرق لجوانب هامة في ظاهرة العلوية السياسية، كالشأن الاقتصادي الشحيح المصادر، وحبذا لو توفرت المصادر التي تقدم إحصائيات أو بيانات تقدم معلومات كافية عن السياسات الاقتصادية والأرقام الحقيقية التي تكشف حجم الثروات التي بُددت أو نُهبت عند تدمير النخبة الاقتصادية القديمة وصناعة نخبة اقتصادية معلونة مرسملة مرتبطة بالسلطة.

وحبذا أيضاً لو توفرت دراسات أو إحصائيات تكشف حجم الدمار النفسي والفكري والاجتماعي الناتج عن تسلط أجهزة القمع المخابراتية على أبسط تفاصيل حياة المواطنين، والتشوهات التي لحقت بالضمير العام، أو تلك التي نتجت عن تدخل السلطة المباشر في تشويه الوعي العام، والثقافة والمعتقدات العامة، عبر احتلالها للحيز الثقافي العام الذي تحول إلى ميدان لتلاعب رجال السلطة المعلونة، و(المنتجين الثقافيين) المتحالفين مصلحياً وأيديولوجياً ودينياً معهم ولعل هذه الدراسة تحفز باحثين آخرين يحالفهم الحظ أكثر لكشف كل تلك الغوامض.

نتائج البحث

إن أهم ما يمكن أن يكشفه البحث في طبيعة النظام القائم حالياً في دمشق، عدم اتساقه مع أي من الأنظمة المعروفة عالمياً بشكل كامل، رغم وجود سمات تقربه من هذا النموذج أو ذاك، ولذلك يمكن للمرء أن يجد الكثير من الأدلة على طبيعته الدكتاتورية العسكرية، بالقدر ذاته الذي يمكنه أن يجد أدلة أخرى تقربه من نموذج الأنظمة الوراثية أو العائلية، أو حتى أنظمة الدكتاتوريات الحزبية (أنظمة الحزب الواحد)، والحقيقة أنه لا يمكن إنكار، احتوائه على سمات من نماذج مختلفة، إلا أن هذا النظام فيما توصل إليه هذا البحث يشكل نموذجاً قائماً بذاته.

لقد كان ذلك نتيجة الظروف التاريخية التي رافقت نشأته وتطوره، لقد تغلغلت العلوية السياسية في بنية أخطر مؤسسات الدولة، بل أكثر من ذلك أثرت بعمق في بنية المجتمع نفسه، بل نستطيع القول إن الأثر الأكثر خطورة كان تغييرها للتركيبة السكانية في عدد من المدن بما يخدم أهدافها السلطوية في البقاء والتحكم، كما شاهدنا في دمشق والمدن الساحلية وحمص، ولا يقل عن هذا التغيير في الخطورة إعادة تشكيلها للنخبة الاقتصادية والسياسية بكل الوسائل غير القانونية وغير الأخلاقية وإنتاج واقع جديد في الاقتصاد السياسي للبلد عبر إعادة توزيع الثروة بشكل غير قانوني وغير عادل.

في ضوء كل ذلك لا يكفي التعديل الدستوري في إنهاء المشكلة السياسية التي تعاني منها البلاد، وحتى سن دستور جديد، لا يكفي ما دام الخلل البنيوي في الجيش والأمن قائماً، رغم أهمية وضع دستور جديد، وضرورة أن يراعي قواعد حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومبادئ الفصل بين السلطات، وسيادة القضاء وتحييد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشأن السياسي، وخضوع المؤسسة الأمنية لقواعد القانون، وقطع سبل الإفلات من العقاب. إضافة إلى ما تقدم، إن البحث في "العلوية السياسية"، قاد إلى عدد من النتائج يمكن أن نجملها على النحو التالي:

نجاح اللجنة العسكرية التي استأثرت بالحكم عقب انقلاب 1963 في علونة الجيش والأجهزة الأمنية، مما أدى إلى غياب الخطوط الفاصلة بين الطائفة العلوية وهذه الأجهزة. نتج عنها وجود حالة من التداخل بين الطائفة والدولة، نتجت عن تمركزها في أهم مؤسسات الدولة الصلبة (الجيش والأمن ورئاسة الجمهورية)، وقدرتها، انطلاقاً من هذه المؤسسات، على التأثير في جميع مفاصل الدولة والمجتمع معاً وتسلطها على حياة الناس اليومية. ومن الأمور الخطيرة أيضاً التدخل في الهوية الثقافية للسوريين، عبر نشر التشيع، والانتاج الثقافي، خدمةً لأهداف سلطوية تتعلق باستدامة سيطرة العائلة والطائفة والنخبة العسكرية الحاكمة.

وجود مسار سلطوي يوازي مسار المؤسسات الرسمية للدولة، وهو مسار مُعَلوَن بشكل كامل ينبثق عن القائد العلوي للجيش والقوات المسلحة المعلونة، ويتفرع عبر الأجهزة الأمنية المعلونة كذلك، ليطال جميع مؤسسات الدولة ويتحكم بها ويحجب بعضها ويصادر صلاحياتها. وأهم مظاهر المسار السلطوي الموازي تظهر في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

حماية أذرع العلوية السياسية المتمثلة بالأجهزة الأمنية والعسكرية، بتغطيتها قانونياً، وحمايتها من المحاسبة على الجرائم التي ترتكبها.

وشق مسار قضائي استثنائي موازي معفى من الالتزام بالأصول القضائية النموذجية المتعارف عليها لدى الأمم المتمدنة، ومصادرته لصلاحيات القضاء العادي.

التوصيات

وبناءً على ما سبق يمكننا أن نتقدم بعدد من التوصيات نجملها بـ

1 إطلاق الحريات العامة وضمان ممارستها في الدستور والقوانين.

2 إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية، وتشكيلها على قاعدة الكفاءة، وتفكيك التداخل بين الطائفة العلوية والمؤسسة العسكرية والأمنية، ووضع قواعد واضحة تراعي الموضوعية في التجنيد وخاصة في سلك الضباط وصف الضباط، والتخلص من التشكيلات الخاصة الطائفية، وإنهاء التطييف، إضافة إلى سن قواعد ناظمة لعملية الترقي والتنقل والتسريح تراعي الاحترافية، وتبتعد عن الأهواء السياسية، بما يتوافق مع إبعاد الجيش عن الشأن السياسي.

3 إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية تنظيمياً، بما يضمن تكوين مؤسسة أمنية احترافية، بعيدة عن التدخل في شؤون المواطنين الدينية والثقافية والاقتصادية ر، وإخضاعها للقانون، وحصر دورها في حفظ الأمن الداخلي والخارجي وتأمين المعلومات الاستخبارية التي تساعد على تأمين مصالح البلاد، ووضعها بين يدي الحكومة، وإبعادها عن الشأن السياسي، وأخذ التدابير القانونية والتنظيمية التي تمنع تسلطها على مؤسسات الدولة وعلى المواطنين.

4 تفكيك المسار السلطوي الموازي المستبطن في رداء الدولة، وتدمير مرتكزاته، قبل كل شيء، وإعادة السلطة إلى مؤسسات الدولة الرسمية.

5 سن دستور جديد يعيد تأسيس النظام السياسي وفق نموذج الأنظمة البرلمانية، بما يراعي مبدأ التوازن بين السلطات المختلفة، ويمنع تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطان، كما يضمن استقلال ونزاهة القضاء، ومبدأ فصل السلطات، ويحصن القضاء من تغول السلطات الأمنية والإدارية.

6 إلغاء القوانين الجائرة، كقوانين الإرهاب والقوانين التي تحصن الأجهزة الأمنية من المحاسبة، عن الجرائم التي يرتكبها منتسبي تلك الأجهزة.

7 إعادة هيكلة المؤسسة القضائية، بما يضمن استقلالها وحيدتها وجديتها، ومنع تغول السلطة التنفيذية والإدارة على السلطة القضائية، وقبل ذلك، إغلاق المحاكم الاستثنائية وإلغاء الصلاحيات التي منحت للقضاء العسكري التي تمنحه الولاية على قضايا مدنية أو أشخاص مدنيين.

8 إعادة النظر في نظام توزيع الثروة والوصول إلى الموارد وسن التشريعات التي تقطع سبل المحاباة، وإعادة بناء جهاز الإدارة الحكومية على أساس الكفاءة.

9 وقف التلاعب بالهوية الثقافية والدينية للشعب السوري، وحظر التدخل الأجنبي والإيراني خاصة في الشأن الثقافي والديني وإغلاق مراكز التبشير الإيرانية.

10 إعادة توحيد المؤسسة الدينية السورية واستقلالها عن التسلط السياسي والاستخباري وتمكينها من أداء دورها العلمي والتربوي وإشرافها على الأوقاف الإسلامية.

11 استعادة الأموال العامة والأصول المنهوبة ومحاسبة الفاسدين.

فهرس المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

الشريف، منير. **المسلمون العلويون من هم؟ وأين هم؟** ط١. بيروت: مؤسسة البلاغ،١٩٩٤.

العاني، حسان محمد شفيق. **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.

السمان، مطيع. **وطن وعسكر: قبل أن تدفن الحقيقة في التراب، مذكرات ٢٨ أيلول ١٩٦١ –٨ آذار ١٩٦٣**. ط١ بدون مكان نشر: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

العظمة، بشير. **جيل الهزيمة: بين الوحدة والانفصال**. ط١ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.

آل معروف، إيميل عباس. **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**. ط١ لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣. الجزء الأول

آل معروف، إيميل عباس. **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**. ط١ لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣. الجزء الثاني

آل معروف، إيميل عباس. **تاريخ العلويين في بلاد الشام: منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**. ط١ لبنان: دار الأمل والسلام، ٢٠١٣. الجزء الثالث

الطويل، محمد أمين غالب. **تاريخ العلويين**. اللاذقية: مطبعة الترقي، ١٩٢٤.

الخير، عبد الرحمن. **عقيدتنا وواقعنا: نحن المسلمين الجعفريين العلويين**. ط٣ دمشق: كتب ذات فائدة، ١٩٩٢.

اللاذقي، الياس صالح. **آثار الحقب في لاذقية العرب**. كتاب مخطوط، تحقيق الياس جريج. ط١ بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣.

الحكيم، يوسف. سورية والانتداب الفرنسي. ط٢ بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١.

الرزاز، منيف. **الأعمال الفكرية والسياسية: التجربة المرة**. ط١ بيروت: دار غندورة للنشر والتوزيع، 1967 الجزء الثاني

الكواكبي، عبد الرحمن. **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. القاهرة: دار الكتاب المصري، 2011.

الجندي، سامي. **البعث**. بيروت: دار النهار للنشر ش.م.ل، ١٩٦٩.

السيد، جلال. **حزب البعث العربي**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. ط3. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973. المجلد الثاني،

أبازيد، سلطان. **ذاكرة الوطن والمنفى**. باريس: بدون دار نشر، 2007.

العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. الطبعة العاشرة. الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، 2014.

الكواكبي، عبد الرحمن. **أم القرى**. القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1931.

الحكيم، يوسف. **سورية ولبنان في عهد آل عثمان: سورية والعهد العثماني**. ط4 بيروت: دار النهار للنشر، 1991.

الحاج، عبد الرحمن. **البعث الشيعي في سورية**. بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2017.

العزاوي، عباس. **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين: العهد العثماني**. بغداد: الدار العربية للموسوعات 1935. المجلد السابع.

الصفدي، مطاع. **حزب البعث: مأساة المولد مأساة النهاية**. بيروت: دار الآداب، 1964.

بن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق عبد الله محمد الدرويش ط١. دمشق: دار يعرب، ٢٠٠٤.

بطاطو، حنّا. **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم**. ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. ط١ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

بقرادوني، كريم. **السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ –١٩٨٢**. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٦.

بن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر. **البداية والنهاية**. لبنان: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤ الجزء الأول.

باروت، جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. ط1 بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بيرتس، فولكر. **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**. ترجمة عبد الكريم محفوض. ط1 بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012.

توينبي، أرنولد. **بحث في التاريخ**. ترجمة طه باقر. ط1 بيروت: الوراق للنشر، 2014. المجلد الأول

حلاق، وائل ب. **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**. ترجمة عمرو عثمان. ط1 بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

حنا، عبد الله. **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية**. ط1 بيروت: دار ابن خلدون، 1985.

خوري، فيليب. **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860–1920**. ترجمة عفيف الرزاز. الطبعة العربية الأولى. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993.

خوري، فيليب. **سورية والانتداب الفرنسي: القومية العربية ١٩٢٠ –١٩٤٥**. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. ط١ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

دوفرجيه، موريس. **علم اجتماع السياسة**. ترجمة سليم حداد. ط١ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١.

دوفارجيه، موريس. **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى**. ترجمة جورج سعد، ط1 بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

دوفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. ط1. بيروت: دار النهار للنشر، 2011.

رضا، محمد رشيد. **الخلافة**. ويندسور: مؤسسة هنداوي، 2015.

زين العابدين، بشير. **الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨ –٢٠٠٠ دراسة نقدية**. ط١ لندن: دار الجابية، ٢٠٠٨.

سورا، ميشيل. **سورية الدولة المتوحشة**. ترجمة أمل سارة ومارك بيالو. ط١. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٧.

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**. ط١٠ بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

سيف، رياض. **سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ**. ط1 بيروت: مؤسسة دار الجديد بدعم من فريدريش إيبرت، 2020.

سنداوي، خالد. **التشيع في سورية ليس خرافة**. ترجمة حمد العيسى. دبي: دار مدارك للنشر، 2014.

سعادة، أنطون. **مبادئ الحزب القومي السوري القومي الاجتماعي وغايته**. بيروت: دار الركن، 1995.

شعبان، بثينة. **عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990 _ 2000**. ط 3 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

صادق، محمود. **حوار حول سورية**. ط١ لندن: دار عكاظ، ١٩٩٣.

طلاع، معن. (محرر) **التغيير الأمني في سورية**. اسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017.

عثمان، هاشم. **تاريخ العلويين: وقائع وأحداث**. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1997.

عمار، يحيى حسين. **تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة**. ثلاثة أجزاء في كتاب واحد. ط١ ينطا: معرض الشوف الدائم للكتاب، ١٩٨٥.

عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ –١٩١٤**. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

عضيمة، صالح. **تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة**. باريس: مؤسسة الإثني عشر، 1992.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة**. بغداد: مكتب الثقافة والإعلام الجزء الأول.

غليون، برهان. **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**. ط1 بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990.

غولدسميث، ليون ت. **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**. ترجمة عامر شيخوني. ط1 بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

فاندام، نيقولاوس. **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ –١٩٩٥**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

فيبر، ماكس. **مقالات في سوسيولوجيا الدين: الثقافة البروتستانتية**. ترجمة منير الفندري. ط1 بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015.

كليف، توني. **رأسمالية الدولة في روسيا**. ترجمة عمر الشافعي. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 1998.

كوثراني، وجيه. **السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**. ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

كوثراني، وجيه. **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**. ط1 بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

لونغريغ، ستيفن هامسلي. **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1978.

مراد، حديثة. **تجربتان: سلطة واعتقال كي لا يضيع جيل آخر**. ط١ نيقوسيا: أحداق للنشر، ٢٠٠٣.

منصور، محمد. **سورية ما قبل الثورة: معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات**. ط1 بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2018.

منظمة العفو الدولية. **دليل المحاكمات العادلة**. الطبعة العربية الثانية. لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2014.

أيمن الدسوقي، "ما **الذي تفصح عنه الطائفية في الجيش السوري" في المؤسسة العسكرية السورية عام 2019: طائفية وميليشياوية واستثمارات أجنبية**. اسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2019.

هواش، محمد. **عن العلويين ودولتهم المستقلة**. ط١. الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، ١٩٩٧.

هينبوش، رايموند. **سورية ثورة من فوق**. ترجمة حازم نهار. ط١ بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١.

هينبوش، رايموند. **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**. ترجمة حازم نهار ط١. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٤.

هايدمان، ستيفن. **التسلطية في سورية صراع المجتمع والدولة**. ترجمة عباس عباس. ط١. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١.

وادين، ليزا. **السيطرة الغامضة: السياسة الخطاب والرموز في سورية المعاصرة**. ترجمة نجيب الغضبان. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٠.

وينتر، ستيفان. **تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**. ترجمة باسل وطفة وأحمد نظير الأتاسي. ط1 إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

المقابلات:

الدكتور ياسر العيتي، مقابلة مع الباحث إسطنبول، 26 تموز 2022.

المحامي محمد قانصوه، من مدينة حمص، مقابلة مع الباحث، إسطنبول، 30 آب 2022.

الكتب باللغة الإنكليزية:

Adorno, Theodor W. **The Culture Industry: Selected essays on mass culture**. London and New York: Routledge, 1991.

Brooker, Paul. **Defiant Dictatorships: Communist and Middle-Eastern Dictatorships in a Democratic Age**. Houndmills: Palgrave Macmillan, 1997.

Bar-Siman-Tov, Yaacov. **Linkage Politics in the Middle East Syria between Domestic and External Conflict, 1961-1970. Boulder**, Colorado: Westview Press, 1983.

Balanche, Fabrice. "**Go to Damascus, my son': Alawi Demographic Shifts under Ba'ath Party Rule**", in The Alawis of Syria: War, Faith and Politics in the Levant, edited by Michael Kerr and Craig Larkin, 79-106. Oxford and New York: Oxford University Press, 2015.

Beasley, Chris, and Heather Brook. **The cultural politics of contemporary Hollywood film**: **Power, culture, and society.** Manchester: Manchester University Press, 2019.

Chehabi, Houchang E. and Juan J. Linz, " **A Theory of Sultanism 2: Genesis and Demise of Sultanistic Regimes"**, in Sultanistic Regimes, edited by Houchang E. Chehabi, Juan J. Linz, 26-48. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

Delatolla, Andrew. **Civilization and the Making of the State in Lebanon and Syria**. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021.

Della Ratta, Donatella. **''How Syrian Drama Makers Shape Television Fiction in the Context of Authoritarianism and Commodification''**, in Syria from Reform to Revolt Volume 2 Culture, Society, and Religion, edited by Christa Salamandra and Leif Stenberg, 53-76. Syracuse and New York: Syracuse University Press, 2015.

Droz-Vincent, Philippe. "**The Syrian Military and the 2011 Uprising**", in Armies and Insurgencies in the Arab Spring, edited by Holger Albrecht, Aurel Croissant, and Fred H. Lawson, 168-182. Philadelphia: University of Pennsylvania Press 2016.

Finer, Samuel E. **The Man on Horseback: The Role of the military in Politics.** New Brunswick: Transaction Publishers, 2002.

Foucault, Michel. **Politics, philosophy, culture: interviews and other writings of Michel Foucault, 1977-1984**. New York: Routledge, 1990.

Gieseke, Jens, and David Burnett. **The History of the Stasi_ East Germany's Secret Police, 1945-1990**. New York: Berghahn Books, 2014.

Gellner, Ernest. **Postmodernism, reason and religion**. London and New York: Routledge, 1992.

Gellner, Ernest. **Culture, Identity ,and Politics**. New York: Cambridge University Press, 1995.

George, Alan. "**Patronage and Clientelism in Bashar's Social Market Economy**", in The Alawis of Syria: War, Faith and Politics in the Levant, edited by Michael Kerr and Craig Larkin, 159-180. Oxford and New York: Oxford University Press, 2015.

Huntington, Samuel P. **''Social and Institutional Dynamics of One-Party Systems, in Authoritarian Politics''** in Modern Society the Dynamics of Established One-Party Systems, edited by Samuel P. Huntington and Clement H. Moore, 3-47. New York: Basic Books Inc.1970.

Huntington, Samuel P. **Political Order in Changing Societies. Foreword by Francis Fukuyama**. New Haven: Yale University Press, 2006.

Hinnebusch, Raymond A. "**Class and State in Ba'thist Syria**" in Syria Society, Culture, and Polity, edited by Richard T. Antoun and Donald Quataert, 29-48 New York: State University of New York Press, 1991.

Hinnebusch, Raymond. "**Syria's Alawis and the Ba'ath Party**" in The Alawis of Syria War, Faith and Politics in the Levant, edited by Michael Kerr and Craig Larkin, 107-124. Oxford and New York: Oxford university press, 2015.

Hourani, Albert. **The emergence of the Modern Middle East**. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1981.

Human Rights Council, **The deteriorating situation of human rights in the Syrian Arab Republic, and the recent killings in EI-Houleh, Nineteenth special session**, (A/HRC/S-19/2), 2012

Ismail, Salwa. **The Rule of Violence Subjectivity, Memory and Government in Syria**. Cambridge: Cambridge university press, 2018.

Kellner, Douglas. **Cinema Wars Hollywood Film and Politics in the Bush-Cheney Era.** West Sussex: Wiley-Blackwell, 2010.

Kellner, Douglas. **Media culture: cultural studies, identity, and politics in the contemporary moment**. London and New York: Routledge, 2020.

Lesch, David W. **Syria: the fall of the house of Assad**. New Haven and London: Yale University Press, 2013.

Leverett, Flynt. **Inheriting Syria: Bashar's trial by fire**. Washington: Brookings Institution Press, 2005.

Lewis, Alison. **A state of secrecy: Stasi informers and the culture of surveillance**. Nebraska: University of Nebraska Press, 2021.

Makinda, Samuel M. **The African Union. London: Routledge, 2008.**

Mufti, Malik. Sovereign creations: pan-Arabism and political order in Syria and Iraq. Ithaca and London: Cornell University Press, 1996.

Ma'oz, Moshe, and Avner Yani. **Syria under Assad: domestic constraints and regional risk.** London and Now York: Routledge, 2014.

Pierret, Thomas. **Religion and State in Syria the Sunni Ulama from Coup to Revolution.** Cambridge and New York: Cambridge university press, 2013.

Rubin, Barry. **The truth about Syria**. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Roberts, David. **The Ba'th and the Creation of Modern Syria**. London and New York: Routledge, 2014.

Rabinovich, Itamar. "**Arab Political Parties: Ideology and Ethnicity**" in Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East, edited by Milton J. Esman and Itamar Rabinovich, 155-172. Ithaca and London: Cornell University Press, 1988.

Seale, Patrick. "**Asad: Between Institutions and Autocracy**", in Syria: Society, Culture and Policy, edited by Richard T. Antoun and Donald Quataert, 97-110. New York: State University of New York Press, 1991.

Smith, Anthony D. "**Ethnic cores and dominant ethnies**" in rethinking ethnicity: majority groups and dominant minorities, edited by Eric Kaufmann, 15-26. London and New York: Routledge, 2004.

Schmeidel, John C. **Stasi Shield and Sword of the Party, First published**. London and New York: Routledge, 2008.

Salamandra, Christa. **"Syria's Drama Outpouring Between Complicity and Critique**", in Syria from Reform to Revolt Volume 2 Culture, Society, and Religion, edited by Christa Salamandra and Leif Stenberg, 36-52. Syracuse and New York: Syracuse University Press, 2015.

Van Dam, Nikolaos. **The struggle for power in Syria: politics and society under Asad and the Ba'th party**. London and New York: I.B.Tauris, 2011.

Worren, Torstein Schiøtz. **Fear and Resistance the Construction of Alawi Identity in Syria**. Master thesis, University of Oslo, 2007.

Weiss, Max. **''What Lies Beneath: political Criticism in Recent Syrian Fiction**'', in Syria from Reform to Revolt Volume 2 Culture, Society, and Religion, edited by Christa Salamandra and Leif Stenberg, 16-35. Syracuse and New York: Syracuse University Press, 2015.

Yapp, Malcolm. **The Near East since the First World War: A History to 1995. Second Edition**. London: Routledg, 1996.

Zisser, Eyal. "**Syria**", in Elections in Asia and the Pacific A Data Handbook: volume I The Middle East, Central Asia and South Asia , edited by Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann, 213-232. Oxford and New York: Oxford University Press, 2004.

Zisser, Eyal. **Commanding Syria Bashar al-Asad and the First Years in Power.** London and New York: I.B.Tauris & Co. Ltd, 2007.

Ziadeh, Radwan. **Power and policy in Syria: The Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East**. London and New York: I.B.Tauris, 2011.

الوثائق القانونية:

مشروع دستور اللجنة التأسيسية 1928

دستور الجمهورية السورية 1930

دستور الجمهورية السورية 1950

دستور الجمهورية السورية 1953

دستور الجمهورية السورية 1962

دستور الجمهورية العربية السورية 1964

المرسوم التشريعي 47 لعام 1968

دستور الجمهورية العربية السورية 1969

دستور الجمهورية العربية السورية 1971

دستور الجمهورية العربية السورية 1973

دستور الجمهورية العربية السورية الصادر بالمرسوم رقم 94 لعام 2012

قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم 98، لعام 1961

قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية، الصادر بالمرسوم التشريعي 61 لعام 1950 وتعديلاته.

وثائق صادرة عن منظمات دولية:

الأمم المتحدة. الجمعية العامة. "**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**" ،مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 999 14668-1 . 16(كانون الأول/ديسمبر 1966)

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. "**ملاحظات ختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان**". سلوفاكيا. الوثيقة CCPR/C/79/Add.79, 1997

لجنة مناهضة التعذيب. "**الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب**". وثيقة رقم CAT/C/SYR/CO/1 . (جنيف: لجنة مناهضة التعذيب، 2010).

لجنة مناهضة التعذيب. "**نظر لجنة مناهضة التعذيب في تنفيذ الاتفاقية في الجمهورية العربي السورية في ظل عدم تقديم تقرير خاص مطلوب وقفاً لنهاية الفقرة 1 من المادة 19 : ملاحظات ختامية للجنة مناهضة التعذيب**". الوثيقة رقم CAT/C/SYR/CO/1/Add.2 . 2012.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. "**الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي**". وثيقة رقم A/HRC/13/30/Add.1 . (جنيف: مجلس حقوق الإنسان، 4 آذار 2010).

لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. "**بعيداً عن العين بعيداً عن الخاطر : الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية**". الوثيقة رقم GE.14-00000 . (جنيف: لجنة حقوق الإنسان، 27 كانون الثاني 2016).

منظمة العفو الدولية. "**المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسورية**" الوثيقة رقم MDE 24/5415/2017 (لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2017).

منظمة العفو الدولية. "**دليل المحاكمات العادلة**". الطبعة العربية الثانية. (لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2014).

من المواقع الإلكترونية:

باللغة العربية:

هشام بو ناصيف، **مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السوري: ضباط الدرجة الثانية**، موقع الجمهورية، تاريخ الوصول 8. 10. 2022

معن طلاع. **الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي**. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الوصول 30.9.2022

المرصد الاستراتيجي. سورية: **محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019**. تاريخ الوصول 11. 10 . 2022

طلال مصطفى وحليم الصالح. **تجليات الدولة الأمنية في النسق الاجتماعي السوري**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة. تاريخ الوصول 15. 10. 2022.

ابراهيم القاسم. **الأجهزة الأمنية ودورها في مفاصل الحياة في سورية**، حكاية ما انحكت. تاريخ الوصول. 15 . 10. 2022.

خضر خضور. **غيتو ضباط الأسد: لماذا لا يزال الجيش السوري موالياً**. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. تاريخ الوصول. 17. 10. 2022.

محسن المصطفى. **مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي**. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الوصول، 10.10.2022

اللواء محمد الحاج علي والعميد خالد إبراهيم. **إعادة هيكلة الجيش في سورية الجديدة**. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. تاريخ الوصول 10.10. 2022

الجبهة الوطنية التقدمية. **ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية**. تاريخ الوصول. 14 تموز 2022

هيومن رايس ووتش. "**سورية ـ استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة**". تاريخ الوصول 5 آب 2022

هيومن رايس ووتش. "**سورية: مصادرة أصول أسر المشتبه بهم** ". تاريخ الوصول 5 آب 2022

أمين الحافظ. قناة الجزيرة. برنامج شاهد على العصر. تاريخ الوصول. 27.10.2022

باللغة الإنكليزية:

Andrew Rathmell. **Syria's Intelligence Services: Origins and Development. The journal of conflict studies**. Date of arrival, 9. 10. 2022.

https://web.archive.org/web/20110918123214/http://www.lib.unb.ca/Texts/JCS/bin/get.cgi?directory=J97/articles/&filename=RATHMELLwp1.htm#1

السيرة الذاتية

تخرج الكاتب، من جامعة دمشق، كلية الحقوق، عام 2009، أنهى مرحلة المواد في الماجستير قسم القانون الدولي في جامعة دمشق في عام 2012، درس الماجستير في جامعة كرابوك قسم الاقتصاد السياسي الدولي.

SURİYE REJİMİNDEKİ SİYASAL ALEVİLİK: ENTELEKTÜEL KÖKLERİ VE PRATİK UYGULAMALARI

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
ULUSLARARASI POLİTİK EKONOMİ BÖLÜMÜ

Yossef ALTLIL

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Abdulhamid ALAWAK